فوات ما فات من المعرّب والدخيل

أ. د. ابراهيم السامرائي
قسم اللغة العربية
جامعة صنعاء

كان لي درس واف قصرته على ما بين العربية والفارسية، وكأني شعرت بأخرة أن ما كان لي معوز لأبد أن يعقبه ما أنا صانعه في هذا الموجز.

جعلت هذا الموجز في فوات ما لم يذكر في كتب المعرّبات من المعجمات وغيرها، وقد رأيت أن تلك المصادر لم تخلص إلى المعلم الجيد فنحن نجد مثلاً ابن الجواليقي يذكر في «الباسور»:.

و«الباسور» قد تكلّمت به العرب. وأحسب أن أصله مُعرب

وقد علّق الأستاذ أحمد شاكر محقق «المعرّب» فقال[1]:

عبارته في الجمهرة ١ / ٢٥٥: «فأما الداء الذي يسمّى الباسور فقد تكلَّمت به العرب، وأحسب أن أصله معرب»، وعبارة «اللسان»: الباسور كالناسور: أعجمي، داء معروف، ويجمع: «البواسير»... وفي حديث عمران بن حصين في صلاة القاعد: «وكان مبسوراً» أي به «بواسير».

فقال أحمد شاكر منهياً تعليقه: «ولست أرى دليلاً علي عجمة الكلمة، وقد اشتقوا منها، وأصل المادة عربيّ، وابن دريد أقدمهم لم يجزم بتعريبها. وحديث عمران في صحيح البخاري (٢ / ٤٨١ من فتح الباري)».

أقول: والذي رأيناه من كلام صاحب الجمهرة: وما كان مثله في «لسان العرب» يثبت أن معرفة أصحاب المصادر بالمعرّب وحقيقته لم تكن معرفةً يقينّية.

إن قولهم: «أحسب» يدلّ على هذا الذي خلصنا إليه.

وقد يكون لي أن أشير إلى عدم تثبت صاحب « المعرّب » في كلامه على « البِيعة والكنيسة » في قوله : « جعلهما بعض العلماء فارسيّين معرَّبين »[٢].

أقول : إن قول صاحب « المعرّب » هذا يشير إلى أن « بعض العلماء » لم يكونوا على سعة من العلم فيدروا الأصول في العربية وما يقابلها في اللغات السامية الأخرى.

ولم يكن الخفاجي في « شفاء الغليل » صاحب علم، بل كان كغيره من علماء القرون المتأخرة يأخذ ما يجده في كتب من سبقه[٣].

وقال صاحب « المعرّب » :

« البَرخ : الكثير الرخيص. قال أبو بكر [ابن دريد، الجمهرة ١ / ٣٣٢ – ٣٣٣] : هو لغة يمانية، وأحسب أصلها عبرانياً أو سريانياً. وهو من البركة والنماء ».

أقول : كلام ابن دريد لا يشعرنا أنه عرف اللغات وأصولها، وربما جهل الكثير من شعب الساميات. ولعلي أذهب إلى أبعد من هذا فأجده لا يعطي شيئاً نافعاً في الفارسية فيزعم مثلاً أن « الكنيسة » فارسية. لقد فاته وفات أصحابه « بعض العلماء » قوله تعالى : ﴿ **الجواري الكُنَّس** ﴾[٤].

وأنت تجد في كتب المعرّب طائفة من أسماء الأعلام الأعجمية جعلوها « معرَّبة » منها ما هو أعلام للناس، ومنها ما هو أعلام للمواضيع وللحواضر، ومن ذلك : اسماعيل واسحاق وآزر وبختنصر، وإبليس، والأُبُلّة والأردن وإرمياء وإرمينية وبغداد وغيرها.

وممن صنّفوا في المعرَّب الميرزا محمد على بن محمد صادقي الشيرازي في كتابه « معيار اللغة » عرض فيه لما عُرِّب من الفارسية فقال في « بهرج »[٥] : هو معرّب « نبهره » باسقاط النون الباقية وإبدالها جيماً، وبعضهم لا يسقط النون، ويقول : « بنهرج ».

أقول : هذا ما ذكره هذا العالم الفارسي في حين أننا نجد في « لسان العرب » : واللفظة

معرّبة، وقال: هي كلمة هندية أصلها: «نُبّهله» وهو الرديء، فنقلت إلى الفارسية فقيل: «نَبَهره» ثم عُرِّبت «بهرج».

ويبدو أن صاحب المعيار، وهو من علماء الفرس، يدرك صنعته.

ومن هذا قول ابن دريد في «الهميان»:

قال في الجمهرة[٦]: أحسبه فارسيّاً معرباً. وقال في «الاشتقاق»[٧]: «وأحسب أن الهميان المعروف ليس بعربيّ محض».

ونأتي إلى أدي شير في كتابه «الألفاظ الفارسية المعرّبة» فنجده يقول في «الهميان»: أنه في الفارسية بغير الهاء.

كما وجدناه يقول: إنّ أصل «استبرق» هو «استبر» وهو لدى غيره «استبره» بالهاء، والباء هي الصوت الأعجمي[٨].

أقول: وليس علم اللغويين القدامى بالفارسية مما يمكن أن يطمئن إليه الدارس، فأنت تجد ابن سيده الذي له في الدراسات المعجمية صنعة جيدة يقول في «الهَمقانة»:

أحسبها دخيلة.

وأنت بعد قراءتك لكتب «المعرّب» تخرج بفوائد كثيرة وإن شابها شيء من الجهل بالأصول. وربما أضافوا ماهو عربيّ مولدّ إلى «الدخيل» كما صنع الخفاجي في «شفاء الغليل»، قال[٨]:

الأرَضَة: وتكون مصدر أرَضَت الأرَضَةُ الخشبَ وغيره، إذا أكلته وقد فسِّر به قوله تعالى: ﴿**دابة الأرض تأكل منسأته**﴾[٩].

وقد نال من العربية غير العرب من السريان والفرس فزعموا أن كثيراً من العربية قد أخذ من هذه وتلك.

فذهب مارأفرام أغناطيوس إلى هذا فصنّف كتاباً [١٠] أدّعى فيه أن الكثير من كلمات العربية قد أخذ من لغة آرامية سريانية، وتعجب من هذا الذي جعل: قرأ وكتب وزرع وصلّى وصام وزكّى وحجّ وعشرات غير هذا هذا ما استعارته العربية من السريانية وذهب إلى هذا نفر من الفرس فزعموا مثلاً أن :

آباد جمع أَبَد من «آباد» الفارسية التي تعني لديهم ما هو معمور أو مسكون.

وكنت سمعت مرّةً الملحق الثقافي الإيراني في بغداد بمحاضر في هذا، وهو يجهل أن كلمة «أبد» مقيّدة بالزمان في العربية، وقد استعملت في لغة التنزيل.

وزعم الفرس أن «عبّادان» وهي حاضرة في جنوب فارس فارسية، وجعلوها في نطقهم «أبادان». إنها «عبّادان» بتشديد الباء وبالعين، والألف والنون للنسبة، وقد عُرفت هذه الزيادة الفارسية للنسبة في البصرة القديمة ونواحيها. والاسم منسوب إلى عبّاد بن الحصين[١١]. وما زالت هذه الزيادة معروفة في بعض مواضع في البصرة مثل يوسفان، ومهيجران (مهاجران) وغيرهما.

ثم أتحوّل إلي كلمات فارسية عرفناها في فصيح العربية والألسن الدارجة فأبدأ بـ:

١ - آبـان:

وهو الشهر الثامن من السنة الإيرانية، ويقابله أيلول وتشرين الأول، واليوم العاشر من كل شهر.

أقول: ومن هذا «آب» في العربية[٢]، وهو الشهر الثامن في السنة الميلادية وأصل الاسم بابلي قديم ورثته العربية كما ورثت الأصول السامية الكثيرة.

٢ - آب أنبار :

أقول: والكلمة مركبة كما ترِكّب الكلمتان في أسلوب الإضافة في العربية. و«آب» هي

الماء،وأما «أنبار» فتعني «صهريج» أو «حوض». وقد أفاد العرب هذه الكلمة من الفارسية، وتوهّموا فيها صيغة الجمع لورودها على «أفعال» وأطلقوها على ما يعني «مخازن». ولعل حاضرة «الأنبار» القديمة قد أطلقت دلالة على وجود عمارات فيها لخزن البضائع.

قلت: لقد توهموا فيها صيغة الجمع فاشتقوا منها مفرداً هو «نَبْر». وتحوّلت هذه الكلمة إلى الألسن الدارجة فأبدل من الهمزة عيناً فقيل: عُمبار أو عَمْبَر وجمعت «عَنابير» بإبدال الميم نوناً.

٣ - أَبْياري:

سألت أحد المصريين عن هذه النسبة فأفادني أنها إلى «أبيار» اسم موضع، فقلت له: وهل في الموضع عيون ماء، فلم يؤكد ذلك. أقول: أن «أبيار» جمع «بير» والهمزة قد سُهِّلت ياءً في كثير من الألسن الدارجة، ولا أدري: أيعرف المصريون هذا الجمع أم لا. وإني لأذهب إلى هذا الحذر ابتعاداً عن التعجّل والقطع بأن هذه الكلمة هي «آبياري» الفارسية وتعني سقاية الماء وتوزيعه. والكلمة أصلها «آب» بمعنى «الماء»، و«آبيار» بمعنى «ساقٍ» وهو الموكَّل بتوزيع المياه على المزارع والبساتين.

٤ - آخوند:

عرفت العربية في أوائل عصرنا هذه الكلمة الفارسية بمعنى أستاذ أو مُلاّ أو معلّم. وقد تحوّلت إلى «آخوندي» في عامية أهل العراق.

٥ - آذَر:

وتعني «النار» كما تعني اليوم التاسع من كل شهر شمسي قديماً، وكانوا يحتفلون به حينما يصادف هذا اليوم من الشهر آذار. أقول: و«آذار» هو الشهر الثالث من السنة الميلادية.

٦ - آزاد :

بمعنى : حرّ، طليق، سالم، مختار، أقول : وهذا مما يرد في أسماء المسلمين في عصرنا، وفي عصور سبقت .

٧- آشوب :

بمعنى : فتنة، فساد . وقد يبدو للفرس أن « أشِب » بمعنى الاختلاط في العربية قد جاءت من الكلمة الفارسية .

وليس لنا أن نذهب كما ذهب هؤلاء، فالكلمة الفارسية غير العربية .

٨- آل :

بمعنى « أحمر » أو صبغ أحمر . وقد عُرف هذا أوبقي شيء منه في اسم محلة قديمة من محال بغداد الشرقية هي « صبابيغ الآل » . وكأن في هذه المحلة محلاّت للصبّاغين خُصّوا بهذه الصبغة الخاصة .

٩- آلتون :

وتعني معدن « الذهب » بالتركية، وقد وردت في الكلمة المركبة «آلتون كوپري» وهي اسم حاضرة عراقية بمعنى « قنطرة الذهب » .

١٠- آهَن :

وقد عُرِّبت لدى العراقيين فجلعوها «آهين» بالياء لصنف من الحديد غير صلب، قابل للانكسار .

١١- أبكار :

بمعنى « مزرعة، زراعة، حراثة » . أقول : وهذه ترد في اسم موضع في شمالي بغداد

« سبع أبكار »، وهو مزارع عدّة.

١٢- أديانه:

هذه كلمة ذات صياغة خاصة لانجدها في الأبنية الفصيحة، بل هي فارسية اعتمدت كلمة عربية في الأصل فأريد بها ما هو كالأدبيّ أو كالأدباء. ومثل هذه قول الفرس ومن يتبعهم من العرب: «**ملوكانه**» أي كالملكي أو الملوكي. أقول : وهذا مثل من تداخل اللغتين بعضهما في بعض.

١٣- أوردي:

كلمة من بقية التركية العثمانية في لغة العراقيين. وتعني الفوج من الجيش وأصل الكلمة هي « الأُردو » بمعنى « المعسكر ». وقد نشأ عن هذه الكلمة لغة خاصة هي « الأُردو » أو اللغة الأوردية أي اللغة التي يتفاهم بها أفراد الجيش في معسكرهم. وكأن هذه اللغة عُرفت لدى العراقيين الذين أدركوا حقبة الاحتلال البريطاني الذي كان من جيشه المجندون الهنود ولاسيما المسلمين منهم.

أن هذه اللغة مؤلفة من الهندية والعربية والفارسية، وهي معروفة لدى أهل الهند والباكستان منذ القرن السابع عشر تقريباً. وقد كان لملوك الهند المسلمين جيش غلب عليه الفرس والترك والعرب.

١٤- أرسلان:

كلمة تركية تعني « الأسد ». وبها سمَّى العربي وغيرهم من المسلمين أبناءهم.

١٥- استكان:

كلمة روسية الأصل تعني فنجان الشاي. شاعت في الألسن الدارجة العربية، وقد قيل فيها « استكانة » مؤنثاً.

١٦- استُوان، استوانه:

كلمة فارسية تعني ما هو قائم وثابت ومحكم، ومن هذا جاء معنى العمود القائم الذي هو «سارية». وقد عُرِّب هذا فقيل: أسطوان بالطاء واستُعمل من هذا جمعه «أساطين» فقيل: أساطين العلم على سبيل المجاز. ومن «أستوانه» قالوا: «أسطُوانة» للشكل الهندسي المعروف، وهو ما كان أجوف مستديراً قائماً. وتجاوزوا هذا الشكل إلى كل ما هو عمود قائم أجوف أم ممتلىء[١٢].

١٧- أسكدُار:

كلمة فارسية تعني: القاصد أو الرسول أو حامل الرسالة. وهذه من الكلم التي عُرِّبت في العصور المتأخرة وظهرت في المصنفات التاريخية كالتاريخ الغياثي وتاريخ ابن الفرات وغيرهما.

١٨ - أصلان:

كلمة تركية تعني «الأسد الهصور»، وبه سَمّى العرب أبناءهم في عصرنا.

١٩ - أفسَر:

كلمة فارسية بمعنى: إكليل، تاج، رتبة عسكرية كالضابط. أقول: وقد عرفت من أسماء الإناث في العراق لدى غير العرب من العراقيين.

٢٠ - أنبـار:

انظر: «آب أنبار».

٢١ - أنـدازه:

عُرِّبت هذه الكلمة فقيل: «هندسة» وانصرفت إلي العلم الواسع في عصرنا. وبقى

الأصل الفارسي « هِندازه » أو « اندازه » في عامية العراقيين لكل ما هو مرتّب أو مُحكَم.

٢٢ - أوارجه :

كلمة معرَّبة أصلها « أواره » في الفارسية لدفتر الحسابات.

٢٣ - أياز :

بمعنى « إِياس »، ومن هنا كان اسم غلام تركي للسلطان محمود.

٢٤ - أياغ :

بمعنى « كأس الشراب أو قدح ». أقول : وقد عرف أهل الشراب هذه الكلمة التركية في عاميّة العراقيين، وقد تجاوزوا هذا المعنى فصاروا يتوسعون فيه إِلى كل أجر عن عمل...

٢٥ - أيبك :

كلمة تركية، اسم عَلَم، وتعني الغلام أيضاً، وقد عرفت في أعلام الذكور في عصور سلفت(١٣)

٢٦ - بابو :

وتعني « الأب »، أو مصغّرة. أقول : وهي من أعلام النصارى في العراق.

٢٧ - بابونه :

وتعني « زهر الأقحوان »، وقد عُرِّبَت في فصيح العربية فقيل: « بابونَج ». أقول : وقد بقي الأصل الفارسي في بعض الألسن الدارجة في العراق، كما عُرف فيها أيضاً « بابونّك ».

٢٨ - باذنجان :

هو المعرّب للأصل الفارسي « باتِنْكان ». أقول: وفي عامية العراقيين ما يقرب من الأصل الفارسي « باتنجان » أو « بيتننجان » على أن أهل قرى جنوبي العراق يقولون: « بابِنْذان ».

٢٩ - باجي :

كلمة تركية تعني « أخت » . وهي معروفة في العراق لدى الأسر التي عرفت الطريقة التركية في العيش . ويُخاطبون بها الأخت الكبيرة احتراماً وتأدّباً .

٣٠ - بادكير :

وهذه كلمة مركبّة من « باد » بمعنى « هواء » و« كير » بمعنى «آخذ » أو « جاذب » ويفيد المركّب ماهو « معبر هوائي » في جدار الغرفة .

٣١ - بازار :

بمعنى « سوق » في الفارسية . وقد جدّ استعمالها في العربية لما يقام من سوق مؤقّتة ونحو ذلك .

٣٢ - بازار كان ، بازَرُكان :

بمعنى : « تاجر » أقول : وهذه شهرة معروفة في العراق لأسرة معينة أو أُسَر غيرها .

٣٣ - باشه :

من أعلام الإناث في العراق ، وأصلها فارسي بمعنى « النسر » وقد عرّبت في فصيح العربية فقالوا : باشَق .

٣٤ - بچه :

كلمة فارسية بمعنى « طفل » . أقول : وهذه من لغة التحبّب للطفل لدى العراقيين .

٣٥ - بَدْكُوهَر :

كلمة مركبة من « بد » بمعنى « سيّء » في الفارسية ، و« كوهر » هو « جَوْهر » بمعنى الأصل » . أقول : وقد فات أهل « المعرَّب » أن « جَوْهَر » من أصل فارسيّ .

٣٦ - بَرْبَنْد:

أقول: من معاني «بَر» في الفارسية «الصدر»، و«بَنْد» بمعنى «رباط». وهكذا يكون المركبّ: رباط الصدر أو حزامه. وهذه الكلمة تحوَّلت في عامية البصرة إلى «فَرْوَند» للأداة التي تمسك بظهر العامل حين يرقيَ النخلة صاعداً ليلّقحها أو ليجني رطبها، فهو يسند ظهره على سفيفة من الليف متصل بها حبلان من طرفيها يربطهما على صدره، فتأذن هذه الأداة بثبات الراقي بقدميه على جذع النخلة، ثم يحركهما صاعداً.

أقول: وهذه الأداة سُمِّيت لدى أهل النخل من غير البصرة «تَبَلْيا» وهي كلمة آرامية، وقد شاع استعمالها في العراق.

٣٧ - بَرُباد:

هذه كلمة فارسية بمعنى «خراب أو فناء»، وهي في عامية العراقيين بهذا المعنى أو ما يقرب منه، يقولون للشيء المكسَّر قطَعاً متفرّقة: إنه «بُرْباد».

٣٨ - بُزُرْك:

كلمة فارسية بمعنى: «الكبير أو العظيم». أقول: وقد عَرَفها العرب فكان «بُزُرْج»(١٤) بالجيم.

٣٩ - بَزْم:

كلمة فارسية تعني «مجلس الأنس والطرب، محفل». أقول: وقد سمَّى العرب بهذه الكلمة فكان منه «محمد البزم»(١٥).

٤٠ - بُلَنْد:

وتعني ماهو «مرتفع وعالٍ، ثم محترم». وقد سمِّي به، وكان من ذلك الشاعر بُلَنْد الحيدري.

٤١ - بندار:

كلمة فارسية تعني ماهو أصيل وذكي وثابت في موضعه. وللكلمة حضور في الأدب العباسي.

٤٢ - بُورَك:

صنف من الطعام من «المعجّنات» يُحشي باللحم المفروم أو الجبن، وهو مثل السنبوسك الذي سيأتي.

وهو معروف بلفظه الفارسي هذا في كثير من البلاد العربية. ولعل «البَريك» المذكور في كتب الطبيخ القديم، وقد ذكره الجاحظ.

٤٣ - بُوق:

هو معرّب وأصله في الفارسية «بُوغ»، وقد استعمل في الأدب القديم. وقد فات هذا أهل التعريب.

٤٤ - بَهار:

كلمة فارسية تعني فصل الربيع، وهي في العراق محمولة على الخريف. وهي غير «البَهار» في العربية التي تعني العَرار أو النبت طيّب الريح.

٤٥ - بهنام:

كلمة فارسية تعني ما هو حَسَن أو الشهرة الحسنة أقول: وهي من أعلام الذكور لدى نصاري العراق.

٤٦ - پاچه:

بمعنى «قدم صغيرة»، و«چه» أداة التصغير. وقد صرفت لأكلة في العراق وهي التي

تدعى «الكوارع» في بلاد الشام.

٤٧ - پيجامه:

وهي «پاجامه» الفارسية بمعنى سروال يرتدي في أثناء النوم وهي كلمة مركبة من «پا» بمعنى الرِّجل تشمل الفخذ والساق والقدم. و«جامه» بمعنى قطعة قماش غير مخيطة.

٤٨ - پاك:

كلمة فارسية تعني ماهو نظيف ونقي وطاهر. أقول: وقد عرف الصحابي سلمان الفارسي في العراق في عصرنا بـ «سلمان باك» وقبره يُزار في «المدائن» قرب بغداد.

٤٩ - پالكانه:

أقول: وردت هذه الكلمة بالباء أيضاً «بالكانه» بمعنى شرفة. والكلمة معروفة في العمارة الحديثة العربية «بَلَكون» أو «بَلَكونه». وأكبر الظن أن الذي عندنا نحن العرب من الفرنسية (Balcon).

٥٠ - پالوده:

كلمة فارسية تعني ماهو منقّي ومصفّى وخالص صرفت إلى «حلوى» معينة. وقد عرَّبها العرب فقالوا« «فالوذَج»، ونُسي هذ المعرَّب وبقيت الكلمة الأعجمية في الكلام الدارج في العراق «پالوته» بالتاء.

٥١ - پايْتَخْت:

كلمة فارسية تعني دار الملك (عاصمة). وهي كلمة مركبة من «پاي» بمعنى «أساس وقرار، وموضع من الأرض»، و«تَختْ» ومن معانيها «الكرسيّ والمنبر والسرير».

أقول: والكلمة المركبة ترد في دارج الكلام في العراق في الكلام على السلطنة العثمانية وغيرها مما عاصر تلك الحقبة. وقد تقال تهكماً في مكان من لا يستحق أن يكون له.

٥٢ - يُخْت :

وتعني الطّبخ أو حال الطبخ، والمصدر يُخْتَن. واسم المفعول « يُخْته » أي مطبوخ تامّ الطبخ. أقول: واسم المفعول هذا معروف في عامية العراقيين.

٥٣ - پَراكَنده :

كلمة فارسية لما هو مفرّق مُشَتَّت. وهي في عامية العراقيين صفة لمن هو عاجز قليل الحركة.

٥٤ - پَرْتو :

كلمة تعني « الشعاع » أو « النور ». وهي في العراق من أعلام الذكور على قلّة استعمالها.

٥٥ - پَرْوانه :

وتعني « المروحة الأمامية للسفينة والطائرة »، وهي كذلك في عامية العراقيين وقد صُرفت في هذه العامية إلي ما هو Paravant الفرنسية على جهة التعريب لدى العامة.

٥٦ - پَرْده :

كلمة فارسية تعني ماهو ستر أو حجاب. وهي كذلك في عامية العراقيين. وقد حُرِّفت في لغة أهل الشام إلي « بردايه » بالباء وجمعها « بَرادي ».

٥٧ - پَري :

كلمة فارسية بمعنى الجن أو إبليس. وقد سُمعت في أعلام الذكور في العراق.

٥٨ - بُشْت :

من معانيها في الفارسية « المُخَنَّث ». أقول: وهي كلمة سبّ واستقباح تعني المخنّث وغيره في عامية العراقيين.

٥٩ - پوشال :

من معانيها : « قشرة الخشب عند نجارته » أقول : وهي كذلك « پوشالي » مختومة بالياء لدى النجّارين .

٦٠ - پَهلوان :

كلمة فارسية بمعنى « بطل أو شجاع »، وهي كذلك في الألسن الدارجة في البلاد العربية، وفي الفصيحة المعاصرة .

٦١ - پيادَه :

وتعني فيما تعنيه « المشاة في الجيش » . وقد عرفها العراقيون من الأتراك العثمانيين . وقد يستعملونها توسعاً في وصف من هو عاطل لا يعمل .

٦٢ - پيره :

كلمة فارسية بمعنى امرأة عجوز . وقد بقيت في عامية العراقيين في ألفاظ الشتم والهجاء .

٦٣ - تازه :

كلمة بمعنى ما هو « جديد وطري » . وهي شائعة في عامية العراقيين . وقد عُرِّبت منذ سنين فقيل « طازَج » وخصت باللحوم والخضر والفواكه .

٦٤ - تاوَه :

بمعنى « مِقْلاة »، وشاعت معرَّبة في عامية العراقيين فقالوا : « طاوَه » بالطاء .

٦٥ - تُخْم :

ويعني : « الأصل من كل شيء » . . . أقول : يستعمل في العربية « التخوم » بمعنى

الجهات أو الأصقاع، أو الحدود. ولم يقل أحد أنها معرَّبة. وهي على هذا من المشترك بين العربية والفارسية.

٦٦ - تَخْتَه:

وتعني خشبة عريضة ومسطحة، ومن هنا أطلقت على اللوح للكتابة في المدرسة. أقول: هي كذلك في الألسن الدارجة العربية، وفي الفصيحة المعاصرة. وقد فاتت أهل التعريب.

٦٧ - تَراش:

كلمة فارسية بمعنى «حلق وتقليم» ويقال: «قلم تُراش» للمِشرَط في الجراحة، وهذا كله معروف في العامية العراقية.

٦٨ - تُرشي:

بمعنى «حموضة أو مخلَّل» وقد عُرِّب لدى العراقيين فقالوا «طُرْشي» بالطاء.

٦٩ - تِرياك:

وقد عُرِّب فقيل «تِرياق» بالقاف أو «دِرياق» بالدال أيضاً لما هو «أفيون» Opium. وقد ذُهب به إلى ماهو مضادّ للسموم.

٧٠ - تَغار:

من أسماء الأوزان، وهو عند الفرس ١٠ كيلو غرامات. وأما لدي العرب فهو اسم لوزن يبلغ عدة أطنان، وهم يختلفون فيه بحسب الحواضر في العراق. وقد يبدأون فيه بالدال أو الطاء، دغار أو طغار، ويستعمل في وزن الحبوب كالقمح والشعير.

٧١ - تُفَنك :

بمعنى « بندقية » من السلاح، وهذه هي « تُفْكه » في عامية العراقيين، وربما قالوا « تْفُكنه » .

٧٢ - تَفْتَه :

بمعنى « نسيج العنكبوت » لدى الفرس. وقد استعاره العرب لضرب رقيق من النسيج يشبه نسيج العنكبوت تشبيهاً .

٧٣ - طنبور :

الآلة الموسيقية المعرّبة أصلها « تَنْبور » بالتاء، وهي في الأصل لدى الفرس « دَنبره » .

٧٤ - تُنْك :

بمعنى « كوز الماء » . وهي « تُنْكه » في عامية العراقيين .

٧٥ - تُودَه :

بمعنى « عامة الشعب » . وقد عرفت هذه الكلمة لدي العرب وتناقلتها الصحف في « حزب توده »، وهو حزب عامة الذين تجمعوا على معاداة نظام الشاه الذي جاء بعده عصر الخميني .

٧٦ - تِيغ :

بمعنى « الشَّفْرة أو الموسى »، وهو كذلك لدى أهل الصنعة في العراق .

٧٧ - تِيغه :

وتعني « القِمّة » . وهي في عمارة البيوت في العراق أعلى الجدار .

٧٨ - جامكى :

وهذه كلمة فارسية عرفها العرب في العصور المتأخرة بعد سقوط الدولة العباسية وهي « جامكي » بالكاف وتعني أجر الخادم أو الجندي.

أنظر « الحوادث الجامعة ».

٧٩ - جان:

بمعنى « النفس أو الروح »، تقال في التحبّب لمن تحبّ، يعرفها العراقيون الذين عرفوا الحقبة العثمانية وأفادوا من لغتهم. والكلمة فارسية.

٨٠ - جاويد:

كلمة فارسية بمعنى ما هو خالد ودائم، وعرفها الأتراك، وسمّوا بها الذكور، ومن رجالهم البارزين غير واحد سُمِّي بذلك. وقد ورث العراقيون هذا الاسم أيضاً.

٨١ - جاه:

بمعنى « مقام أو منزلة ». وهو من « فائت المعرّب » وإن ذهب ظنّ بعضهم إلى أنه من مقلوب « وجه ». وقد خلت مادة « وجه » منه.

٨٢ - جِريب:

وأصله « كريب » في الفارسية، من ألفاظ المساحة وقدره عشر آلاف متر مربع.

أقول: واستعماله في العراق في مسح الأرض ذات النخل فيقال: لدى فلان كذا جريب من النخل.

٨٣ - جِكَر:

بمعنى «عزيز» و « كبد ». وهو من ألفاظ التحبّب في عامية العراقيين.

٨٤ - جُوال :

بمعنى « عِدْل » وهو الكيس يحمل على الدابّة، وسُمِّي « عِدْلاً » لأن الدابّة تحمل كيسين فيعادل أحدهما الآخر.

وقد عرَّب الأقدمون هذه الكلمة فقالوا : « جُوالَق » وشاعت هذه في العامية العراقية في القرى والبوادي، ونسيت في الفصيحة المعاصرة. وقد شاعت كلمة « شْوال » لضرب من الثياب كأنه كيس، وقد أخذ هذا من كلمة أعجمية.

٨٥ - جوْا نْمَرْد :

بمعنى « سخي » وصاحب مروءة.

أقول : والكلمة مركّبة من « جوان » بمعنى « فتى » أو « شابّ »، و « مرد » بمعنى « رجل ».

ولنا من هذه الكلمة المركّبة في عاميّة العراقيين « جُومَرْد » شهرة تشريفية لأسرة في العراق.

٨٦ - جَوْسَق :

كلمة قديمة معرَّبة أصلها « كُوشَك » الفارسية. وقد نسيت الكلمة المعرَّبة وجدَّت « كُشُك » في العربية الحديثة، ولعلها أخذت من « كيوسك » الفرنسية، وهي تعني بيتاً صغيراً أو غرفة مؤقتّة تقام من أجزاء يُوصل بعضها ببعض.

٨٧ - جوقه :

كلمة تركية عُرِّبت في العربية الحديثة بمعنى « جماعة أو رهط »، وخُصَّت بالموسيقى، يقال : جَوْقة موسيقية أو جَوْق موسيقي.

وهي معرّبة لدى عامة العراقيين لأي جماعة، يقولون : « جُوكهْ » أي جماعة.

٨٨ - جَهان :

بمعنى « دنيا »، وقد شاعت في أعلام الإناث .

٨٩ - چابُك :

من معانيها من هو « ماهر »، وهي كذلك في بعض العاميات العراقية للنشيط الماهر .

٩٠ - چــار :

مخفّفة من « چهار » بمعنى العدد أربعة، ونراها في « چارسو » بمعني « مفترق طرق أربعة » في العصور التاريخية المتأخرة . وهي التي سماها العرب « المربَّعة » . وقد بقي هذا في اسم محلة في بغداد الحديثة . وترد « چار » في « چارپايه » للسرير أي أنه على أربع قوائم، وهذه معروفة في العامية العراقية .

٩١ - چــارهْ :

بمعنى « علاج أو تدبير » وهي معروفة لدي العراقيين .

٩٢ - جاقو :

بمعنى « سكيّن » والذي نعرفه من هذه « چاقوچه » أي السكين الصغيرة . و« چه » أداة التصغْير .

٩٣ - چــاكَر :

بمعنى « عبد » أو خادم » . أقول : و« الجاكري » شهرة في العراق لإحدى الأسر .

٩٤ - چــاكوچ :

بمعنى مِطرقة، وهي كذلك في عاميّة العراقيين .

٩٥ - چَتْر :

بمعنى «مظلّة». أقول: وفي العامية العراقية كلمة «چتْري» لضرب من قماش لا يتأثر بالماء، وكان يتّخذ منه ما يدعَى «المِمْطَر» الذي يتقي به لابسه من المطر.

٩٦ - چِرْاغ :

بمعنى «مصباح أو سراج». أقول : والكلمة مسموعة في عاميّة العراقيين.

٩٧ - چَرخ :

كل شيء على هيئة دائرة كالدولاب يتخذ في العجلات والعربات. أقول: وهو شائع في العراق.

٩٨ - چُرَك :

كلمة تركية لضرب من الخبز، معروف في العراق.

٩٩ - چَلَوكبَاب :

طعام من الرز عليه ما يدعى «الكباب» مع شيء من الزبد وهو أكله إيرانية مشهورة، عرفها العرب بأخرة.

١٠٠ - چَمْچه :

كلمة تركية بمعنى مغرفة كبيرة يغترف بها الطعام من حساء وغيره. وهي معروفة في العراق.

١٠١ - چِيت :

ضرب من قماش رقيق قطني، يعرفه العراقيون بهذا الاسم، وهو مما يرتديه النساء في البيت.

١٠٢ - چِهْره:

بمعنى «وجه» فارسية. وهي ليست «جَهرة» في فصيح العربية، ولا تقال إلا عند النبز والاستقباح.

١٠٣ - خاك:

بمعنى «تراب أو أرض»، يقال في لغة المصارعة: نَزَل خاك أو أخذ خاك، عند التملصّ من الخصم المصارع. و«خاكي» لضرب من قماش بلون التراب، وهو القماش الذي يرتديه العساكر. و«خاكه» تعني مسحوق السكرّ، وتجّار السكرّ يعرفون هذه الكلمة.

١٠٤ - خـان:

عرَّبه الأقدمون وصرفوه إلى «الحان» و«الحانة» وخصّوه ببيت الخمّارين، وهو «المنزل» على العموم، ومنه «خانه» أي رتبة. ومن هذا «خاندان» بمعنى «أسرة»، وهذه معروفة في عاميّة العراقيين لمن هو ذو شرف وسمعة.

١٠٥ - خانقاه:

لمسكن الدراويش والمتصوّفة وأصلها «خانكاه»، وجُمع المعرّب في العربية على «خوانق».

١٠٦ - خانُم:

تركية بمعنى «سيدة»، ويعرفها العراقيون.

١٠٧ - خديوي:

ملك مصر، وهو في الأصل الفارسي «خَديو».

١٠٨ - خِربَنْده:

بمعنى «حارس الحمار أو مؤجر الحمار»، و«خِرْ» في الفارسية الحمار. وكان أحد القواد في العصور المتأخرة في العراق يدعى «خِربنده». وما زال في أحياء بغداد الجنوبية حيّ يعرف بـ «خِربنده» في الكرّادة الشرقية.

١٠٩ - خُرْده:

بمعنى قطعة صغيرة، وقد توسَّع فيها التجّار، فصرفوها إلى أجزاء العملة المعدنية. وهي لدي الصاغة المصوغات المكسَّرة من فضة وذهب.

ويلحق بهذه «خُرده فُروش» للبائع للبضائع المختلفة مفردةً وليس للبائع لها بالجملة. وهذه مما عُرف في العراق في سنوات خلت.

١١٠ - خُرْشيد، خورشيد:

والكلمة بمعنى «الشمس». وقد سُمِّي بها الذكور في العراق، ولاسيما لدي الجماعات من أصول كردية وتركية.

١١١ - خَسْته:

كلمة بمعنى مجروح أو متألمٍّ. وهذه ترد في الكلمة المركبّة «خَسْتَخانه» بمعنى «مستشفى». وقد كانت هذه متداولة في العراق، ثم غلبت عليها «مستشفى».

١١٢ - خُسْرُو:

بمعنى ملك، عظيم الشأن، جمعها خَسْرَوان.

أقول: والاسم معروف في العراق لدى الجماعات الإيرانية والكردية وقد عرَّب العرب هذا العلم فقالوا: «كِسَرى» وأرادوا به أنو شِروان.

١١٣ - خُمْ:

بمعنى «جرَّة كبيرة أو دَنّ أو الخابية». أقول: وقد عُرِّبت في فصيح العربية فقالوا: «حُبّ»، والكلمة ما زالت في العامية بكسر الحاء.

قال ابن دريد: هو الذي يجعل فيه الماء، فلم يُنوِّعه، وقال: وهو فارسي معرَّب. قال: وقال أبو حاتم: أصله «حنب» فعُرِّب، والجمع: أحباب وحِبَبة[١٦].

أقول: والذي بسطه ابن دريد من كلام أبي حاتم يشعرنا أنهما لا يعرفان الفارسية معرفة حسنة، بل إنهم يأخذون بالمسموع ويعملون فيه صنعتهم. لقد جهلا أن الأصل: هو «خمّ» مثلاً. ومثل هذا كثير من أقوالهم في ردّ المعرّب إلى أصوله.

وأقول أيضاً: أن الأصل الفارسي «خُمّ» بقى في العامية العراقية معروفاً لحفظ الخل والدبس وما يقرب من ذلك. وقد يقال فيه: «خُنْب».

١١٤ - خواجه:

بمعنى صاحب مكانة كبيرة أو ثروة. أقول: والكلمة بهذا المعنى في أقطار عربية ولكنها خاصة بغير المسلمين كما في مصر. وقد تحوّلت في العراق إلى «خوجه» وقُرنت باليهوديّ خاصة. وهي في أقطار إفريقية الشمالية علم للذكور وابن الخوجه من علماء الزيتونة في تونس في القرن الفائت.

١١٥ - خُوش:

بمعنى «حَسَن وجميل». وهي كلمة مسموعة كثيراً في العامية العراقية بهذا المعنى.

١١٦ - خِيم (خِم):

من معانيها: «طبيعة وخُلُق». وقال أهل العربية: إنها فارسية وقد عُرِّبت.

أقول: غير أن عربيتنا المعاصرة قد ابتعدت عن هذه الكلمة، ولكننا نظفر بها في العامية في معرض الاستقباح، يقال: ما أدري من أيّ خيم هذا الرجل.

١١٧ - داماد:

بمعنى: «عروس (ذكر)، أوصِهْر».

أقول: وهي من أعلام الذكور لدى المسلمين.

١١٨ - دانِش:

بمعنى «عِلم».

أقول: وقد جاء من هذا في عامية العراقيين الفعل «يدانش» بمعنى «يستطلع ويستخبر». وليس هذا مقلوب «يناشد» في فصيح العربية كما يظن المشتغلون بالعربية.

ومن هذا المصدر صاغ الفرس «دانِشكاه» بمعنى «جامعة» هذه التي أحدثها العرب ليقابلوا «Univesité».

١١٩ - دانـه:

بمعنى «قديفة مدفع».

أقول: وقد عرفها العرب بهذا المعنى في كلامهم علي الحقبة العثمانية.

١٢٠ - دايـهْ:

بمعنى «مربية، قابلة ..». أقول: وقد تحوّلت إلى عامية عراقية.

١٢١ - دَبيت:

بمعنى «قماش لبطانة الملابس».

أقول: هو قماش من القطن أو الحرير تُبطَّن به الملابس، معروف لدى باعة الأقمشة والخيّاطين في العراق.

١٢٢ - دَراز:

بمعنى «طويل، مشدود الأعضاء».

أقول: كانت هذه الدلالة مادة لإطلاق الكلمة علماً للذكور لدى العرب.

١٢٣ - دَرَبَنْد:

من معانيه «زقاق مغلق في آخره»

أقول: والكلمة مسموعة في الجهات التي يتردّد عليها الفرس في العراق.

١٢٤ - دَرِد:

بمعنى «داء أو مرض أو تعب».

أقول: والكلمة تكاد تكون من كلمات العامية الأصيلة في العراق. وهي قديمة في العراق، فقد وردت في شعر ابن الحجاج البغدادي.

١٢٥ - دُرْد:

هو ما يرسب من الكَدَر كعكر الزبيب. أقول: وهو «الدُرْديّ» في فصيح العربية.

جاء في «لسان العرب»: ودُرْديّ الزيت وغيره: ما يبقى في أسفله. ولم يشر صاحب اللسان إلى أنه «معرّب».

١٢٦ - درزي:

جاء في «لسان العرب»: «الدَّرْز واحد دُروز التوب ونحوه، وهو فارسي معرَّب».
وقد ذهب العرب بهذه، الكلمة مذهب النبز لنفورهم من الحِرَف وأصحابها فقالوا في

الخياطين والحاكة: بنودَرْز. وأولاد دَرْزة هم الغوغاء.

١٢٧ - دِرْوازه:

بمعنى الباب الكبير. أقول: والكلمة مسموعة في بعض حواضر العراق.

١٢٨ - دَرويش:

الكلمة فارسية معروفة عرفها العرب، ومن عجب أن كتب المعرّب لم تشر إليها.

١٢٩ - دَسْت:

بمعنى «قدرة، ومسنَد، وقاعدة ودور في اللعب...».

أقول: و«الدست» بمعنى سرير الملك أو قاعدته عرفت في العصور العباسية المتأخرة.

ويلحق بهذا «دَسته» لما هو قبضة بحجم الكف، وهي في لغة أهل التجارة مجموعة من أجزاء قد تكون أثني عشر أو أكثر.

١٣٠ - دُكمْه:

بمعنى زرّ القميص ونحوه. وهذه شائعة لدي العراقيين ولاسيما في الحواضر. وأهل الأرياف يستعملون «الزرار» وهو من «زرّ» في فصيح العربية.

١٣١ - دِلاوَر:

بمعنى «مبارز وشجاع» أقول: وهو من أعلام الذكور في العراق لدى الأكراد أيضاً.

١٣٢ - دوشَك:

كلمة تركية بمعنى فراش أو أريكة عرفتها الألسن الدارجة العربية كما عرفتها الفارسية.

١٣٣ - دَيو :

بمعنى عفريت أفادت منه العربية الفصيحة فأخذت بناء الجمع « ديوان » وصرفته إلى معاني « الديوان » المختلفة .

١٣٤ - رَبون :

عُرِّب في فصيح العربية فقيل : عَرَبون وأُربون وأُربان . وقالوا : هو دخيل فارسي ، وأربَنَه : أعطاه الأرُبون .

١٣٥ - رِسّ :

هو « الجذرْ » ، وقد عُرف في الألسن الدارجة العربية . وهو غير الرِّس في فصيح العربية ودلالاته الكثيرة .

أقول : وقد بدا للكتاب اللبنانيين أن « الرِّس » بمعنى « الجذر » من فصيح العربية فأدخلوه في العربية المعاصرة .

١٣٦ - رِشْتَه :

ضرب من عجين القمح مفتول ومجفّف يوضع في حساء الخضر ، ومع الرزّ . وهو معروف بهذا الاسم في عامية العراق .

١٣٧ - رفّ :

ضرب من لوح من الجصّ يخرج من الجدار صنعة توضع عليه كتب وحاجات أخري ، وقد عرفه العرب ، قال الجواهري في ألفية المعرّي :

على الحصير وكوز الماء يُرفده   وذهنُه ورفوف تحمل الكتبا

١٣٨ - رَنْك :

بمعنى « لون أودهان » . أقول : هذا في العامية العراقية في قولهم : « سَنْك زَنْك » على طريقة الإتباع . و« سَنْك » بمعنى « قَدْر أو وَقار » .

١٣٩ - روزنامجه :

بمعنى « دفتر يومي للتجار » . وقد عرفنا أن للصاحب بن عبّاد كتاباً دعاه « روزنامجه » ، وهو كما عرفنا مما نقل منه مسائل في الأدب واللغة والنقد . وهذا غير « روزنامه » التي هي تقويم سنوي بحسب الأشهر، والكلمة « روز » تعني اليوم، و« نامه » بمعنى كتاب .

١٤٠ - زاغ :

بمعنى « الغراب » . قال الأزهري : ولا أدري أعربيّ أم معرّب؟

أقول : إن قول الأزهري هذا يشير إلى أنهم لم يعرفوا الفارسية، على حاجتهم إليها، معرفة وافية .

١٤١ - زَرْد :

بمعنى « أصفر أو كل شيء بلون الذهب » .

أقول : وقد عرف العراقيون هذه الكلمة بأكلة أسموها « زَرْده » بمعنى « الصفراء » أو « صفار البيض » .

ومن المفيد أن أشير إلى أن « زَرْ » تعني الذهب الخالص، وكان منها لدى العراقيين نسيج نسب إلى الذهب وهو « زري » .

١٤٢ - زنانه :

بمعنى « نسوي » منسوب إلى « زَن » بمعنى امرأة . وهذه الكلمة المنسوبة تقال نَبْزاً للمخنَّث .

١٤٣ - زَنبُورك:

هو «زنبرك» الساعة، معروف.

١٤٤ - زَنْبَق:

لصنف من الرياحين أصله «زَنْبَه».

١٤٥ - زَنْبيل:

بمعنى «سلّة» مما عرّبه العامّة.

١٤٦ - ساخْت:

بمعنى «مصنوع أو مزوَّر أو تزوير».

أقول: ومنه «ساخته» للمصنوع المزوّر، والكلمة شائعة في عامية العراقيين لما فيه حيلة وتزوير.

١٤٧ - سادَه:

لما هو «أملس» أو عارٍ من غير زيادة أو علامة فارقة بلون أو نقش، تقال للمنسوجات، ولكل ماهو ملوّن غيرها. وهذا هو المعروف في العامية العراقية. وقد عُرِّبت هذه الكلمة في فصيح العربية فقالوا: «ساذَج»، وأطلقت على كل شيء بعيد عن التصنّع.

غير أن المعاصرين توسعوا في دلالتها فكان لها ما يُفهَم من عدم التعقيد واتباع طبائع الأمور. ثم توهّموا في صيغتها بناء اسم الفاعل «ساذِج» وولدّوا منها مصدراً هو «السذاجة».

وقد جمعوا «ساذج» كما جمعوا «ساجد» فقالوا: «سُذَّج» كما قالوا: «سُجَّد».

١٤٨ - سالار:

بمعنى «أمير الجيش أو نقيب أو حاكم».

أقول: وقد تصادف هذه الكلمة في كتب التاريخ للعصور المتأخّرة

١٤٩ - سالْنامه:

كلمة مركبة في « سال » بمعنى سنة، والكلمة كلها تعني مذكرة سنوية ومثلها سالنّما.

١٥٠ - سامان:

بمعنى « دولة أو ثروة ».

أقول: والكلمة من أعلام الذكور لدى الفرس، وهي كذلك لدى الأكراد في العراق.

١٥١ - سَبْز:

وتعني « اللون الأخضر » وهذه في « سَبْزي » معروفة في العراق لما يُطبخ من السبانخ وما يضاف إليه من بقل.

١٥٢ - سپْاهي:

منسوبه إلى « سِپاه » بمعنى « قطعة عسكرية كبيرة ».

أقول: وهذه معروفة في البلاد التي حكمتها فرنسا كالجزائر وتونس، فقد كان للفرنسيين تنظيم عسكري خاص بهذه الديار، وكأنهم استعاروا الكلمة الفارسية أو الكلمة التركية التي أخذها الترك من الفرس وهي « Spahi ».

١٥٣ - سِپوس:

بمعنى « نخالة » وهي قشور الحب كالحنطة والرز وغيرهما. وهذه معروفة في حواضر جنوبي العراق.

١٥٤ - سُتون:

بمعنى « عمود » انظر: استوان.

١٥٥ - سُرْب :

بمعنى « الرصاص » . قال أهل اللغة : اعجمي عرّبه العرب فقالوا : الأُسْرُبُ أو الأُسُرُبٌ .

١٥٦ - سَرَبَسَتْ :

بمعنى كلام مختلط . أقول : وهذا معروف لدى العامة في العراق .

١٥٧ - سَرْپوش :

كلمة مركبة من « سَر » بمعنى « رأس » و« پُوش » بمعنى غطاء ، والمركب يفيد غطاء الأواني ، وغطاء المصباح الكهربي . وما أظن أن « طربوش » هو المعرّب لـ « سَرْپوش » .

١٥٨ - سَرْدار :

بمعنى « قائد الجيش أو رئيس العشيرة » .

أقول : وقد عرفت القبائل العربية التي تجاور بلاد فارس هذا اللقب التشريفي في أوائل عصرنا .

١٥٩ - سَرْد :

أقول : عُرِف « السَّرْد » بمعنى البارد في شعر العباسيين ، قال الشاعر العماني في مدحه لهارون الرشيد :

آلى يذوق الدهرَ «آبَ سَرْدِ»

أي حلف لا يشرب الماء البارد أبداً (١٧) .

١٦٠ - سَرداب :

بمعنى حجرة تحت الأرض ، وهذه معروفة في كثير من البلاد .

١٦١ - سَرْكار:

بمعنى «الرجل المنهمك في عمله» وهو من «سَرْ» وقد شرحناه، و«كار» بمعنى عمل أو حرفة. أقول: و«السركار» في جنوب العراق عامل يوظّفه مالك المزرعة على جزء من مزرعته، يدير شؤون الفلاحين وغيرهم.

١٦٢ - سَرْمايه:

بمعنى «رأس المال»، والكلمة مركبة، وفيها «مايه» بمعنى «الأصل أو أساس الشيء أو مقداره».

١٦٣ - يَسَرق:

بمعنى «حريرخالص أو ذهب» وأصله «سَرَه»، وهذا من المعرّب القديم.

١٦٤ - سُفْتجه:

كلمة معرَّبة بمعنى «حوالة مصرفية» أصلها «سِفته». وقد قلّ استعمالها.

١٦٥ - سُك:

بمعنى «خشبة ذات رأس دقيق». وهذا مما عرفناه في أدبنا العربيّ القديم.

١٦٦ - سَنْبوسَك:

فطيرة ذات ثلاثة زوايا. أصلها «سنبوسه» أنظر: بُورك.

١٦٧ - سنجق:

كلمة تركية بمعنى «علم أو «راية» أصلها «سَنجاق». وقد توسعوا في الدلالة فشملت الحاضرة أو المحافظة أو المدينة.

١٦٨ - سِنْدان :

بمعنى « مطرقة الباب » وكذلك « سندان الحدّاد » .

١٦٩ - سيخ :

قضيب من حديد تُدخَل فيه قطع من اللحم لشيّها، أشبه بالسَّنّود . وهو في عامية العراقيّين بالصاد « صيخ » .

وهذه مسألة صوتية تعرض للسين مع الخاء، وفيها يميل المعربون إلى تفخيم السين حتى يتحول صاداً ومنه « سَخي » يكون في نطق العوام « صخي » و« سخام » يتحول إلى « صخام » وغير هذا .

١٧٠ - سِيم :

بمعنى « سِلك »، وفي الأغلب للدقيق منه . وهذا معروف في عامية العراقيين .

١٧١ - شاخ، شاخه :

بمعنى « غُصن » . وهذا معروف لدى الزرّاع في العراق . ومن المفيد أن أشير إلى أن « شاخه » مع دلالة الغصن فيه، وقد توسعوا فيها في العراق فصارت تطلق على الساقية الكبيرة تتفرع من مجرى مائي أوسع منها بكثير .

١٧٢ - شال :

بمعنى « نسيج صوفي » . وهذا معروف في العراق من غير اختصاص بالصوف .

١٧٣ - شاه بندر :

بمعنى « رئيس التجار » . أقول : وقد تحوّل هذا إلى شهرة غير خاصة بالتجار في الطرف . وهو « شابندر » بحذف الهاء .

١٧٤ - شاهكان:

هذا علم من أعلام الإناث في العراق، وهو من «شاه جَهان» أي «ملك العالم».

١٧٥ - شاهين:

بمعنى «العُقاب»، وقد توسعوا فيه في العربية وأطلق على «لسان الميزان». وهو معرّب في فصيح العربية والألسن الدارجة. وقد سمَّى به العرب الرجل تشبيهاً.

١٧٦ - شَباش:

بمعنى «الإنعام الذي يُعطَى للمطرب في ليالي الأعراس». أقول: وهذا مما كان ينادَي به في حفلات الأعراس أو حفلات الختان لحمل أهل هذه الحفلات على تقديم الإنعام.

١٧٧ - الشِّحنة:

كلمة من أصل تركيّ مغولي بمعنى رئيس الشرطة أو محافظ المدينة استعملها العرب في العصور المتأخرة من تاريخ الدولة العباسية وما بعدها.

١٧٨ - شكيب:

بمعنى «تحملّ أو صبر». وقد سمّى العرب في عصرنا بـ«شكيب»، ومنهم شكيب أرسلان.

١٧٩ - شلاّق:

بمعنى «سوط»، وقد توسَّع فيه العراقيون إلى لكمة بالرِّجل في القفا.

١٨٠ - شمعدان:

بمعنى «حامل الشمعة» أي الموضع أو الأداة التي فيها الشمع. و«دان» هذه لاحقة تفيد هذا المعنى لتؤدّي بتركيبها معنى جديداً.

١٨١ - شُوبَك :

أداة بهيئة خشبة اسطوانية لبسط العجين. إنه معروف في الألسن الدارجة، وهو « شَيبك » في لغة العراقيين.

١٨٢ - شَوْدر :

بمعنى « لحاف أو غطاء أو ما هو حجاب للمرأة الإيرانية كالعباءة للنساء العربّيات.

أقول: وهو « چادر » لدى العرب وذهبوا به إلى « الخيمة ».

١٨٣ - شوربا :

هو « حساء الأرز » لدي الإيرانيين، وهو الحساء عامّة لدي العرب. وقد ظن العرب أنه من مادة « شرب »، وليس كذلك.

١٨٤ - شورة :

بمعنى « أرض سَبخة ». و« الشورة » لدي العرب هي « السباخ ».

١٨٥ - شِيرين :

بمعنى ماهو « حلو ولذيذ ومحبوب ». وقد سُمِّي الإناث في العراق بهذا الاسم.

١٨٦ - شِيز :

هو « خشب الأبنوس ». ولعل « الشيزى » الذي ورد في الأدب العربي القديم منه، قال ابن الزعبري (١٨) :

إلــى رُدَحٍ مــن الــشـيِّــزى مــلاءٍ لـبُــابُ الـبُــرِّ يُـلَـبــكُ بــالـشِّــهــادِ

١٨٧ - طارم:

بمعنى « مغزل مبني من الخشب، وسطح الدار » .

أقول: وهذه تدعى في العراق « طارمة » وهي موضع سقوف بمحاذاة الغرف في الدار.

١٨٨ - طاس:

بمعنى « جفَنة نحاسية » . وهي « طاسة » في لغة العراقيين.

١٨٩ - طاق:

بمعنى« قبة الابوان » .

أقول: هو كذلك في العربية، وقد فات أهل المعرّب إدراجه في مصنّفاتهم.

١٩٠ - طَسْت:

هو معرَّب « طَشت »، وهو معروف. وهو بالشين في لغة العراقيين.

١٩١ - غَجَر:

كلمة تركية أخذها العرب، ولم يدرجوها في « المعرّب » الحديث.

١٩٢ - فَرْدهاد:

بمعنى « حَجَر السنّ » . أقول: وهو من أعلام الذكور في العراق، وهو أعجمي لا صلة له بـ « فرُهود » من الأعلام العربية بمعنى « الحادر الغليظ » .

١٩٣ - فَرْهَنْك:

بمعنى « معجم أدب وثقافة » . أقول: وقد تحوّل لدى الأكراد في العراق إلى علم للذكور.

١٩٤ - فِشَنْك :

بمعنى « ما يحشى من السلاح بندقية كان أم مسدساً من الرصاص » . أقول : وهو « فِشْكة » وجمعها « فِشَك » في عامية العراقيين .

١٩٥ - فُوطة :

هو المعرّب لـ « فُوته » . أقول : وهو معرّب قديم أغفله بعض أهل المعرّب . ونُسب إلى الجمع فقالوا : « فُوطِيّ » لصانع الفُوَط أو بائعها .

١٩٦ - فَيْروزَج :

هو المعرّب لـ « پيروز ، پيروزه » وهو حجر كريم . وقد سُمِّي بـ « فيروز » علماً للذكور .

١٩٧ - قاشُق :

كلمة تركية بمعنى « مِلعَقة » ، وهي « خاشوكه » في لغة العراقيين .

١٩٨ - قَدَمْكاه :

بمعنى « مكان وضع القدم لما هو مرحاض » . وهذا معروف في لغة العراقيين ، وربما ظُن « قَدَ مكاع » أي قاع بمعنى الأرض في العامية .

١٩٩ - فرمه :

لما هو « لحم مفروم » في التركية ، وقد استعارها العامّة في العراق للأمر نفسه .

٢٠٠ - قِرْمز :

بمعنى « دودة حمراء » . وهي لكل لون خالص الحمرة في العامية العراقية .

٢٠١ - قُشلاق :

بمعنى « مشىً » في التركية ، وقد استعارها العراقيون لمركز الحكومة وفيه الجند والشرطة

في أيام الاحتلال العثماني، وقد بقيت الكلمة فيما ورث من تراث العثمانيين.

٢٠٢ - قِنَّب:

لما هو «كنّب» بمعنى نبات القنب. وهو في عامية العراقيين «جِنَّب».

٢٠٣ - قوزي:

بمعنى «أحدَب». وهو في عامية العراق للحمل الصغير وغلب على المطبوخ منه.

٢٠٤ - قوطيّة:

وهو «قوطي» في التركية للعلبة الصغيرة من الصفيح، وقد استعارها العامة في العراق في هذا الشأن.

٢٠٥ - كار:

بمعنى «شغل أو حرفة»، وهي بهذا المعنى في العامية العراقية، يقولون: فلان لا صنعة له ولا كار.

٢٠٦ - كَرَسته:

بمعنى «أخشاب يستعملها البناء في عمله». وقد توسَّع فيها العوامّ في العراق فشملت عامة المواد التي تدخل في أيّ صنعة.

٢٠٧ - كارخانة:

بمعنى «مايفيد المصنع أو المعمل أو المشغل كالدكان وغيره»، والكلمة مؤلفة من «كار»وقد تقدمت، و«خانه» وهي مثل «الخان» وهي المحل الكبير، وقد تقدم أيضاً.

٢٠٨ - كاسه:

بمعنى «كأس» من زجاج أو غيره. وقد ظن أهل اللغة من الفرس أن العرب قالوا:

« قَصْعة » تعريباً لـ « كاسه » . وليس الأمر على ما ظنّوا .

٢٠٩ - كاغَد :

بمعنى « ورق الكتابة أو القرطاس » . وهو ما زال معروفاً في عامية العراقيين .

٢١٠ - كَعَك :

وهو معرّب « كاك » لضرب من الخبز معروف .

٢١١ - كزّ :

بمعنى « حرير خام » وقد عُرِّب في فصيح العربية فقيل « قزّ »، وفي الألسن الدارجة فقيل : « جزّ » .

٢١٢ - كشِك :

بمعنى « لبن يُنشَّف بعد غليه . وهو لدى عامة العراقيين « چشِچ » .

٢١٣ - كُلَيچه :

بمعنى « ضرب من المعّجنات المسمَّنة على هيئة أشكال مختلفة » أقول : وهي بهذا اللفظ في عاميّة العراقيين.

٢١٤ - كمانچهْ :

هي مصغرّ « كَمان » بمعنى « قوس » . وهذا المصغّر للآلة الموسيقية الوتريّة . وهي كذلك في الألسن الدارجة .

٢١٥ - كمَرَ :

بمعنى « نطاق أو حزام » في الملابس، وهو بهذا اللفظ في عاميّة العراقيين .

٢١٦ - كنَار:

هو معرّب « چنَار »، وهو نوع من شجر السِّدْر. وهو بهذا الأصل الفارسي في عامية العراقيين.

٢١٧ - كَناره:

من معانيها علاّقة الجزّارين. وهذه « كِنّارة » في العراق.

٢١٨ - كَنْد:

وهو « قَنْد » في فصيح العربية والألسن الدارجة.

٢١٩ - كوُچه:

بمعنى « حارة » في بعض الألسن الدارجة في العراق.

٢٢٠ - كوره:

بمعنى « فرن الآجُرّ » وهي كذلك في عامية العراق. وكذلك « كوُر » الحدّاد.

٢٢١ - كوُسه:

بمعنى « الشعر في أسفل الذقن »، وهذا معروف في عامية العراق.

٢٢٢ - كُفْته:

وهي « كوفته » في الفارسية لما دُقَّ من اللحم وهُرس.

٢٢٣ - كَرْدانه:

فارسية معروفة في العراق للقلادة التي هي « طوق ». وفي فصيح العربية « الكرَد » بمعنى العنق.

٢٢٤ - كُزينهْ:

بمعنى «منتخب»، وهي من أسماء الإناث «كُزين» لدى غير العرب من العراقيين.

٢٢٥ - كِليم:

لنوع من البُسُط القطنية أو الصوفية، وهو «كِليم» بالكاف في العراق.

٢٢٦ - كيوه:

لنوع من الأحذية لها نسيج في الجزء الأعلى بدلاً من الجلد وهي بهذا الاسم في العراق.

٢٢٧ - لاله:

للمصباح ذي القاعدة، وهو كذلك في عامية العراق.

٢٢٨ - لَكَن:

وهو ضرب من «طَسّت» وعُرِّب فقيل «لَقَن».

٢٢٩ - لَنْكرَ:

بمعنى «المرساة»، وهو «أنكرَ» في العامية العراقية.

٢٣٠ - لَوْزينه:

نوع من حلوى أساسها اللوز، وهي كذلك في العامية العراقية.

٢٣١ - لُولَه:

بمعنى «الشيء الأسطواني الطويل الأجوف» كالجزء الذي يقذف الدخان في البواخر. وهي كذلك في العامية العراقية.

٢٣٢ - نارپچ :

بمعنى « شريط معدني ملفوف »، وهو خاصّ بأنبوب « النارجيلة » يستعملها المدخنّ في العراق .

٢٣٣ - ماشه :

بمعنى « ملقَط »، وهي كذلك في العراق .

٢٣٤ - مَرْدَم :

بمعنى « إنسان أو رجل » وجمعها « مَرْدَمان » . و« مَرْدَم » من أعلام الذكور لدي العرب، ومصغّره « مَردُك » .

٢٣٥ - مِرزا، ميرزا :

بمعنى « أمير أو سيّد »، وهو معروف لدى الشيعة العرب أيضاً .

٢٣٦ - مِسْك :

معرَّب « مِشْك »، وهو معروف .

٢٣٧ - مَكّوُك :

معرب « مَكوك » وهو آلة الحائك .

٢٣٨ - ملاّ :

بمعنى « معلم، أستاذ »، وهو كذلك في الألسن الدارجة العربية .

٢٣٩ - مِيش :

هو « شاة » . وهو معروف لدى تجار الجلود في العراق .

٢٤٠ - ناخدا :

بمعنى « مدبر دُفّة السفينة »، وهو كذلك في لغة البّحارة في العراق .

٢٤١ - نازُك :

بمعنى « ظريف »، وهو من أسماء الإناث في العراق « نازِك » .

٢٤٢ - نازنده :

بمعنى « لطيف ذي دلّ »، وهو من أسماء الإناث في العراق .

٢٤٣ - نانو :

للأرجوحة (للطفل)، وهي معروفة في العراق .

٢٤٤ - نِشان :

وهو « نيشان » المعروف لدى العرب بمعنى « شارة » .

٢٤٥ - نِشتَر :

بمعنى « مِشرط » للجراحة، معروف في عامية العراقيين .

٢٤٦ - نَقْشَبَنْد :

بمعنى « نّقاش ورسّام »، وهو من أسماء الأسر لدي غير العرب من العراقيين .

٢٤٧ - نُورزاد :

بمعنى : « وليد، طفل »، وهو من أعلام الذكور لغير العرب من العراقيين .

٢٤٨ - نِهاد :

بمعنى« طينة، طبيعة »و « نَهاد » بمعنى « طراز ورسم »، وكلاهما من أعلام الذكور،

وأكثر من يدعى بذلك غير العرب.

٢٤٩ - نِيازي:

بمعنى «معشوق، محبوب»، وهو من أعلام الذكور لدى غير العرب من العراقيين.

٢٥٠ - نيم:

بمعنى «نصف»، وهذا معروف في عامية العراق.

٢٥١ - هَمْ:

بمعنى «أيضاً»، وهذه قديمة في لغة العراقيين: ذكرها الجاحظ [١٩].

٢٥٢ - هُوشيار:

بمعنى «ذكي، عاقل»، وهو من أسماء الذكور لدى غير العرب من العراقيين.

كلمة ختام

هذا موجز فيما عُرّب في الفصيح وفي الألسن الدارجة، وقد فات أهل التعريب إدراجه في مصنّفاتهم.

وقد آثرت أن أعرّج على الدخيل في هذا الموجز في الألسن الدارجة لعلمي أن هذا الدخيل صار مألوفاً في «العربية الفصيحة المعاصرة» التي ملئت بالكثير منه مما تحمله إلينا أو علينا اللغات الغربية الحديثة ولاسيما الانكليزية.

الهوامش

(١) المعرّب ص ١٠٦ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٢٩ .

(٣) أنظر « باسور » في شفاء الغليل ص ٦٤ - ٦٥ بتصحيح عبد المنعم خفاجي . وفي هذا أفاد الخفاجي مما ذكره ابن الجواليقي في « المعرّب » .

(٤) معيار اللغة ص ٢٥٣ .

(٥) الجمهرة ٣ / ١٨٢ .

(٦) الاشتقاق ص ١٥٢ .

(٧) شفاء الغليل ص ٦٠ .

(٨) ١٦ سورة سبأ .

(٩) كان هذا الكتاب من مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق منذ سنين . وكأن أصل الكتاب مقالات نشرت في مجلة المجمع . وعجبت كيف تم ذلك في هذا المجمع .

(١٠) أنظر « عبادان » في « معجم البلدان » .

(١١) أن شهرآب هو الشهر الثامن، وهذا معروف لدى العراقيين مثلاً وكذلك الشاميين، وأما المصريون وأهل أفريقية فهو عندهم « أغسطس » .

(١٢) ومن المفيد أن نشير إلي أن « أسطوانة » الفونجراف دُعيت اسطونة وهي شكل دائري، وليس لها شكل الأسواطنة الهندسي .

أقول : إن الشكل الحديث للأسطوانة هذه، وهي دائرة، كانت في أصل اختراعها أسطوانة عمودية، ثم تطورت إلي ما هو دائرة .

(١٣) منه : أيبك المعظمي، عزالدين، أبو المنصور، أمير من المماليك توفى سنة ٦٤٦ هـ أنظر « الإعلام » للزركلي . وخليل بن أيبك الصفدي، صلاح الدين، الأديب المؤرخ صاحب « نكت الهميان » و« الغيث المسجم » وغيرهما . توفي سنة ٧٦٤ هـ أنظر « الأعلام » للزركلي .

(١٤) و« بُزُرْج » معرَّب « بُزُرك » أي الكبير .

(١٥) أحد أدباء بلاد الشام في مطلع هذا القرن .

(١٦) لسان العرب (حبب) .

(١٧) الجاحظ، بيان ١ / ٦١ .

(١٨) لسان العرب (شيز) .

(١٩) ذكر الجاحظ هذه الكلمة الدخيلة في إشارته إلى ما كان من الأعجمي في عربية أهل الكوفة .

ملحمة جلجامش في الأدب والتاريخ القديم[1]

د. ولفرد جورج لامبرت

قسم التاريخ

جامعة برنجهام - بريطانيا

مقدمة :

كانت حروف الكتابة المسمارية من أقدم نظم الكتابة إن لم تكن أقدمها على الإطلاق. والكتابة هي طريقة اخترعها الإنسان لتسجيل كلامه، فهي ليست مجرد رموز تنقل رسائل لا تعني لغة ما، كما هي الحال في الأرقام، إذ الأرقام تعني توضيح رسالة من مثل توقيت ساعة من نهار، أو رقم هاتف، أو مسألة حسابية، حيث لا تعني أشكال الأرقام أصوات أية لغة من لغات البشر أو كلماتها التي تسمى بها تلك الأرقام. ولقد استعمل الإنسان الرموز على نطاق ضيق قبل أن يهتدي إلى الكتابة بزمن طويل.

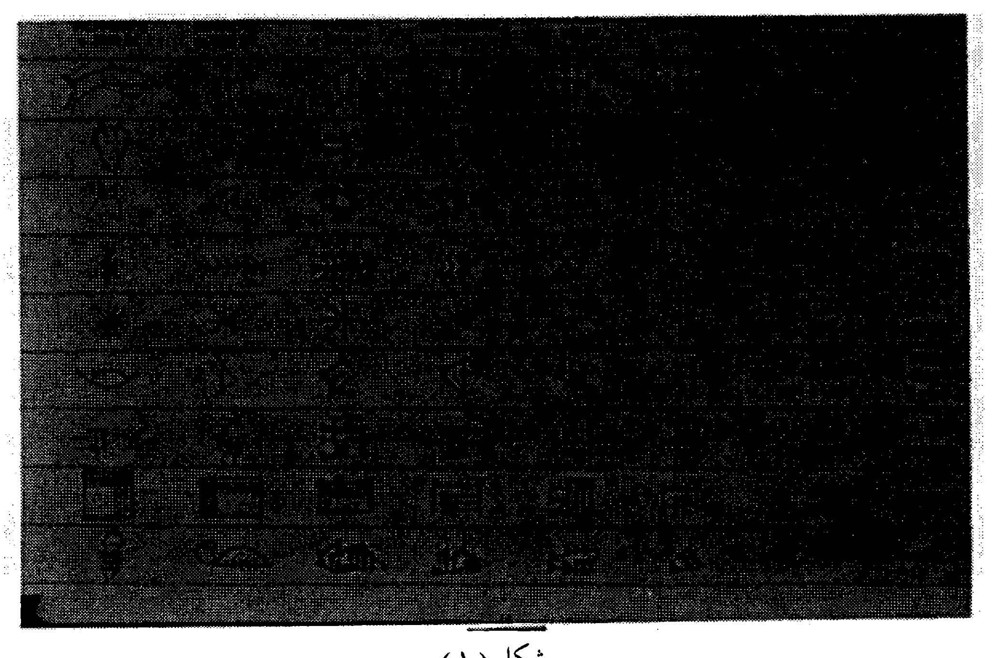
والمرجّح حتى الآن أن الكتابة اخترعت في سومر أي المنطقة المتاخمة للخليج العربي من جنوب العراق حوالي سنة ٣٠٠٠ ق.م. واتخذ السومريون ألواحاً من الطين للكتابة عليها، وهو خامة متوفرة محلياً، وصنعوا من البوص أقلاماً ينقشون بها على سطح الألواح الطينية.

واتخذوا العديد من الرموز للتعبير عن كلمات بكاملها (شكل ١) فرسم سمكة يعني كلمة أو لفظة سمكة ورأس الثور أو رأس الحمار أو سنبلة الشعير كل منها يعني اللفظة التي تُطلق في لغتهم عليه.

ونظراً لصعوبة نقش الصورة على الطين، فقد طوروها إلى مجموعات من النقوش تشبه المثلثات الضيقة كأنها المسامير، كما هو في اللوحة. وكان الكاتب يمسك القلم

(١) محاضرة ألقاها بجامعة قطر يوم السبت ١٥ / ١١ / ١٩٩٤م نقلها إلى العربية الدكتور درويش مصطفى الفار، متحف قطر.

بيده بين إصبعيه الشاهدة والوسطى ضاغطاً به على سطح اللوحة الطينية، ويحركه بزاوية صغيرة جداً لكيما يصبح الحرف شبيهاً بمسمار.



شكل (١)

فبعدما بدأ هذا النظام الكتابي يصور الأشياء، تحول إلى نظام كتابة صحيح في فترة ما بين سنة ٣٠٠٠ وسنة ٢٥٠٠ ق.م. وذلك بتقسيم الكلمة إلى مقاطع، فالكلمة السومرية للسمكة هي (كُ - وُ) فقطعت إلى (كُ) و (وُ) وبذلك تطورت الكتابة إلى استعمال المقاطع، مع استمرار استعمال الرموز كذلك، وأصبح النظام الكتابي الجديد خليطاً من الرموز التي تعني كلمات كاملة ومعها رموز المقاطع، مما يعني أنه لم يصل بعد إلى أبجدية خالصة، لأن الحروف الساكنة لم تكن قد اخترعت لها رموز بعد وطور السومريون هذا النظام الكتابي بحيث ظلت لغتهم بنظامهم هذا هي السائدة فيما بين سنة ٣٠٠٠ وسنة ٢٠٠٠ ق.م. ونحو سنة ٢٥٠٠ ق.م. استعمل نظام الكتابة السومرية هذا، لكتابة لغة الاكاديين ثم البابليين والآشوريين السامية في أعالي النهرين. وعندما أخذت

السومرية في الاضمحلال، استمر البابليون، فيما يقع اليوم بين بغداد والبصرة، وكذلك الأشوريون في الشمال، في بلاد الموصل، في استعمال الكتابة المسمارية، إلى أن انتهى أمرها تحت وطأة الاستعمار الهلّيني (اليوناني) في القرن الميلادي الأول.

وكانت المشكلة الكبرى في نظام الكتابة المسمارية هي كثرة حروفه المقطعية ورموزه، مما لا يقل عن (٢٥٠) رمزاً شائعاً فضلاً عن أنه كان لبعضها أكثر من معنى وفي الأبجديات التي بدأ ظهورها حوالي سنة ١٠٠٠ ق.م. نجد أن ما يقل عن ثلاثين حرفاً، يمكن التعبير بها كتابة عن لغة كاملة.

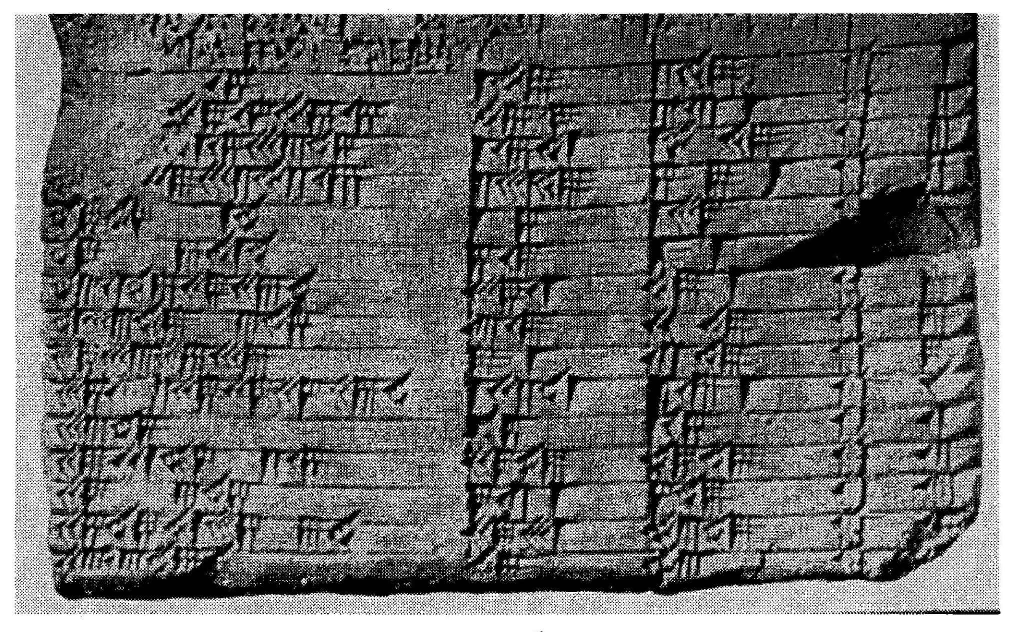
ونرى في شكل (٢) نقشاً أشورياً (سنة ٧٠٠ ق.م.) يبين منظر كاتب ينقش بالمسمارية على لوحات من طين، وخلفه كاتب آخر يكتب بقلم على قرطاس أو سِجِل من الجلد بالأبجدية الآرامية فيما يبدو.



شكل (٢)

ولقد عثر المنقبون على العديد من اللوحات المسمارية فيوجد على سبيل المثال لا الحصر زهاء (١٣٠,٠٠٠) ألف لوحة في المتحف البريطاني وحده، وزهاء (٧٥,٠٠٠) لوحة مثلها في إسطنبول، هذا عدا مجموعات صغيرة هنا أو هناك. وتلك اللوحات لاشك، ذات أهمية كبيرة جداً في تاريخ الحضارة الإنسانية، ولكن ما يدعو إلى الأسف، أن القليل من العلماء هم القادرون اليوم على قراءتها.

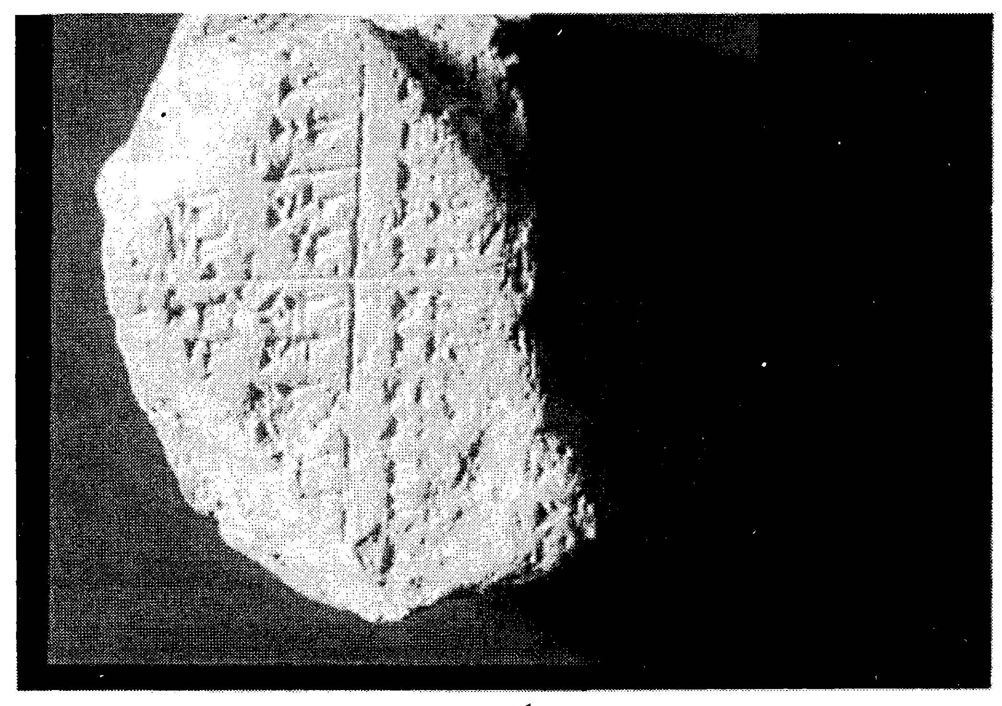
ولكي نتعرف تنوع مادة تلك النقوش، نختار لوحة في الرياضيات بابلية (شكل٣) ترجع إلى سنة ١٩٠٠ – ١٨٠٠ ق.م. ونقشت عليها أرقام تُعبّر عن مضمون نظرية



شكل (٣)

فيثاغورس التي تتناول العلاقة بين وتر المثلث قائم الزاوية وضلعيه، من حيث أن مربع الوتر يساوي مجموع مربعي الضلعين الآخرين. ولقد ظل الناس قروناً طويلة ينسبون تلك العلاقة الرياضية إلى فيثاغورس الأغريقي (سنة ٣٠٠ ق.م.)، ولكن قراءة تلك اللوحة الطينية البابلية أكدت لنا أن علماء بابل هم أصحاب فضل في تلك المعرفة قبل

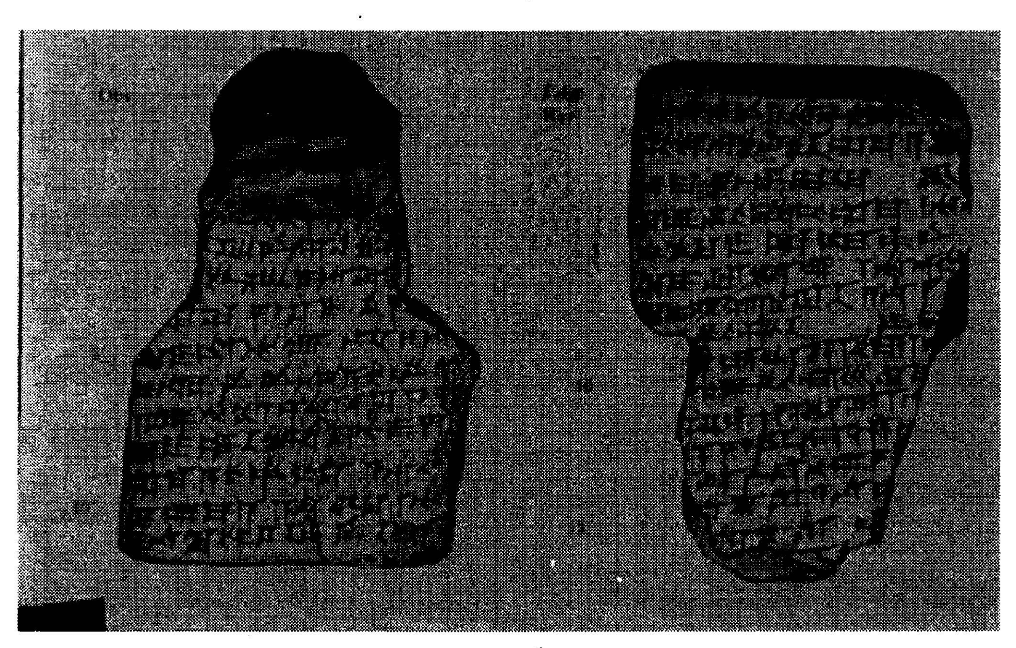
فيثاغورس بخمسة عشر قرناً من الزمان، وما كان فيثاغورس إلاّ أحد المستفيدين من تلك المعرفة القديمة. في شكل (٤) نجد صورة جذاذة من ثبت تاريخي قديم يرجع إلى حوالي سنة ١٠٠٠ ق.م. يسرد تواريخ الأحداث المتتابعة بدقة قد لا يلحقها الخطأ إلاّ في عام أو عامين، فقد كان الأشوريون يؤرخون بأسماء موظفي الإدارة الكبار مطلقين أسماءهم على السنة حيث كان الواحد من أولئك الموظفين يشغل الوظيفة عاماً واحداً فقط. ولزيادة التنظيم كانوا يفصلون بخط أفقي كلما انتهى عهد ملك من الملوك وجاء من بعده. وفي بعض تلك الجداول كانوا يذكرون بعض الحوادث الهامة في كل سنة، ومن تلك الحوادث كسوف الشمس مثلاً، ويمكن التأكد من تاريخهم للكسوف بحسابات علم الفلك الحديثة بسهولة. وبذلك نجد لوحاتهم سجلاً للتاريخ والزمان حتى سنة ١٠٠٠ ق.م.



شكل (٤)

والجذاذة التي في الشكل تدل على أن اللوحات كانت تتعرض للكسر مما يدعونا إلى دقة إعادة وضع ما نعثر عليه من جذاذات اللوحات المسمارية في أمكنتها الصحيحة لنستطيع الاستفادة مما نقش عليها من المعلومات.

وفي شكل (٥) نقرأ رسالة تحمل تفاصيل واقعة مصرع ملك آشور الشهير (سِنحاريب). وقد كان معروفاً من لوحات كثيرة قبل هذه (شكل ٥) أن بعض أبنائه قد قتله. ولكن هذه اللوحة التي نقشت بعد عدة أسابيع من مصرع سِنحارب، تذكر دقائق تفاصيل تلك المأساة الدموية، مما لم تذكره اللوحات المعروفة قبلها.



شكل (٥)

ونجد في (الشكل ٦) ثلاث لوحات مزدحمة بالنقوش ترينا مقدار اهتمام أولئك الأقدمين بالكتابة الأدبية، كالقصص والملاحم والحوادث.



شكل (٦)

ولعل من أشهر القصص في الشرق الأدنى القديم تلك التي سموها ملحمة جلجامش، تلك الدراما التي تتناول عاطفة إنسانية عميقة، هي عاطفة الخوف من الموت .

كان جلجامش ملكاً على مدينة أوروك السومرية (حالياً الوركاء) حوالي سنة ٢٦٠٠ ق.م . ووردت قصته في أكثر من أثر، وأشهر سرد لها هو ما كتبه (سين – لاقي – بونيني) الكاتب من أوروك الذي عاش حتى سنة ١٣٠٠ أو سنة ١٢٠٠ ق.م . ولقد جاءتنا نصوصها من أثار بابل وآشور التي ترجع إلى ما بين سنة ٧٥٠ وسنة ٢٠٠ ق.م .

يقول الكاتب في فصله الختامي، إن جلجامش كان شبه مقدس نظراً لأن أمه كانت من طائفة الآهلة، ومن هنا كان يُسخّر رعاياه للكثير من الأعمال الشاقة المرهقة، حتى أنهم لجأوا إلى آلهتهم بالدعاء لخلق رجل يستطيع أن يوقف جلجامش عن الظلم والعسف أو يعزله، فخلق الآلهة شخصاً اسمه (إنكيدو) وجعلوا مسكنه في البر الواسع الفسيح مع الوحوش، فلم تكن له خبرة أو معرفة بحياة البشر وطبيعة مجتمعاتهم . وحيث إن

مخه كان مخ آدمي، فقد استطاع، بتفهمه لتركيب المصايد والأحابيل التي يستعملها الصيادون، أن يبطل مفعولها وبذلك ينقذ ما حوله من حيوانات البر. ولما فطن الصيادون لخطورة (إنكيدو) تشاوروا، واستقر رأيهم، على إرسال إحدى عاهرات مدينة أوروك إلى البر لتوقع (إنكيدو) في أحابيلها بأن تراوده عن نفسها. وما أن مضى على (إنكيدو) أسبوع واحد من صحبته للعاهرة، حتى أهمل رفاقه من حيوانات البر فبدأت تلك الحيوانات تنفض عنه وتزهد في صحبته. وهنا أغرته العاهرة بالمضي معها إلي المدينة فرافقها إلى أوروك. وهنالك تعلم لبس الثياب، وأكل طعام أهل المدينة وأدمن شرب الخمر، وتحول من مجير للحيوانات البرية إلى مرشد يساعد الصيادين ويدل الرعاة على طرائق حماية قطعانهم من خطر الوحوش.

وعرف (إنكيدو) أن جلجامش الملك، كان من عاداته الرسمية أن يضاجع كل عروس في المدينة قبل أن تذهب إلى بيت الزوجية. فاستاء لذلك السلوك المزري وتصدى لمنع جلجامش من ممارسة تلك العادة الحقيرة وحدث بينهما شجار أدى إلى عراك ومصارعة عنيفة وتغلب جلجامش على إنكيدو، ومن بعد ذلك أصبحا صديقين حميمين.

ثم يأتي من بعد ذلك الفصل الرئيسي من ملحمة جلجامش حيث يروي الكاتب، أن جلجامش شاهد جثة رجل ميت طافية على سطح النهر فانتابه الذعر وانزعج خوفاً من الموت، لاسيما وأن عقيدة السومريين والبابليين تقول بأن أرواح الموتى تذهب إلى العالم السفلي وهو عالم بشع رهيب يعجز اللسان عن وصفه وذكر أهواله، وأن كل الأرواح تذهب إليه قسراً وليس من ذلك نجاة لا لملك ولا سوقة.. وفي مبدأ أمره كان جلجامش لا يسعى للإفلات من حتمية الموت، حيث كان يمني النفس بخلود الذكر بعد الموت، بالقيام بعمل عظيم.

عرف جلجامش أنه يوجد على بُعد من أوروك جبل شامخ حصين عليه غابة من أشجار الأرز، ويقوم على حراسته وحش ضخم مقدس اسمه (حوواوا) أو (حمبابا)

يمنع كل من حاول الوصول إلى الغابة لقطع الأخشاب من أشجار الأرز.

قرر جلجامش غزو تلك الغابة ووضع خطته كي يقتل الوحش الرهيب الحارس، ويقطع الأخشاب، وحاول أهل أوروك إثناءه عن عزمه، ورجاه إنكيدو أن يعدل عن خطته الخطرة، ولكنه صمم على ما عزم عليه واستطاع أن يقنع إنكيدو بمصاحبته عوناً ودليلاً، وحملا من السلاح ما استطاعا وانطلقا صوب الغابة..

وفي طريقه رأي جلجامش أحلاماً مزعجة كثيرة ولكن ذلك لم يؤثر في أعصابه إلاّ لفترة قصيرة من التردد، وتقدم مع إنكيدو، وانقض على حوواوا وقطع رأسه، ثم بدأ في قطع أشجار الأرز، وعاد منتصراً مختالاً إلى مدينته، أوروك حيث أقام أهلها له في شوارعها مسيرات النصر، واقتنع جلجامش بأن ذلك العمل البطولي هو الذي يخلد ذكراه إلى الأبد.

وهنا لم يختم الأديب البالي القصة كحكاية بطولة بسيطة، بل حول مسارها إلى تراجيدية، حيث قال إن جلجامش أثناء تجواله مزهواً فخوراً في شوارع أوروك لمحته إشتار الإلاهة المحلية لأوروك، وهامت بحبه ويسميها السومريون (إينانا)، وعرضت عليه الزواج منها. ولما كان جلجامش يعرف المصير المشئوم الذي انتهى إليه كل أزواجها السابقين، فقد رفض عرضها بصلف وغرور، ودون أي أدب أو ذوق، أخذ يعيرها بقصص أزواجها السابقين. اغتاظت اشتار (إينانا) وطارت إلى السماء حيث طلبت من أبيها الإله الأكبر ٠آنو) أن يرسل معها ثور السماء المقدس، كي تنتقم لكرامتها من جلجامش ومن رعاياه. وبعد تردد وافق الإلاه (آنو) آله السماء على طلب ابنته وأذن لها بالثُور المقدس الذي نزل، خارج أسوار أوروك. أسرع جيش أوروك بالتعبئة لمواجهة الثور. نفر الثور نفرة فانخسفت حفرة عميقة في الأرض وابتلعت مائة وخمسين رجلاً، ثم نفر نفرة أخرى وابتلعت حفرتها مائة وخمسين رجلاً آخرين.

وهنا تقدم جلجامش وإنكيدو لإنقاذ الموقف. قفز إنكيدو فوق ظهر الثور وأمسك بقرنيه، ثم أعمل جلجامش سيفه في نحره فقتله. وتعالى تصفيق وهتافات أهل أوروك تحية للبطلين، ووقفت إشتار (إنيانا) فوق السور تولول وتندب الثور القتيل، فما أن لمحها جلجامش حتى غضب وقطع إحدى إرجل الثور وقذفها نحو إشتار متوعداً إياها بأنه سوف يجعل مصيرها كمصير الثور عندما تحين الفرصة.

وصلت تفاصيل ما صنعه البطلان جلجامش وإنكيدو بالثور المقدس بعدما قتلا حوواوا حارس جبل غابة الأرز، إلي الآلهة فعقدوا مؤتمراً وقرروا معاقبة هذين الخارجين على النظام والقانون، وقضوا أولاً بموت إنكيدو. وقع إنكيدو مريضاً، ولم يطل به المرض فمات، وعندئذ هلع جلجامش لموت صاحبه، وظل واجماً بجانب جثته حتى خرج الدود من أنفه.

وبذلك واجه جلجامش حقيقة الموت عياناً بياناً، فاختل تفكيره، وانطلق هائماً على وجهه وحيداً في السهوب والبراري ينوح ويبكي رفيقه وصديقه الحميم إنكيدو.

وهنا تطرق كاتب القصة إلى توضيح مسألة الخوف، خوف الإنسان وجزعه من الموت متمثلاً بجلجامش الذي لم يكن مؤمناً بوجود أية سعادة له في الحياة الأخرى ولا خلود ينتظره في دار الرحمة والبركة، وكفر بمسألة البحث عن عمل يخلد ذكراه، بعد أن شاهد الموت بحواسه الواعية، وعدل عن الاقتناع بأهمية الأعمال البطولية العظيمة، فإنها لا تمنع الموت الشخصي، وتمكنت منه الرغبة في البحث عن وسيلة تمنع عنه الموت الشخصي، وفي خضم بحثه الفكري عن تلك الوسيلة تذكر أنه كان قد سمع عن رجل وحيد في الدنيا، اعتصم من الموت وسيعيش إلى الأبد على حافة الكون، فقرر جلجامش السعي للقاء ذلك الرجل ليعرف منه سر خلوده.

كانت رحلة جلجامش للقاء الرجل الخالد، رحلة شاقة ومضنية طويلة في ظلمة

حالكة مخيفة إلى أن انقشعت الظلمة عن حدائق رائعة التنسيق والجمال والبهجة، حيث أوراق أشجارها وثمارها من الجواهر النادرة. التقى جلجامش في مسيرته بالعديد من الآلهة والكائنات الغريبة، وكل من عرف قصده نصحه بالعدول عن مواصلة الرحلة، ولكنه لم يأبه بنصح وسار في طريقه وقد اتسخ بدنه ورثّت ملابسه التي كانت من جلود الحيوان، حتى بلغ الموبِقَ العائق الأخير وهو النهر المحيط بالأرض. وكان الرجل الخالد يعيش مع أهله على الجانب المقابل للنهر وكان اسمه كما تروي الأسطورة هو (أُوتانفشتيم). وكان النهر يسمى ماء الموت، لأن كل من يبتل بمائه يقضي عليه بالموت المؤكد.

التقى جلجامش بالبّحار الذي يعبر النهر بقارب أوتانفشتيم ولكن البحار أفاده بأنه ليست لديه سلطة أو تفويض بنقله للشاطىء الآخر، فقامت بينهما مشادة أدت، دون قصد، إلي تلف الجهاز السحري الذي يحرك القارب، ولكن جلجامش لم ييأس، فقطع عدة أغصان من أشجار غابة قريبة لكي يحرك بها القارب. وكان يستعمل كل غصن مرة واحدة فقط ثم يتركه بعد أن يدفع القارب مسافة ما، لكي لا يلمس ماء النهر بدنه، ولما انتهت أغصانه بعد أن عبر مسافة كبيرة كان حظه أن تهب ريح ساعدته على اتخاذ شراع من ملابسه ليكمل العبور.

وهنالك لقي أوتانفشتيم، وأخبره عن سبب زيارته وهو أنه يريد أن يعرف سر خلوده.

قال أوتانفشتيم، إن الآلهة قرروا منذ دهر طويل لسبب غير معلوم، إفناء الجنس البشري بطوفان غامر، وأن الإله العظيم (إيا) كان صديقاً لاوتانفشتيم فأسر له بالقرار، وأشار عليه بصنع سفينة ينقذ بها نفسه وأهله وحيواناته حين يأتي الطوفان. وبعد أن هدأ الطوفان وغيض الماء تبين للآلهة أن خطتهم قد فشلت، وأن بعض البشر قد نجوا من الطوفان.

وعند ذلك قرر الآلهة منح أوتانفشتيم وزوجته صفة الخلود، واسكنوهما عند حافة الكون،وسمحوا بأن تعمر ذريتهما الأرض مرة أخرى. واعتذر أوتانفشتيم لجلجامش لعجزه عن استدعاء الآلهة لمنح جلجامش الخلود، فانكسر خاطر جلجامش، ولكن أوتانفشتيم قال له بأن النوم رمز للموت، فإن استطاع أن يتغلب على النوم لفترة أسبوع فإنه بذلك يُثبت أحقيته في الخلود بقرار من الآلهة. وحيث أن جلجامش كان قد أرهقته الرحلة الشاقة الطويلة، فإنه قد خر نائماً، ولم يستيقظ إلاّ بعد أن أوقظ، وبذلك واجه حقيقة رسوبه في الامتحان. صدرت الأوامر لجلجامش بأن يعود إلى مدينته. وخفف من حزنه ما أخبره به أوتانفشتيم عن وجود بئر عميقة في مكان حدده له، وإن في قاع البئر نباتاً شوكياً، من أكل منه سوف يستعيد شبابه ويظل خالداً، عبر جلجامش نهر الموت عائداً، واتجه نحو البئر التي وصفت له، ونزل إلى قاعها بحجر مربوط في طرف حبل طويل، كذلك الذي يستخدمه غواصو اللؤلؤ في الخليج، وانتزع النبات وخرج به من البئر. ولم يأكل جلجامش من النبات على التو، بل حدثته نفسه أن يحفظه إلى أن تتقدم به العمر ويحتاج لتجديد شبابه. وفي رحلة عودته إلى المدينة توقف جلجامش ليستحم في أحد الغدران، ووضع النبات على الشاطيء، وهنا خرج ثعبان من جحره وابتلع النبات، وما لبث أن سلخ جلده دلالة على استعادة شبابه. أسقط في يد جلجامش فأجهش بالبكاء لأنه لم يجن أية فائدة من رحلته، وسار في طريقه إلى أوروك، وعندما شاهد عظمة السور الذي كان قد بناه حول المدينة وضخامة صرح المعبد الذي كان قد شُيده خلال عهد ملكه هدأت نفسه قليلاً.

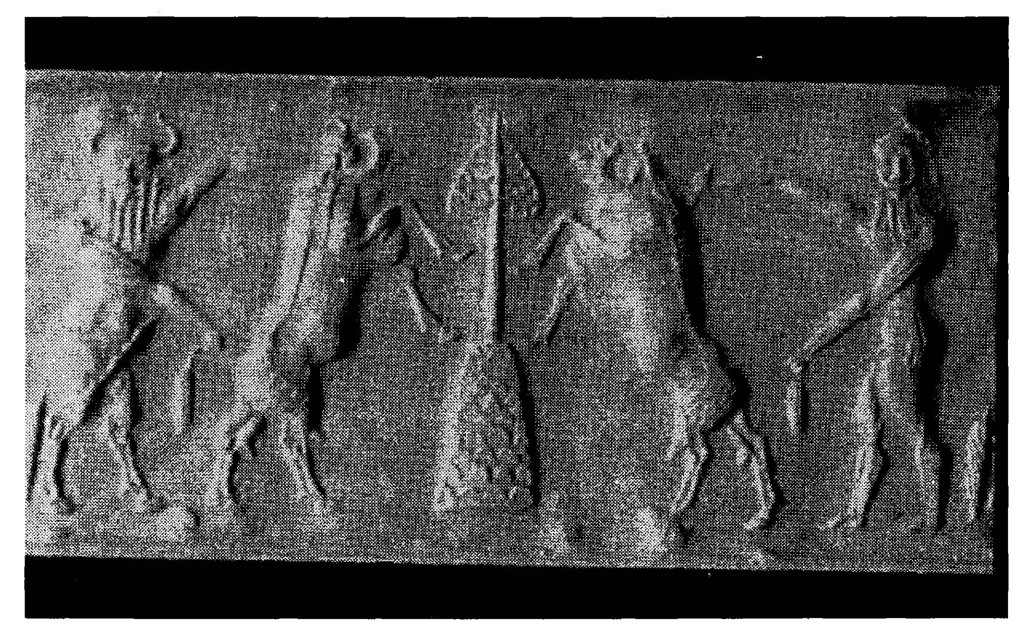
وهنا وصل كاتب القصة إلى خلاصتها، وهي أن جلجامش رغم فشله في التوصل إلي خلود شخصه ونجاته من الموت فإن عزاءه في مأساة الفشل، هو الخلود لذكراه وصيته مما كان يصبو إليه في أول أمره، وذلك بالمنشآت التي شادها في أوروك فضلاً عما قام به من بطولة في جبل الأرز. ونحن نقبل طبعاً بما وصل إليه الكاتب، إذ أن مجرد حديثنا

اليوم عن جلجامش إنما يعني أن ذكراه خالدة باقية. وليس هناك ما يدعو للشك في أن جلجامش كان فعلاً أحد ملوك أوروك السومرية، ولكننا لا نملك ما يفيد بأنه كان فعلاً مهتماً بأخشاب الأرز.

ومقارنة بملاحم أخرى في القصص القديم مثل ملحمة هوميروس الإغريقي، نجد أن ملحمة جلجامش في بلاد ما بين النهرين لا تعتمد على رواية واحدة، وتلك ميزة كبرى لها على غيرها، فقد عرفنا خمس قصص في الأدب السومري عن جلجامش تدور كلها حول الموضوع الأساسي رغم أنها غير متشابهة تماماً، وترجع إلي وثائق منقوشة فيما بين سنة ٢٠٠٠، سنة ١٥٠٠ ق.م.، ثم اختفى ذكرها بعد ذلك تماماً في مخلفات السومريين الأدبية. ولقد أخذ البابليون اثنتين من تلك القصص البطولية، وأدمجوهما في ملحمة بابلية فريدة مع إضافة أو إضافات من مصادر أخرى. وقصة الطوفان هي الوحيدة التي عرفناها في ملحمة قائمة بذاتها تنسب إلى كاتب يسمى (أترا - حاسيس).

ومن النادر في دراسات ما بين النهرين، أن نعثر على رسومات ولوحات فنية تتعلق بالآثار الأدبية وما ورد فيها من قصص. وقد توجد بعض محاولات من ذلك القبيل بيد أنها إما خطأ أو خالية من البرهان، ولكن جلجامش هو الاستثناء الوحيد - حتى الآن - في ذلك بمعنى أن هنالك لوحات فنية تتعلق بملحمته. ونرى جلجامش في الكتب القديمة على هيئة بطل مفتول العضلات، عارياً من الثياب، يتمنطق حول وسطه بحزام من ثلاثة خيوط ويعلو وجهه شعر لحية كثيفة، ويرى بعض الباحثين أن ذلك هو رسم جلجامش وصورته، كذلك يرون أن أي شخصين يجمعهما نقش واحد هما جلجامش وإنكيدو، وثبت اليوم أن أحد تلك النقوش المنسوبة لجلجامش إنما هو لآخر اسمه (لاحورو) وهنالك العشرات من النقوش من هذا القبيل، مما ثبت خطأ نسبته لجلجامش. ولكن هنالك نقوشاً يوجد فيها بطلان يصارعان وحشاً أو عفريتاً، تتفق في تفاصيلها مع ما جاء في آداب السومريين والبابليين عن جلجامش وإنكيدو وحوواوا وجبل الأرز.

ولا نستطيع القول بأن النقوش والأعمال الفنية نادرة في آثار بلاد ما بين النهرين فيما يتعلق بالأساطير والقصص، فهنالك الكثير منها، ولكن من المشكلات التي تجابه الباحثين عدم وجود تعليقات كتابية على اللوحات، ولذلك فإن استيضاح تلك الأشكال والمناظر الفنية ليس بالأمر اليسير. ولقد درج الباحثون منذ حوالي قرن من الزمان، على اعتبار أن أية لوحة تحمل صورة شخصين قويين إنما هي عن جلجامش وانكيدو (شكل ٧)، ففي تلك اللوحة احتدم الجدل، فقال البعض، إن الشخص العاري في يمين اللوحة هو جلجامش، وإن الثور ذا الوجه الآدمي إلى اليسار هو انكيدو، ولكن تبين بالبحث الدائب أن هذه اللوحة التي ترجع إلى سنة ٢٢٠٠ ق.م. تحمل صورة بطل آخر اسمه (لحمو) ومعناها (أبو شعر) وأن الرجل الذي يشبه الثور إنما هو (جوداليم) ومعناها الثور القوي، أي أن تلك اللوحة (رقم ٧) ليست لها علاقة بملحمة جلجامش. ونجد العديد من لوحات الألف الأولى والألف الثانية قبل الميلاد مما يحمل صورة بطلين.



(شكل ٧)

ففي (شكل ٨) وهو لوحة طينية بابلية ترجع إلى ما بين سنة ١٩٠٠، سنة ١٧٠٠ ق.م. نجد صورة كائن مركب من إنسان وحيوان، وقد قتله بطلان آدميان يقف كل منهما جانباً، وهذا مادفع إلى الظن بأنهما جلجامش وإنكيدو، وذلك لأن معظم اللوحات التي تتعلق بذبح الوحوش المخيفة يكون المنتصر فيها شخص واحد فقط في العادة.

ونحن نجد تفاصيل موائمة للرواية السومرية عن جلجامش وغابة الأرز، حيث يظهر



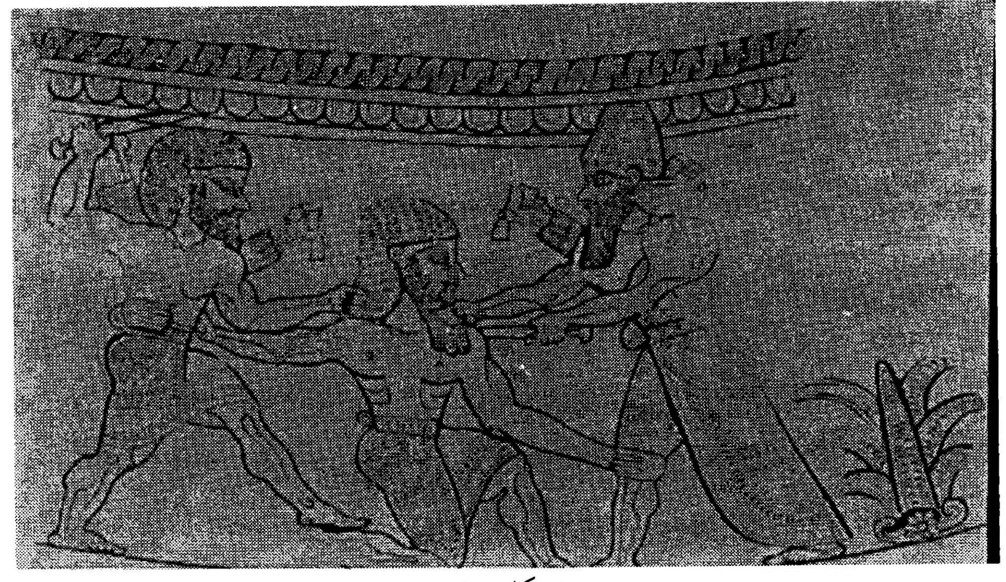
(شكل ٨)

أنكيدو كالخادم وليس كرفيق السلاح، وعلى يسار اللوحة (شكل ٨) نجد شخصاً ذا لحية كثة، مما يدل على علو رتبته، ومع ذلك نجد الشخص الأدنى هو الذي يحز رأس الوحش. وفي الرواية السومرية لملحمة جلجامش وغابة الأرز نجد أن انكيدو هو الذي قطع رأس حوواوا وليس جلجامش، ولذلك نقول بأن هذا المنظر في مقتل حوواوا مطابق للرواية السومرية. وعلي ختم من أختام سنة ١٤٠٠ ق.م. الاسطوانية (شكل ٩) نجد نفس المنظر ولكن بتبادل البطلين لموقعيهما، فنجد أن جلجامش الملتحي يقف إلى اليمين لمساعدة رفيقه إنكيدو، غير الملتحي، الواقف إلى اليسار يطعن الوحش بسيفه.



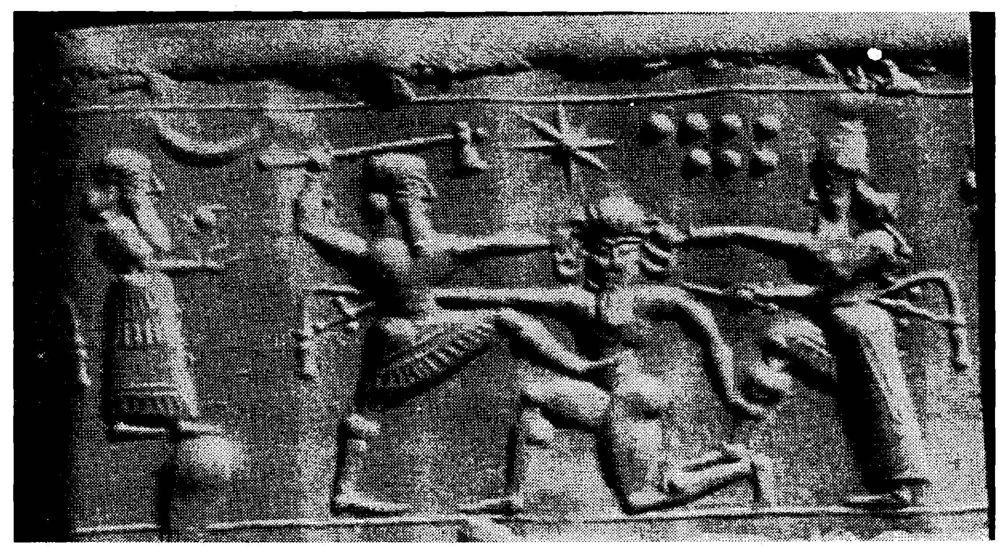
(شكل ٩)

وفي الرواية البابلية لملحمة جلجامش، نجد أنه هو الذي قطع رأس حوواوا، وظل ذلك اعتقاد الباحثين منذ سنة ١٠٠٠ ق.م. وهنالك نقش على لوحة من البرونز من الفن البابلي (سنة ١٠٠٠ ق.م.) (شكل ١٠) نجد فيها جلجامش متميزاً بلحيته الكثة



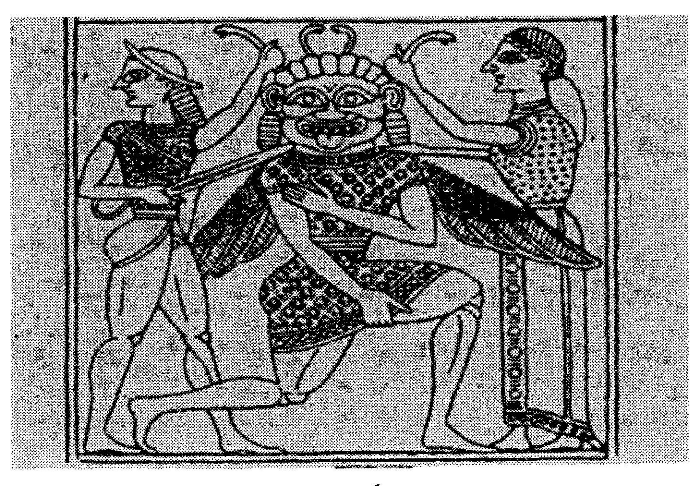
(شكل ١٠)

وقبعته وثوبه الطويل عن رفيقه انكيدو وأنه، أي جلجامش، هو الذي يقطع رأس الوحش.
وكذلك نجد ما سلف على ختم اسطواني أشوري (سنة ٨٠٠ ق.م) في (شكل ١١).



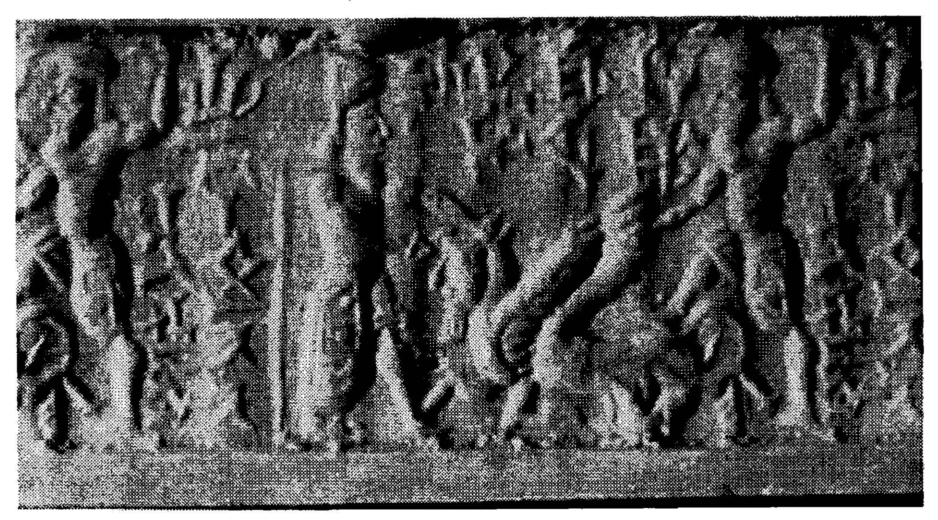
(شكل ١١)

وقد شاع هذا الرسم في بلاد الاغريق حيث استبدل حوواوا بالوحش (غورجون) الذي ذبحه بطل الإغريق (شكل ١٢) في القرن السادس قبل الميلاد.



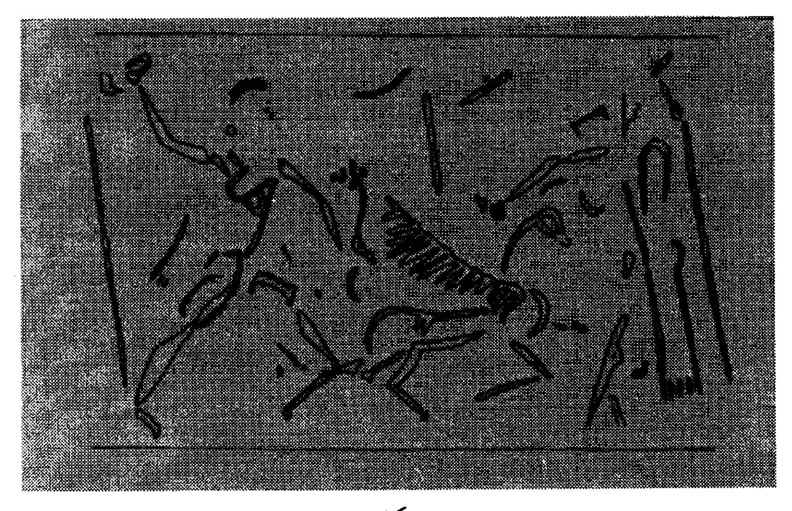
(شكل ١٢)

وهنالك منظر بابلي لملحمة جلجامش في الفن البابلي عن مصرع ثور السماء. وفي الفن البابلي الجديد (٨٠ – ٧٠٠ ق.م) (شكل ١٣) نجد البطلين يحاصران ثوراً له



(شكل ١٣)

أجنحة (شكل ١٤)، كما أن هنالك لوحة متآكلة تحمل نفس المنظر. وأمكن التوفيق بين اللوحات والروايات على الرغم من عدم وجود أية تعليقات مكتوبة معها، ولكن يستطيع المرء أن يؤكد أنها تتعلق بملحمة جلجامش الشهيرة.



(شكل ١٤)

من ثغرات الدرس النحوي عند العرب

(بحث في المنهج)

د. عبد الكريم مجاهد

قسم اللغة العربية

جامعة البنات الأردنية

بعد ظهور الإسلام واتساع رقعته وترامي مملكته، أصبحت العربية لغة الدين والدولة والشعوب التي اختلطت واندمجت وامتزجت بحيث أصبح الجميع مواطنين في هذه الدولة، يُجمعون على العربية ويتخاطبون بها ويتفاهمون. ورغم إيجابية هذا الأمر، إلا أنه حمل في ثناياه آثاراً سلبية عكرت صفاء العربية ونقاءها، حيث تسرب اللحن إلى أصحابها الذين كانوا يتكلمون بها سليقة، وكأنهم كانوا يرتضعونها مع حليب أمهاتهم، بل إن عدوى اللحن انتقلت إلي القرآن الكريم والحديث الشريف. وكان هذا أول اختلال ظهر في لغتنا العزيزة، إذ رويت وقائع شتى من اللحون من أيام الرسول ﷺ، وعمر وأبي بكر رضي الله عنهما، وكثرت، بعد ذلك، اللحون في العصر الأموي.

أما غير العرب فكانوا أحوج إلى تلقي علم يقوّم ألسنتهم ويخلّصهم من رطانة العجمة من أجل فهم دينهم الجديد، مدفوعين بطموح يرفع قدرهم ويعلي من شأنهم في الدولة العربية وسبيله إتقان العربية.

وصدقت عزيمة الجميع عرباً وغير عرب في محاربة وباء اللحن، فقامت حركة علمية جبارة هدفها وغايتها تأسيس علم عربي جديد، يساعد في تنقية العربية وتخليصها من الشوائب، أقصد شوائب اللحن، وقد أطلق عليه فيما بعد علم النحو، الذي نشأ ونضج وأكتمل في أحضان الدين، خدمة لنصه التشريعي وهو مناط استنباط الاحكام الفقهية فكانت نشأته عربية خالصة، ولم يكن نبتاً شيطانياً في ميلاده. ويشهد لكل ما ذكرناه ابن خلدون في مقدمته عندما بين الأسباب والغايات التي دعت إلى وضع النحو والكيفية

التي تمت بها نشأته ونموه بقوله [1]: « .. فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول، وخالطوا العجم، تغيرت تلك الملكة بما ألقى اليها السمع من المخالفات التي للمستعربين، والسمع أبو الملكات اللسانية، ففسدت بما ألقي إليها مما يغايرها، لجنوحها إليه باعتياد السمع، وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً، ويطول العهد بها، فينغلق القرآن والحديث على الفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شِبهَ الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه مثل إن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب، ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعراباً وتسمية الموجب لذلك التعبير عاملاً، وأمثال ذلك. وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم. فقيدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو».

حقاً لقد بنى النحاة واللغويون صرحاً ضخماً من قواعد العربية، نحواً وصرفاً وصوتاً، واستفرغوا جهوداً جبارة في التقعيد والتصنيف في مختصرات ومطوّلات وحواشٍ وشروح حتى تضخم المحصول واضطربت القواعد لدرجة التعقيد الذي يسبب النفور، وأصبحت الإحاطة بجميع جوانب النحو ومسائله ضرباً من الخيال. والسبب الذي يقف وراء ذلك كله هو المنهج الذي اتبعه النحاة، والذي أستطيع أن أصفه، دون تردد، باللامنهجية حيث تخللته ثغرات وواكبته أخطاء توحي بأنه كان لكل نحوي منهجه الخاص به، وليس لكل مذهب أو مدرسة نحوية فريقه المنسجم المتفق فتجد المبرّد يخالف وينتقد سيبويه أستاذ مدرسته البصرية، بينما نجد اتفاقاً في كثير من المسائل بين الأخفش البصري وبين الكوفيين. الثغرات التي كانت، وما زالت، مصدر خلل الدرس النحوي واضطرابه أذكر منها مايلي:

أولاً: اتخاذ الشعر المصدر الأول والرئيس لاستقاء قواعد اللغة وتفريعاتها، حيث جعلوا الشاهد الشعري في المقام الأول عند التقعيد وقاسوا عليه سائر أنواع الكلام

العربي، مع أن نشأة النحو ثمرة من ثمرات الدراسات القرآنية، ثم إن اللغة العربية بارتباطها بالقرآن الكريم أخذت وضعاً فريداً لا يتوافر لأية لغة في الأرض، فأصبحت ضرورة لفهم القرآن الكريم ولا يغني عنها سواها في هذا الشأن، وعلى المجتهد في الفقه والتشريع أن يتمكن منها نحواً وصرفاً ودلالة، فكان الأجدر والأَوْلى للنحو والنحاة اعتماد نصوص القرآن الكريم وقراءاته أساساً دون غيرها لتقعيد القواعد، فالقرآن نصوصه محصورة بين دفتي المصحف، وهو الحجة البالغة تشريعاً ولغة، بل الارتباط عضوي بينه وبين اللغة وهو الحكَم الفصل فيما يختلف فيه النحاة بقراءاته المتواترة وموافقتها لوجوه العربية حتى الشاذ منها، وعليه فالاحتجاج به أَوْلى لأن روايته أوثق، بل هي الأوثق على الاطلاق مما نقله إلينا الرواة من شعر أو غيره، وأين النص الشعري الذي يتوافر له مثل هذا الضابط؟!.

ويمكننا أن نعد من مثالب هذا التوجه أن الشعر محكوم بالوزن والقافية، فقد يتغاضى الشاعر، للضرورة الشعرية، ويتجاوز القاعدة النحوية، بينما القرآن الكريم محكم في اختيار ألفاظه وانتقاء أساليبه ولا يلحقه نقد أو نقض أو نقص أو اختلاف، فهو أسمى نمط للفصحى وأعلي نموذج للبيان العربي، ويمثل لغة أجود العرب وأفصِحهم، قريش.

وقول السيوطي: «أما القرآن فكل ما ورد أنه قريء به جاز الاحتجاج به في العربية»[٢] يدفعني إلي القول إن الشعر، بسبب ما يحكمه من قيود قد تحُول دون سلامة التركيب أو عفويته، لا يصلح أن يكون له المقام الأول في استنباط القوانين النحوية، بل يجب أن يكون نحو لغتنا قرآنياً ولا بأس بعد ذلك أن يُستَشهد بكلام العرب نثرهم وشعرهم، حتى نخلّص الأحكام النحوية التي تصاحب الشعر من قولهم إنه شاذ أو ضرورة، ويجوز في الشعر ولا يجوز في غيره وغير ذلك من التناقضات.

ثانياً: لقد ذكر الفارابي في كتابه الألفاظ والحروف «قائمة بالقبائل العربية» التي يُحتج بلغتها ولا يؤخذ عن غيرهم من العرب، ويضع قريشاً في مقدمتها، وبعد أن

يصف لغتها يتبع ذلك بقوله: «والذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هُذَيلْ وبعض كنانة، وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»[٣] وهي قبائل لم تَعِش في أطراف الجزيرة العربية، ومع أنني لا أقر مثل هذا التصنيف الذي يجعل البيئة الأكثر بداوة هي الأكثر فصاحة بحجة «ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد»[٤]، فإنني أقول ليت النحاة التزموا بهذه القائمة فابن جني نفسه بعد ذلك يقول: «اللغات على اختلافها كلها حجة..»[٥] أليس هذا نقضاً صريحاً لقوله السابق ولقول الفارابي الآنف الذكر أيضاً. كذلك نجد من النحاة من يعترض على مثل هذا النهج فيما ذكره السيوطي من أن أباحيان في شرح التسهيل يعترض على ابن مالك وكأنه يعيب عليه عندما يقول: «عني في كتبه بنقل لغة لخم، وخزاعة وقضاعة وغيرهم، وليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن»[٦]. وأبو حيان هذا يناقض نفسه حين يقول: «كل ما كان لغة لقبيلة قِيسَ عليه»[٧] كذلك يمكنني أن أتساءل: هل لغات القائمة التي ذكرها الفارابي متفقة وتخلو من الاختلاف فيما بينها؟!.

كذلك لانعدم أن نجد قائمة أخرى عند لغوي آخر مثل أبي زيد الانصاري الذي يصفه سيبويه في كتابه بالثقة، حين كان يقول: (أقصد أبا زيد): «ما أقول: قالت العرب إلاّ إذا سمعته من عجز هوازن، وفي رواية أخرى: إلاّ إذا سمعته من هؤلاء: بكر ابن هوازن وبني كلاب، وبني هلال،أو من عاليةّ السافلة أو من سافلة العالية، وإلاّ لم أقل، قالت العرب»[٨].

وعند أبي عمرو بن العلاء قائمة ثالثة فالسيوطي ينقل عن الأصمعي عن أبي عمرو: أفصح الشعراء ألسناً وأعربهم أهل السروات: هذيل، ثقيف، وأزدشنوءه وهم بنو الحارث ابن كعب بن الحارث»[٩].

فأي قائمة نأخذ بها؟! أم نأخذها جميعاً؟! وهو الأوْلى في نظري، وهو ما كان يميل إليه الكوفيون، فيما أعتقد.

ثالثاً: إنّ التحديد المكاني والزماني للفصاحة والاحتجاج أو اعتمادهم على الشعر قبل النثر، بل قبل الحديث الشريف، سبب خلطاً بين اللهجات والعصور والمستويات، وإخلالاً كبيراً بما يمكن أن نسميه المنهج الوصفي في استنباط القواعد اللغوية، لذلك تجد القاعدة ونقيضها أو ما يشذّ عنها. فاللغة السليمة الفصيحة لا ترتبط بمكان أو زمان، ولا بجنس، بل الدّربة والمران والمعاناة هي التي تنتج لغة سليمةَ خالية من الخطأ، عدا أن التحديد الزماني الذي امتدت فترة الاحتجاج فيه إلى منتصف القرن الرابع الهجري (٣٥٠هـ) هل يمكن أن تبقى فيه عربية القبائل على حالها دون تطور؟! أشك في ذلك، لأن التطور لابد أن يلحق اللغة، وليس بالضرورة أن يكون التطور إفساداً للغة أو فصاحتها.

رابعاً: ومن جناية النحاة واللغويين على النحو اهتمامهم بالشواذ من الكلام والشواهد المجهولة القائل، والمصنوعة أحياناً والمهجورة والمبتورة والمنحولة أحياناً أخرى، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصر، وإذا أعجزهم إيجاد شاهد شعري، يلجؤون إلي ضرب أمثلة من عندهم وكأنهم يفترضون القاعدة ويبحثون لها عن دليل. ويمكنني أن أضيف إلى ذلك أنهم لم يكونوا يهتمون بذكر هيئة من يأخذون منه سوى أنه رجل أو امرأة أو أعرابي أو صبي، ولا يأبهون بسياق الحال، «فإنهم (أهل اللغة) قد يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حاله، فإنه قد يعرض له ما يخرجه عن حيّز الاعتدال»[١٠].

وأما عن استشهادهم بالعبارات المصنوعة المفترضة منهم فيقول إبراهيم أنيس: «اصطنعوا عبارات فرضية من كلامهم هم، لا من كلام العرب، مثّلوا بها لقواعدهم، فإذا بحثنا عن نص صحيح يشتمل على مثل هذه التراكيب، لانكاد نظفر بنظائرها... حتى إمامهم سيبويه في كتابه الذي يعد بحق أساس كل البحوث اللغوية القديمة قد سلك هذا

المسلك في غالب الأحيان، فهو يؤلف العبارات الفرضية ويبني عليها القواعد »[١١]، وإنني أعدّ جميع ما جاء في كتاب سيبويه مصدَّراً بـ : يقال، تقول، وما أكثره! من هذا القبيل.

قال الأصمعي: « أقمت بالمدينة زماناً ما رأيت بها قصيدة واحدة صحيحة إلاّ مصحفة أو مصنوعة »[١٢].

قال الأستاذ سعيد الأفغاني عن الكوفيين: « جعلوا من عدم المنهج في سماعهم منهجاً خاصاً لهم، فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ، وأخذوا عمّن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر... حتى أصبحت لهم قواعد بعدد ماجمعوا من الشواهد »[١٣]، وهذا كله يخالف مقولتهم في أصول النحو التي تقول: « إِن الشاهد إِذا تطرق إِليه الاحتمال سقط به الاستدلال » وهكذا لم يتقيدوا بما فرضوه.

خامساً: كثرة الروايات وتنوعها للشواهد وكل رواية ترتبط بتغير الحركات الإعرابية وتوجيه النحاة لها، « ومن الشواهد ما كان يروي على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعض دون بعض »[١٤] مما خلق انطباعاً لدي المتكلمين بالعربية أن جميع ما يُتكلم به جائز، إِذ لا يعدم النحاة وجهاً نحوياً يفسرون به ما يرتكبه المتكلمون من مخالفات حتى شاعت المقولة المعروفة: « النحويُّ من لا يخطّيء ». ولا يخالجني شك في أن ذلك كان أحد الأسباب التي أتاحت للناطقين بالعربية، بل وساعدتهم على اطراح الحركة الإعرابية فيما بعد، وجعلت الاستغناء عنها أمراً ميسوراً في اللهجات العربية الحديثة.

سادساً: تناول الظواهر اللغوية على أساس شكلي يتغلب فيها الشكل على المعنى وتطغى فيه الصنعة النحوية على حساب معاني الكلام ونظمه، فكأن النحو هو الإعراب بحيث تقل التعليلات المعنوية للوجوه النحوية. ولم يخلُ هذا التوجه من نقد، إِذ نجد

ابن جني يوجه ملاحظاته لهذا التناول الشكلي بقوله: «يقول النحويون إن الفاعل رفع، والمفعول به نصب»، وقد ترى الأمر بضد ذلك، ألا ترانا نقول: «ضُرِبَ زيدٌ فنرفعه وإن كان مفعولاً به»، ونقول: «إن زيداً قام فننصبه وإن كان فاعلاً»، ونقول: «عجبت من قيام زيد فنجرّه، وإن كان فاعلاً»[١٥] ويعني هذا أن النحاة لم يأبهوا للمعنى، فمع أن زيداً مفعول به في المعنى أي وقع عليه فعل الفاعل في جملة (ضرب زيدٌ) إلا أنه رُفِع من حيث الشكل مراعاة لحاجة الفعل إلى (نائب فاعل) وهي وظيفة نحوية شكلية مع أنه يجب أن يُنصَب مراعاة لوظيفته النحوية الحقيقية وهي التي يقتضيها المعنى.

وكذلك يكون (زيد) من الناحية الوظيفية الحقيقية فاعلاً فكان يجب أن يرفع بناء على ما قرره النحاة من قواعد وأصول، ومع ذلك يُنْصَب مرة في جملة (إن زيداً قام)، ويجر مرة أخرى في جملة (عجبت من قيامِ زيدٍ) وكل ذلك (النصب والجر) يتنافى شكلاً مع كونه فاعلاً، ويراعي الشكل على المعنى التزاماً بالصنعة النحوية فيقال عنه إنه اسم إنّ مرة (في جملة إن زيداً قام) ومضاف إليه مرة أخرى (في جملة: عجبت من قيام زيد). كذلك في مثل قوله تعالى: ﴿**إذا السماء انشقت**﴾[١٦] يقول البصريون إن السماء في الآية الكريمة مرفوعة بفعل مقدر يفسره الفعل الموجود ويرفضون كونه فاعلاً متقدماً للفعل الموجود وهو «انشقت»، لأنهم محكومون بقاعدة وجوب تأخر الفاعل عن الفعل، وهو أمر شكلي؛ فهو مسند إليه والمبتدأ أيضاً مسند إليه والأصل في الأخير أن يتقدم على المسند وهو الخبر ولا يضارّ المعنى من ذلك. وأين الخلل المعنوي لو قلنا إ السماء فاعل مقدم كما ذكر بعض النحاة؟! طبعاً لا يختل المعنى غير أن البصريين يوجبون أن يلي «إذا» فعل ولا يجيزون أن يليها اسم، وهو أمر شكلي يضطرهم إلي اللجوء إلي الصنعة النحوية من تأويل وتقدير وتفسير. مع أن هذا الأمر، أقصد إيلاء إذا فعلاً، قد ورد في أفصح نص عربي وهو القرآ الكريم، وفي الشعر أيضاً.

وكتب النحو تفيض بالقواعد غير الوظيفية التي أقيمت على أساس شكلي محض

هدفها في الدرجة الأولى، صحة الإعراب، وأما المعنى ففي مرتبة تالية.

سابعاً : وَلَعُ النحاة بالتأويلات والتخريجات والتقديرات والتسويغات مهما كانت بعيدة أو عجيبة أو متكلّفة وأكثر من استخدم هذا الأسلوب هم نحاة البصرة، حتى يمكننا وصف تخريجاتهم بالتعسف في أحيان غير قليلة، ولو ابتعدنا عنها لجنّبنا أنفسنا كثيراً من الخلافات. فقد ذكر السيوطي إن «مذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر»(١٧) فلا تكاد تعثر على باب من أبواب النحو دون أن تجد مثل هذا النهج. فقد كثر لجوء البصريين إلى ضمير الشأن، فهو حصان طروادة الذي يركبونه في أحايين كثيرة للخروج من مأزق التناقض بين شاهد فصيح وقاعدة استنُّوها نحو قولهم: «إنه لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور»(١٨).

وقد ورد في لسان العرب ما يناقض هذه القاعدة، فإنهم يعتبرون مثل هذا الأمر تناقضاً في الظاهر فقط يمكن تأويله أو تخريجه على أن هناك ضمير شأن مستتراً في كان هو اسمها في قول الشاعر (الفرزدق):

قنافذُ هدّا جون حول بيوتهم ... بما كان إيّاهم عطيةُ عَوّدا

وفي قول حميد الأرقط :

فأصبحوا والنوى عالي معرَّسهم ... وليس كلَّ النوَّى تلقي المساكينُ

ويعرب الكوفيون بحسب الظاهر كلاً من «عطية» و«المساكين» على التوالي: اسم كان، واسم ليس لأنهم يجوّزون أن يقع بعد كان وأخواتها معمول خبرها، أما البصريون فيقدرون اسم كان واسم ليس ضمير شأن مستتراً حتى يتوافق الشاهدان مع ما سنّوه من قاعدة من

عدم تجويز تقدم معمول خبر كان وأخواتها على اسمها، على أن هناك توجيهاً آخر لهم في البيت وهو زيادة كان، وهناك توجيهات عدة في البيت في «تلقي المساكين»[١٩].

وتجد النحاة، على سبيل المثال أيضاً، يقررون أن المبتدأ يجب أن يكون معرفة بحجة أنه محكوم عليه والحكم على المجهول لا يفيد في نظرهم، وفي رأيي أن هذا من قبيل التحكم والالتزام بالمنطق، ثم تراهم بعد ذلك يذكرون أكثر من ثلاثين موضعاً تسوّغ الابتداء بالنكرة، وفي اعتقادي إن اجتماع مثل هذا العدد من المسوّغات، وبعبارة أخرى إن جمع ثلاثين أسلوباً عربياً من الشواهد والأمثلة، جدير بأن يجعل ما شذّ أوما استثنى من القاعدة، جزءاً منها ومنضوياً تحت لوائها، ويستحق أن يكون أصلاً وعليه من الأسلم أن تقنن القاعدة على أنه يجوز في المبتدإ أن يكون معرفة ونكرة، ولا ضرورة لحشو ثلاثين مسوَغاً أو أكثر تعتمد على تبريرات واهية.

ثانياً: سيطرة المنطق[٢٠] على تفكير النحاة خاصة المتأخرين منهم مما نتج عنه إشكالات وصعوبات في التعليل والقياس، ونظرية العامل وما تبعها من إهمال أو إعمال أو تعليق فامتلأت كتب النحو بالحشو والاستطراد والتكرار والتداخل والشروط والحدود والقيود، والخلافات النحوية بين البصريين والكوفيين، وأحياناً بين نحوي وآخر، وظهر من النحاة وهم البصريون من يعتدّ بالقياس أكثر من اعتداده بالسماع بعكس الكوفيين؛ فساد في النحو المنطق الأرسطي والرياضي بدلاً من سيادة المنطق اللغوي، حيث أصبح القياس النحوي قياساً منطقياً وأصبحت الأحكام النحوية تقنن بالعلل لا باستقراء النصوص فرموا الخارج على القياس بالشذوذ ولو كان مطّرداً في الاستعمال مع أن ابن جني يقول: «استعمال ماكثر استعماله أوْلى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهي إليه استعماله»[٢١].

وهكذا قد تم القياس على الفصاحة وتجرأ النحاة على تخطئة الشعراء ولو عاشوا في فترة الاحتجاج. كذلك وجدنا من الكوفيين من يقبل على القياس على الشاذ والنادر مما رجع بالفساد والاضطراب على قواعد النحو.

تاسعاً: إقامة القواعد النحوية على المكتوب وليس على المنطوق، فقد اعتنى النحاة القدامى عنايةً زائدة باللغة المكتوبة على حساب اللغة المنطوقة، وهو ما تضمن بالضرورة أن يكون تعليم قواعد اللغة نظرياً، وأدى ذلك إلي تعليم الدارس كلمات منفصلة، ونشأ ما يسمى بنحو الكلمة المنفردة المنفصلة عند التركيز على الإعراب التفكيكي، مع أن الجملة المنطوقة هي بالضرورة سلسلة كلامية متصلة، والنطق هو الممارسة العملية للغة، فيجب أن يكون أساساً للعملية التعليمية. وتعريف ابن جني للغة مثلاً يعني أنها، في نظر النحاة القدامى، أصوات منطوقة ومسموعة وذلك حين يعرفها بأنها «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[٢٢] وفي وقتنا هذا تعطي أكثر الطرق المعاصرة في تعليم اللغات، في أوروبا وأمريكا، اللغة المنطوقة مكانةً بارزة.

وقد وصف الدكتور عبد المجيد عابدين نهج نحاتنا القدامى هذا بأنه خطأ بالغ وكان سبباً في كثير من المشكلات النحوية بيَّنها في كتابة «المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية»[٢٣]. إذ يقول: «أحبُ أن أبيِّن خطأ بالغاً قد وقع فيه النحاة القدامى، وهو أنهم عُنوا (بالمكتوب) ولم يعنوا (بالمنطوق) في دراستهم النحوية، فكانت أحكامهم وتفسيراتهم كلها قائمة على ما يرونه بأبصارهم من الحروف المكتوبة، لا على ما يسمعونه بآذانهم من الأصوات المنطوقة وهذا هو منشأ أخطاء كثيرة ومشكلات عدة».

عاشراً: إغفال النحاة الصلة الوثيقة بين العربية وبين أفراد أسرتها من اللغات السامية[٢٤] (العروبية) رغم ما بينها من تشابه في الأصوات والأبنية والتراكيب، ولا نشك في أنهم كانوا يعرفون ويدركون وجود هذه الصلة، إذ نجد إشارات لبعضها في كتبهم كقول ابن جني: «وبعد فلسنا نشك في بُعد لغة حِمْيَر ونحوها عن لغة ابني نزار (مضر وربيعة) فقد يمكن أن يقع شيء من تلك اللغة في لغتهم، فيساء الظن فيه بمن سمع منه، وإنما هو منقول من تلك اللغة[٢٥]، ولا نعدم أن نجد إشارات هنا وهناك في كتب التراث إلى

السريانية أو العبرية، ولكن هذه الصلة لم تجد الاهتمام الكافي، ولم تجد من يستفيد منها في دراسة علمية موضوعية للعربية تشارك في وصف ما التبس وغمض من البنية الصوتية والصرفية والتركيبية خاصة في البحث عن الدخيل في لغتنا معجمياً وأسلوبياً، لأن كثيراً مما عده علماؤنا القدامى دخيلاً على لغتنا هو عروبي[٢٦] أصيل موروث عن اللغة الأم التي تفرعت عنها هذه اللغات (أقصد العربية والسريانية والعبرية وغيرها) .

وبعد فأرجو أن أكون قد وفقت في ملاحظة ما واكب الدراسة النحوية من أخطاء منهجية كبَّلت نحو لغتنا وأورثته ما صاحبه من تعقيدات لم يستطع الفكاك منها رغم المحاولات والجهود التي بذلت قديماً وحديثاً، وبحثت تيسيره وتبسيطه وإصلاحه وتنظيمه وتحريره من شوائبه وتعقيداته وتفريعاته وخلافاته .

وبعدُ، أيضاً، فأرجو ألا يظن ظانّ بأني قد وضعت هذه الورقة من أجل غرض لم يدُر بخلدي ألا وهو النيل من جهود علمائنا والانتقاص من اجتهاداتهم التي لا يمكن لأحد جحدها، فهم لم يألوا جهداً في سبيل الإحاطة بما يؤدي الغرض والغاية من فهم اللغة، فقد ازدحم تراثنا اللغوي بالمصنّفات ذات الغاية التعليمية التي جنح فيها مصنفوها إلى بيان أصول اللغة وقواعدها في اقتضاب وإيجاز، وتحمل عناوين تنبيء عن ذلك نحو: المقتضب والموجز والواضح والتلقين واللمع والأنموذج والمصباح والمقرب والمفصّل والمغني والموصل والجامع، وأدب الكاتب ولحن العامة وإصلاح المنطق، والقائمة طويلة قد يتعذر حصرها . ومع ذلك يمكننا القول إنهم تركوا قسماً من النحو مثقلاً بالعلل والأدواء جرتها عليه المناهج التي سلكوها في تقعيد القواعد وتحليلها، وهي التي أشرنا إلى بعضها آنفاً بما عنوناه بالثغرات في الدرس النحوي، جعلت هضمه وتمثّله عسيراً على الأفهام والعقول على وجه الإجمال .

ويمكننا أن نخرج من هذا المأزق، ألا وهو تواضع الحصيلة اللغوية لدى طلبتنا وتدني استفادتهم من دراستهم اللغوية (نحواً وصرفاً على وجه الخصوص)، وذلك إذا خَلُصت

النيات، وصدقت العزائم، وتضافرت الجهود، وأحس كل فرد قادر فينا بمسؤوليته وتصدى لها ولم يتنصل منها، مع ضرورة أن تكون الاستجابة لهذا التحدي جماعية فهو تحدٍّ حضاري فكري يجب ألاّ نقف أفراداً وجماعات، شعبياً ورسمياً، عاجزين عن التصدي له وإيجاد الحلول المناسبة له. وفي رأيي أن ذلك ممكن إذا تضافرت جهود المجامع اللغوية والجامعات العربية والمؤسسات التعليمية في الوطن العربي واتفقت على تشكيل فريق من ذوي الخبرات والكفايات، مهمته تخليص نحو العربية من شوائبه وأثقاله، وصياغته صياغة جديدة تيسِّر هضمه واستيعابه وتمثّله دون نفور وعناء.

والمساهمة التي يمكن أن أقدمها بكل تواضع، تلافيت فيها السلبيات المنهجية، إن جاز التعبير، التي ذكرتها آنفاً ويمكن أن أسجلها على شكل توصيات هي:

١ - دراسة أبواب النحو كلها من جديد باباً باباً، وكل باب على حدة، ومن أكثر من باحث، بصياغته بطريقة تخلّصه من الخلافات والتأويلات والتخريجات وما إلى ذلك مما يمكن أن نعده صنعة نحوية شكلية لا أثر لها في المعنى، مع الميل إلى التعليلات المعنوية للوجوه النحوية.

٢ - اعتماد القرآن الكريم في الدرجة الأولى في الاستشهاد علي وجه الخصوص والنثر على وجه العموم، لأن النثر هو المجال الحقيقي والوظيفي الذي يظهر فيه دور اللغة ووظيفتها في الإبلاغ والتوصيل والتفاهم. ولا مانع طبعاً من التعامل بالشعر عند التدريب والتطبيق من أجل فهمه كنص أدبي وإنتاج فني أو فكري.

٣ - استبعاد الأبواب النحوية غير الوظيفية كبابي الاشتغال وعطف البيان مثلاً والقواعد الفرعية غير الوظيفية أيضاً كوجوب دخول إذا على الجملة الفعلية، وكل ذلك يمكن إحصاؤه بعد الاتفاق عليه.

٤ - تنقية القواعد من الخلافات النحوية خاصة من الآراء المنفردة كبناء أيّ إذا

أضيفت وحذف صدر صلتها وهو رأي ينفرد به سيبويه، على سبيل المثال. وتؤخذ الآراء التي تصاف إجماعاً وشمولية أو موافقة جمهور النحاة.

٥ - الابتعاد قدر الإمكان عن التحليل الإعرابي التفكيكي أو نحو الكلمة المنفردة، وتخليصه، إذا كان لابد من ذلك، مما ينوء به من أثقال الصنعة النحوية كقولنا عند إعراب صديقي في أي سياق لغوي (نحو جاء صديقي) فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وكذلك جاء أو دعا فلا ضرورة لذكر كل التفاصيل بل يكتفي بأنهما فعلان ماضيان، ولا حاجة لنا بالقول إن الأول فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر على آخره، والثاني فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. أو في إعراب: يا سيبويه: إن سيبويه منادي مبني على الضم المقدر منع من ظهوره حركة البناء الأصلي .. إلخ وهو المصدر الأول لنفور طلابنا من قواعد اللغة بل هو الهاجس والكابوس الذي يغرس الكراهية في نفوس أبنائنا لنحو العربية. وهو مانلمسه بصورة لا يمكن تأويلها أو التغاضي عنها من خلال المعايشة اليومية في المحاضرات الجامعية أو الحصص المدرسية.

٦ - تحرير الشواهد والأمثلة النحوية، خاصة عند التدريب والتطبيق، من قيود الزمان والمكان وذلك بالإصرار على إيراد الأمثلة من فصحي العصر.

٧ - الحرص على تعليم المهارات اللغوية التي يمارسها الدارس عملياً في تعبيراته الشهفية أو التحريرية وذلك بالاستفادة من طرق التعليم الحديثة في تعليم اللغات.

٨ - الاستفادة ما أمكن ذلك، من معطيات علم اللغة الحديثة في تعليم اللغات خاصة عند المدرسة الوصفية، والمدرسة التوليدية، في تركيز الأولى، عند التحليل، على البنية السطحية، وتركيز الثانية على البنية العميقة التي يكون الأداء اللغوي محاكياً لها، وسبيل ذلك كله التدريب والتعليم عن طريق التكرار.

٩ ـ لا بأس من الاستعانة بما يمكن تسميته بالمنهج الفطري في تعلم السليقة اللغوية بألا نضع قواعد اللغة في المقام الأول وذلك عن طريق تكرار الصواب أمام الدارس بقراء النصوص الصحيحة قراءة تتصف بالأناة والصبر وتنتهي بالحفظ الذي يجعل من هذه النصوص أنماطاً تركيبية يختزنها الدارس (خاصة الطفل) ويهضمها حتى إذا نضجت لغة الخطاب لديه يتمثّلها ويقيس عليها، وبعبارة أخرى تتكون لديه الملكة القادرة على محاكاة هذه النصوص والنسج على منوالها. وقد نصح ابن خلدون في مقدمته باتباع هذا المنهج التعليمي حين قال[٢٧]: « ووجه التعليم لمن يبتغي هذه الملكة ويروم تحصيلها أن يأخذ نفسه بحفظ كلامهم القديم، الجاري على أساليبهم من القرآن والحديث، وكلام السّلف ومخاطبات فحول العرب في أسجاعهم وأشعارهم وكلمات المولّدين في سائر فنونهم، حتى يتنزَّل؛ لكثرة حفظه لكلامهم من المنظوم والمنثور، منزلة من عاش بينهم ».

وفقنا الله جميعاً لخدمة لغتنا العزيزة فهو من وراء القصد

وعليه سواء السبيل

الهوامش

(١) المقدمة : الفصل السادس والثلاثون، في علوم اللسان العربي، علم النحو (من الفصل السادس – الكتاب الأول) : ص ٥٤٦ .

(٢) الاقتراح : ص ٤٨ .

(٣) المصدر السابق : ص ٥٦ .

(٤) ابن جني : الخصائص : ٢ / ٥ .

(٥) المصدر السابق : ٣ / ١٠ .

(٦) الاقتراح : ص ٥٧ .

(٧) المرجع السابق : ص ١٨٦ .

(٨) المرجع السابق : ص ٢٠٧

(٩) المزهر : ٢ / ٤٨٣ .

(١٠) المصباح المنير : ١ / ٩٥ .

(١١) أسرار اللغة : ص ٩ .

(١٢) نشأة النحو : ص ٦٤ .

(١٣) من تاريخ النحو : ص ٧١ .

(١٤) الاقتراح : ص ٢٩ .

(١٥) الخصائص : ١ / ١٨٤ .

(١٦) الأشتقاق / ١ .

(١٧) الاقتراح : ص ٢٠٨ .

(١٨) شرح ابن عقيل : ١ / ٢٨٠ .

(١٩) المصدر السابق : ١ / ١٨٤ – ٢٨٧ .

(٢٠) انظر لمزيد من الاطلاع على كتاب المرحوم د. فتحي الدجني « النزعة المنطقية في النحو العربي » .

(٢١) الخصائص : ١ / ١٢٤ .

(٢٢) السابق: ١/٣٣.

(٢٣) أنظر: ص ١٣٦ ومابعدها: من الكتاب نفسه.

(٢٤) انظر المرجع السابق أيضاً: ص ٢٠ – ٣٠.

(٢٥) الخصائص: ١/٣٨٦.

(٢٦) نقصد باللغات العروبية ما يعنيه علماء اللغة الغربيون باللغات الساميّة؛ نظراً لأن هذه اللغات تفرعت عن اللغة الأم الأولى التي كانت في الجزيرة العربية التي خرج منها ما سمي « تاريخياً » بالهجرات السامية.

(٢٧) المقدمة : ص ٤٨٧.

المراجع

- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، القاهرة، ١٩٥٠ .
- أحمد الفيومي، المصباح المنير، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر، (د.ت) .
- ابن خلدون، المقدمة، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت) .
- ابن عقيل، شرح ألفية بن مالك، تحقيق وشرح محمد محيي الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت) .
- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم ط١ ، القاهرة، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار الفكر (د.ت) .
- سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر (د.ت) .
- عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، ط١ مصر، ١٩٥١ .
- عثمان بن جني أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد النجار ط ٢ ح دار الهدى، بيروت (د.ت) .
- فتحي الدجني، النزعة المنطقية في النحو العربي، ط ١ ، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٢ .
- محمد الطنطاوي، نشأة النحو ، دار المعارف، مصر ١٩٥٣ .

ترجمة المصطلح: مشكلات وآفاق

د. عبد الكريم حي - د. سميره بن عمو
قسم اللغة العربية
جامعة تشرين

يهتم هذا البحث بإبراز بعض المشكلات الكبرى التي تثيرها ترجمة المصطلح اللساني والنقدي والأدبي. ولئن كان من هذه المشكلات ما اعترض زملاءنا المعاصرين إن منها ما اعترضنا نحن في تجربتنا الشخصية عندما قمنا بترجمة بعض الأعمال الشديدة الخصوصية كـ «مورفولوجيا القصة»(1) للباحث الروسي المعروف «ڤلاديمير پروپ» و «ثَبَت المصطلح اللساني» الذي كان ثمرة لهذه الترجمة.

فأما المباديء التي نؤسس عليها بحثنا هذا، فهي المباديء التي اعتمدت عليها العربية في طريقها للنمو والاغتناء. وهذه المباديء أربعة هي التعريب والنحت والمجاز والاشتقاق.

فأما التعريب والنحت فإنهما يعملان على إغناء اللغة من خارجها، وأما المجاز والاشتقاق فإنهما يعملان على إغنائها من داخلها. وفي حين يختص التعريب بالعمل في إطار الكلمة، إن النحت يطمح إلى أن يكون مفهوماً وظيفياً يعمل على إضافة نظمٍ جديدةٍ إلى بنية اللغة العربية. وسوف نرى كيف استعصت بنية اللغة العربية على محاولات المعاصرين، وخاصة في ميدان النحت، فهذه المحاولات أو أغلبها لم تعمل من خلال اللغة وإنما بالرغم منها.

لقد واجه العرب القدماء عند احتكاكهم المعرفي بالأمم الأخرى مشكلة الترجمة واقترحوا لها الحلول، وأفسحوا للعربية أن تنمو وتتنامى من خلالها، وأدرك علماء العربية أن اللغة بنية، ومن هنا كان حرصهم وحرصنا الآن على تناول مشكلة الترجمة انطلاقاً من مفهوم التجانس. فالتجانس «La cohérence» هو الذي يجب أن يكون دليلنا إلى التعامل مع اللغة التي نترجم عنها، واللغة التي نترجم إليها.

وفي سبيل ذلك فقد قررنا أن نتوقف عند بعض المحاولات، نسأل أصحابها ونناقشهم في ماتثيره جهودهم من تساؤلات، فلنبدأ بالتعريب:

١ - التعريب:

من المعروف أن التعريب هو «إدخال الكلمة الأجنبية كما هي، وتطبيق المباديء الصرفية عليها». ومثال: «الدرهم» عند «ابن جني» مثال شديد الدلالة والوضوح[٢].

وأول ما يَبْدَ هُنا هو النموذج الذي يقترحه المفكر المغربي «عبد الله العروي». لقد تقحَّم «العروي» مشكلة التعريب مشكوراً. وإنما نقول تقحّمها لأن مصطلح «التعريب» عنده لا يحمل دلالاته التقنية، وإنما يستجيب للدلالات الشائعة في المغرب العربي. وهي دلالاتٌ ثقافيةٌ لالغويةٌ تمثل الهمَّ المغربي في تعريب جوانب الحياة الاجتماعية من تعليم وإدارة.

النموذج الذي يقترحه «العروي» للتعريب هو كلمة «أُدلوجة»، يقول: «كلمة إيديولوجيا انتشرت رغم عدم مطابقتها لأي وزنٍ عربي. لذا أقترح أن نعربها تماماً، وندخلها في قالبٍ من قوالب الصرف العربي. وسأعطي المثل فيما يلي كلمة «العروي» إلى حاشية الصفحة نفسها وقد ذيّل فيها مايلي: «وهكذا أقول أدلوجة» جمع «أداليج» أو «أُدلوجات»، وأَدْلَجَ إدلاجاً ودلَّجَ تدليجاً، وأُدْلوجي جمع «أُدْلوجيون»[٣] انتهى كلام العروي.

ونحن نتساءل: هل كان «العروي» وهو يخوض في هذا الخضم يقوم حقاً بعملية التعريب؟ أم أنه أغرق معه هذا المفهوم حين تخطى حدود الكلمة الأصلية «إيديولوجيا»؟ فالعروي لم يحافظ على الكلمة الأجنبية كما هي، وإنما زاد عليها وأنقص، وراح يشتق منها كلمةً على هواه ليصرِّفها ويجريَ عليها قواعد اللغة العربية. هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى، فقد فات «العروي» أن الكلمة التي اختارها لا تحل المشكلة، وإنما تزيدها

تعقيداً. فالفعل « أَدْلَجَ » الذي أراده أن يكون منسجماً مع ما تحمله « الإيديولوجيا » من دلالات تتصل بنظام من الأفكار، هو فعلٌ عربيٌّ يحمل معنىً مغايراً تماماً لما أراد. إن « أَدْلَجَ » تعني « سار ليلاً » ويقال دَلَجَ الساقي دُلوجاً بمعنى أخذ الدلو من البئر فجاء بها إلى الحوض فأفرغها فيه. وأدلج القوم إذا ساروا في آخر الليل أو الليل كله. والدُّلجة والدَّولج والمَدْلج كلها كلماتٌ عربيةٌ لا علاقة لها بنظامٍ من الأفكار يريد « العروي » أن يضعه تحت « أدلوجته »[٤].

إن مفهوم التعريب غير واضحٍ في ذهن « العروي ». ولو أن « العروي » كان واعياً لهذا المفهوم لوجد أن الاستعمال الشائع لكلمة « إيديولوجيا » هو الاستعمال المعرب. فأما أن ينطلق من كلمةٍ معربةٍ عملياً ليشتق منها كلمةً غير متداولة ثم يقترح لها صيغاً صرفيةً تخلق مشاكل إضافيةً.. فهذا ما لا نرى له من مسوّغ.

٢ – فإذا انتقلنا إلى النحت وجدنا أنه لا يشكل الخاصية الإبداعية للغة العربية، وإنما هو خاصية اللغات الهندو أوروبية. ولئن كانت العربية قد عرفت النحت، إن منحوتاتها بقيت محدودةً، ولم تكن موضع قياسٍ مطرد.

والنحت في اللغات الهندو أوروبية يعتمد على إحدى طريقتين: فأما الأولى فهي طريقة التركيب المزجي بين كلمتين. وأما الثانية فتقوم على إلصاق السوابق أو اللواحق بالكلمة المنحوتة. وإن كانت الطريقة الأولى تتميز من الثانية فإنها تتميز في أنّ كلاً من مقطعي الكلمة المركبة يمكن أن يقوم بعمله في اللغة على نحوٍ مستقلٍ عن الآخر. ففي الكلمة الفرنسية المركبة « Abat - jour » مثلاً تتجلي بوضوحٍ إمكانية استقلال كل من جزأيها، وفاعليته في اللغة على حدة.

وتجدر الإشارة هنا إلي أن النحو التقليدي الفرنسي لا يعترف بالكملات المركبة إلاّ عند التحام جزأيها التحاماً غير قابلٍ للفصل كما في حالة « gentilhomme » على سبيل

المثال، أو أن يتم الفصل بين الجزأين بعلامة الشَرْطة كما هي الحال في الكلمة المركبة « porte - balle » على سبيل المثال. وهذا ما يجرد الكثير من الكلمات مثل « Salle á manger » من هذا الاسم رغم أنها قابلة للإبدال من « Salon » مثلاً.

وأما الطريقة الثانية في النحت عندهم، فهي الطريقة التي تعتمد على السوابق واللواحق. وتتميز اللواحق من السوابق في أن عملها وقفٌ على ارتباطها بالجذر الذي تلتصق به وتعطيه شحنته الدلالية. كما تتميز في أنها تغير من المقولة القواعدية للكلمة – الجذر. أما السوابق فمنها ما تستمده اللغة التي تنتمي إلى الهندو أوروبية من ذاتها، ومنها ما تستعيره من اليونانية أو اللاتينية. فإذا عرفنا أن هناك تحديدين للسوابق في الفرنسية، واسعاً وضيقاً، عرفنا أن التحديد الضيق يُبعد اسم السوابق عن المستعار، ويجعل الكلمات التي تسعيرها من باب الكلمات المركبة(٥).

هذا عن اللغات الهندو أوروبية. فأما العربية فنستطيع أن نستشف فيها اتجاهين عريضين لتناول الكلمات المنحوتة. الأول وصفيٌّ إلى حدٍ بعيد، ويمثله « ابن فارس » و « ابن السكيت » و « التبريزي » و « الثعالبي » على وجه العموم. والثاني توليدي لا يكتفي بوصف الحالة اللغوية، وإنما يتوقف عند بعض جزئياتها فيحاول التنظير لها تحديداً وتوليداً. وهذا ما يمثله « ابن مالك » و « الجوهري » في وقوفهما عند صيغة النسبة في النحت. فلقد رأى « الجوهري » مثلاً أن يؤخذ من الكلمة الأولى حرفان ومن الثانية حرفان وصولاً إلى الكلمة المنحوتة في ضوء هذه الصيغة، ومثالها « عبشمي » أي من « عبد شمس »(٦).

ومما يجدر بالإشارة أن قيود النحت في الحالتين كانت صارمةً وواضحة. فعلى الرغم من أن « ابن فارس » يذهب إلى الاعتقاد بأن كل ما زاد على الثلاثي هو من المنحوت، إن « ابن دحية » يقرر أن هذه المنحوتات غير قابلة للتصريف. وهذا ما ينطبق على أصحاب الاتجاه الثاني الذين يرون أن النسبة تصرّف ولكن حكمها لا يطرد وإنما يُكتفي بما سُمع عن العرب.

ومهما كان الكلام على على رأي «ابن فارس» الذي توسع كثيراً في فهم النحت فإننا نرى أن «ابن فارس» إنما لاذ بالنحت لتفسير ظاهرةٍ لغويةٍ أخرى هي ظاهرة المزيد على الثلاثي.

ونخلص في النهاية إلى أن العربية عموماً قد تفادت النحت كوسيلةٍ لتنمية نفسها. ومن هنا النقص الواضح في رسم الحدود والتعيينات. هذا فضلاً عن أن المنحوتات التي عرفتها العربية كانت تحمل شحنتها الدلالية عند المتلقي.

فلنتأمل في ضوء هذا الأساس النظري بعض المحاولات التي قام بها المعاصرون ولنرَ إلى أي حدٍ نجحوا أو أخفقوا في صناعة النحت.

ومما استأثر باهتمامنا تجربة الدكتور «كمال أبو ديب». ففي «كشافه المصطلحي» الذي قدمه في ترجمة كتاب «الاستشراق» – لـ «إدوار سعيد» حشدٌ من المنحوتات الجديرة بالنظر. ومن ذلك ترجمته للكلمة المركبة ذات الأصل اللاتيني في جزئها الأول واليوناني في جزئها الثاني «Socio - political» بـ «اجتماسي»، وترجمته للمنحوتة الإلصاقية ذات السابقة اليونانية النافية والجذر اللاتيني المأخوذ من اليونانية «Ahistorical» بـ «لَيْـ- تاريخي»، أي خالٍ من التاريخية، وترجمته للمنحوتة الإلصاقية ذات العنصر اليوناني «Pseudo» والجذر اللاتيني «Scientifique» بـ «زَيْـ – علمي» أي زائف غير علمي(٢).

وأول مانود الإشارة إليه أن هذه الترجمات كافةً لا تقوم على احترام الأسس النظرية التي قام عليها النحت في اللغات الهندو أوروبية. فمن جهةٍ، إن منحوتتي «الاجتماسي» و «الاجتصادي» لاتنطويان تحت مقولة الكلمات المنحوتة نحتاً تركيبياً، وذلك لأن جزأي كل منهما لا يُعدَّان كلمتين كما هي الحال في اللغات الهندو أوروبية، وإنما هما مزقتا كلمتين. ومن جهة أخرى، فإن الحرفين اللذين يجتزئهما «كمال أبو ديب» من

« ليس » و « زائف »، وهما « لَيْ » و « زَيْ » ليسا جذرين في اللغة العربية. فمثل هذا النحت لا يأتي ثمرة إلصاق سابقةٍ أو لاحقةٍ بجذرٍ لغوي، وإنما هو نحتٌ يقوم على غير أساس. ومن عجبٍ أن « الدكتور » أبا ديب عدل عن حرف النفي « لا » من حيث كان يمكنه أن يقول « لا علمي » ومال إلى تمزيق « ليس » بما لا يمكن فهمه في حالٍ من الأحوال. ولئن كانت « لَيْ – علمي » تعني عنده ما ليس علمياً، إنها يمكن أن تعني عند غيره معاني أخرى. فما هو الضابط؟ لا شيء.

وربما كان الدكتور « أبو ديب » يعيدنا في كل ما أقدم عليه من منحوتات إلى ما يسمى بـ « الكلمة الحقيبة ». فلنتوقف عند هذا المصطلح الذي لا يستخدمه صراحةً لنرى إلي أي حّدٍ تستجيب منحوتاته لطريقة « الكلمة الحقيبة ».

والكلمة الحقيبة هي الكلمة التي « تنتج عن تقليص متواليةٍ من الكلمات إلي كلمةٍ واحدةٍ لا تحتفظ إلا بالجزء الأول من الكلمة الأولى والأخير من الكلمة الثانية. ومثال ذلك كلمة « bit » الأمريكية والمكونة من الكلمتين « binary digit ». ولقد كان الشاعر والرياضي « لويس كارول » « L. Carroll » هو الذي نظَّر للكلمات الحقائب بشكلٍ مرحٍ في كتابه الذي بعنوان « في الجهة الثانية من المرأة ». وقد فعل ذلك تحت اسمٍ آخر هو « الكلمات العلاَّقات Les mots porte Manteaux »[٨].

ومرةً أخرى نجد الدكتور « كمال أبو ديب » وهو يخترق المبدأ الذي قامت عليه الكلمة الحقيبة. وكما رأيناه للتو وهو يقطع الجذور اللغوية بما لا يفسح للغة المجال في أن تتفتح وتنمو، إننا نراه الآن وهو يخرج عن الحدود التي يفرضها نحت الكلمة الحقيبة، دون أن يقدم لنا حدوداً أخرى لطريقته. ففي منحوتته « اجتماسي » مثلاً نراه ينتزع من كلمة « اجتماعي » الجزء « اجتما » وفي منحوتته « اجتصادي » نراه لا يلتزم بانتزاع ما انتزعه من كلمة « اجتماعي ». في المرة الأولى، وإنما يكتفي بانتزاع الجزء « اجت ». أفليس في ذلك ما يدل على اضطراب الحدود والتعيينات؟. إن أبا ديب « يترك الباب للريح ».

هذا إلى أن تحقيب الكلمات طريقةٌ حديثة العهد في أمريكا ولدت في هذا القرن، فضلاً على أنها تستجيب لحالةٍ حضاريةٍ تعيشها الجماعة الأمريكية دون أن يكون للعرب شأنٌ بها. فالأمريكي عندما يسمع كلمة « motel » يدرك مباشرة ما تعنيه هذه الكلمة المركبة من « motor car » و « hotel » والتي تدل على نوعٍ من النزل الموجود على الطرقات والمجهز لاستقبال السيارات وركابها. إن الأمريكي يعيش هذا المنحوت وما يعبر عنه في اللغة مباشرةَ، ومن ثم فهو منحوتٌ مشحونٌ بالدلالة، أو قلْ إنه يحمل ذاكرةً لغويةً وحضاريةً لا تحملها منحوتات الدكتور « أبو ديب » الاجتماسية والاجتصادية.

فإذا انتقلنا إلى تجربة « صالح القرمادي » التي ابتهج بها الدكتور « عبد السلام المسدي » وأحياها وعدَّها أسلوباً مبتكراً في ترجمة المصطلحات « يمزج بين الاشتقاق والتعريب والتوليد المعنوي »(٩) وجدنا أنفسنا في مواجهة مشكلة أخرى هي مقلوب المشكلة التي واجهناها عند « كمال أبي ديب ».

فهنا تطلع علينا كلمات من مثل « صَوْتَمْ Phonéme » و « صَرْفَمْ morphéme » و « مَفْهَمْ Seméme » .. إلخ.

تقوم هذه التجربة على كلمةٍ عربيةٍ من كلمتين عربيةٍ وفرنسيةٍ، ثم تنتهي إلى كلمةٍ لا عربيةٍ ولا فرنسية. فأما مُرَّكبها الأول فهو « صوت »، وأما الثاني فهو المقطع الأخير « éme » من الكلمة الفرنسية.

إنَ اجتزاء « القرمادي » للمقطع « éme » من الكلمة الفرنسية « Phonéme » واعتباره لاحقةً ينتزعها ويلصقها بالكلمة العربية « صوت » مسألةٌ تتطلب وقفةَ متأنية. فالكلمة « Phonéme » الفرنسية هي مجرد فَرْنَسَةٍ للكلمة اليونانية « Phonema » وقد تم إدخال هذه الكلمة إلى الفرنسي في العام 1879. وهكذا فإن المقطع المنتَزَعَ منها ليس لاحقةً في الكلمة الفرنسية، وإنما اعتُبر كذلك حين قاس الفرنسيون على « phonéme » لينحتوا

كلمة « morphéme » التي ولدت في عام 1923، وذلك من التقائه مع الكلمة اليونانية « morphé » وفي رأينا فقد وقع « القرمادي » ضحية الاعتقاد بأن « phonéme » كلمة مركبة، فراح يجتزىء منها ما اعتقد أنه لاحقة، ثم ألصقه بالكلمة العربية « صوت » . إن الـ phonéme أصغر وحدة « مجردة » من المعنى يمكن تحديدها ضمن السلسلة الكلامية. وهي لا تحمل هذه الدلالة بفضل مقطعها الأخير، وإنما تحملها بفضل وجودها ككلمة « قائمة » بحدّ ذاتها. ومن ثم ألمْ يكن ممكناً لـ « القرمادي » ومن بعده الدكتور « المسدي » أن يبحثا في العربية عن كلمة « تؤدي ما تؤديه الكلمة الفرنسية من دلالةٍ على الوحدة الصغرى؟ » .

إن الأمر كان ميسوراً في رأينا لو تمت استشارة اللغة العربية بشكل « دقيق » وخاصة في أحد أبنية التصغير. وعندها ستكون في رأينا كلمة « صويت » شديدة التعبير للدلالة على الكلمة الفرنسية « phonéme » وسوف نعود إلى ذلك في موقعٍ آخر.

هذا إلى أن تجربة الدكتور « المسدي » تحمل في ذاتها ضعفاً آخر. هاهو ذا يترجم الكلمة الفرنسية « lexéme » بالعربية « مَأْصَلْ » . ثم إذا انتقل إلى الكلمة « lexique » ترجمها بـ « الرصيد » . نحن هنا أمام كلمتين تنتميان في اللغة الفرنسية إلى عائلةٍ واحدة، حتى إذا ما انتقلنا إلى العربية وجدناهما في عائلتين لغويتين مختلفتين. وهذا ما عنيناه في مستهل بحثنا حين تحدثنا عن التجانس. فلعلَّ من أخطر ما يهدد الترجمة العربية ويحكم عليها بالإخفاق هو فقدان التجانس. ولو أن « المسدي » توقَّفَ ملياً عند كلمة « اللفظ » في العربية لعثر على مطلبه فخصص جمعها للكلمة « lexique » وتصغير مفردها « لُفَيْظ » للكلمة « lexéme » . ثم إذا كان الدكتور « المسدي » يترجم الكلمة الفرنسية بـ « الرصيد » فماذا يُبقى للكلمة « crédit » ؟ .

فأما التجربة الأخيرة التي تستوقفنا في ميدان النحت، فهي تجربة اللغوي المغربي الدكتور « عبد القادر الفاسي الفهري » .

وهذه التجربة تقوم على إلصاق جذرٍ لغويٍ هندو أوروبيٍ بكلمةٍ عربية. ومن ذلك منحوتته «ميتا متغير»[١٠]. وهذه التجربة على غرار سابقاتها تحمل في ذاتها بذور الضعف. ويتجلى الضعف في أن الجذر اليوناني «meta» والذي يحمل شحنته الدلالية في اللغات الهندو أوروبية لا يحمل أية شحنة دلالية في العربية. إنه يعيد إلى شيءٍ ما عند الآخر، ولكنه لا يُعيد إلى شيءٍ عندي. فالفرنسي عندما يستعير سابقةً أو لاحقةً من اليونانية أو اللاتينية إنما يستعير جذوراً ذات ذاكرة، أما العربي فإنه ينتمي إلي عائلةٍ لغويةٍ أخرى لا تعني لها هذه الجذور أي شيء.

لقد عرَّب العرب بعض الكلمات التي يدخل هذا الجذر في تركيبها، وذلك كما في قولهم «ميتافيزيقا» ولكنهم عرَّبوا الكلمة بكاملها دونما إقحامٍ للجذر الأجنبي على بنية لغتهم. ثم ما الذي تفقده كلمة «ميتافيزيقا» مثلاً، أو ما الذي ينتقص من قدرها حين نترجمها إلي العربية بـ «ما وراء الطبيعة»؟.

وخلاصة القول أن مبدأ النحت غير مخصبٍ في اللغة العربية، ومن هنا كانت القيود التي وضعها له علماء العربية حين أبعدوا عنه القياس والاطراد. فأما المنحوتات التي وصلتنا عن العرب فكانت تتميز في رأينا بأنها تستجيب للذاكرة الجماعية مما لا يحدث انقطاعاً بين المرسِل والمتلقي. وأما المحاولات التي قام بها المعاصرون فإنها وإن كانت لا تنقصها الجرأة والنزاهة، إنما ينقصها النجاح والتوفيق. فالجرأة وحدها غير كافيةٍ في هذا الميدان، وإنما لابدَّ من الإيمان أولاً ثم الالتزام ثانياً بأن اللغة بنية؛ أعني نظاماً من العلاقات قادراً على التوالد بما يستجيب لمقتضيات الحاجة. ومن أسفٍ أن كثيراً منا يؤمن بأن اللغة بنية ثم ما يلبث أن يخرج على هذه البنية أو يكسرها مستعيناً ببنيةٍ لغويةٍ أخرى تُزَيِّنُ له القدرة على تخطي العقبات. وحقيقة الأمر أن موطن العجز ليس في بنية اللغة العربية وإنما فينا نحن الذين نستسلم أمام العقبات فنمد أيدينا إلى جيوب الآخرين.

ولكنْ إذا كان النحت غير ذي طبيعةٍ توليديةٍ، فماذا عن المجاز والاشتقاق؟.

٣ – المجاز ليس وقفاً على العربية، وإنما هو خاصية اللغات جميعها. إنه التحول الدلالي الذي تكتسبه الدوالّ فتغتني به مدلولاتها ذاتياً ودونما عوزٍ إلى دوال جديدة. فالمجاز استخدامٌ للغة في غير المعنى الذي وضعت له أصلاً. والشحنة الدلالية التي تكتسبها الكلمة بالمجاز تهيء لها القدرة على الانتقال من حقلٍ دلاليٍ إلى حقلٍ آخر تتخصص به وتتحول إلى مصطلح.

ولن نتوقف كثيراً عند هذه الظاهرة التي فاض الكلام عليها عند البلاغيين، واستغرقهم البحث عن العلاقة بين الحقيقة والمجاز، والمجاز والنقل، وآلية الانتقال من الكلمة إلي المصطلح، وإنما نكتفي بوقفةٍ متأنيةٍ عند كلمةٍ نقترح أن تتحول بالمجاز إلي مصطلح، وتلك هي كلمة « الجُسمان » « Corpus ».

ومن الطريف أن هذه الكلمة شغلتنا قرابة عشرين عاماً دون أن نطمئن إلى ترجمةٍ مقنعةٍ لها في العربية، ثم اهتدينا بالبحث والتنقيب إلى الكلمة العربية « جُسمان » والتي نعتقد أنها مطابقة لمقتضى الحال.

من الأصل اللاتيني « corps » جاءت الكلمة الفرنسية « corps » التي تعني الجسم. فالفرنسية تستعمل « corps » من حيث تستعمل اللاتينية « corpus ». ولكن الفرنسية لم تكتف بما أخذته من الكلمة اللاتينية، وإنما أغارت عليها كما هي في عام 1642 لتدل بها على القربان الإلهي[١٠]. وفي عام 1863 أصبحت هذه الكلمة تدل على « كتابٍ في القانون » أو « مجموعة القوانين ». وهذه الدلالة هي التي أتاحت للألسنيين فيما بعد أن يضموا الكلمة إلى ممتلكاتهم ويدلُّوا بها على مجموعةٍ محددةٍ من العناصر أو المنصوصات التي يعتمد عليها اللساني في دراسة إحدي الظواهر اللغوية.

وفي معجم اللسانيات الفرنسي أن « Corpus » مجموع المنصوصات التي نخضعها للتحليل ونبني في ضوئها القواعد الوصفية لإحدى اللغات[١١].

وهكذا أفادت الفرنسية مرتين من اللاتينية بخصوص هذه الكلمة: مرةً عندما أخذت « Corps » من « Corpus » ومرةً عندما استولت على الكلمة بكل عناصرها لتشحنها بدلالاتٍ جديدة.

نحن إذا أمام كلمتين « Corps » و « Corpus » ولكل منهما دلالاته المحددة، وإن كانتا أصلاً متطابقتين في الدلالات. وعندما اضطرت اللغة الفرنسية إلى التخصيص أفردت كلاً من الكلمتين لحقلها الخاص. ومن هنا توجَّه بحثنا عن ترجمة لكلمة « Corpus » تتجانس مع ترجمة الكلمة « Corps » « جسم » لفظاً ودلالة، ووقعت ضالتنا على كلمة « الجُسْمان ». ففي لسان العرب « أن الجُسمان » جماعة الجسم. والجُسمان جسم الرجل. ويقال »إنه لنحيف الجُسمان »(١٢). والمريح في هذه الكلمة أنها تشترك مع « الجسم » في جذرها اللغوي. فالعلاقة بينها وبين الجسم كالعلاقة بين « Corpus » و « Corps ». وإنه لمن الرائع حقاً أن تستطيع العربية هنا وفي مواضع أخرى كثيرة أن تغطي ما تعاونت على تغطيته الفرنسية واللاتينية، أو الفرنسية واليونانية في آنٍ واحد.

إن انتقال « الجسمان » من الدلالة التي يخص بها « لسان العرب » إلي الدلالة التي نقترح أن نخصه بها وهي « مجموع المنصوصات التي نخضعها للتحليل » ينقل الكلمة من معناها الأصلي إلى المعنى المجازي ويُدخلها في باب المصطلح.

والقضية بعد، لا تعدو أن تكون مثالاً عن المجاز ودوره في ترجمة المصطلح اللساني. وما أكثر الأمثلة.

٤ – فأما الاشتقاق فإنه رحم اللغة العربية. ولسنا في حاجة إلى التذكير بأن ما يستقطب بذور الخصب في هذه الرحم هو نوع الاشتقاق الأول، وهو ما يسمى بالاشتقاق الصغير، في حين يقتصر دور النوعين الآخرين؛ الكبير والأكبر على تفسير بعض الظواهر اللغوية.

ولما كان الاشتقاق الصغير يقوم على تفجير الجذور اللغوية وفقاً للموازين الصرفية المعروفة، وكان لكل ميزان دلالاته المشروحة في علم الصرف، فإننا سنرى إلى أي حدٍ تمكنت هذه الموازين من الاكتفاء بذاتها وتغطية الحاجة في ميدان ترجمة المصطلح اللساني دون كبير استعانةٍ بالنحت أو التعريب.

ونظراً لضيق المجال فسوف نكتفي بعددٍ محدودٍ من الأمثلة نضربها لبعض الحالات كحالة الصرفية، وحالة الدلالة المشتركة والجذر اللغوي الواحد. ومن هذه الأمثلة ما يختص بتجربتنا الشخصية، ومنها ما يعود إلى تجربة الآخرين. ولئن كنا نحرص على تقديم تجربتنا الشخصية، إننا نحرص على وضعها بين الدارسين التماساً لاختبارها وإسداء النصيحة.

ونقطة البدء صيغة التصغير على أبنيتها المعروفة في اللغة العربية. ففي ضوء هذه الصيغة استقر رأينا على ترجمة الكلمات الفرنسية « Phonéme » بـ « صُوَيْت » و « morphéme » بـ « صُرَيْف »، و « lexéme » بـ « لُفَيْظ » و « classéme » بـ « مُرَيْتِب » تصغيراً لـ « مرتبة » و « sémantéme » بـ « مُعَيْنى » تصيراً لـ « معنى » « sens » و « séme » بـ « مُعَيْنَاة » تصغيراً لـ « مَعْنَاة » التي هي بدورها ترجمة للكلمة الفرنسية « séméme ».

فإذا توقفنا عند واحدةٍ من هذه الكلمات، ولتكن كلمة « phonéme » التي ترجمناها بـ « صُوَيْت »، وجدنا أن الكلمة الفرنسية تعني الوحدة الصغرى المجردة من المعنى وغير القابلة للتحقق بشكلٍ مستقل(١٣). ومن ثم فإن الكلمة العربية « صُوَيْت » يمكن أن تستجيب لهذه الدلالات بما يجنّبنا نحت « صَوْتَمْ » التي اقترحها « القرمادي » وابتهج بها « المسدي » كما أنه لا موضع - فيما نرى - للترجمة التي اقترحها « الفهري » وهي « صوتية »(١٤). فالكلمة الفرنسية لا تحمل أي دلالة على النسبة. ومرةً أخرى إن المقطع الأخير منها « éme » والذي يَعُدُّه « الفهري » لاحقةً يسميها « كاسعة » هو مقطعٌ من أصل الكلمة وليس ملصقاً بها.

وعلى هذا النحو تمت ترجمتنا للكلمات الأخرى ذات الدلالات الصغرى في حقولها اللغوية.

فإذا انتقلنا إلى عائلة لغوية أخرى من العائلات التي أبدت استعصاءً على الترجمة إلى العربية، وهي عائلة الراموز «code» كان لنا أن نقترح مايلي: «coder» «رَوْمَزَ» - «encoder» «رمَّز» - «Codage» «رَوْمَزَةْ» «encodage» «ترميز» - «décoder» «فَكُّ الرَوْمَزَةْ» - «décodage» «فَكُّ الترميز» - «Code» «الراموز».

ولقد استعرنا من «الأدرنوي» على سبيل المجاز اسم معجمه «الراموز» الذي يؤدي دوره المطلوب هنا بما ينسجم مع ما أدَّاه هناك من استعمال للرموز لغرض الإيجاز[١٥]. وانطلاقاً من هذه الاستعارة قمنا باشتقاق الكلمات التي تنتمي إلى عائلة «الراموز». والراموز «Code» في الفرنسية «نظامٌ من الإشارات» «Signaux» أو العلامات «signes» أو «الرموز» «symboles» يرمي باصطلاحٍ مسبقٍ إلى تقديم ونقل المعلومات بين مصدر هذه الإشارات أو المُرسل، ونقطة الوصول أو المتلقي»[١٦].

فالراموز بالصيغة الصرفية التي وظَّفها «الأدرنوي» لتسمية معجمه يستجيب للغاية الدلالية التي أرادها له وهي كثرة استعمال الرموز، وهذا ما ينسجم مع المدلول الذي تعطيه الكلمة الفرنسية.

وإذا كنا ننسى فلن ننسى وجود عائلةٍ لغويةٍ أخرى في الفرنسية هي عائلة «Symbole» التي نقترح لأفرادها الترجمة التالية: «Symbole» «رَمْز» «symbolisé» «مرموز» - «symbolisant» «رامز» «symbolism» «رموزية» . . .

أيس جديراً بالتأمل أن عائلة لغويةً واحدةً في العربية استطاعت أن تستوعب بتجانسٍ مذهلٍ عائلتين لغويتين في الفرنسية؟.

هل يبقى من موضع الترجمة التي اقترحها الدكتور «المسدي» لكلمة «Code» وهي

« نمط »؟ ثم إذا كان الأمر ما يزال محافظاً عنده على موضعه، فبأية كلمةٍ سيترجم الكلمة الفرنسية « type » .

على أن انتقالنا من عائلة الرمز إلى عائلة العلامة « Signe » يبدي في الترجمة العربية بعض الفجوات . ففي العائلة الفرنسية نلحظ نوعاً من التجانس يعود الفضل فيه إلى الجذور اليونانية واللاتينية التي حملتها مفرداتها . فالفرنسي وهو يسمع أية كلمةٍ من كلمات هذه العائلة يحس إحساساً بوجود الرابطة بين الفرع والأصل . وهو يحس بذلك بفضل ما تختزنه الكلمة في ذاكرتها من دلالاتٍ تحملها الجذور .

ولكنَّ الترجمة العربية تشهد انقطاعاً بين أفراد العائلة اللغوية التي تجدها ممزقةً بين ثلاث عائلاتٍ لغويةٍ مختلفة، وهي العَنْيُ والعلامة والدلالة .

وأغلب الظن أن مصدر فقدان التجانس هنا يعود إلي الترجمة التي راجت لكلمة « Signe » بـ « علامة » وكلمتي « Singnifiant » و « Signifié » بـ « دال » و « مدلول » منذ البداية .

ومع ذلك، وفي إطار ما شاع واستقر حتى الآن، فقد حاولنا أن نستعيد هذا التجانس في الكلمات التي لم تجد بعد سبيلاً إلى الاستقرار في الترجمة العربية .

ومن هذه الكلمات التي تحيط بـ « sens » معنى : « Semantéme » « مُعيني »، و « Séméme » « معناة » و Séme « معيناة » « archiséméme » « مَعْناة رئيسية »، و « Sémantique » « علم المعنى » .

ولما كان لكل واحدةٍ من هذه الترجمات مسوغه الذي قدمناه في « ثَبَتِ المصطلح اللساني » فإننا نكتفي بهذا القدر مؤكدين أن ما قمنا به في هذا البحث مجرد عملٍ فردي لا يمكن أن يكتمل ويخصب إلا بالتعاون بين الجميع أفراداً ومؤسساتٍ ومجامع علمية .

الهوامش

(١) فأما العمل الأول فقد قامت مجلة « المعرفة » السورية مشكورةً بنشره على صفحاتها في عدد أيار رقم « ٣٤٤ » تاريخ ١٩٩٢ . ويحتوي هذا البحث على ما يزيد على مائتي مصطلح لساني ترجمناها عن الفرنسية .
وأما العمل الثاني فقد اشتركنا أيضاً في إنجازه وهو قيد الطباعة في بيروت .

(٢) الخصائص – الجزء الأول – ص ٣٥٧ وما بعدها – دار الكتاب العربي – بيروت (د.ت) تحقيق « محمد على النجار » .
– انظر لتفصيل كل ذلك « المزهر » لجلال الدين السيوطي – الجزء الأول – النوع التاسع عشر – تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحد أبو الفضل إبراهيم – دار احياء الكتب العربية (د. ت) .

(٣) عبد الله العروي – مفهوم الإيديولوجيا – المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء – المغرب – الطبعة الأولى – ١٩٨٣ – ص ٩ .

(٤) لسان العرب – ابن منظور – دار صادر ودار بيروت – ١٩٥٥ .

(٥) عد إلى الفصل الثالث من الباب الثاني من:
Description générative et transformationnelle de la langue francaise - Jean le Galliot - Ed; Nathan - Paris - 1975.

(٦) المزهر – المرجع نفسه – الجزء الأول – النوع الرابع والثلاثون .

(٧) « الاستشراق » – إدوار سعيد – ترجمة « كمال أبو ديب » – موسسة الأبحاث العربية – بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٨١ .

(8) Dictionnaire de Linguistique - Éd; Larousse - Paris - 1973.

(٩) قاموس اللسانيات – د. عبد السلام المسدي – الدار العربية للكتاب – ١٩٨٤ ص ٧٦ .

(١٠) اللسانيات واللغة العربية – د. عبد القادر الفاسي الفهري – منشورات عويدات – بيروت – باريس – الطبعة الأولى – ١٩٨٦ .

(11) Dictionnaire étymologique - Éd; Larousse - Paris, 1964.

(12) Dictionnaire de linguistique - Ibid.

(١٣) لسان العرب – المصدر نفسه .

(14) Dictionnaire de linguistique - Ibid.

(١٥) اللسانيات واللغة العربية – المرجع نفسه – ص ٣٣٩ .

(١٦) معجم المعاجم – أحمد الشرقاوي إقبال – دار الغرب الإسلامي – بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٨٧ .

(17) Dictionnaire de linguistique - Ibid.

انحراف الأحداث في المجتمع القطري

دراسة استطلاعية لمظاهره وعوامله

د. أمينة على الكاظم

قسم الاجتماع

جامعـة قطـر

مقدمة :

انحراف الأحداث واحدة من الظواهر الاجتماعية الخطيرة، التي لفتت انظار الباحثين والمخططين للعمل الاجتماعي، وذلك لما لها من تأثير على الأمن الاجتماعي وعلى مستقبل شريحة هامة من موارده البشرية.

وإذا كانت تخصصات أخرى كعلم النفس والقانون قدمت مساهمات علمية في دراسة هذه الظاهرة، فإن دراسة على الاجتماع لها، يمكن أن تعمق فهم الظاهرة، تفسيراً وآثاراً، لاهتمام علم الاجتماع بالعوامل البنائية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المفسرة لهذه الظاهرة.

ولأن البحوث السيوسيولوجية حول المجتمع القطري لا تزال في مهدها، ولأنه لا توجد بحوث من منظور هذا التخصص حول انحراف الأحداث، فقد دعم هذا اختيار الموضوع الراهن. وفرض حال المعرفة العلمية بشأنه أن يكون نمط البحث من النوع الاستطلاعي الوصفي، الذي تطلع في الوقت نفسه، إلي تقدم إطار تفسيري عام للظاهرة.

وتجدر الإشارة إلي أن إجراء مثل هذا البحث، فضلاً عن تقديمه لبيانات ومعطيات علمية تمهد لدراسات أخرى، فهو بما يقدمه يساعد رجال التخطيط للعمل الاجتماعي في اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية للوقاية من الظاهرة وعلاجها.

لقد تحددت أهداف البحث في ضوء ما سبق في هدفين رئيسيين هما :

الأول : محاولة استطلاع خصائص الظاهرة وخصائص الأحداث وحجمهم، وأنماط سلوكهم الانحرافي.

الثاني : استطلاع الدور النسبي لبعض العوامل البنائية التي أوجدت الظاهرة، وأثرت فيها، مع التركيز على دور كل من التحضر والأسرة.

وإذا كان قد دعم تحديد هذه الأهداف، ما هو سائد في تراث علم الاجتماع من أدبيات نظرية ونتائج للبحوث الميدانية[١]، فإن استطلاع دور الأسرة، لا يحتاج إلى شواهد، نظراً لأهميتها كجماعة إنسانية تلعب أدواراً جوهرية في التنشئة الاجتماعية. وأما عن تحديد دور التحضر في انحراف الأحداث. فقد دعمه خصوصية المجتمعات الخليجية، وبداخلها المجتمع القطري، والتي شهدت تحضراً سريعاً عميقاً احدث آثاراً ونتائج في بنية هذه المجتمعات. وهذا ما أكده عدد غير قليل من الدراسات والبحوث الخليجية والتي بدا فيها التحضر متغيراً هاماً في أحداث الكثير من الظواهر والتغيرات والمشكلات الاجتماعية في مجتمعات الخليج[٢]. ولتحقيق أهداف البحث تم تحديد مكوناته كما يلي:

أولاً : الاطار النظري والمنهجي للبحث.

ثانياً : عرض النتائج ومناقشتها.

ثالثاً : خاتمة بالاستخلاصات الأساسية للبحث، وبعض الفروض.

أولاً : الاطار النظري والمنهجي للبحث :

رغم أنه يندر ألا نجد اتجاهاً من الاتجاهات النظرية الأساسية في علم الاجتماع، إلا وبذل انصاره جهداً نظرياً وامبريقياً واضحاً لتحليل ظاهرة انحراف الأحداث وتفسيرها[٣]، رغم هذا فإن عدداً من الباحثين طالبوا بإعادة النظر في التراث النظري

حول انحراف الأحداث ومن بين هؤلاء جون هاجان G. Hagan[٤] الذي قدم ملاحظتين أساسيتين، استقرأهما من تحليله لهذا التراث: تذهب الأولى إلي أنه رغم وجود بعض جوانب صادقة أمبريقياً في النظرية السوسيولوجية حول انحراف الأحداث، فإن بها جوانب غير مبرهنة واقعياً بما يكفي، خاصة تلك الفرضيات التي ربطت بين زيادة فرص الأنحراف والوضع الطبقي المتدني للحدث وأسرته. ووجود حالات عاشت الظروف نفسها التي عاشها المنحرفون، ومع هذا لم تنحرف هذه الحالات، بل على العكس من هذا، حققت طموحاتها وحراكها الفردي، رغم القيود المجتمعية المفروضة، وأما الملاحظة الثانية فتتمثل في اخفاق الربط العلمي الواضح والملموس بين التحليلات الكلية الموسعة Macro-Analysis وبين السلوك الانحرافي المحدد والملموس Micro-Analysis وهو اخفاق يتطلب جهداً لصياغة مقولات وقضايا وفرضيات وسيطة، تربط بين العام والسلوك المحدد كما أكد «هاجان» في هذا السياق الحاجة العلمية إلى رؤية تركيبية للعوامل والعمليات المُفضية إلى السلوك المنحرف لدى الحدث.

هذا ولقد شارك «هاجان» في ملاحظاته وبعض مطالبه العلمية عدد آخر من الباحثين في مقدمتهم «روبرت سامبسون R.Sampson» الذي أكد الحاجة إلى تحديد الادوار النسبية للعوامل المختلفة لانحراف الأحداث في الظروف الاجتماعية المحددة، مؤكداً في الوقت نفسه الدور النسبي لبعض العوامل في بعض البيئات والأنماط الاجتماعية. فأحياناً يكون للثقافة الدور الأكبر كما في المجتمع الأمريكي، وفي أخرى يكون الدور الأكبر للأسرة وفي ثالثة يكون الدور الأكبر للظروف الاقتصادية في علاقاتها باشباع حاجات وطموحات الأحداث[٥].

أما إذا جئنا إلى حصاد الدراسات والبحوث التي عنيت بالتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج العربية، وبداخلها المجتمع القطري، فسنجد إن الكم الأكبر من هذه الدراسات اعتبر التحديث - التحضر، ظاهرة أساسية صاحبتها الكثير من التغيرات

والظواهر والمشكلات الاجتماعية. وحللوا مظاهر هذا التحديث التي تمثل في الوقت نفسه مؤشرات للتحضر مثل التنوع المهني والهجرة وتغير العلاقات الاجتماعية وتفكك العائلة الممتدة Extended Family والأخذ بمظاهر الحياة الحضرية(٦).

ومن ناحية أخرى ذهب عدد من دارسي ظاهرة انحراف الأحداث إلى أن نظرية التحضر، في فهمها لإنحراف الأحداث، أفضت إلى نتائج مثيرة للجدل العلمي، مما يرجح اختيار بعض فرضياتها. ومن هذه الدراسات ما انجزه ليرلي سميث L.Smith وكارين بيترسون K.Peterson في دراستهما عن الفروق الريفية الحضرية وانحراف الأحداث عام ١٩٨٠. وتلك الدراسة التي قام بها فاليرك كارتر V. Carter حول الشباب في مرحلة الانتقال عام ١٩٨٠ وأيضاً دراسة توماس ولسن T. Wilson والتي اختبرت العلاقة بين بعض مؤشرات التحضر كحجم السكان وتباينهم الاجتماعي وبين انحراف الأحداث عام ١٩٨٦(٧).

وفي ضوء ما أسهمت به خصوصية التحديث والتحضر في المجتمع القطري، وما اتسم به من سرعة وعمق، وأيضاً في ضوء مقولات التحضر في النظرية السوسيولوجية حول انحراف الأحداث فقد اسهم هذا في أن يختار بحثنا بعض مقولات وفرضيات نظرية التحضر لتفسير ظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع القطري من ناحية والمساهمة في اختبار بعض هذه الفرضيات من ناحية أخرى.

١ - نظرية التحضر وانحراف الأحداث :

اعتمد انصار هذه النظرية على بعض المؤشرات والخصائص التي قدمها لويس ويرت L.Wirth حول التحضر، وربطوا بينها وبين انحراف الأحداث، وركزوا في هذا السياق على حجم المجتمع وكثافته السكانية وتباينه الاجتماعي والثقافي وهي خصائص صاحبها في سياق التحضر أربعة مؤشرات رئيسية مواتية للجريمة وانحراف الأحداث هي(٨):

أ – ضعف الضبط الاجتماعي.

ب – ضعف العلاقات والروابط الاجتماعية.

ج – زيادة فرص الأنومي Anomie التي يقصد بها تفكك المعايير واضطرابها، وعدم ملاءمة الوسائل المشروعة قيمياً لتحقيق الأهداف والطموحات التي يتطلع إليها الأحداث.

د – زيادة الفوارق والتباينات بين سكان المجتمع، مهنياً وقيمياً.

إن هذه المؤشرات تنتج عن خصائص التحضر المشار إليها. فبزيادة حجم السكان يضحي سكان المجتمع غرباء عن بعضهم شيئاً فشيئاً ويكون الاتصال فيما بينهم آنياً ومؤقتاً. وهو أمر يصاحبه انحسار إلزام الضوابط الاجتماعية غير الرسمية.

تجدر الإشارة إلى أن الناس قبل التحضر السريع كانوا يتفاعلون مع بعضهم البعض كما هو الحال في المجتمعات الأولية البسيطة، التي يعرف الناس فيها بعضهم على نحو مباشر ومتكرر، أما في حالة التباين الاجتماعي S.Differentiation المرتبط بالتحضر فعندما تتفاعل الكثافة السكانية المرتفعة نسبياً مع التباينات الاجتماعية والثقافية والمهنية، بين الأفراد والجماعات، فإنها تجعل التفاعلات محدودة وسطحية، تقودها المصالح الفردية والمادية، وتسهم في وجود سياق العزلة واختلال المعايير نتيجة التباين الثقافات الفرعية[٩].

٢ – القضايا النظرية للبحث:

في ضوء ما سبق وغيره مما هو متاح في التراث النظري والامبريقي حول العلاقة بين التحضر وانحراف الأحداث. أمكن صوغ عدد من القضايا النظرية على النحو التالي:

القضية الأولى: إن التحضر السريع يزيد من فرص حدوث انحراف الأحداث نتيجة لما يترتب عليه من ظواهر وعمليات اجتماعية:

١ – زيادة الكثافة السكانية في المناطق الحضرية والتي تزيد من فرص التباين الاجتماعي ومن ثم تباين الثقافات الفرعية وظهور ثقافة الجناح.

٢ – زيادة فرص العزلة الاجتماعية والثقافية وخلل المعايير الاجتماعية نتيجة لما يلي:

أ – شكلية التفاعل الاجتماعي وسطحيته.

ب – ضعف الضوابط الاجتماعية.

ج – زيادة الطموحات والتطلعات وتنوعها وعدم كفاية الأساليب المشروعة لاشباعها.

ويعزز اختيارنا لهذه القضية مجموعة من الدراسات العالمية والمحلية والتي منها على سبيل المثال وليس الحصر. دراسة ايزاك بيرمان I.Berman ١٩٧٣ والتي ربطت بين التباين الاجتماعي والثقافي للسكان المهاجرين إلي اسرائيل وبين الانحراف، وأيضاً دراسة روبرت ليرلي R. Lyerly وجيمس سكيبر J. Skipeer ١٩٨١ والتي توصلت إلي أن ارتفاع معدلات جناح الأحداث في المناطق الحضرية عن الريفية يرجع إلى التباين الاجتماعي وضعف الروابط الاجتماعية والالتزام الاجتماعي للمعايير[١٠].

أما على المستوى المحلي فثمة بعض الدراسات التي بينت دور التحضر في المجتمع القطري وتأثيره في التباين الاجتماعي والثقافي نتيجة للعمالة الوافدة العربية والأجنبية، ونتيجة لتزايد الاعتماد على المؤسسات والأفراد كالمدرسة ودور الحضانة وزيادة خدم المنازل والسائقين وما إلى ذلك، وأيضاً نتيجة لتغير نمط الاستهلاك وزيادة الطموحات الفردية والأسرية[١١].

القضية الثانية: صاحب التحضر السريع، تغيرات في علاقات أعضاء الأسرة ببعضهم، وفي أدوارهم الأسرية، فأتاح سياقاً للتفكك الأسري يَسَّر انحراف الحدث نتيجة لما يلي:

أ – تقصير الأسرة عن آداء بعض وظائفها والذي يصاحبه حرمان الأطفال من

الاشباعات العاطفية والوجدانية لانشغال أحد الأبوين أو هما معاً أو غيابها لفترات أطول خارج المنزل.

ب – ضعف الرقابة الاجتماعية على الأطفال بسبب غياب أحد الأبوين أو انشغالهما بما يحدث بينهما من صراعات.

ج – شيوع القيم الفردية بين أعضاء الأسرة.

وتجدر الإشارة إلي أن قضية الأسرة والجناح من أكثر القضايا التي شغلت اهتمام الباحثين لظاهرة انحراف الأحداث بدءً من العالمان الأمريكيان شيلدون والنيورجلوك Gluecks ومروراً بعدد من الدراسات العالمية التي أكدت دور الأسرة في انحراف الأحداث والتي منها دراسات جون ماك John Mack وإيقان وروبرت اندريه R. Anderet (١٢).

٣ – مفهوم انحراف الأحداث، إشكالياته ومؤشراته:

يثير مفهوم انحراف الأحداث أو جناحهم إشكاليات نظرية ومنهجية سنشير إلى اثنين منها لارتباطهما بموضوع بحثنا. هاتان الاشكاليتان هما:

الإشكالية الأولى: تذهب إلى أن التباين والتباعد بين محاولات تحديد مفهوم انحراف الأحداث كان أكبر عند نقاط الالتقاء بينها. ويرجع هذا إلى تباين التخصصات العلمية في العلوم الاجتماعية التي اهتمت بالظاهرة، كما يرجع إلى تباين الأطر النظرية داخل كل تخصص كما في علم الاجتماع فالوظيفيون يركزون على الخروج على نسق الضبط الاجتماعي وعلى التفكك الاجتماعي باعتبارها مصادر للسلوك المنحرف في حين أن أنصار الاتجاه النقدي يركزون على البعد الطبقي وما يرتبط به من أوضاع وفرص اجتماعية ينتج عنها الأحباط (١٣).

وتتطلب هذه الاشكالية البحث عن رؤية تركيبية تحدد مستويات الانحراف وتحدد

في الوقت نفسه الأوزان النسبية للعوامل أو الابعاد التي ركز عليها كل إتجاه من إتجاهات نظرية علم الاجتماع باعتبار أن كل اتجاه ركز على قضايا صادقة ولو جزئياً كما بينت البحوث والدراسات التي تأثرت بكل اتجاه من هذه الاتجاهات[١٤].

الإشكالية الثانية: وتذهب إلى أنه رغم عدم قناعة معظم المشتغلين بعلم الاجتماع بالتعريفات القانونية لإنحراف الأحداث فإنهم مضطرون للتعامل معها خاصة عندما يدرسون الحالات التي صدرت أحكام قضائية ضدها، والتي بمقتضاها يتم وضع هذه الحالات في المؤسسات الملائمة لعلاجهم. ويرجع عدم القناعة هذا إلى أن التحديد القانوني للحدث يرتبط بفئة عمرية محددة وإن الحدث لا يكون منحرفاً إلا إذا صدر حكم قضائي ضده[١٥].

أما الذين لا تصدر ضدهم أحكام قضائية فلا يعتبرون من المنحرفين حتى لو كان سلوكهم وقيمهم تعبيراً مجسداً عن الانحراف. ولا يخفي على المتابع لإجراءات محاكمة الأحداث إن هذه الإجراءات وعدالة المحاكمة تتأثر بالوضع الطبقي لأسرة الحدث ونفوذها كما يبين انصتار الاتجاه النقدي في دراسة الجريمة والانحراف[١٦]. ويعني هذا أن على الباحث التميز في صياغته لمفهوم انحراف الأحداث بين الوضع المعطي للحدث بعد اصدار الحكم عليه، وبين المعني الاجتماعي الأكثر شمولاً ودينامية.

في ضوء ما سبق وفي حدود متابعتنا لمحاولات صياغة مفهوم الأحداث الجانحين سنعرف الحدث الجانح بأنه شخص ذو ظروف اجتماعية واقتصادية حددت وعيه بحاجاته وأهدافه وبقدراته على اشباعها متضمنة هذه الحاجات تأكيد الذات. وافضي وعيه ذو الصلة أيضاً بمرحلته العمرية إلى اختيار أساليب ووسائل رآها ملائمة لاشباع حاجاته. وتأكيد ذاته. وهي وسائل غالباً ما يكون غير مرغوب، من قبل المجتمع وهي تتدرج من الأضرار بالذات والتمرد على قواعد السلوك المرغوب فيه لتصل إلى الأضرار بالآخرين لتكون ذروتها في الخروج على قوانين المجتمع وأعرافه باعتبارها رموزاً تجسد الأوضاع

البنائية للمجتمع. وتجدر الإشارة أننا راعينا في هذا التعريف ما يلي:

١ - إن السلوك الجانح نتاج لوعي حددته ظروف الحدث وتنشئته. أو بإيجاز واقعه الاجتماعي المحدد بالأسرة والمدرسة، والذي نتج عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتباينة في المجتمع.

٢ - أنه ركز على المرحلة العمرية للحدث والتي تقع ما بين ٧ - ١٨ عام كما حددها قانون الأحداث القطري وهي مرحلة ذات تأثير في وعي الحدث وما يتضمن من إدراك وتصور[١٧].

٣ - إن وعي الحدث كما تشير مفاهيم الوعي في علم الاجتماع يضم مستويين: مستوى إدراكه لحاجاته وقدرة ظروفه على اشباعها، ومستوى تصوره لأساليب هذا الأشباع والتي أملت عليه وسائل وأساليب بعينها تعد خروجاً على قيم المجتمع وقوانين وقواعد تنظيمه الاجتماعية.

٤ - يميز المفهوم السابق بين عدة مستويات للانحراف تختلف وتتباين في درجة خطورتها الاجتماعية، وتشمل الانحراف العرضي (الموقف) والتهيؤ أو الاستعداد للانحراف، وما يسمى بالانحراف الكامل. وفيما يلي بعض المؤشرات التي تم تركيبها من بعض الأدبيات العالمية والعربية حول مستويات الانحراف:

مؤشرات المستوى الأول:

ونوجز هذا المستوى باعتباره إضراراً من الحدث بنفسه في ضوء حالة وعيه الاجتماعي. ويشمل هذا المستوى انماطاً من السلوك. يعبر عنها بالمؤشرات التالية:

أ - التمرد على القواعد العامة، لأسرة الحدث وما تشتمل عليه من قيم وضوابط وأوامر ونواهي وموجهات للسلوك ومنها عدم اطاعة أوامر الوالدين، النقاش مع الوالدين

بأسلوب لا يراعي تقاليد الحوار معهم ورفض أي محاولة لمساعدة الأسرة في بعض متطلباتها.

ب - التمرد على قواعد التنظيم الاجتماعي للمدرسة والتي منها تجاوز أدب الحوار مع المعلمين وتعمد التأخر في الوصول للمدرسة وتعمد التأخر لدخول قاعة الدرس، والبقاء في المدرسة بعد مواعيد الانصراف الرسمي. والاهمال في الواجبات المدرسية، ومحاولات الغش في الامتحانات وما إلى ذلك[١٨].

مؤشرات المستوى الثاني:

وهو مستوى يتجاوز الإمتناع السلبي عن بعض التصرفات للأضرار بالذات كما ورد في المستوى السابق، ليشمل مستويات بسيطة من الأضرار بالآخرين، كمحاولة الاعتداء عليهم بالسخرية أو بالقول أو إضرار بعض ممتلكاتهم، مثل القاء الحجارة على المارة وعلى السيارات وغيرها من أنماط السلوك التي تحدث على نواصي الشوارع وقارعة الطريق، والتي أشار إلي بعض منها (وليم فوت وايت) في دراسته الشهيرة بعنوان «جماعات نواصي الطريق Street Corner Societies»[١٩].

مؤشرات المستوى الثالث:

وهو مستوى يوصف بأنه مستوى الانحراف الكامل كما بين ذلك A. L. Ingram ويتضمن المعنى القانوني للانحراف حيث يشمل من يتعدون على الآخرين أفراداً ومؤسسات ويحدثون بهم أضراراً جسيمة كالسرقة والاعتداء على الاملاك أو على النفس، سواء حكم عليهم قضائياً أو لم يحكم عليهم ويشمل هذا المستوى اجرائياً المودعين بمؤسسات الأحداث[٢٠].

٤ - تساؤلات البحث والإجراءات المنهجية للإجابة عليها :

التساؤل الأول :

ماهي خصائص ظاهرة انحراف الأحداث، وأيضاً الأحداث أنفسهم في المجتمع القطري؟ .

لقد حدد هذا السؤال كون البحث الراهن استطلاعي، بسبب عدم توفر معرفة علمية حول الظاهرة، وتعتمد اجابة هذا التساؤل على ما هو متاح من بيانات حول الظاهرة، وحول الأحداث أنفسهم في السجلات والإحصاءات الرسمية .

التساؤل الثاني :

ماهو الدور النسبي لتحضر المجتمع القطري في وجود ظاهرة انحراف الأحداث، وبالتركيز على مؤشرات التحضر، كالتباين السكاني والثقافي والاجتماعي؟ .

وتعتمد إجابة هذا التساؤل على محاولة استطلاع تطور التحضر في المجتمع القطري، وتطور ظاهرة انحراف الأحداث . مع التركيز على انماط جرائم الأحداث . ويفيد البحث في هذا الصدد من البيانات والدراسات السابقة حول التحضر في المجتمع القطري، ومن البيانات التي تم اعدادها للإجابة على التساؤل الأول .

التساؤل الثالث :

ماهو الدور النسبي للأسرة في المجتمع القطري في تشكيل خصائص ظاهرة انحراف الأحداث؟ .

تعتمد إجابة هذا التساؤل على البيانات الميدانية للبحث التي تم جمعها من حالات معرضة للانحراف بالمعنى الاجتماعي، والحالات التي تم اصدار حكم قضائي عليها وتم ايداعها بمؤسسة الأحداث .

٥ - أدوات جمع البيانات :

في ضوء التساؤلات السابقة وما تتطلبه من معلومات وبيانات. تطلب الأمر تحديد أداتين أساسيتين لجمع البيانات الضرورية وذلك للإجابة على الأسئلة المذكورة فيما سبق، خاصة البيانات ذات الطابع الميداني، التي جمعت خصيصاً للبحث الراهن:

الأداة الأولى: دليل دراسة الحالة ويشمل هذا الدليل البنود التالية:

أولاً: بيانات أساسية حول الحدث المنحرف المودع بمؤسسات الأحداث، وتشتمل على عمره ومرحلته التعليمية ومدى انتظامه في دراسته وترتيبه بين أخوته.

ثانياً: بيانات أساسية حول الأب وتشتمل على عمر الأب وحالته التعليمية ومهنته وعدد مرات زواجه وعلاقته الاجتماعية والقانونية بأم الحدث.

ثالثاً: بيانات حول الأم وتشتمل على عمرها، حالتها التعليمية ومهنتها إذا كانت تعمل، وعلاقتها القانونية والاجتماعية بوالد الحدث.

رابعاً: بيانات عن أسرة الحدث وتشتمل على:

أ - مسكن الأسرة، ووضعه، وعدد الغرف التي يحتوي عليها، وحالة حيازته ملك أو إيجار.

ب - حجم الأسرة وترتيبها ذكوراً وإناثاً.

ج - دخل الأسرة بالتقريب.

خامساً: تعامل الأبوين مع الحدث سواء كانت معاملة تقوم على التدليل أو على المعاملة العنيفة أو على الإهمال واللامبالاة، كما تتضمن زيارة الأبوين للحدث في المؤسسة.

سادساً: نوعية الأصدقاء وخصائصهم.

سابعاً: نوع الحكم الصادر عليه، وأسباب الوقائع التي صدر بشأنها الحكم عليه، المرات السابقة التي ارتكب فيها سلوكاً انحرافياً (الهروب من المدرسة - الكذب على الوالدين - السرقة). وهل شاركه أحد في هذه الأفعال ومن هم وما هي خصائصهم إذا وجدوا؟.

ثامناً: هل كان الوالدن أو أحدهما يعلم بتصرفاته المختلفة؟ وما هو موقف الأبوين من تصرفات الحدث؟.

الأداة الثانية: وهي تتمثل في دليل يطبق على عدد من الإخباريين من الأحداث أنفسهم:

المستوى الأول:

التغيب من المدرسة - الذهاب للمدرسة متأخراً - البقاء في المدرسة - التأخر في الدخول للفصل - التكاسل عن أداء الواجبات المدرسية - الرد بالكلام على المدرسين ورفض مطالبهم - الرد على الوالدين - التدخين - الهروب من المدرسة.

المستوى الثاني:

الاعتداء على المارة - الاعتداء على الآخرين بأي أسلوب مادي - ايذاء الآخرين - الشجار مع الجيران - ضرب الأخوة الأصغر - التعرف على الأماكن العامة.

المستوى الثالث:

الكذب على الأصدقاء - الكذب على الأبوين - الكذب على المدرسين - الغش في الامتحان - السرقات بأنواعها .. وغيرها من أنماط السلوك المحرمة قانونياً.

الإطار البشري والعينة :

طبق البحث الراهن على نوعين من العينات : تمثل النوع الأول في الأحداث المودعين بمؤسسة الأحداث القطرية والبالغ عددهم ٧ حالات وتمت دراسة حالتهم جميعاً خلال أغسطس ١٩٩٣ . وكان متوسط عمر هذه العينة ١٥,٢ عاماً . وأما عن حالتهم التعليمية فكان خمسة منهم بالمرحلة الإعدادية وإثنان من المتسربين. وسترد بقية خصائص هذه العينة عند عرض البيانات وتحليلها . أما العينة الثانية فتمثلت في دراسة ٢٠ حالة ١٠ من الذكور، ١٠ من الإناث لإستطلاع مستويات الانحراف في ضوء المؤشرات التي سبق ذكرها عند تعرضنا لمفهوم الحدث . هذا وقد تم اختيار هذه العينة بطريقة عمرية وتتوزع أماكن إقامة عائلاتهم بين منطقة الدفنة ومدينة خليفة . وتم اختيارهم من خلال المدارس التي يلتحقون بها . وكانت أهم الخصائص هذه العينة على النحو التالي :

تفاوت العمر	ذكور	أنـــاث	الاجمالي
١٤	٤	١	٥
١٥	٣	٣	٦
١٦ – ١٧	٣	٦	٩
المجموع	**١٠**	**١٠**	**٢٠**

متوسط سن الذكور ١٥,١ ومتوسط سن الاناث ١٥,٦ عاماً، وقد طبق عليهم دليل دراسة حالة مع الاستعانة بأخباريين من الأحداث . وتضمن هذا الدليل ثلاثة مستويات للانحراف سبقت الإشارة إليها .

ويجدر بنا ذكر أن هذه الحالات قد اخذت من مدينة الدوحة باستثناء الحالات المودعة بالمؤسسة فقد أخذت كما هي وبغض النظر عن مكان اقامتها .

أسلوب عرض وتحليل البيانات :

وسوف نعرض البيانات في ضوء الإجابة على كل سؤال من الأسئلة التي سبق طرحها، ثم نعقب ذلك بمناقشة للبيانات وتحليلها وهدفنا من عرض البيانات هو تحديد العام والمشترك بين الحالات المنحرفة بالفعل والمودعة بمؤسسات الأحداث وتلك التي توجد في سياق يجعلها معرضة للانحراف.

ثالثاً : عرض نتائج البحث :

١ - الخصائص العامة لظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع القطري :

أ - من أبرز خصائص الظاهرة انها توسم بالتذبذب خلال خمسة عشر عاماً. وإن كانت قد مرت بثلاث مراحل. تمثلت الأولى في بروز الظاهرة، ثم ميلها إلى الانكماش خلال الفترة من ١٩٧٨ - وحتى ١٩٨٠ . كما يدلل على هذا جدول رقم (١). ثم معاودة الظاهرة ارتفاع حجمها في عام ١٩٨١، لتزداد بشكل شبه طفري في عام ١٩٨٢ والذي زاد فيه عدد الأحداث بنسبة ٢١٪ مقارناً بسنة الأساس وهي سنة ١٩٧٨ . ثم تأرجحت بعد ذلك بين نقصان وزيادة. ومع أن مثل هذا التذبذب تؤثر فيه إجراءات الضبط وغيرها من الإجراءات الأمنية، إلا أن هذا لا ينفي بروز الظاهرة في المجتمع القطري واتسامها ببعض الخطورة، فثمة ظواهر، لا تقيم اجتماعياً بحجمها، وإنما بالدلالات القيمية التي تعكسها، ومنها ظواهر الجريمة وانماط السلوك الانحرافي بصفة عامة.

ب - إن الظاهرة ليست وقفاً على جنسية بعينها من الجنسيات التي تعيش بالمجتمع القطري، فقد شملت قطريين، وخليجيين، وعرب، وأجانب، كما يتبين من الجدول رقم (٢). مع ملاحظة أن نسبة القطرين كانت الأكبر بإعتبارهم الجماعة السكانية الأكبر، كما تعكس البيانات تقريباً الحجم السكاني لكل جنسية من الجنسيات فضلاً عن أن

جدول رقم (١)

يوضح التطور النسبي لحجم ظاهرة انحراف الأحداث بالمجتمع القطري

السنة	عدد الأحداث المتهمين	النسبة لاجمالي الفترة	الزيادة والنقصان منسوبة لسنة الأساس
١٩٧٨	١٨٤	١٢٫٨	١٠٠
١٩٧٩	١٣٩	٩٫٧	-٤٥
١٩٨٠	١٣٩	٩٫٧	-٤٥
١٩٨١	١٩٨	١٣٫٧	+١٤
١٩٨٢	٣٩٤	٢٧٫٩	+٢١٠
١٩٨٥	١٦٢	١١٫٣	-٢٢
١٩٩٢	٢١٥	١٥٫١	+٣١
المجموع	**١٤٣١**	**١٠٠**	

الأجانب يهاجر أغلبهم بمفرده وبدون أسرته وأطفاله، خاصة من المستخدمين والعمالة الماهرة وغير الماهرة.

ج - يتبين أن النسبة الأكبر من الأحداث عام ١٩٩٢ كانوا من تلاميذ وطلاب المدارس، وهذا أمر يفرضه التحديد القانوني لسن الحدث، فقد كانت نسبة الطلاب حوالي ٨٥٪ من المتهمين.

د - إن انماط الجرائم التي اتهم بها الأحداث عام ١٩٩٢ بينت أن الاعتداء علي المال والممتلكات كان في المقدمة ٣٤٫٥٪ اتى بعده الاعتداء على النفس ٣٣٫٥٪ ثم انحرافات

جدول رقم (٢)

إحصائية عامة عن الأحداث خلال الفترة من ١ / ١ / ١٩٩٢م إلى ٣١ / ١٢ / ١٩٩٢م

الشهر	عدد الحالات	المهنة			الجنسية				الانحرافات الواقعة على الإنسان	الانحرافات الواقعة على المال	الانحرافات الجنسية	انحرافات المخدرات	انحرافات أخرى
		طالب	عاطل	موظف	قطري	خليجي	عربي	أجنبي					
يناير	١٩	١٤	٤	١	١٣	٢	١	٣	٠٦	٠٣	٢	١	٧
فبراير	٣٢	٢٨	٣	١	٢٩	-	٣	-	١٦	٩	٣	٣	١
مارس	١٨	١٦	١	١	١٦	-	١	١	٥	٦	٢	١	٤
أبريل	٤٥	٣٦	٦	٣	٣٥	٣	٣	٤	١٧	١١	٥	٩	٣
مايو	٢٤	٢١	٣	-	١٥	١	٨	-	١٤	٠٣	٣	٤	-
يونيو	١٢	١٢	-	-	٥	٢	٣	٢	٠٣	٠٧	-	-	٢
يوليو	١٤	-٩	٥	-	١٢	-	٢	-	٠٢	٠٧	٢	٢	١
أغسطس	٠٩	٨	١	-	٩	-	-	-	٠١	٠٥	-	-	٣
سبتمبر	٣١	٢٦	٥	-	٢١	٢	٣	٥	٠٥	١٣	-	٦	٧
أكتوبر	٤٠	٣٧	٢	١	٣٤	٢	١	٣	١٦	١٠	٤	١	٩
نوفمبر	١٩	١٦	٢	١	١٨	١	-	-	٠٥	١٢	١	-	١
ديسمبر	١٠	٠٩	١	-	٠٨	٢	-	-	٠١	٠٨	-	-	١
المجموع	**٢٧٣**	**٢٣٢**	**٣٣**	**٨**	**٢١٥**	**١٥**	**٢٥**	**١٨**	**٩١**	**٩٤**	**٢٢**	**٢٧**	**٣٩**

المصدر : مؤسسة الأحداث .

المخدرات ٨ر٩٪ فالانحرافات الجنسية ١ر٨٪. هذا ويبين الجدول رقم (٣) التغيرات التي طرأت على أنماط جرائم الأحداث خلال الفترة ما بين ١٩٨٢, ١٩٩١.

جدول رقم (٣)

يوضح تصنيف الجرائم التي ارتكبها القاصرون من كل الجنسيات

السنة	(١٤٠٣) ١٩٨٢/١٩٨٣		(١٤١٤) ١٩٩٠/١٩٩١	
أنواع الجرائم	عدد	٪	عدد	٪
الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس.	٤٨٣	٤٢ر٩	٢٣١	٢٧ر٣
الجرائم المخلة بالاخلاق والآداب العامة	١٤٣	١٢ر٧	٢٢٨	٢٦ر٩
الجرائم المرتكبة ضد حرية الاشخاص	٢٨	٢ر٥	٢٣	٢ر٧
جرائم الأموال العامة	١٧٢	١٥ر٤	-	-
الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة (نصب – احتيال – تزوير – خيانة أمانة)	٤	٠ر٣	-	-
التعدي على الاملاك العامة أو الخاصة	٢	٠ر٢	-	-
التعدي على الأديان وحرمة الأموات	-	-	١	٠ر١
الاخلال بحقوق الأب والأم والأسرة	٣	٠ر٣	-	—
جرائم ضد النظام العام (السكر .. إلخ)	٢٣٠	٢٠ر٤	٣٢٥	٣٨ر٥
أخرى	٣٢	٢ر٨	٣٨	٤ر٥
المجموع	**١١٢٥**	**١٠٠**	**٨٤٧**	**١٠٠**

المصدر: رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية، دولة قطر ١٤٠٣ – ١٤٠٤ جدول ٢٠ أ ص ١٠٤ تقرير ١٤١١– ١٤١٢ جدول ١١ ف ص ٧٠، ٨٢, ٨٣ – ٩٠، ١٩٩١.

ومن البيانات المتضمنة في الجدول يتضح وجود تغير في نوع الجريمة ما بين الفترتين، فقد كانت الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص والأنفس في المرتبة الأولى عام ١٩٨٢، حل محلها في عام ١٩٩١ الجرائم ضد النظام العام (بما في ذلك جرائم السكر) . وهو أمر يعني تغيراً في العلاقة مع الضوابط الرسمية والتنظيمات الجديدة التي طرأت على المجتمع.

٢ - بعض العوامل البنائية المنتجة لظاهرة انحراف الأحداث :

تفيد الشواهد المتاحة حول المجتمع القطري في العقود الأولى من القرن العشرين، إضافة إلى ما أدلى به بعض الإخباريين من كبار السن، بأن المجتمع القطري لم يعرف ظاهرة انحراف الأحداث، وبالتالي لم يستشعر المجتمع الحاجة إلى وجود تشريعات لتحريم السلوك المنحرف مع الأحداث. ويبدو أن هذا أمر طبيعي. فقد كان (الفريج) اشبه بمجتمع محلي يعتمد على التفاعلات اليومية المكلفة التي تحتكم إلي الاعراف والتواد والتكافل الاجتماعي. وكانت ظروف عمل أفراد الأسرة، وعمق علاقات الجوار، سياقاً للرقابة الاجتماعية على الأطفال. وكانت العائلة تقوم بعدة وظائف اقتصادية ونفسية، فضلاً عن قيامها بالدور الأكبر في تنشئة الأطفال[٢١]. على أن هذا الوضع لا ينفي وجود بعض مظاهر السلوك المنحرف لدي الأحداث، خاصة من المستوى الأول الذي يشير إلى بعض التمردات المرتبطة بصغر السن وفترة المراهقة خاصة على بعض أوامر العائلة ونواهيها، والتي غالباً ما تكون ذات طبيعة مؤقتة.

وفي ضوء التعريف القانوني للحدث المنحرف - ورغم قصوره - برزت الظاهرة في المجتمع مع السبعينيات، وهو العقد الذي بدأت تظهر فيه بعض النتائج المباشرة للتحديث، حيث اتجه المجتمع القطري نحو التباين الاجتماعي، المهني والثقافي، وبدأت وفود الهجرة تأتي للمشاركة في أعمال البناء والخدمات[٢٢] وإذا كان الجدول رقم (١) وضح أن الزيادة في اعداد الأحداث لم تكن كبيرة ما بين ١٩٧٨ ، ١٩٨٠، بل اتجهت إلى

الانخفاض الملحوظ عام ١٩٨١، فإن عام ١٩٨٢ اتى معه بزيادة مرتفعة وصلت إلي أكثر من ٨٥٪ مما كانت عليه ١٩٧٨. وهي تمثل ٢٧،٩٪ من اجمالي الأحداث الذين تم القبض عليهم خلال الفترة من ٧٨–١٩٩٢. وبالتدقيق في بدايات عقد الثمانينيات، سنجد أنها شهدت نمواً ملموساً في العمالة الوافدة، فخلالها زادت نسبة الوافدين من حوالي ٤١٪ إلى ٤٥٪ وزاد عدد الاجانب غير العرب من ٥١،٧ ليصل إلى ٦٥،٤٪، ومما لفت نظرنا أن عودة نسبة الأحداث إلي الانخفاض مع نهاية الثمانينات كما بين جدول رقم (١) حدث معها وفي الفترة نفسها انخفاض موازٍ في نسبة العمالة الأجنبية فوصلت إلى ٣٢٪ من إجمالي الوافدين في عام ١٩٨٧[٢٣].

ومع أنه ليست لدينا شواهد مباشرة للربط الاحصائي بين زيادة العمالة الوافدة وزيادة اعداد الاحداث المنحرفين، إلا أن تلازم الظاهرتين، زيادة ونقصاناً، يفتح الباب أمام احتمالات تزكيها تلك النتائج التي قدمتها نظرية التحضر وانحراف الأحداث. فالعمالة الوافدة افضت إلي تباينات سكانية ومهنية، فقد ارتفع عدد السكان (المقيمون والوافدون) من ٢٤٤ ألفاً عام ١٩٨١ إلى حوالي ٣٦٩ ألفاً عام ١٩٨٦[٢٤] وهي زيادة من المؤكد أنها أثرت في ارتفاع الكثافة السكانية، وفي تباين المهن، واللغة اليومية التي يسمعها الحدث. كما تباين ثقافي بسبب الثقافات المتعددة التي حملت معها ثقافات فرعية محملة بقيم واعراف متباينة عن تلك التي كانت سائدة في المجتمع القطري. واتاح وجود هذه العمالة مشاركة واضحة للأسرة في أدوارها ووظائفها حيال الأطفال، حيث زادت مشاركة خدم المنازل والمربيات في تربية الأطفال، وزاد تعامل الأطفال مع السائقين والبائعين وحراس المدارس وعمالها. وهذا ما أكدته البحوث والدراسات التي اجريت، لا في المجتمع القطري، وإنما في المجتمعات الخليجية الأخرى[٢٥].

وتبين من الجدول (٣) أنه في الوقت الذي كانت فيه جرائم الاعتداء علي الأشخاص في المقدمة عام ١٩٨٢ بنسبة ٤٢،٩٪، أتت الجرائم ضد النظام العام في المقدمة عام

١٩٩١ وبنسبة ٣٨,٥٪ وفي الوقت الذي كانت فيه الجرائم ضد النظام العام عام ١٩٨٢ في المرتبة الثانية عام ١٩٨٢، حل محلها في هذا الترتيب في عام ١٩٩١ الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص. كما بين الجدول ارتفاعاً في نسبة الجرائم المخلة بالآداب العامة، واختفاءً تاماً لبعض الجرائم، كجرائم الاعتداء على الأموال العامة، وهذا وتعكس مثل هذه التغيرات، ما طرأ علي المجتمع القطري من تغيرات بفعل التحديث والتحضر. فجرائم الأموال العامة وجرائم النظام تعكسان تعاملاً مع مؤسسات جديدة لم تكن موجودة بكمها وكيفها من قبل، كما تعكس تعاملاً مع الضوابط الاجتماعية الرسمية Formal Social Control التي بدأت تشارك الضوابط غير الرسمية المتمثلة في الاعراف والتقاليد، وأما جرائم الاعتداء على الأشخاص فالنسبة الأكبر منها جرائم مرورية ترتبط باقتناء السيارات والرغبة المبكرة للاحداث للتعامل معها، وهي مسألة لم تكن موجودة من قبل، وأما نسبة وجود جرائم الآداب العامة والتي ارتفعت إلي أكثر من الضعف من ١٢,٧٪ إلى ٢٦,٩٪ وأيضاً ارتفاع نسب جرائم النظام العام كالسكر واقلاق الراحة وما إلى ذلك إلي أقل من الضعف بقليل أي من ٢٠,٤٪ إلى ٣٨,٥٪ فإنها ولو احتمالاً تغري إلي التغير في الضوابط الاجتماعية نتيجة للتغيرات التي طرأت على أدوار الأسرة القطرية واتجاهها نحو النمط النووي أو البسيط Meuclear-Family[٢٦]. وهو اتجاه صاحبه إنحسار دور الاجداد في التنشئة الاجتماعية وانحسار دور الأم في الأسرة واعتمادها على الخدم (المربيات، الخادمات).

وإذا كان هذا النمط من الجرائم الأكثر ارتباطاً باصطناع حاجات جديدة وطموحات جديدة غير مبررة قيمياً فإنها تشير إلي وجود خلل بين الحاجات الغير مشروعة مجتمعياً وبين الأساليب المشروعة وهي حالة تقترب إلي حد واضح من حالة الانومي أو تفكك المعايير التي أشار إليها (روبرت مرتون) في عمله السابق الإشارة إليه، وتحفل الدراسات المتاحة حول المجتمع القطري بوجود تغيرات في القيم والمعايير الثقافية افضت إلى ما يشبه

اختلاط القيم ففي دراسة (ليڤون مليكيان Levon H. Melikian) بين أن التغيرات المادية التي طرأت على المجتمع القطري القت بظلالها على (جاسم) الرجل الصغير (الحدث) وسلوكه وحياته اليومية كنتيجة مباشرة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتي طرأت على المجتمع. تلك التغيرات التي وأن حسنت من نوعية الحياة المادية وجعلتها أكثر يسراً، فإنها أحدثت تغيرات في القيم الخاصة بنظرة «جاسم» لأسرته وأصدقائه ورؤيته للمستقبل (لقد أدرك جاسم بناءاً على قيمة أن القيم والمعتقدات التي يتمسك بها من هم أكبر منه عمراً. لا هي ثابتة أو ملائمة بالنسبة له[٢٧].

إضافة إلي ما سبق وضحت الدراسة المذكورة أن عدة مخاوف مما يعاني «جاسم» واقرانه تكاد تتمحور حول أزمة الهوية Identity Crisis والتي حاول «جاسم» أن يحلها. وهي مخاوف تقع في ثلاث فئات رئيسية، هي الخوف من الفشل في الدراسة، والخوف من المستقبل، ثم الخوف من المرض والوحدة. وبالتدقيق في هذه المؤشرات مرة أخرى يتبين ارتباطها بما طرأ على المجتمع من تغيرات أوجدت أوضاعاً قيمية متباينة بين الأجيال. وهي تقترب من بعض توصيفات دوركايم لبعض حالات الانتحار Sucide وتوصيفات «روبرت ميرتون» لبعض مؤشرات الأنومي الناتج عن إختلال الثقافة وعدم تكاملها.

٣ - التحضر والتغير في قيم الأحداث:

إذا كان السؤال الثاني للبحث قد سعى إلي تناول بعض جوانب التحليل الكلي العام لدور التحضر في المجتمع القطري وانعكاساته على حجم ظاهرة انحراف الأحداث، وبعض انماط سلوكهم الأنحرافي. فإن سعينا هنا، تقديم تحليل محدد وملموس، لقيم الأحداث في علاقتها بالتغيرات القيمية - الثقافية التي ارتبطت بالتحضر. وسوف نستجلي ابعاد هذا في خلال مايلي:

من تحليل الحالات العشرين (عشرة لكل من الذكور والاناث)، تبين لنا ما يلي:

أ – إذا كان المستوى الأول من الانحراف يشير إلى السلوك الذي يعد أضراراً بالحدث نفسه، فقد كان التدخين لدي الذكور في المرتبة الأولى (٧ حالات بنسبة ٧٠٪) أتى بعده التكاسل عن أداء الواجبات المدرسية (٥ حالات بنسبة ٥٠٪، ثم تعمد الذهاب متأخراً للمدرسة والتغيب عنها ولكل ٤ تكرارات). هذا عن التصرفات التي يأتيها الأحداث دائماً، أما التي يأتونها أحياناً فقد أتى في مقدمتها الرد على الوالدين أو احدهما بشكل غير لائق (٩ تكرارات) ثم مقاومة مطالب المعلمين (٧ تكرارات)، ثم التأخر في الدخول إلى الفصل الدراسي (٦ تكرارات) ثم مقاومة مطالب المعلمين (٧ تكرارات)، ثم التأخر في الدخول إلى الفصل الدراسي (٦ تكرارات) أما الاناث من الأحداث فقد أتي من أعلى سلم تكرارات سولكهن، البقاء في المدرسة لبعض الوقت، بعد انتهاء اليوم الدراسي (٩ تكرارات) ولم يرد ما يشير إلى معارضة الأبوين. هذا عن التصرفات الدائمة للاناث. أما التي تأتي أحياناً فكان في مقدمتها معارضة الوالدين ومعارضة المعلمين، والتكاسل عن أداء الواجبات، ولكل (٥ تكرارات).

ب – وإذا انتقلنا إلى المستوى الثاني للسلوك المنحرف والذي يتعلق بالاضرار بالآخرين فقد أجاب جميع الذكور (١٠ تكرارات) أنهم دائماً يعتدون على المارة في الطريق، ويعتدون على الآخرين بالضرب ويتعمدون ايذاء الآخرين، وانهم يتعمدوا ضرب وايذاء أخوتهم الأصغر سناً. واتي بعد ذلك وبفارق واضح، الشجار مع أبناء الجيران (٤ تكرارات). أما الاناث فقد تركز السلوك الذي يأونه دائماً في ضرب الأخوة والأخوات الأصغر سناً (١٠ تكرارات). أتى بعدها إيذاء الآخرين (٤ حالات فقط). وبالنسبة للتعدي بالكلام وليس بالفعل فقد انحسر لدي الذكور، في التعدي على الجيران بالكلام، في حين أن لدي الأناث، الاعتداء بالكلام على المارة (٧ تكرارات) ثم ايذاء الأخوة بالكلام (٦ تكرارات).

ج – أما المستوى الثالث – والذي يعد أكثر خطورة، لأنه يتجاوز بعض التصرفات

المرتبطة بالمرحلة العمرية للأحداث، إلى تصرفات اخلاقية واجتماعية، تخرج على الاجماع القيمي للمجتمع. فإن البيانات التي وافانا بها الإخباريون من الأحداث، بنيت على مستوى التصرفات الدائمة أن الغش في الامتحانات أتى في المقدمة (١٠ تكرارات) لدى الذكور واحتل نفس الترتيب (٥ تكرارات) لدى الاناث. واتى الكذب على الوالدين في المرتبة الثانية لدى الذكور (٦ تكرارات) وفي المرتبة الثانية أيضاً لدي الاناث (٤ تكرارات). وأما التصرفات التي يأتيها الأحداث أحياناً فقد أتى الكذب على الأصدقاء والمعلمين في المرتبة الأولى لدى الذكور ولكل (٥ تكرارات). مقابل الكذب على الوالدين (١٠ تكرارات) لدى الاناث. واتى في المرتبة الثانية لدى الذكور الكذب على الوالدين (٤ تكرارات)، مقابل الكذب على المعلمات في المرتبة الثانية لدى الاناث وحصل على (٨ تكرارات).

من خلاصة البيانات السابقة وغيرها مما يضيق المقام عن التفصيل فيه في التقرير العلمي الراهن، تبين، أن ثمة قيماً وأنماطاً سلوكيةً، ترتبط بمرحلة المراهقة، قابلة للتغيير والتشكل عند النضج، وهي تلك التي ترتبط بتأكيد الذات، وجلها يقع في المستوى الأول. أما فيما يتعلق بالخروج على أوامر الوالدين، وعدم طاعتهم، وعصيان المعلمين، والتدخين لدى الذكور، فهي تصرفات تعكس قيماً، إذا لم يلتفت إليها بالتوجيه والارشاد، فإنها، تعد حاضنة مستقبلاً للخروج على السلوك الاجتماعي والعام. ومن ناحية أخرى تعكس بعض التصرفات حيال الأبوين بالذات، تغيراً في قيم الأبناء في الأسرة القطرية، التي يشهد التاريخ، والبحوث المختلفة، على تجسيد طاعة الآباء من قبل الأبناء، حتى في أكثر الأمور إرتباطاً بمستقبل الأبناء كالزواج مثلاً. ويهم في هذا الصدد الإشارة إلى أن ثمة فارقاً واضحاً بين الذكور والاناث، ترتبط بالنوع، فالذكور يجسدون الفعل والتصرف من خروجهم على القيم، في حين أن الاناث يمارسن القول والكلام أكثر من الفعل.

أما الأحداث الذين حكم عليهم وكانوا بالمؤسسة وقت إجراء البحث وعددهم سبع

حالات . فكانت تهمة أربعة منهم سرقات متكررة وواحدة اعتداء على آخر وواحدة اعتداء على الخادمة والأخيرة لواط .

ومن هذه الحالات يتبين أن ثمة قيماً جديدة برزت في سلوك الأحداث، منها الاعتداء على الآخرين وتعاطي المخدرات والسرقة، وهي أنماط سلوكية لم تكن معروفة في المجتمع القطري . ويلاحظ أن أسر الأحداث السبع كانوا من منخفضي الدخل يتراوح دخل الأسرة ما بين ١٧٠٠ – ٤٠٠٠ ريالاً، وكان أربع أسر تعاني من تفكك أسري تمثل في زواج الأب، وغيابه عن الأبناء، وتزوج اثنتان من الأمهات من أزواج آخرين، فضلاً عن استخدام القسوة والعنف في معاملة الأبناء ولعب أصدقاء السوء دوراً واضحاً في الحالات السبع (خمس حالات) .

٤ – الدور النسبي للأسرة في انحراف الأحداث :

إضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه من تأثير التغيرات التي طرأت على الأسرة القطرية – في سياق عملية التحضر التي شهدها المجتمع على سلوك الأحداث، فإن دراسة الحالة المتعمقة لسبعة من الأحداث المحكوم عليهم والمودعين بمؤسسة الأحداث، تشير إلى الخصائص التالية لأسر هؤلاء الأحداث :

أ – كان أربعة من الآباء ممن لا يعرفون القراءة والكتابة، واثنان يعرفان القراءة والكتابة وحالة واحدة لم تتم المرحلة الاعدادية . أما الأمهات السبع فكن من الأميات .

ب – كان ثلاثة من آباء الأحداث متزوجين من أخريات غير أم الحدث .

ج – بلغ متوسط دخل أسر الاحداث ٢٤٠٠ ريالاً قطرياً، وكان الحد الأدنى للدخل ١٧٠٠ ريالاً والحد الأقصى ٤٠٠٠ ريالاً .

د – تركزت مهن الآباء في أعمال الخدمات والحراسة (ستة حالات) وحالة واحدة

يعمل بتجارة محدودة. أما الأمهات فجميعهن لا تعملن.

هـ – من خصائص مساكن الأسر – أحواش غالباً – انخفاض عدد الغرف مقارناً بحجم الأسرة ٣,١ غرفة لكل أسرة.

و – بينت اجابات الأحداث أن ثلاثةً منهم يعانون من إهمال الآباء، وعدم متابعتهم للأبقاء أو توجيههم، رغم تكرار خروج الأبناء من المنزل، إهمالهم الواجبات المدرسية، والسهر خارج البيت. ووضحت حالتان تدليل الآباء للأبناء، ونهى الآب للأمهات عند تدخلهن لتوجيه سلوك الأبناء، وبينت الحالتان الأخريتان تكرار معاملة الآباء القاسية لهم، وايذائهم بدنياً.

ز – بين ثلاثة من الأحداث أنه لا يوجد أحد من الأسرة أو الأقارب يزورهم في المؤسسة. واجاب اثنان أن الأب يزورهم بشكل غير منتظم. وأما الحالتان المتبقيتان فالوالدان يزورانهما بانتظام.

ح – وضح خمس من الأحداث بأن آبائهم لا يشترون لهم لعباً ولا يعطونهم مصروفاً يومياً يكفي لشراء بعض احتياجاتهم مثل غيرهم من الأطفال، ولذلك اضطر بعضهم للسرقة. خمس حالات من السبعة كانت تهمتها السرقة، واشارت أحدى الحالات إنها كانت تضطر أن تأخذ بعض الأشياء من الأسرة (دون علمها) وتبيعها لبقال هندي مقابل بعض الحلوى وبعض اللعب.

في ضوء البيانات السابقة يتبين أن الأحداث المحكوم عليهم من أسر تنتمي إلى الشرائح الدنيا، ومخفضة التعليم، كبيرة في حجمها، ضعيفة في رقباتها ومتابعتها للأطفال، وأنها أسر تعاني من التفكك الأسري المباشر بسبب زواج الأب من أخرى، أو تغيب الأب خارج البيت لفترات طويلة أثناء النهار، وأجزاء غير قليلة من الليل.

ط – يفيد تحليل خصائص الأسر التي يعد ابناءها من المعرضين للانحراف، في

المستويات المذكورة آنفاً أن غالبية الآباء من المستوى التعليمي الجامعي فاعلي (٦ حالات) وإن دخول الأسر متوسطة، حيث كان متوسطها عشرة آلاف ريالٍ. ولفت نظرنا تباين أوضاع الآباء التعليمية عن أوضاع الأمهات ٥ حالات أميات، ٣ حالات مؤهل دون المتوسط، حالتان فقط جامعيتان، وإن ثلاثة آباء فقط متزوجون بأكثر من زوجة. هذا ويرتبط التعرض للانحراف في هذه الأسر بعدد من المؤشرات :

١ – الميل إلى اهمال الأبناء (٦ حالات) وعمد متابعتهم، بسبب مشاغل الأبوين.

٢ – إثارة تطلعات الأبناء الاستهلاكية من خلال وعود متكررة لهم من قبل الآباء.

وبإيجاز يعد الأبناء المعرضين للانحراف من الشرائح الاجتماعية الوسيطة ذات الطموحات والتطلعات لمجاراة انماط استهلاكية بعينها.

خاتمة : أهم استخلاصات البحث :

نذكر القاريء بأن دراستنا استطلاعية، تمهد لفرضيات علمية ودراسات أخرى. وفي ضوء تساؤلاتها ونتائجها يمكن عرض الاستخلاصات التالية :

الأول : إن ظاهرة انحراف الأحداث بالمعنى القانوني لها، لم تعرف في المجتمع القطري في القرون السابقة. وإن الظاهرة في ضوء حجم السكان ما بين ٥ – ١٣ عاماً وهي أقرب الفئات العمرية للتعريف القانوني للحدث، لم نتجاوز ثلاثة أحداث لكل عشرة الآن، حسب تعداد ١٩٨٦، وإحصائية ١٩٩٢ عن الأحداث والمشار إليها فيما سبق. ومع هذا فثمة انماط من الظواهر والسلوك تعد ناقوس خطر، رغم حجمها المحدود، خاصة إذا كانت اعدادها ثابتة، كما وضحت البيانات مع ملاحظة أن تذبذب زيادة ونقصاناً وربما يرجع إلى طبيعة الإجراءات الأمنية والشرطية.

الثاني : إن التحضر أحدث سياقاً مواتياً للسلوك الانحرافي وخروج الأحداث على

قواعد ومعايير الضبط الاجتماعي التقليدي، نتيجة للتباين السكاني والمهني والثقافي بالمجتمع، والذي يدلل عليه تزايد العمالة الوافدة، وتوازي حجم ظاهرة إنحراف الأحداث مع ديناميات تواجد هذه العمالة وبروز أساليب الضبط الاجتماعي الرسمي، الذي لم يستوعب كل الاستيعاب من قبل الأحداث وبعض أسرهم. لقد طرأ على رقابة «الفريق، الفريج» والجيرة، تغير على أبنائه، نتيجة لتغير أماكن السكن وزيادة كثافة السكان. إن مثل هذه الاستخلاصات وما إليها تلتقي من حيث توجهات نتائجها، مع معظم الدراسات التي ارادت أن تدرس العلاقة بين التحضر وانحراف الأحداث ومن هذه الدراسات على سبيل المثال دراسات كل من عدنان الدوري ونضال الموسوي[٢٨] ومالكيان[٢٩] و «ليرلي سميث وكارين بترسون ١٩٨٠ وكارتر V. Carter ١٩٨٠، وتوماس ولسن T. Wilson ١٩٨٦».

الثالث: أن من أبرز التغيرات التي صاحبت التحديث - التحضر في المجتمع القطري وجود مؤسسات رسمية جديدة تساهم في مشروعات التحديث، وبالتالي تغير قيم العمل وأهدافه، وتغير بناء الأسرة واتجاهها نحو الشكل البسيط، وخروج المرأة لميدان العمل، واشتغال بعض الآباء في أكثر من عمل واحد، حكومي وخاص. ووجود موسسات أخرى شاركت الأسرة في دورها في التنشئة الاجتماعية. لقد صاحب كل هذا تغير في القيم على مستوى الأسرة. وتغير العلاقات بين الأجيال وبين الأبناء في محيط الجوار، خاصة بعد الحراك المكاني، إلى أماكن جديدة انحسرت منها الرقابة الاجتماعية «المجتمع المحلي». لقد انعكست هذه التغيرات على سلوك الأحداث عامة وعلى أنماط سلوكهم الانحرافي تحديداً، فظهرت جرائم لم تكن معروفةً من قبل، كالاعتداء علي المال العام، وجرائم المخدرات والمسكرات وبإيجاز شديد أضحى الأحداث يعيشون حالة من الأنومي أو خلل المعايير، فلم تقدر الوسائل المشروعة على اشباع الحاجات المستجدة، وهذا ما أكدته النظرية الوظيفية، خاصة اعمال «روبرت ميرتون» وما أجرى في ضوئها من دراسات وبحوث.

الرابع : إن للأسرة دوراً بارزاً في ترك الحدث معرضاً للإنحراف أو تهيئة سياق انحرافه العقلي. فالفترة العمرية التي يرتكب فيها الحدث سلوكه الانحرافي يكون في كنف أسرته، وتأثيرها هو الأقوى، حتى وإن ذهب للمدرسة. فبافتراض ذهابه للمدرسة بمعدل ٤٢ ساعة أسبوعياً، فإن بقية ساعات الأسبوع البالغة ١٦٨ ساعة من المفروض أن يكون الحدث فيها في رعاية الأسرة واشباعها لاحتياجاته. غير أن التفكك الأسري، وانشغال الآباء لفترات اطول خارج المنزل، وميل بعضهم إلى تدليل الأبناء أو القسوة عليهم. كل هذا يجعل الحدث أكثر تأثراً بالعوامل الخارجية، فقد تبين من الحالات المعرضة للانحراف، وأيضاً التي صدرت ضدها أحكام بالفعل، إن اصدقاء السوء يلعبون دوراً في حث الحدث على الخروج على قواعد السلوك الاجتماعي المرغوب اجتماعياً.

الخامس : إن الوضع الاجتماعي – الاقتصادي للأسرة ينعكس على قدرتها على اشباع حاجات اطفالها النفسية والمادية والاجتماعية. فالابناء الذين صدرت ضدهم أحكام هم من شرائح اجتماعية دنيا، والمعرضون للانحراف من شرائح وسطى، تؤثر أوضاع أسرهم أحياناً في عدم محاكمتهم قضائياً.

هذا وتتفق الاستخلاصات المتعلقة بوضع الأسرة الاجتماعي – الاقتصادي النظرية، مع ما قدمته النظرية النقدية في دراسة الجريمة والسلوك الانحرافي، وما اجرى في ضوئها من بحوث، فقد تبين تراث هذه النظرية أن الوضع الطبقي للأسرة لا يؤثر فقط في انحراف الحدث وإنما في اجراءات القبض عليه ومحاكمته(٣٠).

كما أكدت النظرية الوظيفية إن زيادة الطموحات لدي الأسر وأطفالها، وقصور الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية لهذه الأسر عن إشباع هذه الطموحات يزيد من فرص خروج الأبناء على المعايير والضوابط الاجتماعية(٣١).

غير أنه رغم هذه الاستخلاصات، فإن التعميم العلمي في ضوئها يجب أن يؤخذ

بحذر علمي شديد، نظراً لمحدودية الحالات، وعدم توفر البيانات، وهو أمر شكل عقبةً أمام الباحثة، لكنها حاولت، تقديم هذه الدراسة الاستطلاعية فربما تثير أهتمام باحثين آخرين لصياغة بعض الفرضيات واختبارها.

واتساقاً مع أهداف الدراسات الاستطلاعية تقدم الباحثة الفرضيات التالية، كمشروعات لدراسات مستقبلية لها، ولغيرها من الباحثين والباحثات، من قطر ومن مجتمعات الخليج:

الفرضية الأولى: هناك علاقة طردية بين مدى التحضر واتساع نطاقه وبين زيادة ظاهرة انحراف الأحداث.

الفرضية الثانية: يحدث خلل المعايير المصاحب للتباين الثقافي، اضطراباً في نسق قيم الأحداث فيكونون أكثر عرضة لارتكاب السلوك الانحرافي.

الفرضية الثالثة: هناك ارتباط عكسي بين الوضع الاجتماعي - الاقتصادية للأسرة، وانحراف الأحداث ومحاكمتهم.

المصادر والهوامش

(١) من البحوث الخليجية حول ظاهرة انحراف الأحداث :

- محمد هويدي، ظاهرة انحراف الأحداث في مجتمع الإمارات، سلسلة الدراسات الاجتماعية، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، سنة النشر (لا يوجد).

- عبيد طويرش، انحراف الأحداث في مجتمع الإمارات، مؤسسة الاتحاد للطباعة والنشر، أبو ظبي ١٩٨٥ .

- نضال حميد الموسوى أثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة والجناح بدولة الكويت، المطبعة العصرية، الكويت ١٩٦٣ .

ومن البحوث الأجنبية الهامة التي تناولت بالتقييم التراث النظري والميداني حول ظاهرة انحراف الأحداث :

White, Ai Some Thoughts on the Future Rescarch in Crime and delinquency in; Journal - of Reseanche in crime and delinguency. Vol. 30, No:2, 1993, pp.513-524.

(٢) أحمد زايد « فرضيات دراسة التغير في مجتمعات الخليج » في ندوة قضايا التغير الاجتماعي في المجتمع القطري، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، جـ٢ ، ١٩٩٢ ، ص ٢٧٧ - ٣١٤ ، خاصة ص ٢٨١ - ٢٨٢ . وأيضاً علي ليلة « قوى التغير الاجتماعي في المجتمع التقليدي واتجاهاته » من المصدر السابق، ص ١٥١ - ٢١٠ ، وجهينة سلطان العيسى « التحديث في المجتمع القطري » دار كاظمة للنشر، الكويت، ١٩٧٩ ص ٢٠٤ - ٢٠٧ . وأمينة علي الكاظم « التحضر وانساق القيم في المجتمع القطري » رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٥ .

(3) Bratolas, C; Juvenile delinquency, Third Edition, MAc Millan, N.Y. 1970, Passim.

(4) Hagan, J, "Beyond the classics" Reform and Renewal in the Study of Grime and delinauency" in Journal of Crime and delinquency. Vol30, No.2, 1993, pp.192-212.

(5) Ibid; Locit.

(٦) محمود الكردي وآخرون، الدوحة : المدينة الدولة، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٨٥ ، ص ١١٣ - ١١٩ . وأيضاً نضال الموسوي، مصدر مذكور، ص ٣٠ - ٤٦ .

(7) InGram, A, "Types of Places, Urbanism and delinquency" in Journal of Researche in crime and delinquency, vol.30, No2, 1993, pp192-202.

(8) Wilson, T; "community population size and social Hetroqenity: An Empirecal test" in American sociological review vol, 9. No4, 1986, pp. 1154-1169

(9) Ingram, opcit, Locit.

(10) Lyerly, R, J. skipper, Ti "differential rates of rural - urban delinquency" in criminology No(9) 1981, pp. 385-399.

(١١) أحمد زايد، وآخرون، الاستهلاك في المجتمع القطري – انماطه وثقافته، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩١، ص ٣٤٢ – ٣٤٩.

(١٢) عدنان الدوري، جناح الأحداث، المشكلة والسبب، الكتاب الأول، دار السلاسل، الكويت، ١٩٨٥، ص ٢٤٤ – ٢٥٦.

(13) Bartollas, opcity. pp. 166-167.

وأيضاً نضال الموسوي، مصدر مذكور، ص ٢٣ – ٢٧، ص ١١٦ – ١١٧.

(١٤) عدنان الدوري، مصدر مذكور، ص ٢٩٣.

(١٥) علي جعفر، الأحداث المنحرفون (عوامل الانحراف – المسئولية الجزئية – التدابير) دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٤، ص ٩ . وأيضاً عبد الله غلوم، رعاية الأحداث الجانحين في الدول العربية الخليجية : سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، مكتبة المتابعة لوزراء الشؤون الاجتماعية والعمل، المنامة، البحرين، ١٩٨٤، ص ١٢.

(16) Batollas, opcit, pp.217-218.

(١٧) تعريف الحدث : الحدث بصفة عامة هو كل ذكر أؤ انثى لم يبلغ الثامنة عشرة أما الحدث المنحرف فهو من أكمل السابعة ولم يتم الثامنة عشر. وارتكب فعلاً يعاقب عليه القانون والحدث المعرض للانحراف هو من وجد متسولاً أو قام بعمل يتصل بالدعارة أو القمار أو المخدرات أو خالط المشردين أو المشتبه فيهم أو اعتاد الهروب من البيت أو المدرسة أو وجد بغير وسيلة مشروعة أو مارقا من سلطة أبويه أو لم يكن له محل اقامة مستقر.

(أنظر عبد الله غلوم حسين، دراسة استطلاعية لظاهرة جنوح الأحداث في الدول العربية الخليجية، مصدر مذكور ص ٤٠ – ١٨٣).

(18) Kersten, J, "street youth: Bosozok andYakanza, sub culture formation and social reacticn" in Crime and delinguency, Vol 391, No.2, 1992, pp. 277-295.

وأيضاً عدنان الدوري، مصدر مذكور، ص ٣٢٦٩.

(19) White, W; "street corncr society in P. Worsley (ed) introducing sociology. Hienmann. N.Y. 1975, pp. 299-307.

(20) Kersten, J, Opcit, p.201

(٢١) جهينة سلطان العيسى، التحديث في المجتمع القطري، مصدر مذكور، ص ١٣١ – ١٣٢.

(٢٢) جهينة سلطان العيسى، التحديث في المجتمع القطري، مصدر مذكور، ص ١٣١ – ١٣٢.

(٢٣) أمينة على الكاظم، السكان والعمالة الوافدة في المجتمع القطري، دار هجر، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٩٩.

وانظر قانون الأحداث عبد الله غلوم حسين، مصدر مذكور ص ١٨٢ - ١٨٣.

(٢٤) الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، قطر الدوحة، ١٩٨١، ص ١٢، وأيضاً، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات تعداد ١٩٨٦ ص ٨.

(٢٥) فاروق مصطفى وآخرون، الخادمات والمربيات الأجنبيات، وتأثيرهن على تنشئة الطفل القطري، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩١، ص ٢١ - ٢٢.

(٢٦) علي ليلة «الأسرة والشباب في مدينة الدوحة»، في كتاب فاروق إسماعيل وآخرون، الخارطة الاجتماعية لمدينة الدوحة (دراسة سيسوانثروبولوجية) مركز الوثائق للدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩٣، ج ٢، ص ٥١٠.

(27) Melikian, L; Jassim: Astudy in the psycho - Social development of A young Man in Qatar, Longman, London, 1981, pp. 56 - 6.

(٢٨) نضال الموسوي، المصدر المذكور، ص ١٦، وعدنان الدوري، مصدر مذكور ص ٢٣٦.

(29) Melikina, opcity, p.25.

(30) Bratollas, opcit, pp. 116-167.

(31) Ibid - pp166-167.

وأيضاً نويل تاميز، «المشكلات الاجتماعية» ترجمة غريب سيد أحمد، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية ١٩٨٥، ص ١١٥ - ١٣٢.

نابونيد آخر ملك بابلي

د. عيــد مـرعــي
قسم التاريخ
جامعـة دمشق

استطاع نابو بولا صَّار زعيم إحدى الجماعات الآرامية (الكدانية) في جنوب بلاد بابل الاستيلاء على بابل وتنصيب نفسه ملكاً شرعياً هناك عام ٥٢٥ ق.م. ومع الزمن وطّد سلطتة في كل بلاد بابل ثم أسهم بالتحالف مع الملك الميدي كي أخسار Kyaxeres في إسقاط الامبراطورية الآشورية الحديثة واحتلال العاصمة نينوي عام ٦١٢ ق.م ثم حرّان آخر معقل آشوري عام ٦١٠ ق.م. فشملت مملكته (البابلية الحديثة أو الكلدانية) كل بلدان الرافدين تقريباً إضافة إلى عيلام.

خلفه في الحكم ابنه نبوخذ نصَّر الثاني الذي قاد خلال فترة حكمه الطويلة (٦٠٥ – ٥٦٣ ق.م) حملات متعددة على سورية غربي الفرات كان من نتائجها القضاء على النفوذ المصري هناك وضم تلك المنطقة إلى ممتلكاته.

أما على الصعيد الداخلي فقد قام نبوخذ نصَّر الثاني بأعمال عمرانية متعددة أشهرها إعادة بناء زقورة بابل (برج بابل) وترميم معبد مردوك في بابل وتوسيعه وبناء بوابة عشتار وشارع المواكب والحدائق المعلقة.

اعتلي عرش بابل بعده ابنه أويل مردوك الذي حكم سنتين فقط (٥٦٢ – ٥٦٠ ق.م) إذ قتله زوج أخته القائد العسكري نيرجال شار أوصور (٥٥٩ – ٥٥٦ ق.م) وتسلّم السلطة مكانه. كان هذا مالكاً كبيراً للأراضي وتحت تصرفه مساحات واسعة منها حول بابل وأوبيس Opis (بالقرب من دجلة).

كرس هذا الملك معظم سنوات حكمه القليلة للقيام بأعمال عمرانية كترميم المعابد والقصور وحفر الأقنية. أما على الصعيد الخارجي فقاد في سنة حكمه الأخيرة حملة

عسكرية إلى كيليكية أعاد فيها إخضاع هذه المنطقة للسيطرة البابلية. وعلى الصعيد الديني تمتع كهنة مردوك إله مدينة بابل وهم من البابليين بأفضلية كبيرة في عهد هذا الملك. وهذا أثار الحقد والنقمة عند كهنة الإله سين في أور من الآراميين والذين كانت تربطهم علاقات وثيقة مع كهنة سين في حرَّان الخاضعة آنذاك للسيادة الميدية.

وارتبطوا أيضاً بعلاقات مع كهنة شماش إله الشمس في لارسا وسيبار. ويبدو أن صراعاً دينياً احتدم بين هذين الفريقين، كهنة مردوك، وكهنة سين، للسيطرة على الحياة الدينية في بلاد بابل.

وقد غذى هذا الصراع التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة. وبلغ الصراع أوجه عند وفاة نيرجال شار أؤصور وانتقال السلطة إلى ابنه وولي عهده لاباشي مردوك الصغير السن.

رأي كهنة سين وشماش في ذلك فرصة مناسبة للحساب، فقاموا باغتيال الملك الجديد بعد ثلاثة أشهر من اعتلائه العرش (عام ٥٥٦ ق.م.)، ونصبوا نابونيد، الرجل الذي يتمتع بثقتهم، ملكاً على بابل.

من هو نابونيد ؟

(نابونيد أونابو نائيد Nabû-na'id اسم أكَّادي يعني، مُبجِّل نابو « ونابوهو إله الكتابة والكتَّاب في بابل، ويدعى نابونيد عند الإغريق نابو نيدوس Nabonidos).

هو أكثر الشخصيات غموضاً وإثارة في قائمة ملوك بلاد الرافدين الطويلة. كان متقدماً في السن عند اعتلائه العرش (نحو ستين عاماً). لكنه كان متحمساً لأفكاره الدينية وسياسياً رزيناً اكتسب خبرة كبيرة من خلال شغله مناصب إدارية هامة في عهد نبوخذ نصر ونيرجال شار أوصور. فكان على سبيل المثال مبعوث نبوخذنصر عام ٥٨٥ ق.م. لحل الصراع بين مملكتي ميديا وليديا، وذلك حسب هيرودوت (I74) الذي

يسميه لابينيتوس Labynetos. ويظهر في فصول لاحقة بنفس الإسم كملك لبلاد بابل (188, I77).

من المؤكد أن نابونيد لم يكن من أصل ملكي، وهذا ما يعترف به صراحة في كتاباته. والمعلومات المتوافرة عن أبيه نابو بلاطسو-إقبي Nabû-balatsu-iqbi قليلة، وتشير إلى أنه كان والياً (شَكَناكو Shakkanakku) وأميراً (روبو Rubû). وهذا يقود إلى الاستنتاج إلى أنه ربما كان شيخ قبيلة بين شيوخ جماعات القبائل الآرامية الموجودة في بلاد بابل[١]. أما أمه فهي أدد جوبِّي Adad-guppi التي مارست عليه تأثيراً كبيراً. وكانت إحدى عابدات سين إله القمر من حران وليست كاهنة له كما كان يعتقد سابقاً[٢] ووجدت بعد احتلال المدينة من قبل الميديين (٦١٠ ق.م) مع ابنها نابونيد ملجأ في بلاط بابل حيث دخل نابونيد في خدمة نبوخذنصرً ونيرجال شار أوصور. وقد عمرت طويلاً فكانت وفاتها عام ٥٤٧ ق.م. عن عمر يناهز ١٠٤ سنوات. ورث عنها نابونيد اهتمامها الشديد بعبادة الإله سين إله القمر. ونتيجة لأصوله الحرّانية، ولاهتمامه بنشر عبادة الإله سين، ولتسميته ملوك نينوي أسلافه الملكيين، ولاستخدامه بعض ألقابهم يرى بعض الباحثين أمكانية اعتباره آشورياً ومن نسل آشور بانيبال العاهل الآشوري الكبير[٣].

وللدفاع عن نفسه ضد الاتهامات الموجهة إليه عندما تسلّم السلطة والقائلة أنه مغتصب للسلطة ومصلح ديني نجده يقول في إحدى كتاباته:

«لاباشي مردوك الذي كان لا يزال أبناً صغيراً (لنيرجال شارأوصور) نصب نفسه على العرش ضد رغبة الآلهة ... بناء على أمر مردوك سيدي رُفعت إلى حكم البلاد... أنا المنفذ الشرعي (لسياسة) نبوخذ نصر ونيرجال شارأوصور أسلافي الملوك، بينما أويل مردوك بن نبوخذ نصر ولاباشي مردوك بن نيرجال شار أوصور..» هنا للأسف يبدو النص غير كامل، ولكن المعنى يبدو واضحاً، الملكان اللذان خسرا العرش عن طريق

ثورة كانا حاكمين ناكرين للآلهة. على عكسهما أظهر نابونيد تبجيله لمردوك إله المملكة الكبير بشكل واضح وتصرف كالحامي الأمين لتقاليد سلفيه الكبيرين نبوخذ نصر ونيرجال شارأوصور(٤).

غير أن اهتمامه الشديد بعبادة الإله سين وتركيز نشاطه العمراني على ترميم معابده أو إعادة بناء معابد له في حران (معبد إِهُلْهُلْ E.hul. hul الذي دمره الميديون خلال حربهم مع الآشوريين) وفي أور وتنصيب ابنته بيل - شالتي - ننّار Bêl-Shalti-nannar، حسب التقاليد البابلية القديمة، كاهنة كبرى في معبد سين في أور (عام ٥٥٤ ق.م) واعتبارها «عروساً إلهية» لسين، جعل كهنة مردوك يرون فيه خطراً على الديانة التي يمثلونها وتهديداً كبيراً لمصالحهم، واتهموه بعد هزيمته أمام قورش الفارسي بالكفر وعدم عبادة أي إله وعدم تأسيس أي معبد بعكس قورش الذي احتفل به كمحرر(٥).

سياسته الخارجية :

لم ينفجر الصراع بين نابونيد وكهنة مردوك مباشرة بعد اعتلائه العرش. فسلطة الفريق المنتصر بقيت دون أن تمس. واستطاع نابونيد أن يتابع سياسة أسلافه السابقين، وخاصة الخارجية منها دون مشاكل. فقاد في سنة حكمه الثالثة (٥٥٤ / ٥٥٣ ق.م.) حملة ضد حماة ونصبّ حيرام الثالث ملكاً على صور ووصل حتى غزة، وفي السنة التالية كان أيضاً في سورية حيث جمع قواته هناك ودخل الصحراء العربية وحاصر أدومو Adummu دومة الجندل، (الجوف حالياً على بعد نحو ٤٠٠ كم شرق العقبة) وهي واحة هامة من واحات الصحراء كان الآشوريون قد استولوا عليها في الماضي نظراً لأهميتها(٦).

وخلال الفترة ما بين ٥٥٦ - ٥٥٠ ق.م. حاول نابونيد استغلال التطوارات في مملكة ميديا الواقعة إلى الشرق من بلاد الرافدين لصالحه، وذلك بتشجيعه قورش الثاني Cyrus II الأمير الفارسي الذكي والطموح على توسيع مملكة فارس والخروج على جده

وسيده الأعلى ملك ميديا.

وكان الهدف من وراء ذلك إضعاف ملكة ميديا التي كانت تشكل قوة كبيرة في ذلك الوقت واستعادة مدينة حران في أعالي بلاد الرافدين التي كانت تتمتع بأهمية اقتصادية وتجارية ودينية كبيرة آنذاك فهي محطة هامة على الطريق ما بين بلاد الرافدين وآسية الصغرى وما بين إيران وسواحل المتوسط الشرقية. إضافة إلى كونها مركزاً رئيساً في مراكز عبادة سين إله القمر، وهي مسقط رأس نابونيد الذي كان يحلم باستعادتها وبإعادة بناء معبد سين فيها.

غير أنها كانت بيد الميديين منذ عام ٦١٠ ق.م، ولم يكن بمقدور نابونيد وحده استعادتها. لذلك رأى في الفرس حلفاء له فدعم زعيمهم قورش الثاني في ثورته على جده أستياجس Astyages ملك الميديين.

حاول أستياجس القضاء على قورش الثاني فدعاه للمثول أمامه في إقباتان (همذان الحالية) العاصمة. لكن هذا رفض ما اضطر أستياجس إلى تجريد جيش كبير والدخول في حرب مع قورش أنتهت، بسبب خيانة قائد الجيش الميدي وانضمامه إلى قورش، بانتصار مؤزر لقورش ووقوع أستياجس في الأسر وهكذا وجد قورش نفسه في يوم واحد سيد المملكتين الفارسية والميدية (عام ٥٥٠ ق.م).

هذا الحدث الهام في التاريخ المعروف قبل وقت طويل عن طريق أعمال المؤرخين الكلاسيليين (هيرودوت 130 - 122 I وديودوروس الصقلي وسترابون) تذكره أيضاً النصوص المسمارية المعاصرة له. فنابونيد يخبرنا في إحدي كتاباته أن مردوك ظهر له في المنام وأمره بإعادة بناء معبد سين (إهُلْهُلْ = معبد الهلال) في حران. وعندما قال الملك أن حران في أيدي الميديين (Umman-manda) أجاب مردوك: «الأُمَّان-ماندا الذين تتكلم عنهم، هم وبلادهم والملوك الذين بجانبهم لن يبقوا طويلاً. في السنة الثالثة

القادمة سأجعل قورش ملك أنزان Anzan (أنشان، عيلام سابقاً) عبدهم الفتي يطردهم. بقواته القليلة سيشتت الميديين المنتشرين بكثرة. هو (قورش) أسر أستياجس (إشتومينو Ishtumegu) ملك الميديين وأخذه أسيراً إلى بلاده »[٧].

يظهر من هذه الكتابة أن نابونيد يحاول أن يبرر وقوفه إلى جانب قورش بالادعاء أن مردوك هو الذي أو حى له بذلك من خلال التنبؤ بنصر قورش وهزيمة الميديين.

وهناك تقرير آخر أكثر دقة عن هذا الصراع يرد في ما يدعى، حولية نابونيد Nabonidos Chromicle:

« الملك اشتوميغو استعدى قواته وسار ضد قورش ملك أنشان للقاء به في معركة. جيش اشتوميغو ضده وسلموه في القيود إلى قورش »[٨].

استغل نابونيد هذه الأحداث فبسط نفوذه على حران (٥٥٢ ق.م) مدينته الأم وبدأ بإعادة بناء معبد سين فيها المهدم منذ أربعة وخمسين عاماً وذلك بتسخير كل القوى والوسائل والامكانات الموجودة وربما هدف من وراء ذلك بالإضافة إلى الهدف الديني ربط الآراميين في أعالي بلاد الرافدين بالامبراطورية البابلية بشكل أكبر وتقوية الحدود الشمالية[٩].

غير أن التحالف بين نابونيد وقورش الثاني لم يدم طويلاً. فبعد انتصاره على الميديين قاد قورش سلسلة من الحملات العسكرية الناجحة التي نتج عنها بعد عشر سنوات تكوين امبراطورية ضخمة لم يشهد العالم مثلها بعد.

كان هدفه الأول ليديا على السواحل الغربية لآسية الصغرى حيث يحكم كروسوس Croesus (قارون في المصادر العربية) المشهورة بغناه الخرافي، بعد اجتيازه هضبة أرمينية سار قورش بقواته على الطريق الذي يسير موازياً سلسلة جبال طوروس عبر سهول الجزيرة عابراً دجلة أسفل نينوي ومتجهاً نحو الغرب عبر حران حتى وصل كيليكية

المملكة التابعة لبابل فاحتلها خارقاً بذلك التحالف الذي عقده مع نابونيد ومجبراً إياه على الوقوف إلى جانب ليديا وحليفتها التقليدية مصر. ولكن لم يكن لا بوسع مصر ولا بابل إرسال قوات مساعدة إلى كروسوس الذي التقى قورش وحده في معركة بتيريوم Pteryum عام ٥٤٧ ق.م. وهُزم فيها وأعقبها سقوط مدن أيونية اليونانية بيد قورش وخضوع آسية الصغرى بكاملها للحكم الفارسي.

بعد ذلك اتجه قورش بجيوشه نحو الشرق حيث أخضع ممالك شرق إيران، فرثيا Parthia وآريا وممالك صغديا Sogdia وبكتريا Bactria في تركستان وأفغانستان. وأخضع أيضاً جزءاً من الهند. وأمتدت بذلك الامبراطورية الفارسية من سواحل بحر إيجة من الغرب إلى هضبة البامير والهند في الشرق، وأصبح الصراع واقعاً لا محالة بينها وبين الامبراطورية البابلية الحديثة وعلى رأسها نابونيد.

الإقامة في تيماء

ذكرنا سابقاً أن نابونيد قاد في سنة حكمه الثالثة حملة على حماة، وجمع في السنة التالية لها قوات في سورية ودخل الصحراء العربية وحاصر أدومو (الجوف). ولكن غير معروف ما إذا كان قد عاد إلى بابل بعد هذه الحملة أو تابع زحفه على واحات أخرى في شمال شبه الجزيرة العربية وذلك بسبب وجود كسر في اللوح الذي يتحدث عن ذلك.

غير أن تدوينات سنوات حكمه من السنة السابعة حتي الحادية عشرة تذكر أن «الملك كان في تيماء». وتيماء[١٠] واحة كبيرة في غرب شبه الجزيرة العربية، كانت مركزاً دينياً كبيراً لعبادة إله القمر. أتخذها نابونيد مقراً له بعد أن انتصر على أميرها ملكو وقتله. ثم أعاد بناءها وشيد فيها مقراً له شبيهاً بقصره في بابل وأحاطها بسور. وتذكر إحدى كتابات نابونيد من سنة حكمه العاشرة أن المؤونة كانت تنقل بوساطة الجمال من معبد في أوروك إلى نابونيد في أرض تيماء[١١]. ويبدو أن خروج نابونيد إلى تيماء كان

في السنة السادسة من حكمه[١٢]. ويتحدث نابونيد في الكتابة المكتشفة في أطلال الجامع الكبير في حران عام ٩٥٦ ق.م. عن ذهابه إلى تيماء وإقامته عشر سنوات هناك متنقلاً بين واحات غرب شبه الجزيرة العربية إذ يقول[١٣]:

« أنا نابونيد، ابن وحيد ليس له أحد. لم يكن في ذهنه تسلّم العرش الملكي. الآلهة والإلهات صلّوا من أجلي، ومن دعائي لتسلّم الحكم. في الليل جعلني أرى حلماً (قال لي فيه) مايلي: إهْلْهُلْ معبد سين في حران شَيِّدْهُ بسرعة. أريد أن أعطيك كل البلاد في يد(ك). الناس، سكان بابل وبارسيبا ونيبور وأور وأوروك ولارسا، الكهنة، أناس من مناطق سكن في أكاد أخطأوا في حق ألوهيته الكبرى وارتكبوا إثماً في عدم معرفة الغضب المخيف لملك الآلهة نَنَّار Nannar (سين). نسوا طقوسهم وتكلموا كذباً وزوراً، ككلاب افترس بعضهم بعضاً. جعلت (الآلهة) مرضاً وجوعاً ينتشر بينهم. هو (سين) أنقص سكان البلاد. أما أنا فقد جعلني أهرب من مدينتي بابل، (وسلكت) الطريق إلى تيماء، دادانوا Dadanu (العلا حالياً)، پاداكّو padakku (فدك حالياً)، خيبرا Chibra (خيبر)، يديخو yadichu (يديع وهي الحويط في حرة خيبر في شرقها)[١٤] حتى إلى يتريبو yatribu (يثرب، المدينة المنورة). عشر سنوات تجولت بينهم ولم أدخل مدينتي بابل ».

ولكن ما هي الأسباب التي جعلته يغادر بابل ويقيم في تيماء كل تلك الفترة الطويلة؟ هو نفسه يعطي سبباً لخروجه إلى تيماء شقاق البابليين مع أنفسهم وعقوبة الآلهة (أواسين) اللاحقة على ذلك والمتمثلة بالمرض والجوع.

غير أن المعلومات المتوافرة لا تتحدث عن مثل هذا الوباء وحتى انتشر. فمعظم الوثائق الاقتصادية والقانونية المعروفة من العهد البابلي الحديث تعود إلى فترة حكم نابونيد. ويظهر الاقتصاد البابلي من خلالها مزدهراً بشكل غير عادي. مرة واحدة فقط تذكر مجاعة والتي كانت دافعاً لأرملة لتسلم ولديها إلى معبد إي أنَّا Eanna معبد الإله سين

في أوروك. ويرقى تاريخ الوثيقة التي تذكر ذلك إلى السنة الحادية عشرة من حكم الملك نابونيد والتي كان يوجد فيها بالتأكيد في غرب شبه الجزيرة العربية. غير أنه يمكن أن نسمح لأنفسنا بالافتراض أنه تقبع خلف كلمات الملك حقيقة يجوز تفسيرها بشكل عكسي وهي أن الملك نفسه كان مصاباً بمرض (جنون أو جذام) لذلك غادر بلاده إلى تيماء[١٥]. من المستبعد أيضاً أن تكون المجاعة والمرض وحدها استوجبا رحيل الملك. فغير مفهوم تماماً لماذا تجول في مناطق واسعة من الجزيرة العربية حتى وصل إلى يثرب. فإقامة قصيرة في تيماء كانت تكفي. لذلك يجب علينا البحث عن أسباب أخرى لخروجه[١٦].

من الواضح أن الملك نقل نشاطه إلى الجزيرة العربية، ربما لأنه لم تكن هناك امكانية للقيام بغارات وحملات عسكرية في اتجاهات أخرى. فسورية كانت تخضع له. والانطلاق نحو الشمال غير ممكن بسبب وجود الفرس الذين ارتبط معهم باتفاق ما على ما يبدو. أيضاً التوسع نحوالشرق لم يكن ممكناً للسبب نفسه. والطريق الوحيد المفتوح أمامه كان باتجاه الجنوب الغربي نحو شبه الجزيرة العربية. هنا حاول الملك أن يكسب منطقة نفوذ جديدة له. ويبدو أقل احتمالاً أن نابونيد كان يريد كسب العرب إلى جانبه في حلف موجه ضد الفرس. فالجو العام الذي يصفه النص الذي يتحدث عن أعماله في تيماء يسود فقط في بلد محتل وليس في بلد حليف حيث يذكر أنه: «قتل أمير تيماء بالسلاح ثم أخضع بلاده وأجبر رعاياه على السخرة». كذلك القول: «الاخضاع تحت قدميَّ» يشير إلى عمل إذلال وتبعية وليس إلى الرغبة في كسب حلفاء[١٧].

يمكن القول إن عوامل متعددة ساهمت في خروج الملك إلى تيماء. فانطلاقاً من حملة ضد العرب المهاجمين للبلاد بقصد السلب والنهب أخضع نابونيد الواحات الكبيرة في شبه الجزيرة العربية لسلطته واضعاً بذلك طرق التجارة الهامة تحت مراقبته. ففي منتصف القرن السادس قبل الميلاد طغت الرمال على سواحل الخليج العربي بحيث أصبح

من المتعذر على السفن البحرية أن تؤم ميناء أور في جنوب بلاد الرافدين. وكان ميناء خُديمير Chudimir على الساحل الشرقي للخليج تحت المراقبة الفارسية بينما كان نقل البضائع على الطريق البري بمحاذاة السواحل الغربية صعباً ومتعباً جداً، وهكذا كانت المواصلات التجارية تتم بشكل أساسي على طريقة الصحراء كانت تبدأ من الجرعاء على الخليج العربي مارة بالإحساء فالهفوف ثم بريدة وحائل عابرة تيماء باتجاه الغرب نحو مصر. وبما أن نابونيد يسيطر على تيماء التي كانت تشكل محطة هامة على هذا الطريق كان بامكانه التحكم والاستفادة من عملية نقل وتبادل البضائع عليه، في الوقت نفسه أراد من خلال ذلك أن يمارس ضغطاً اقتصادياً على مصر لاجبار الفرعون المصري على إعادة النظر في سياسته اتجاه بابل(١٨). كذلك كانت تيماء محطة هامة على الطريق التجارية القادمة من الجنوب من اليمن والحجاز والمتجهة شمالاً إلى دمشق، وتعني السيطرة عليها السيطرة على التجارة المارة على هذه الطريق.

باستيلاء نابونيد على واحات غرب شبه الجزيرة العربية وسع سلطته باتجاه الجنوب. وحاول بالتأكيد عبر ذلك حماية ظهره في هجوم متوقع من الشرق من قبل القوة الجديدة الامبراطورية الفارسية، وفعل ذلك بطريقة تقليدية هي الاخضاع وليس التحالف.

إلى جانب ذلك يمكن أن تكون النية موجودة بعدم الرغبة في إضرام نار النقمة والمعارضة التي أشعلها تفضيله لإله القمر من حران وعبادته في بلاد بابل، ومن ناحية أخرى العيش في بلاد تنتشر فيها عبادة أحد آلهة القمر(١٩). علماً أن عبادة إله القمر (سين، هلال، قمر، شهر) انتشرت في ذلك الوقت في أنحاء متعددة في المشرق العربي القديم مثل أور وحران وسيناء وتيماء وحضرموت.

على أي حال أقام نابونيد في واحات غرب شبه الجزيرة العربية نحو عشر سنوات ناب عنه خلالها في إدارة دفة الحكم في بابل ابنه وولي عهده بيل شار أوصور (بيلشاصر في التوراة) الذي كان قد أشركه معه في الحكم منذ سنة حكمه الرابعة. ونتيجة لغياب

الملك توقفت أشهر وأهم احتفالات دينية في البلاد وهي احتفالات رأس السنة (أكيتو) المكرسة للإله مردوك إله بابل الرئيسي. وأدى هذا إلى تزايد النقمة على الملك وبشكل خاص من قبل كهنة مردوك الذين عبروا عن نقمتهم بشكل عملي وذلك بالاتصال بقورش الثاني ملك الفرس ودعوته، على ما يبدو، للقدوم إلى مدينتهم.

سقوط بابل بيد الفرس :

بعد أن أنتهي قورش الثاني من إخضاع كل المناطق المجاورة للامبراطوريته في الشرق والغرب اتجه بأنظاره إلى بابل حليفة الأمس، وأخذ يعد العدة لاحتلالها ومما شجعه على ذلك الأوضاع المضطربة فيها وخاصة نقمة كهنة مردوك على مليكهم نابونيد المقيم بعيداً عن عاصمته في تيماء، الذين أقاموا علاقات سرية معه وعدوه فيها بالمساعدة في حال ظهوره أمام أسوار مدينتهم. ومهدوا لقدومه بتمجيده بين سكان بابل كمحرر قادم سيعيد عبادة مردوك كما كانت.

وحذا حذوهم أيضاً اليهود المهجرون إلى بابل منذ عام ٥٨٦ ق.م. على يد نبوخذنصَّر الثاني، الذين كانوا قد وصلوا إلى تأثير اقتصادي كبير في بابل. وأملوا من وراء مساعدتهم لقورش بالسماح لهم بالعودة إلى أورشليم (القدس) وإعادة بناء هيكلهم هناك[٢٠].

كذلك كان للسياسة التي اتبعها قورش في كل البلدان التي خضعت له والقائمة على كسب ود السكان المحليين أكثر من إخافتهم للخضوع، وعلى الظهور كمحرر ومعاملة أسراه برحمة واحترام، وتشجيع العبادات المحلية والمحافظة على العادات والتقاليد السائدة، كان لها تأثير إيجابي في كل الشرق القديم، واعتقد الكثير من البابليين أنهم سيفقدون القليل فقط عندما يصبحون رعايا مثل هذا الملك. فظهرت كتابات على سور بابل تقول: « بابل ستكون غنيمة سهلة »[٢١].

هذا الوضع المتأزم في بابل أجبر نابونيد على العودة إلى عاصمته حيث سمح بالاحتفال

بعيد رأس السنة الجديدة (٥٣٩ ق.م) وبنفقات كبيرة، وذلك لتهدئة الوضع الداخلي وكسب رضا السكان. وغير أنه قام في نفس الوقت بنقل تماثيل الإله سين وابنه نوسكو Nusku وقرينتيهما في موكب احتفالي من العاصمة إلى حران حيث افتتح معبد إهُلْهُل بأبهة كبيرة، ونصبت فيه مسلتان تحملان كتابة تتحدث عن أعمال نابونيد وتمجيده للإله سين. وعُثر على هاتين المسلتين حديثاً كما ذكرنا سابقاً.

وأعتقد نابونيد أن بإمكانه إيجاد مخرج للأزمة التي تعيشها البلاد فأمر بنقل تماثيل الكثير من الآلهة البابلية إلى العاصمة (فقط كهنة بارسيبا وكوتا وسيبار لم ينفذوا الأمر) بغية إيقاظ الشعور الوطني عند السكان وجعلهم يدافعون عن مدينتهم ضد الغازي الأجنبي غير أن كل هذه الاجراءات جاءت متأخرة ولم توقف العد التنازلي الذي بدأ في حياة الامبراطورية البابلية الحديثة.

بدأ قورش هجومه على بلاد بابل في خريف عام ٥٣٩ ق.م. كان نابونيد قد أمر ابنه وولي عهده بيل شار أوصور بنشر قواته على طول دجلة في سبيل حماية العاصمة. لكن الفرس كانت لديهم الغلبة في العدد. والأسوأ من ذلك أن الحاكم المعين من قبل نابونيد في منطقة شرق دجلة (غوتيوم القديمة، ديالي حالياً) وهو جوبارو Gubaru (Gobryas) وهو فارسي الأصل، والذي كان يجب أن يحمي الجناح الأيسر لجيش بيل شار أوصور، انتقل إلى صفوف العدو.

الأحداث اللاحقة توصف بالتفصيل في « حولية نابونيد »:

« في شهر تشريتو (أيلول – تشرين أول) عندما هاجم قورش جيش أكاد في أوپيس opis على دجلة ثار سكان أكاد، لكنه (أي نابونيد) ذبح المشتبه بهم من السكان. في اليوم الرابع عشر سقطت سيبار دون قتال، نابونيد هرب. في اليوم السادس عشر دخل جوبارو حاكم غوتيوم وجيش قورش بابل دون قتال. بعد ذلك أُلقي القبض على نابونيد

في بابل عندما عاد إلى (هناك) . حتى نهاية الشهر أحاطت دروع غوتيوم بوابات إزاغيلا Esagila (معبد مردوك) . ولم تنقطع الطقوس الدينية في معبد إزاغيلا ولا في المعابد (الأخرى)، ولم تهمل أي مواعيد (أعياد واحتفالات دينية) . في الثالث من أراخسمنو Arachsamnu (تشرين الأول – تشرين الثاني) دخل قورش بابل . عُسْلوج ضخم (نبات) نُشر أمامه . أُعلن سلام لكل بابل . قورش أرسل تحيات إلى بابل كلها . جوبارو واليه عينه والياً على بابل . من شهر كيسليمو (تشرين الثاني – كانون الأول) حتى شهر آذار (آذار – نيسان) عادت آلهة أكاد، التي جلبها نابونيد إلى بابل، إلى معابدها »[٢٢] .

يتضح مما تقدم أن قورش الثاني استولى على بلاد بابل دون مشقة تذكر حتى أن العاصمة استسلمت له وفتحت أبوابها دون أية مقاومة . ومَرَدُّ ذلك المعارضة الشديدة لحكم نابونيد والتي تزعمها كهنة مردوك .

كان بيل شار أوصور قد لقي حتفه في معركة أوبيس[٢٣] ، أما نابونيد فحسب كزينوفون المؤرخ اليوناني، فقد حياته في بابل، غير أن بيروسوس (برحوشا) المؤرخ البابلي (القرن الثالث قبل الميلاد) يذكر أن قورش عفى عنه ونفاه إلي كرمانيا في بلاد فارس حيث قضى بقية حياته[٢٤] .

أما بابل المدينة المحتلة فقد عاملها قورش باحترام عظيم ولم تجر فيها أية عمليات نهب أو تخريب . وحياه كهنة مردوك كمحرر ومنقذ أرسله مردوك، واعترفوا به حاكماً شرعياً على بلادهم .

وكمؤمن بأهورامزدا « إلَه النور الرحيم » أقام قورش في بابل إدارة سلمية احترمت آلهة البلاد وسمحت بإعادة تماثيلها، التي أمر نابونيد بجلبها إلى بابل خلال الحرب، إلى معابدها الأصلية . وحتى آلهة بلاد آشور التي أخذها الميديون أعيدت وأعيد بناء معابدها .

وسمح قورش لأعضاء الجماعة اليهودية المهجرة في بابل بالعودة إلى أورشليم (القدس) وإعادة بناء الهيكل. وتتحدث التوراة عن ذلك معتبرة أن (يهوه) بارك قورش وأرسله لتخليص اليهود المهجرين في بابل من الأسر (إشعياء ٤٤ : ٢٤ - ٤٨ : ٢٢).

لم يدخل قورش الثاني أية تعديلات على الحياة في بابل واعتبر نفسه خليفة للحكام المحليين وتلقب بألقابهم، سار إلى بابل بأمر من الإله مردوك لإنقاذ المدينة من النقمة التي حلت بها. لذلك تقبل البابليون حكمه برضى وهذا ما يعبر عنه في كتابة باللغة الأكادية على أسطوانة طينية تعرف باسم « أسطوانة قورش »[٢٥]:

« عبادة مردوك ملك الآلهة مما من وجدانه (المقصود نابونيد). هو كان يفعل دائماً ما هو سيء لمدينته... رعاياه أهلكهم جميعاً دون رحمة لشكواهم غضب مردوك غضباً شديداً. الآلهة الذين سكنوا فيهم غادروا أماكن سكناهم. جلبهم، على الرغم من غضبهم، إلى بابل. مردوك.. إلى كل الأماكن التي مساكنها متداعية، وإلى سكان سومر وأكاد الذين أصبحوا يشبهون الجثث عاد بوجدانه ووسع رحمة. فتش كل البلاد وفحص، وبحث عن حاكم عادل حسب ما يرغبه قلبه، أمسكه بيده: قورش ملك أنشان دعاه لحكم الكون ونطق باسمه. غوتيوم وكل الميديين أخضعهم تحت أقدامه. الناس من ذوي الرؤوس السوداء (المقصود سكان بلاد بابل) الذين قهرهم بيديه حفظهم بحق وعدالة. مردوك السيد الكبير الذي يعتني برعاياه نظر فرحاً إلى أعماله الطيبة وإلى قلبه العادل. أمره أن يذهب إلى مدينته بابل وجعل الطريق إلى بابل يُشق أمامه. كصديق ورفيق ذهب معه. قواته الكثيرة التي عددها مثل ماء النهر لا يقاس زحفت مدججة بالأسلحة برفقته. بدون قتال وبدون معركة جعله (أي مردوك) يدخل مدينته بابل. أنقذ بابل من الضيق. وسلمه نابونيد الملك الذي لم يبده. سكان بابل جميعاً وكل بلاد سومر وأكاد. أمراء وولاة ركعوا أمامه (أي أمام قورش) وقبلُّوا قدميه وفرحوا بتسلمه الملكية وأضاءت وجوهم. السيد الذي عن طريق مساعدته جعل الأموات أحياء وأبهج

الجميع عوضاً عن الضيق والشر. بايعوه بسرور وعبدوا اسمه.

أنا قورش ملك امبراطورية العالم، الملك الكبير، الملك القوي، ملك بابل، ملك سومر وأكاد، ملك جهات العالم الزربع، ابن قمبيز الملك الكبير ملك أنشأن حفيد قورش (الأول) الملك الكبير، ملك أنشان سليل تايسبس Teispes الملك الكبير ملك أنشأن، النسل الأبدي للملكية، الذي أحب حكمه بيل (بل، المقصود مردوك) ونابو (إله الكتابة والكتّاب)، والذي تمنيا لحكمه الملكي أن يُرِح قلبيهما.

عندما دخلت سلمياً إلى بابل أقمت وسط تهليل وفرح مقر الحكم في قصر الحاكم. مرودك السيد الكبير لي القلب الواسع.. من بابل.. يوماً بيوم أهتممت بعبادته. قواتي الكثيرة اخترقت بابل سلمياً. لم أدع أي مضايق يظهر في كل بلاد وسومر وأكاد.

مدينة بابل وكل معابدها حافظت عليها جيداً. سكان بابل الذين بعكس إرادة الآلهة عليهم نير لا يليق بهم.. جلعتهم يرتاحون من عنائهم ورفعت عنهم السخرة. سُرّ مردوك السيد الكبير من أعمالي الطيبة وباركني برحمة أنا قورش الملك الذي عبده وكذلك قمبير ابني من صلبي وكل قواتي. بخير وسرور تمشينا أمامه.

بناءً علي أمره العظيم جلب لي كل الملوك الذين يجلسون على عروش كل جهات العالم من البحر الأعلى وحتى البحر الأدنى، الذين يسكنون في جهات بعيدة، كل ملوك أمورو الذين يسكنون في خيام، جزيتهم الثقيلة، وقبلّوا قدميّ في بابل. من نينوى وآشور وسوزة وأكاد وإشنونا وزمبان Zamban وميتورنو Meturnu ودير حتى منطقة غوتيوم، المدن التي على الطرف الآخر من دجلة، والتي بيوتها كانت متداعية منذ القدم الآلهة المقيمة هناك أعدتها إلي أماكنها وجعلتها تدخل مسكناً دائماً. كل سكانها جمعتهم وأعدتهم إلي أماكن سكناهم. وآلهة سومر وأكاد التي جلبها نابونيد إلى بابل لإغضاب سيد الآلهة، بناء على أمر مردوك السيد الكبير، جعلتها تتخذ في معابدها

المكان الذي يفرح قلبها».

على الرغم مما قد يبدو من مبالغة في هذ الكتابة فإن، الحياة اليومية في بلاد بابل سارت قدماً في ظل الحكم الفارسي دون أي تغيير يذكر، وبخاصة في مجال العبادات المحلية. ولم تطرأ أية تغييرات على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تشهد على ذلك الوثائق المكتشفة والتي تعود إلى تلك الفترة.

أما على الصعيد السياسي فإن سقوط بابل بيد الفرس كان نقطة تحول تاريخية هامة ليس فقط في تاريخ منطقة بلاد الرافدين بل في تاريخ المشرق العربي القديم ككل. إذ شكل بداية قرون طويلة من الخضوع للقوى الأجنبية المحتلة.

الحواشي

(1) Labat, R., in: Fischer weltgechichte 4 , DieAltorientalischen Reiche III , Die erste Hälftc des 1. Jahrtouserds, Frankfurt am Main 1967, S. 103.

(2) Röllig, W., Erwägungen zu neuen stelen könig Nabonids in: Zeitshrift FirAssyriologie, Neue folge, Band 22 (Band 56), S, 236.

3 - Schmibkel, H., Geschiechte des alten vorderasien, Leiden 1957, S. 317;Von Soden, w., Herscher im alten Orient. Bernlin - Göttingen - Heidelbeg 1954 S. 146.

4 - Labat, R. Fischer weltgesdichte 4, S. 103.

5 - Schmölkel. H., op.cit., S. 318

6 - Labat, R., op. cit., S. 105; Roux, G.,Ancient Iraq, London 1980, p. 356.

7 - Roux, G., Ancient Iraq, P. 355.

8 - Ibid.

9 - Röllig, W., op.cit., S. 260.

(١٠) أقدم كتابة يرد فيها اسم تيماء هي الكتابة المسمارية التي تعود إلي زمن الملك الآشوري تيجلات بيليصر الثالث (٧٤٥ – ٧٢٧ ق.م) والتي وردت فيها أسماء المدن والقبائل العربية التي دفعت له الجزية ومنها تيماء Tema . انظر صبحي أنور رشيد، العلاقات بين وادي الرافدين وتيماء، دراسات في تاريخ الجزيرة العربية، الكتاب الثاني، الرياض ١٩٨٤، باشراف د. عبد الرحمن الانصاري، ص ٣٨٧ .

(١١) المرجع السابق ص ٣٨٧ .

(12) Röllig, W., op. cit., S. 244

(13) Ibid., S. 224.

(١٤) صبحي أنور رشيد، المرجع المذكور، ص ٣٨٨ .

(15) Röllig, W. op. cit., S. 245.

(16) Ibid., S. 246.

(17) Ibid., S. 251.

(18) Labat, R., op. cit., S. 109.

(19) Röllig, W., op.cit., S. 252.

(20) Schmökel. H., op. cit., S. 319.

أورُوشليم Urushalem تسمية كنعانية قديمة لمدينة القدس وتعني «مدينة السلام» أو «مدينة (الإله) شلم (أو سلم)». علماً أن الإله شلم هو إله الغروب عن الكنعانيين انتشرت عبادته في فلسطين منذ القرن ١٩ ق.م. انظر: عيد مرعى، تاريخ بلاد الرافدين، دمشق ١٩٩١، ص ١٢٠ هامش ٧٤.

(21) Roux. G., op. cit., P. 357.

(22) Ibid., p. 357; Borger, R., in: Texte ausder Umweltdes alten Testament Band I. Lieferung 4. Historisch - chronologisohe texte I, Guterslon 1984 S. 404.

(٢٣) تذكر التوراة أسطورة عن موت بيل شار أوصور في سفر دانيال الإصحاح الخامس معايرة لما هو معروف من المصادر المسمارية.

(24) Labat, R., op. cit., s. 110, Burstein, S.M., the Badylonica of Berossus, Malibu 1978, p. 28.

(25) Borger, R. op. cit, S. 408 ss.

العلاقات المغربية العثمانية
في العصر الحديث (١٦٥٠ - ١٨٣٠)

د. محمد علي داهش
قسم التاريخ
جامعة الموصل

تمهيد :

منذ بدايات القرن السادس عشر – الفترة التي شهدت امتداد النفوذ العثماني إلى الجزائر عام ١٥١٨م – كان المغرب يعيش في ظل الأسرة الوطاسية (١٤٧١م – ١٥٥٤م)، وبداية ظهور الأسرة السعدية (١٥٠٩ – ١٦٥٨) التي استطاعت تصفية بقايا النفوذ الوطاسي في منتصف القرن السادس عشر وإعادة الوحدة الوطنية السياسية للبلاد .

سادت بين المغرب السعدي والدولة العثمانية علاقات سياسية وعسكرية سلبية في أغلب الفترات، وكان ذلك بسبب التوسعية العثمانية التي ما انفكت تحاول – بعد أن هيمنت على جُل الوطن العربي – فرض النفوذ العثماني على المغرب، لكن المغاربة قاوموا هذه المحاولات العثمانية حتى منتصف القرن السابع عشر، وبدأت صفحة جديدة من العلاقات المغربية – العثمانية بعد ظهور الأسرة العلوية (١٦٣١ –)، وكون هذه الصفحة جديدة لاعتبارات تتعلق بانتقال الصراع بين الجانبين إلى صراع إقليمي بين إيالة الجزائر العثمانية والمغرب العلوي، فيما انشغلت العاصمة العثمانية إسطنبول بمواجهة التحديات لنفوذها في وسط وشرق أوروبا، وفي إيران أيضاً، إلى جانب انتقال العلاقات من الصراع السياسي والعسكري إلى التعاون فيما بينهما .

نشأة الدولة العلوية بالمغرب :

إن الفوضى السياسية التي ألـمَّت بالمغرب بعد وفاة السلطان السعدي أحمد المنصور

عام ١٦٠٣ بين أبنائه وأحفاده، أدخلت البلاد في حالة من الصراع الدامي والانقسام والضعف، وعمَّق هذه الأوضاع ظهور الزعامات المحلية الدينية والشعبية في الشمال والوسط والجنوب (العياشية – الدلائية – السملالية)، إلى جانب تصاعد الأطماع الاستعمارية للأسبان والبرتغال تجاه السواحل المغربية الشمالية والغربية، وكذلك الأطماع التوسيعة لحكام الجزائر العثمانيين من جهة الشرق. أن هذه الأوضاع الداخلية والخارجية التي أحاطت بالمغرب في النصف الأول من القرن السابع عشر، لم تحل دون استمرار الأتجاه الساعي إلى إنقاذ البلاد من التمزق الداخلي وإعادة الوحدة الوطنية والعمل على تحرير المناطق المحتلة والدفاع عن السيادة المغربية، فساعد ذلك على بروز قيادة جديدة في الميدان تمثلت بالأشراف العلويين[١].

بدأ ظهور الأسرة العلوية في جنوب المغرب (تافيلالت) في النصف الأول من القرن السابع عشر، ونظراً لأنتسابهم إلى الخليفة الرابع علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، فقد اكتسبوا مكانة دينية واجتماعية كبيرة بين الأهالي. وقد استفادوا من الظروف التي أحاطت بالبلاد بعد وفاة السلطان أحمد المنصور السعدي، فتطلع إليهم أهالي جنوب المغرب كقيادة جديدة تعيد للبلاد الاستقرار والوحدة وتمكنها من الدفاع ضد الأطماع الخارجية، وكذلك بايع الشعب في مدينة سجلماسة مولاي محمد الشريف أميراً عليهم عام ١٦٣١[٢].

استطاع مولاي محمد الشريف أن يفرض نفوذه في جنوب المغرب وأن يتقدم لتوسيع رقعة نفوذه باتجاه الشرق والشمال الشرقي مستفيداً من انشغال بقايا الأسرة السعدية في الصراع على السلطة. وطيلة ما يقرب من العقدين استطاع أن يفرض نفوذه في المناطق الشرقية المحاددة للجزائر العثمانية، فقد انضمت إليه القبائل العربية (من عرب المعقل) وقبلوا زعامته وأيدوه في زحفه إلى مدينة وجده شمالاً[٣]. وعلى هذا، فقد استطاع في عام ١٦٥٠ السيطرة على وجدة وأصبحت ضمن المناطق التابعة لنفوذه، وشنَّ منها

غارات على مدينة تلمسان الجزائرية وأوقع بالحامية التركية ووصل إلي الأغواط. ومن هنا بدأت العلاقات المغربية - العثمانية متوترة قبل أن ينتهي النفوذ السعدي(٤).

وهنا نتساءل، لماذا توجه مولاي محمد الشريف نحو المناطق الحدودية شرقاً وشمالاً ولم يتوجه إلي داخل المغرب لأعادة السلطة المركزية والوحدة الوطنية؟.

يبدو أن ذلك يعود إلى توزع الشعب المغربي إلي ولاءآت عديدة بين مراكز القوى المتصارعة في الداخل، فأراد أن يبحث عن فضاء اجتماعي بعيد عن أجواء الصراعات الداخلية التي عاشها المغرب آنذاك، وكان يدرك - دون شك - أن القبائل العربية التي تقطن في المناطق المتحاددة بين الجزائر والمغرب على غير وفاق مع السلطة العثمانية الحاكمة - وهذه مسألة معروفة في تاريخ الجزائر آنذاك - وهذا ما حصل بالفعل حيث انضمت قبائل عربية من الجزائر إلى نفوذه وقبلت بزعامته، فاستند عليها إلى جانب أتباعه في تحقيق طموحاته وأهدافه التي انطلق من الجنوب لأجلها.

شكل استقرار مولاي الشريف في وجدة عام ١٦٥٠ نقطة تهديد مغربي لحكام الجزائر، فاضطرب هؤلاء خشية أن يتنتفض عليهم الشعب الجزائري، وعليه فقد تأهبوا للمواجهة بحفر الخنادف حول مدينة معسكر الجزائرية واستجمعوا قواتهم واستنفروها ضده(٥)، ودارت بين الجانبين مناوشات حدودية طيلة أربعة أعوام ولم يستطع أحدهما هزيمة الآخر، وبادر العثمانيون انطلاقاً من الرابطة الدينية، والارتكاز عليها، بأيفاد لجنة من العلماد للمفاوضة بشأن تهدئة الأحوال وتحديد مناطق النفوذ لأعادة الاستقرار والتواصل البشري والتجاري، وجعل وادي تافنا حداً فاصلاً، وعقد «معاهدة تافنا» عام ١٦٥٤ حيث هدأت الأمور ولكن إلى حين(٦).

تولى الزعامة والسلطة للأسرة العلوية بعد وفاة مولاى محمد الشريف عام ١٦٦٤، أخوه مولاي الرشيد، وقد استفاد الأخير من هدوء الأحوال مع الجزائر العثمانية بموجب

معاهدة تافنا، فتوجه لتحقيق الأهداف التي أنيطت بالأسرة أيام مبايعة مولاي محمد الشريف، فعمل على القضاء على القوى المحلية تباعاً وتصفية بقايا النفوذ السعدي واعلن نفسه سلطاناً للمغرب في العاصمة فاس عام ١٦٦٦، ومنذ تلك الفترة بدأ المغرب العلوي كياناً سياسياً موحداً، حيث وضع مولاي الرشيد أسسا قوية للنظام السياسي والاداري للبلاد من خلال الجهود التي بذلها حتى أنه اعتبر المؤسس الأول للمغرب العلوي(٧).

بعد وفاة مولاى الشريف عام ١٦٧٢، تولى أخوه مولاي اسماعيل (١٦٧٢ – ١٧٢٧) وقد حكم فترة طويلة استطاع خلالها أن يثبت ويقوي السلطة المركزية وأن يحرر العديد من المناطق المحتلة، وبلغ المغرب في عهده درجة كبيرة من الازدهار والقوة حتى أصبح له وزن دولي كبير في غربي البحر المتوسط، فهابته الدول الأوروبية وعقدت معه علاقات سياسية واقتصادية متعددة، وعليه فقد شكل مولاي اسماعيل عقبة كأداء أمام التوسعية العثمانية التي بقيت تتطلع إلى ضم المغرب أو على الأقل إلحاقة بتبعية اسمية للسيادة العثمانية.

لقد بدأ العثمانيون بالتنكر لمعاهدة تافنا والتدخل في الشؤون الداخلية للمغرب وكان ذلك بمناوراتهم الرامية إلى زعزعة الحكم المغربي بأثارة خصوم مولاي اسماعيل من إخوته وأحفاده، فساندوا أخاه مولاي الحرّان في تافيلالت، وحفيده أحمد بن محرز في بلاد السوس في جنوب البلاد(٨)، وقد ردَّ مولاي اسماعيل على الموقف العثماني بأن شن هجوماً عام ١٦٧٦ في المناطق الصحراوية قبل مهاجمة المراكز الحضرية، وذلك من أجل استنفار القبائل العربية إلى جانبه وتجميع قوى اجتماعية جزائرية مضاددة للحكم العثماني يعزز بها قواته النظامية (جيش عبيد البخاري) وهذا ما حصل بالفعل حيث « قدمت عليه هنالك وفود العرب من ذوي منيع ودخيسة وحميان والمهاية والعمور وأولاد جرير وستونة وبني عامر والحشم »، وقرب نهر شلف بناحية « القويعة » فاجأه الجيش العثماني بمدافعه ليلاً، وقد كانت أكثر تطوراً من السلاح المدفعي المغربي، ووقعت

الهزيمة بقوات مولاي اسماعيل ومن معه من قبائل المنطقة، كما أخفق في محاولته الثانية عام ١٦٧٩ بسبب التفوق التسليحي للجيش العثماني، وقد كان لمخاطر التهديدات الاسبانية على الجزائر، أثرها في مخاطبة العثمانيين بشأن العودة إلى معاهدة تافنا، ألا أن الأمور بقيت متذبذبة ولم تثمر عن مكاسب لكليهما(٩).

إن الهزائم التي تعرَّض لها مولاي اسماعيل وهو في بداية حكمه للمغرب، قادته إلى اتخاذ موقف الدفاع والاستعداد لصد أي محاولة توسعية عثمانية إلى داخل المغرب، فعمل على انشاء حاميات متقدمة ثابتة في المراكز الاستراتيجية الهامة قرب الجزائر، وأنشأ العديد من الحصون لتكون حاجزاً دفاعياً أمام الهجمات العثمانية من الجزائر(١٠)، وفي الوقت نفسه وجه اهتمامه إلى توطيد السلطة المركزية وتقوية البلاد لمواجهة التحديات الاسبانية، ومع ذلك لم يغفل حقيقة بقاء الأطماع العثمانية تجاه المغرب، وحقيقة كون هذه الأطماع ترتكز في جزء منها على رغبة السلطان العثماني في أن يكون «أمير المؤمنين» الوحيد، وهذا ما كان يرفضه سلاطين المغرب، ومنهم مولاي اسماعيل، وفي الوقت نفسه، كان استمرار تبني لقب «أمير المؤمنين» وعدم الاعتراف بالسيادة الروحية للسلطان العثماني على المسلمين، هو الهاجس المحرّك لأن يلعب المغرب الدور التاريخي الذي لعبه منذ أيام الموحدين، ومن هنا كان التوجه الدائم لبناء الدولة المغربية - العربية ضمن إطار المغرب العربي ككل.

من هذا المنطلق الديني والقومي جاءت المحاولات التالية لمولاي اسماعيل بالهجوم علي الجزائر، ومحاولة التعاون مع بايات تونس لوضع النفوذ العثماني في الجزائر بين طرفي كماشة. ففي عام ١٦٩١ وجه مولاي اسماعيل حملة عسكرية ضد مدينة وهران الجزائرية من عشرة آلاف مقاتل من المشاة وثلاثة آلاف فارس، للاستيلاء عليها، فاعترضته الحامية العثمانية، وباغتته القوات العثمانية بمدفعيتها المتطورة بوادي ملوية، فتراجع بقواته بعد خسائر جسيمة في الأفراد، وتم ابرام «معاهدة وجدة» التي أبقت مناطق النفوذ على

حالها بين الطرفين ودون تطمين لتطلعاتهما أحدهما تجاه الآخر، ويخطيء المؤرخ الجزائري الجيلالي عندما يؤكد أن هذه المعاهدة «قضت بأذعان سلطنة المغرب وخضوعها للسيادة التركية وخدمة مصالح الخلافة العثمانية»[١١] إذ لم يرد ما يشير إلى ذلك في مصادر أخرى من جهة، ومن جانب آخر لا زال الموقف المغربي في التأكيد على أحقية سلطان المغرب انطلاقاً من نسبه الشريف وعروبته بأحقيته لأن يكون «أميراً للمؤمنين» وعدم الأعتراف بما اصطلح على تسميته خطأً «بالخلافة» العثمانية.

وحاول مولاي اسماعيل عام ١٦٩٢، وبالأتفاق مع باي تونس المعادي لحكام الجزائر العثمانيين والذي لم يكن على علاقة ودية مع السلطان العثماني، محاصرة الوجود العثماني في الجزائر. ألا أن عدم التنسيق المنظم بين تحركات قواتهما في الوقت المحدد، قاد إلى قدرة حكام الجزائر على الرد علي الهجوم التونسي وإبعاده، ثم التفتوا إلى القوات المغربية وأوقعوا الهزيمة بها، وقد أدى ذلك إلى قيام مولاي اسماعيل بطلب الصلح حيث أرسل وفداً إلى الجزائر برئاسة الفقيه أبي عبد الله محمد الطيب الفاسي لعقد هدنة. ومن الجدير بالاشارة إلى أن بقاء التوتر السياسي والحربي بين الجانبين حتى عام ١٦٩٧، لم يحل دون التواصل البشري والتجاري بينهما إذ أن تلك المرحلة شهدت نوعاً من العلاقات التجارية، فقد رست في موانيء المغرب في تلك الفترة سفن تابعة للجزائر، وعزت أحدى الوثائق الفرنسية هذا الموقف المغربي إلى «الوزاع الديني في التأثير على موقف ملك المغرب» كما وردت إشارة في عام ١٦٩٧، بقيام سلطان المغرب بالغاء الحظر الواقع على المبادلات التجارية بين الجزائر والمواني‌ء المغربية وعليه فقد شهد عام ١٦٩٧، تحسناً في العلاقات المغربية العثمانية حيث وفد علي السلطان المغربي وفد من قبل السلطان العثماني مصطفى الثاني (١٦٩٥ – ١٧٠٣) مكوّن من عشرة أعضاء حاملين رسالة خاصة إلى مولاي اسماعيل بشأن الصلح مع الجزائر، فعمل بها سلطان المغرب[١٢]، ويبدو أن هذا الموقف العثماني – رغم قدرة حكام الجزائر على الدفاع عن وجودهم –

يعود إلى محاولة السلطنة العثمانية تهدئة الأحوال بين القوى الإسلامية في غربي البحر المتوسط وتوجيهها لمواجهة التحديات الأوروبية المشتركة، حيث بدأت الدولة العثمانية منذ نهاية القرن السابع عشر تشهد هذه المواجهة في مناطق نفوذها في أوروبا. ومن جهة أخرى جاء الموقف المغربي في محاولة للاستعداد وتنظيم هجوم جديد انطلاقاً من الاعتبارات السالفة الذكر، يؤيد ذلك مساندة مولاي اسماعيل ثانية لباي تونس مراد بوبالة ضد داي الجزائر عام ١٧٠٠، ولم تقف المساندة عند الدعم المالي، بل سانده عسكرياً بأن شن هجوماً عام ١٧٠١، ألا أنه مني بهزيمة وعاد إلي الأقرار بمعاهدة تافنا، ومع ذلك فأن التطلع المغربي لطرد العثمانيين من الجزائر استمر بدلالة تشجيع مولاي اسماعيل لأصحاب الطرق الصوفية (الدرقاوية – التيجانية) وبعض القبائل العربية المناهضين للحكم العثماني، لشق عصا الطاعة وأمدَّهم بالأموال، وكل ذلك لأضعاف سلطان العثمانيين في الجزائر[١٣].

استمر التوتر في العلاقات المغربية – العثمانية حتى عام ١٧٠٨ حيث شهدت بداية طيبة للانفراج انطلاقاً من «التضامن الإسلامي» لمواجهة الخطر الأوروبي المشترك. ففي العام ١٧٠٨، استرد العثمانيون مدينة وهران الجزائرية من الأحتلال الأسباني، وعلى أثر ذلك أرسل مولاي اسماعيل تهنئة إلي السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣ – ١٧٣٠). لكن سوء التفاهم سرعان ما تجدد وذلك لتمسك السلطان العثماني كأسلافه من سلاطين آل عثمان في أن يعترف لهم سلطان المغرب بالسيادة الأسمية بعد أن أخفقوا بفرض سيادتهم المباشرة، لكن مولاي اسماعيل كأسلافه من العلويين أو السعديين قبلهم، تمسك بلقب «أمير المومنين» ورأى أحقيته من العثمانيين بالزعامة الروحية للمسلمين[١٤].

مع وفاة السلطان المغربي مولاي اسماعيل عام ١٧٢٧، ساءت البلاد حالة من الأضطرابات بسبب الصراع بين أبنائه وأحفاده على السلطة، إلى جانب تدخلات المؤسسة العسكرية التي أنشأها (جيش عبيد البخاري) في الشؤون السياسية، وكذلك عودة

العثمانيين للتدخل في الشؤون الداخلية بعد رحيل الرجل القوي مولاي اسماعيل، وذلك بتشجيعهم العناصر الدينية من رجال الطرق الصوفية المضاددين للسلطة العلوية. وقد استمرت هذه الحالة حتى عام ١٧٥٧ حينما تولى السلطان محمد بن عبد الله (١٧٥٧ - ١٧٩٠) الحكم وفرض سلطانه على البلاد وأعاد للملك هيبته[١٥]. ويعود السبب في عدم قدرة العثمانيين على تحقيق أطماعهم في المغرب بشكل مباشر، لانشغالهم بالقضاء على انتفاضات الشعب الجزائري ضدهم، إلى جانب منازعاتهم الحربية مع حكام تونس، اضافة إلي الرد على التحديات الاسبانية على سواحل الجزائر، بينما كانت العاصمة العثمانية بعيدة عن الأحداث ولم تمد يد العون لحكام الجزائر العثمانيين بسبب تطلع السلطان العثماني إلى العودة للحكم المباشر لكل من الجزائر وتونس وكذلك طرابلس الغرب، فكانت المنازعات الداخلية في المغرب العربي ككل فرصة للسلطان العثماني لأضعاف نفوذ حكام الجزائر والعودة للحكم المباشر في تلك البلدان[١٦].

استطاع مولاي محمد بن عبد الله مع توقف الخطر العسكري المباشر للعثمانيين، وسيادة هدوء مشوب بالحذر بين الجانبين، أن يوجه جهود المغرب ضد الاحتلال الأسباني والبرتغالي لبعض المناطق الساحلية، وأن يصد هجماتهما على البلاد، حتى إذا كان عام ١٧٦٨، وقعت معاهدة بين سلطان المغرب وملك أسبانيا تم على أثرها تبادل وفداء أسرى الطرفين[١٧]. وقد كان من نتائج معاهدة الصلح المغربية الأسبانية، أن قام ملك أسبانيا بتوسيط سلطان المغرب لدى داي الجزائر لفكاك أسرى الأسبان، ولما كانت العلاقات المغربية - العثمانية (الجزائرية) متوترة حتى تلك الفترة، فقد أخفق في محاولتين قام بهما، لكنه أفلح في محاولته الثالثة على أثر التحسن في العلاقات بين سلطان المغرب والعاصمة العثمانية أسطنبول، وقد حضر من يمثل المغرب في عملية المبادلة بين أسرى الأسبان والجزائر[١٨].

وكما سبقت الأشارة إلى أن التوتر والصدام العسكري المغربي - العثماني لم يحل

دون انتقال السكان بين الجانبين طلباً للعلم أو التجارة أو الحج ما عدا الشخصيات الرسمية من الأسرة الحاكمة، لكن خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ولاحقاً وعلي أثر تحسُّن العلاقات بين سلطان المغرب وسلاطين آل عثمان، سار في ركب الحج إلى الحجاز أعضاء من الأسرة الحاكمة في المغرب[١٩]. وقد كان للحج آثاره الاقتصادية – التجارة – حيث كان الحجيج يبيعون ويشترون من الحواضر العربية في المشرق العربي ويجلبون بضاعتهم إلى المغرب، مما يعني وجود علاقات تجارية داخلية بين أبناء الشعب الواحد[٢٠].

قاد التطلع العثماني إلى مناطق نفوذهم غير المباشر في المغرب العربي (طرابس – المغرب – تونس– الجزائر) إلى سيادة علاقات مغربية عثمانية ودية، فقد تبودلت المراسلات والهدايا بين سلطان المغرب محمد بن عبد الله، والسلطان العثماني مصطفى الثالث (١٧٥٧ – ١٧٧٤)، وكذلك السلطان العثماني عبد الحميد الأول (١٧٧٤ – ١٧٨٩) و بداية عهد السلطان العثماني سليم الثالث (١٧٨٩ – ١٨٠٧) الذي توافق مع نهاية عهد السلطان المغربي، وقد كان سلاطين آل عثمان يخاطبون السلطان المغربي بكل مظاهر الاحترام والتبجيل، ويمدونه بالأموال والهدايا[٢١].

إن التحسن في العلاقات المغربية – العثمانية على المستوى الرسمي بين سلطان المغرب وسلاطين آل عثمان في النصف الثاني من القرن الثامن عشر واستمرار ذلك حتى نهاية ذلك القرن، يعود إلى أن العثمانيين خلال القرن الثامن عشر بأكمله قد تعرَّضوا إلى هزائم في مناطق نفوذهم في أوروبا، وبداية انحسار هذا النفوذ، فجلت الدولة العثمانية عن المجر وبلغراد وعانت من ثورات في منطقة البلقان، كما جلت عن جزيرتي المورة وكريت، فيما استرد الروس منها مقاطعة القفقاس، إلى جانب معاناة سلاطين آل عثمان من تدخل المؤسسة العسكرية التقليدية (الانكشارية) في الشؤون السياسية، مما جعلها تجتهد للمحافظة على مالديها وتكف عن التطلع إلى توسع جديد في أوروبا، والعمل على

إيجاد حليف اسلامي لمواجهة العدو الأوروبي المشترك[٢٢].

استمرت العلاقات المغربية العثمانية على طابع الود والسلم وهدوء الأحوال فيما يتعلق مع المركز العثماني للاعتبارات السالفة حتى بعد وفاة مولاي محمد بن عبد الله عام ١٧٩٠ وتولي ابنه يزيد (١٧٩٠ – ١٧٩٢) ثم ولده الآخر سليمان (١٧٩٢ – ١٨٢٢) والذي كان بطبعه يفضل العمل السياسي على الحل العسكري، وقد انعكس ذلك حتى في علاقاته مع الجزائر العثمانية، يؤيد ذلك طلبه من داي الجزائر محمد عبد الكبير باشا أثناء اعتدائه على مدينة وجدة المغربية عام ١٧٩٥ بالأنسحاب « حقناً للدماء » فامتثل للأمر[٢٣] وتكرر هذا الموقف والميل إلى العمل السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر حفاظاً على علاقات هادئة بين الجانبين أثناء ثورة مدينة تلمسان الجزائرية عام ١٧٠٤ على حكامهم العثمانيين واعلانهم التبعية والبيعة لسلطان المغرب، فأوفد الأخير مبعوثة أبا السرور عياد الوربي ليصلح بين الجانبين ونجح في ذلك، وفي الوقت نفسه استقبل الفارين من أهالي مدينة تلمسان وعاملهم معاملة أبنائه[٢٤]، ولا يستبعد أن يكون هذا الموقف السلمي لسلطان المغرب تجاه ثورة تلمسان يعود إلى الظروف الداخلية والخارجية التي أحاطت بالمغرب في تلك الفترة، حيث شهد داخل المغرب اضطرابات متعددة ضد السلطة المركزية، إلى جانب تعرضه لهجمات أوروبية متعددة، لكن تطورات الأوضاع الداخلية في الجزائر حيث تصاعدت الانتفاضات الشعبية الجزائرية ضد التسلط العثماني منذ عام ١٨٠٥ وبلوغ ذروتها عام ١٨٠٨ حالت دون وقوف سلطان المغرب متفرجاً علي الأحداث، فقد اندفع بإحساسه المغاربي (القومي) للانتصار لثورة الشعب الجزائري، فهاجم الجهات الغربية للجزائر والمناطق الجنوبية لمدينة وهران[٢٥].

أن تطورات الأوضاع الدولية في غربي البحر المتوسط في العقد الثاني من القرن التاسع عشر أحدثت تطوراً مهماً وجديدا في العلاقات المغربية – الجزائرية العثمانية وانتقالها من أطار العلاقات السلبية والصراع السياسي والعسكري إلى التعاون والتضامن

(الاسلامي) لمواجهة الخطر الأوروبي . ففي هذه الفترة، استطاعت الجزائر أن تبني اسطولاً بحرياً قوياً لممارسة الجهاد البحري ضد الأعمال العدوانية المتعصبة لبعض القوى الأوروبية (أسبانيا - انكلترا - فرنسا - هولندا - سردينيا . .)، واستطاعت أن تفرض « أتاوات » على البحرية الأوروبية[٢٦]، وعليه، فقد التفتت أوروبا بعد أن هدأت أوضاعها الداخلية بانتهاء حروب نابليون، نحو الجزائر، حيث تكتل الأسطول البريطاني والهولندي والسرديني ضد الجزائر عام ١٨١٦ بحملة « إكسماوث » وتمت هزيمة داي الجزائر وفرضت عليه شروط متعددة، وقد أسفرت هذه الهزيمة عن « تضامن اسلامي » إذ وقف المغرب وتونس إلى جانب حكام الجزائر وساندوهم في تجديد الأسطول البحري واعادة بناء عاصمة الجزائر بعد سنة واحدة حتى أصبحت « كما لو لم تصب بقنبلة واحدة »[٢٧] .

استمرت العلاقات المغربية - العثمانية ايجابية على العموم حتى بعد مجيء مولاي عبد الرحمن بن هشام (١٨٢٢ - ١٨٥٩) الذي واجه الاعتداءات الاسبانية والفرنسية كما كان حال الجزائر، إلاّ أن الموقف تغيرّ عام ١٨٣٠ عندما احتل الفرنسيون مدينة الجزائر، فالتجأ أهالي تلمسان إلى سلطان المغرب وأعلنوا تبعيتهم له، وقد وافق وأصبحت المدينة تابعة لسلطانه، إلاّ أن القوات العثمانية تمرَّدت على الحكم المغربي، وفي الوقت نفسه غزت القوات الفرنسية المدينة، ولم يكن لسلطان المغرب القوة لمواجهة التفوق العسكري الفرنسي فانسحب من المدينة خوفاً[٢٨] وعليه، فقد وقف الشعب الجزائري بعد سقوط الحكام العثمانيين وجهاً لوجه أمام القوات الفرنسية الغازية، وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات المغربية - الجزائرية، بمساندة المغاربة لكفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي .

الخاتمة

أن العلاقات المغربية – العثمانية طيلة قرن من الزمان استمر منذ منتصف القرن السابع عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر بقيت متوترة – كما كانت قبل تلك الفترة – على الصعيدين السياسي والعسكري على العموم، وأن المسبب الرئيس لهذا التوتر يعود إلى نظرة وسياسة واستراتيجية كل طرف تجاه الآخر، فقد كان العثمانيون ولاعتبارات استكمال الهيمنة دينياً وسياسياً واستراتيجياً على الوطن العربي يحاولون فرض نفوذهم على المغرب، فيما كان المغاربة ولاعتبارات دينية وقومية يرفضون ويقاومون هذه التطلعات العثمانية.

كما أن العلاقات بين الجانبين شهدت خفوتاً لحالة التوتر السياسي والعسكري منذ الصنف الثاني من القرن الثامن عشر، ويعود ذلك لأسباب « موضوعية » أمثلها طبيعة التحديات التي واجهتها الدولة العثمانية على المستوى الدولي أو الأقليمي (الجزائر) من قبل أوروبا، فسادت أجواء طيبة من الود والسلم بين الجانبين، أملتها أيضاً ظروف التحديات الأوروبية التي واجهها المغرب.

أن العلاقات المغربية – العثمانية في مطلع القرن التاسع عشر شهدت تطورات إيجابية انتقلت بها العلاقات من اطار المصالحة والسلم إلى التعاون ضمن أطار « التضامن الإسلامي »، وقد دفعت إلى ذلك، التحديات الأوروبية المشتركة لكليهما.

أخيراً فأن العلاقات المغربية – العثمانية شهدت في حالتي الجزر والمد اتصالات ثقافية واجتماعية واقتصادية داخلية سمح بها وأجبر عليها الوضع القومي والحضاري الواحد لأبناء الشعب العربي في الوطن العربي.

هوامش البحث

(١) للتفاصيل عن أحداث هذه الفترة انظر:

عبد الكريم كريم: المغرب في عهد الدولة السعدية، شركة الطبع والنشر، (الدار البيضاء ١٩٧٨)، ص ٣٢٨ – ٣٣٥.

محمد صبحي: الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي، المطبعة الوطنية، (الرباط ١٩٦٤)، ص ٢٦ – ١٢٧, ١٣٨ – ١٣٩.

جلال يحيى: المغرب الكبير، الدار القومية للطباعة والنشر، (الأسكندرية ١٩٦٦)، ج ٣ ص ٤٦ – ٢٨، ٦٥.

جلال يحيى: العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث الأسكندرية ١٩٨٩)، ص ٥١٥ – ٥١٧.

شوقي الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة ١٩٧٧)، ص ٢٠٠ – ٢٠٧.

(٢) أبو العباس أحمد بن خالد الناصري: الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى، دار الكتاب (الدار البيضاء ١٩٥٥)، ج ٧ ص ٣ – ٤.

عبد المجيد بن جلون: هذه مراكش، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة ١٩٧٠)، ص ٣٧، يحيى، المغرب الكبير، ج ٣ ص ٦٦.

(٣) الناصري، المصدر السابق، ج ٧ ص ٢٠.

(٤) زاهر رياض: شمال أفريقيا في العصر الحديث، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة ١٩٦٧)، ص ١٤٧ – ١٥٠.

ابراهيم شحاته حسن: اطوار العلاقات المغربية العثمانية ١٥١٠ – ١٩٤٧، منشأة المعارف (الأسكندرية ١٩٨١)، ص ٣٩٤

الناصري، المصدر السابق، ج ٧ ص ٢٠.

حجي، المصدر السابق، ص ٢٢٨ – ٢٢٩.

(٥) عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، دار الثقافة، (بيروت ١٩٨٠)، ج ٣ ص ١٣٦ – ١٣٨.

(٦) الناصري، المصدر السابق، ج ٧ ص ٢٦ – ٢٧.

حجي، المصدر السابق، ص ٢٢٨ – ٢٢٩.

الجمل، المصدر السابق، ص ٢١١ – ٢١٢.

رياض، المصدر السابق، ص ١٤٧ – ١٥٠.

(٧) عبد الحميد بن أبي زيان بنشنهو: النظام الاداري بالمغرب، مطبعة الرسالة (الرباط ١٩٦٢)، ص ٢١ – ٢٩.

(٨) شارل أندري جوليان: تاريخ أفريقيا الشمالية، الدار التونسية للنشر، (تونس ١٩٨٥)، ج ٢ ص ٢٩٣ .

صلاح العقاد: المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأحواله المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة ١٩٦٩)، ص ٤٠ – ٤١ .

حسن، المصدر السابق، ص ٤٠٦ – ٤٠٧ .

(٩) الناصري، المصدر السابق، ج ٧ ص ٥٩ – ٦٠ .

الجيلالي، المصدر السابق ، ج ٣ ص ١٨٩ – ١٩٠ .

جوليان، المصدر السابق، ج ٢ ص ٢٩٨ .

(١٠) العقاد، المغرب العربي، دراسة في تاريخه.. ص ٧٠ .

حسن، المصدر السابق، ص ٤١٧ – ٤١٨ .

(١١) الجيلالي، المصدر السابق، ج ٣ ص ٢٠٠ – ٢٠١ .

(١٢) الناصري، المصدر السابق، ج ٧ ص ٨٧ .

حسن، المصدر السابق، ص ٤٢٤ – ٤٢٨ .

الجيلالي، المصدر السابق، ج ٣ ص ٢٠٢ .

(١٣) للتفاصيل انظر:

حسن، المصدر السابق، ص ٤١٤ – ٤٣٦ .

الجيلالي، المصدر السابق، ج ٣ ص ٢٠٨ – ٢١٥ .

(١٤) العقاد، المغرب العربي، دراسة في تاريخه.. ص ٧٣

(١٥) صلاح العقاد: المغرب العربي بين التضامن الاسلامي والاستعمار الفرنسي، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة ١٩٥٧)، ج١ ص ١٥١ .

أحمد عسة: المعجزة المغربية، دار القلم، (بيروت ١٩٧٥)، ص ٩٥ – ٩٦ .

حسن، المصدر السابق، ص ٤٤٣ .

جوليان، المصدر السابق، ج ٢ ص ٣٠٧ – ٣٠٨ .

(١٦) حسن، المصدر السابق، ص ٤٤٠ – ٤٤١ .

(١٧) الجيلالي، المصدر السابق، ج ٣ ص ٢٣٥ .

العقاد، المغرب العربي، دراسة في تاريخه.. ص ٧٤ .

(١٨) الناصري، المصدر السابق، ج ٨ ص ٣٨ .

الجيلالي، المصدر السابق، ج ٣ ص ٢٣٥ .

(١٩) لبيب يونان رزق، محمد مزين: تاريخ العلاقات المغربية – المصرية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ، دار النشر المغربية، (الدار البياضد ١٩٨٢)، ص ٣٢ – ٣٣ .

(٢٠) حسن، المصدر السابق، ص ٤٤٠

(٢١) أنظر بالتفصيل:

حسن، المصدر السابق، ص ٤٤٢ – ٤٥٠ .

(٢٢) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم، (موسوكو، بلا) ص ٣٢ .

الجمل، المصدر السابق، ص ٤٥١ .

(٢٣) حسن، المصدر السابق، ص ٤٥١ .

الجمل، المصدر السابق، ص ٢٣١ .

(٢٤) عسة، المصدر السابق، ص ١١٧ .

(٢٥) الجيلالي، المصدر السابق، ج ٣ ص ٢٩٥ – ٣٠٦ .

العقاد، المغرب العربي، دراسة في تاريخه .. ص ٤٠ – ٤١ .

(٢٦) العقاد، المصدر السابق، ص ٤١ .

(٢٧) محمد بن العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، المؤسسة الجزائرية للطباعة، (الجزائر ١٩٧٥)، ص ٨١ – ٩٥ .

(٢٨) الزبيري، المصدر السابق، ص ٨٣ – ١١٧ .

أساليب علمية جديدة في دراسة النقود وجودتها

د. صالح ساري
معهد الآثار والانثروبولوجيا
جامعة اليرموك

باتت أهمية النقود في الدراسات التاريخية والأثرية واضحة، فالمعلومات التي يمكن للدارس أن يستنبطها من خلال الكتابات المنقوشة على وجهي القطعة النقدية لم تزل تلقي مزيداً من الضوء على التغيرات السياسية والاقتصادية والدينية إلى جانب الناحية الفنية، وقد استطاع العلماء وخاصة الفيزيائيون والكيميائيون منهم، التوصل إلى توظيف طرق جديدة لاستخراج معلومات تتعلق بدرجة نقاء الخلطة المعدنية ونسبتها في القطعة النقدية، الأمر الذي أفاد المؤرخين كثيراً في التعرف على الفترات التاريخية التي شاهدت التداول بنقود مختلفة الجودة سواء كانت تلك النقود دنانير ذهبية أم دراهم فضية. وفي ضوء الأحداث السياسية والاقتصادية تمكن المؤرخون من إيجاد تفسير لتذبذب جودة نقاء النقود والعكس صحيح حيث أصبح بالإمكان توظيف هذا التذبذب نفسه كمؤشر للدلالة على تلك التطورات(١). ويمكن بالاضافة إلى ذلك استخدام هذه الطرق الجديدة في التعرف على النقود المزيفة قديمة كانت أم حديثة وفي الاستدلال على مصادر إنتاج السبائك المعدنية وأنماط الطرق التجارية السائدة(٢).

أثبتت الاكتشافات العلمية الحديثة أن دراسة النقود لا تقتصر فقط على سطحها الخارجي وبما عليه من صور وزخارف ورسوم وكتابات(٣)، وهي الدراسة التقليدية المعروفة والهامة، فحسب وإنما تتجاوز هذا الاطار إلي أبعد من ذلك حيث تدخل في تركيب وتحليل قطعة النقد المعدنية(٤). وهذا الجانب الأخير الذي يعني دراسة ما وراء سطح قطعة النقد سيكون موضع اهتمام هذا البحث.

أول ما يتبادر إلى ذهن الدارس من وراء السطح هو درجة الجودة أو العيار الذي يعرف على أنه نسبة المعدن النفيس إلى المعادن غير النقية في القطعة النقدية، فهي في الدينار تعني نسبة ما به من ذهب صافي إلى بقية المعادن الأخرى التي يحتويها الدينار. يحدد هذا العيار عادة بالعيار الألفي أو العيار القيراطي(٥). أما إذا كانت القطعة النقدية درهماً فعياره يعني نسبة ما في هذا الدرهم من فضة صافية إلى بقية المعادن الأخرى التي يحتويها الدرهم. لتقرير تلك النسبة هناك عدة طرق مختلفة قديمة وحديثة استخدمت لغايات الوصول إلى درجة نقاء المعدن الذي ضربت منه تلك القطعة، الأمر الذي أفاد المؤرخين، وخاصة الاقتصاديين منهم، وعلماء النقود في التعرف على الفترات التاريخية التي شهدت التداول بنقود مختلفة العيار. وبدون معرفة هذا العيار فإنه من الصعوبة بمكان تقديم تفسير علمي فيما يتعلق بالمرتبات وكذلك الأسعار والأجور التي كانت سائدة في عصر معين، وهي بحد ذاتها عملية هامة وأساسية لفهم الناحية الاقتصادية السائدة(٦).

وعلاوة على ما يتوافر من مصادر مكتوبة فعلينا الاستفادة من النقود نفسها في هذا المجال للتعرف على القيمة الفعلية وهذا يعني معرفة عيارها.

تناول المؤرخون العرب هذا الجانب الهام في دراسة النقود وكان على رأسهم أبومحمد الحسن بن أحمد الهمداني مات ٣٣٤ هـ/ ٩٤٥م، فقد عالج قضايا عدة منها حجر المحك وأسماء الذهب والفضة وتكون الذهب والفضة ومعرفة طبائعهما ومعادن جزيرة العرب واستخراج الذهب من المعدن وكيفية صناعته وضرب عياره. كما تناول استخراج الفضة من المعدن وعيارها ثم استخدامات الذهب والفضة ومعرفة وجه الدينار وقفاه واختبار كل من الذهب والفضة وغيرها. وهو مرجع نفيس لا يمكن اغفاله لكل من يعنى بالتعدين وصناعة النقد(٧). كما تناول أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي أسماء الذهب والفضة وكيفية استخدامها

وتخليصها، وأول من ضرب الدينار والدرهم وضوابط سكها ومقدار كل من الدينار والدرهم الخالصين وسبب ضربهما وفي التعامل بهما وما يحدثه المفسدون في غش السكة وقرضها وعيارها. وتناول المؤلف. أيضاً، الموضوع من الناحية الفقهية[٨]. كما عالج موضوع النقود كل من البلاذري من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي في كتابه «الفتوح» ومنصور بن بعرة من القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي في كتابه «كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية» وهو من أنفس وأهم المصادر في هذا المجال وابن مماتي من القرن السابع الهجري كذلك في كتابه «قوانين الدواوين» وابن خلدون من القرن الثامن الهجري الرابع عشر الميلادي في «المقدمة» والقلقشندي من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي في كتابه «صبح الأعشى في صناعة الانشاء» والمقريزي من القرن التاسع الهجري كذلك في كتابة «شذوذ العقود في ذكر النقود» وغيرهم[٩].

يمكن تقسيم الطرق المستخدمة لمعرفة العيار وجودة النقود إلى قسمين:

القسم الأول: الطرق التي تشوه قطعة النقد وتتلفها والنقد، كما نعرف، هو مصدر وثائقي هام من مصادر التاريخ والآثار لا يسهل الطعن فيه. أول هذه الطرق تعرف بطريقة حجر المحك، وهي طريقة قديمة وبدائية ومع ذلك ما زالت مستخدمة من قبل الصاغة والعاملين في مجال المجوهرات الذهبية. وحجر المحك عبارة عن حجر اليشب الكريم الذي يتم بواسطته فحص الذهب ويكون ذلك بأخذ عينة من الذهب بطريق حلك القطعة الذهبية المراد فحصها بالحجر. ستترك عملية الحك طبقعة رقيقة جداً وذات لون معين على الحجر. وإذا ما صب على هذ الطبقة شيء قليل من حامض النيتريك فإنه سيقوم بتذويب ما تحتويه هذ الطبقة من فضة أو نحاس بينما يبقى الذهب عالقاً على الحجر. بمقارنة مدى اقتراب لون الذهب العالق على الحجر مع اللون الأصلي فإنه يصبح بالامكان التعرف على درجة نقائه والتأكد من جودته. وبتكرار هذه الطريقة وممارستها

فإنه يتولد لدى الدارسين والعاملين في هذا المجال قدرة كافية للحكم على أي قطعة ذهبية به حكها وبمجرد النظر إليها[١٠]. أما طريقة التجفين والتي يعبر عنها ابن بعرة بالتعليق أي سبك الذهب المخلوط بالفضة في النار عدة مرات، فتتلخص هذه الطريقة بأخذ مقدار معلوم من الذهب يقدر بنصف جرام ويكون قد تم تخليصه وتصفيته على ميزان حساس ويضاف إليه كمية معلومة من الرصاص حوالي ستة جرامات وكمية معلومة من الفضة حوالي نصف جرام أيضاً. توضع بعد ذلك هذه الخلطة في فرن خاص على أقداح من العظم بهدف امتصاص المواد الغريبة ما عدا الفضة والذهب وبعد ذلك تستخرج الفضة بواسطة وضع المخلوط في حامض الأزوتيك لمدة معينة فالذي يبقى يكون هو مقدار الذهب النقي من العينة المطلوب اختبارها[١١].

وهناك الطريقة الكيماوية والتي تعرف بنظام تصفية المعادن وتتلخص بانتزاع كمية معينة من الفضة تقدر بجرام واحد أو نصف جرام من القطعة الفضية المراد التأكد من جودتها ثم تذوب مع كمية معلومة من معدن الرصاص وتوضع بعد ذلك في وعاء من الطين المسامي، في هذ الحالة فإن الوعاء سيعمل على امتصاص الرصاص الذي سيحمل معه المعادن غير النقية من العينة، أما الفضة النقية فستبقى في الوعاء وفي حال وزنها ثانية فإنه يمكن معرفة ما فقدته وهو الفرق بين الوزنين[١٢]. كما تتمثل الطريقة الكيماوية أيضاً بغمس القطعة النقدية في الحامض بهدف تحليلها كيماوياً وهذه الطريقة هي أسهل الطرق من الناحية التقنية. أما من الناحية العملية فإنها تعرض قطعة النقد لمسح ما عليها من كتابات أو صور تؤدي إما إلى ضياع هويتها وقيمتها التاريخية أو تؤدي إلى تخريبها وفقدانها كاملة.

وعلى رأس العلماء المحدثين الذين استخدموا الطريقة الأخيرة كان كيلي، (Caley)[١٣] وبول بالوج (Paul Balog)[١٤]. والأخير ضحى بما يقارب من مئة وخمسين درهماً. وقد كانت النتائج التي حصل عليها جراء تجاربه المخبرية جديرة بالاهتمام خاصة وأن

العيار قد اختلف من درهم إلى آخر تحت حكم نفس السلطان، ولهذا ينصح بتحليل أكبر قدر ممكن من أجل الخروج بنتائج إيجابية معبرة عن الجودة لدراهم السلطان الواحد. أما المعادن التي كشف عنها في التحليل والتي تدخل في تركيب القطعة النقدية الواحدة فكانت تتكون بالاضافة إلى الفضة من معدن الذهب والنحاس والرصاص والقصدير والحديد[١٥]. كما يتم فحص الفضة أيضاً بأن يبرد منها موضع في المبرد ثم يحمى على النار ويرى موضع المبرد فإن اسود أو تغير فهي مغشوشة وان لم يتغير فهي نقية[١٦].

القسم الثاني: الطرق التي تحافظ على قطعة النقد وبنفس الوقت تعطي النتائج المتوخاة إلى حد بعيد. وعلى رأس هذه الطرق طريقة الوزن النوعي للمعادن، وتقوم هذه الطريقة على أساس أن لكل معدن وزناً نوعياً وهو ثقله بالمقارنة مع الماء المقطر. ومعروف أن الوزن النوعي للماء هو ١ وذلك تحت درجة حرارة ٢٥° مئوية، أما الفضة فوزنها النوعي ١٠,٥ والذهب ١٩,٣ والرصاص ١١,٣٤ والنحاس ٨,٩٦ والحديد ٧,٨٦ والزنك ٧,١٤. ولقد أعطى الوزن النوعي العالي للذهب الفرصة للدارسين ليقرروا درجة جودته وذلك باستخدام هذه الطريقة المعروفة بطريقة أرخميدس اليوناني في الكشف عن المعادن.

وحسب هذه الطريقة فأنه يتوصل إلى الوزن النوعي للقطعة النقدية، موضوع الدراسة، بأَن توزن في الهواء أولاً ثم توزن في الماء المقطر ثانية تحت درجة حرارة ٢٥° مئوية، وبقسمة الفرق ما بين الوزنين الأول والثاني على وزن القطعة الأولى أي وزنها في الهواء فأنه يستخرج الوزن النوعي، وبمقارنة الوزن النوعي الناتج مع الوزن المعروف لذات المعدن فأنه يمكن بذلك التعرف على درجة جودته[١٧]. وقد استخدم العرب المسلمون هذه الطريقة فيما بعد لبلوغ نفس الغرض.

قام المؤرخون المحدثون، وخاصة الاقتصاديين منهم، منذ الخمسينيات من هذا القرن وعلى رأسهم الأستاذ اهرنكر ويتز (Enrenkreutz)[١٨] بفحص ما يزيد عن ألف دينار

ذهبي، مستخدماً هذه الطريقة، مثلت معظم الفترات الاسلامية الأموية والعباسية والطولونية والأخشيدية، ودنانير الأغالبة والبويهيين وغيرها، كشفت بحوثه عن حقائق كثيرة في هذا المجال واستطاع أن يحدد جودة الدينار الإسلامي والذي كان متذبذباً في الجودة وذلك حسب الأحوال السياسية والاقتصادية السائد ولكنها، وفي الغالب، كانت مرتفعة في حالة الاستقرار السياسي والأمن الداخلي، أما في الأزمات والحروب فغالباً ما كان يشير إلى درجة جودة أقل لأسباب منها لجوء الحاكم إلي تقليل نسبة عنصر الذهب في الدينار والأكثار من نسبة المعادن الأخرى أي اللجوء إلي الغش ليستطيع بذلك أن يغطي نفقات الجند ومستلزمات الحروب[١٩]. وكذلك استخدم ميشورير (Meshorer) وخيري وابراهيم نجف (A. Negev) هذه الطريقة لتقدير جودة الدراهم النبطية[٢٠].

ومن الناحية النظرية فإنه عند خلط المعادن غير النقية مع الفضة فإن وزنها النوعي حتماً سيكون مختلفاً عن وزن الفضة النوعي لوحده وهو نقي وسيكون إما أكثر أو أقل وذلك يقرره نوع المعدن الموجود في الخلطة المعدنية، أما في حالة الذهب مثلاً، فإن العناصر المعدنية غير النقية في حال وجودها في الدينار، ستؤثر في وزنها النوعي وستكون النتيجة أن وزن الدينار النوعي سيكون أقل من ١٩٫٣ وهذا يعني أن هذه الطريقة يمكن استخدامها لفحص جودة الدينار الذهبي نظراً لارتفاع الوزن النوعي للذهب. وكان كيلي من العلماء المحدثين الذي استفاد من هذه الطريقة في الكشف عن جودة النقود، وقدم كيلي قوائم أورد فيها الوزن النوعي للذهب في حال غشه وما يقابله من درجة جودة في كل حالة تبعاً لقربها أو بعدها من الوزن النوعي الأصلي للذهب مع احتمال امكانية خطأ ما بين ١ – ٢٪. وعلاوة على ذلك فقد زودنا بقوائم لتحويل الوزن النوعي للفضة في حالة خلطة بمعدن النحاس إلى درجات جودة تتفق ونسبة كمية الخلطة المعدنية. وقوائمه التي تفترض أن الفضة مختلطة بعنصر معدني هو النحاس الذي له وزن نوعي أقل من الفضة تفيد بأن الخلطة الناتجة سيكون وزنها النوعي أقل من الوزن النوعي

للفضة وحدها. أما إذا كانت الفضة ممزوجة بمعدن الرصاص مثلاً، فإن الوزن النوعي لها سيكون أعلى من الوزن النوعي للفضة لوحدها، لأجل هذا فإن هذه الطريقة لا تعطي نتائج دقيقة عن جودة الفضة(٢١).

ولما كان استخدام الطرق الكيماوية محدوداً أحياناً وغير مقبول أحياناً أخرى نظراً لما ينتج عنه من تشويه للمادة النقدية التي تعتبر مصدراً وثائقياً وتاريخياً هاماً ولما كان، معرفة جودة النقود من الأمور الأساسية التي تهم العديد من الدارسين، فقد لجأ العلماء مؤخراً ومنذ منتصف القرن الحالي تقريباً إلى تطوير طرق جديدة غير مدمِّرة تحافظ على سلامة القطع النقدية وتعطي المعلومات اللازمة في وقت واحد. وهناك عدّة طرق معتمدة عالمياً لتحليل القطع النقدية الثمنية ذات القيمة الأثرية والتي لا تغير خصائص القطع وهي: التنشيط النيوتروني باستخدام المفاعل النووي أو المولد النووي (Neutron Activation Analysis) وطريقة استطارة رذرفورد الخلفية وذلك باستخدام الحزم الأيونية من المسارع النووي (Rutherford Backscattering Spectrometry) ثم طريقة تحليل التفاعلات النووية باستخدام المسارع النووي كذلك (Nuclear Reaction Analysis) هذا فضلاً عن (X-Ray Fluorescence Analysis) وغيرها. ويهمنا هنا الطريقة الأولى.

يحلل المفاعل النووي القطعة النقدية كاشفاً هويتها وبنيتها المعدنية ومقدراً كمياتها بدقة وذلك دون الحاق أذى في المادة النقدية الأثرية كما هو الحال في بعض الطرق الكيماوية، وقد خلقت الطرق الكيماوية في النهاية نفوراً لدى أمناء المتاحف بحيث أصبحوا يفرضون تسليم القطع النقدية للدارسين من علماء النقود أو المؤرخين وذلك حرصاً منهم على الاحتفاظ بتلك القطع بالشكل الذي تم فيه العثور عليها لقيمتها العلمية. تتلخص هذه الطريقة (المفاعل النووي) بأخذ عينة من القطعة النقدية ويتم ذلك بواسطة خدشها، وبعد تنظيفها تماماً، بقطعة من الكوارتز. في أثناء عملية الخدش فإن كمية تقدرب بـ ٠٫٠٠٠١ جرام من قطعة النقد ستنتقل وتعلق على قطعة الكوارتز. أن هذه

الكمية المنتزعة هي من الضآلة لدرجة أن الناظر إلى القطعة النقدية لا يستطيع أن يميز فيما إذا كانت قد تعرضت للخدش أم لا[٢٢].

يتم قذف العينة بالنيوترون لتصبح مشعة وبعد ذلك فإن أنواع وكميات الأشعاع الصادرة من هذ العنية نتيجة للقذف (التشعيع) يمكن الكشف عنه باستخدام مكشاف نووي مناسب وتجميع النتائج منه ثم تحليلها باستخدام الحاسوب للحصول على التركيب الدقيق لقطعة المعدن. وغالباً ما يتكون هذا من طبيعة عمل الفيزيائيين أو الكيميائيين. تقذف العينة بحزم نيوترونية ذات طاقات مختلفة ملائمة لاختلاف النظائر الموجودة في العينة قيد التحليل. ومن خلال حدة وكثافة الأشعة المختلفة الصادرة من تلك النظائر فإنه يمكن معرفة واحتساب النسبة المئوية لكل من الفضة والنحاس والقصدير والذهب والزرنيخ والأثمد التي قد تحتويها القطعة النقدية وذلك بالمقارنة مع قطعة أخرى معروفة في تركيبها المعدني. وهكذا نكون قد حصلنا على اجزاء التركيب المعدني للقطعة بطريقة سليمة ودون اتلافها أو تشويها[٢٣]. ونتيجة لذلك فإنه من خلال معرفة نسبة الذهب في قطعة النقد الفضية يمكن التعرف والاستدلال على مصادر ومناطق انتاج الفضة، فإن دلت النتائج على وجود نسب مختلفة في القطعة الفضية فإن ذلك غالباً ما يشير إلى تنوع انتاج الفضة، وفي حالة التوصل إلى نسب ثابتة من معدن الذهب في القطعة الفضية، وهذا نادراً ما يحدث، فغالباً ما تكون تلك اشارة إلى أن المصدر الأصلي لانتاج الفضة كان مصدراً أو منجماً واحداً[٢٤].

وفضلاً عن ذلك فهناك فوائد أخرى من استخدام المفاعل النووي في التحليل تكمن في امكانية تمييز النقد الجيد من المزيف والأخير يلجأ إليه البعض لأغراض تجارية حيث يبيعون قطع النقد المزيفة في الأسواق على أنها قطع نقد أثرية نادرة وقديمة. إلا أنه ومن خلال تحليل النقد الفضي ومعرفة ما يحتويه من نسبة مئوية من معدن الذهب فإنه يمكن تمييز الجيد من نظيره المزيف. وتفسير ذلك أن معظم النقد الفضي المزيف في الوقت

الحاضر يحتوي على نسبة قليلة من الذهب لأن المزيفين في هذ العصر، وبفضل الامكانات العلمية المتوافرة، يستخدمون فضة حديثة ذات درجة جودة عالية وقد غاب عن أذهانهم أن السباكين القدماء لم يكن باستطاعتهم أن يحرروا الفضة تماماً مما بها من عنصر الذهب كما هو عليه الحال في الوقت الحاضر، رغم أنهم كانوا يظنون (السباكون القدماء) بأن الفضة التي كانوا يتعاملون بها كانت خالية من عنصر الذهب[٢٥].

واعتماداً على هذه الطريقة فقد جرى فحص بعض النقود خاصة تلك التي وردت نسبة جودتها عند بعض المؤرخين. وعلى سبيل المثال يقول المقريزي: «فلما ولي الظاهر ركن الدين بيبرس البندقداري الصالحي النجمي وكان من أعظم ملوك الإسلام وممن يتعين على كل ملك معرفة سيرته، ضرب دراهم ظاهرية وجعلها كل مئة درهم من سبعين درهماً فضة خالصة وثلاثين نحاساً[٢٦]. وهذا يعني أن نسبة الفضة إلى النحاس في دراهم الظاهر بيبرس (الدراهم النقرة) كانت ٧٠٪ فضة و٣٠٪ نحاساً. أثبتت نتيجة الفحص بالمفاعل النووي صحة ما ذهب إليه المقريزي، وإلى حد كبير، في اقرار جودة نقود الظاهر بيبرس[٢٧]. ولكنه من ناحية أخرى فقد ورد في ابن تغري بردى بأن دور الضرب السورية في كل من دمشق وحلب كانت قد ضربت دراهم بلغت جودتها ٥٠٪. كان ذلك إبان حكم السلطان الأشرف أينال الذي ثار غضبه نتيجة لذلك وأمر باغلاق دور الضرب إلا أن أعمال جيري بكاراك (J. Bacharach) أثبتت أن درجة جودة تلك النقود كانت عالية وذلك بعكس ما جاء في ابن تغري بردى[٢٨].

هذا الاتجاه الجديد في الدراسة ما زال حديث العهد وأن مجموع الدراسات التي ظهرت فيه ما زال قليلاً بالمقارنة مع الجوانب التقليدية في دراسة النقود. وهذا الاتجاه يتطلب تعاوناً وثيقاً ما بين علماء النقود والمؤرخين وعلماء الفيزياء أو الكيمياء مما يدل على اتصال العلوم وترابطها فيما بينها.

أما الجانب الجديد الثاني فهو تقدير حجم الثروة النقدية التي كانت تصدرها دار ضرب معينة لأي عصر من العصور أو لأي خليفة أو سلطان، وذلك بناءِ على ما يتوافر لدينا من مادة نقدية تعود لذلك العصر أو لذلك الحاكم.

ولما كانت المصادر التاريخية تفتقر لمثل هذ المعلومات اللهم إلا ما ورد في كتاب «لمع القوانين المضيئة في دواوين الديار المصرية» لصاحبه عثمان بن ابراهيم النابلسي، مات سنة ٦٦١هـ/١٢٦١م، والذي أورد فيه ما كانت تنتجه مصر من الإصدارات الذهبية في نهاية الفترة الأيوبية، لكنه لم يذكر الاصدارات الفضية والنحاسية، ولما كان حجم الثروة النقدية من الأمور الهامة التي تعطي مؤشراً للناحية الاقتصادية لأي فترة زمنية معينة فقد طور علماء النقود طريقة جديدة اسموها احصاء القالب النقدي وذلك للمساهمة في القاء الضوء على هذ المسألة[٢٩].

تقوم هذه الطريقة على دراسة القالب النقدي قالب الوجه وقالب القفا، وذلك بتفحص دقيق لكل النقود الصادرة من دار ضرب معينة والمتوافرة لدينا للفترة الزمنية موضوع الدراسة. يقوم الدارس بتفحص الكلمات وأشكال الحروف والصور والرموز والاشارات والحلقات وكل ما يظهر على وجهي القطعة النقدية ويقارنها مع بعضها، فإن ظهر ثمة اختلاف بين كل الذي ذكر فمعنى ذلك أن القالب الذي ضربت فيه تلك القطعة قد تغير. وذلك على أساس إن اصدارات القالب الواحد ستأخذ نفس المواصفات سواء كانت كلمات أو رنوك أو غيرها على وجهي القطعة النقدية. ولتوضيح ذلك اليكم المثال التالي: لو فرضنا بأنه يتوافر لدينا ٣٠٠ درهماً من ضرب واسط سنة ٩٠هـ كما يتوافر لدينا من نفس السنة ١٠٠ درهماً فقط من ضرب دمشق، فهل معنى هذا أن ما كانت تنتجه دار الضرب في واسط يعادل ثلاثة أضعاف ما كانت تصدره دار الضرب في دمشق من الدراهم بتلك السنة؟ إذا اعتمدنا على الكمية التي أمامنا دون تطبيق هذه النظرية الجديدة نقول نعم، ولكن إذا ما رجعنا لدراسة القالب النقدي الذي استخدم

لضرب هذه الدراهم. وهنا نحتاج إلى جهاز ميكروسكوب لتكون النتائج أكثر دقة، ووجدنا أن دراهم واسط كانت قد ضربت بقالب نقدي واحد من كلا الوجهين بينما تبين أن دراهم دمشق كانت قد ضربت بخمسة قوالب مختلفة من كلا الوجهين لخرجنا بنتيجة عكسية تماماً للنتيجة الأولى ولقلنا بأن انتاج دمشق بتلك السنة كان يفوق انتاج دار الضرب في واسط.

قدر علماء النقود أن مقدرة القالب على الاصدار تبلغ تقريباً ١٠٠٠٠ قطعة نقدية وعليه فإن حجم الثروة النقدية يمكن احتسابه بضرب عدد القوالب التي يحصيها الدارس بهذا الرقم التخميني[٣٠].

من ايجابيات هذه الطريقة، إلى جانب تقدير حجم الثروة النقدية، أنه يمكن توظيفها كذلك لنسبة بعض النقود التي لا يرد عليها اسم دار الضرب إلى مكان ضربها الأصلي وذلك بطريق المقارنة والاستقصاء والتحري الدقيق، كما تفيد أيضاً بتقدير عدد القوالب النقدية التي كانت تستخدم في كل سنة في أي من دور الضرب المختلفة[٣١]. وبهذه الطريقة، رغم سلبياتها[٣٢]، يمكن لنا أن نستغني عن التعميم الخاطيء الذي يلجأ إليه المؤرخون في تقدير حجم الثروة النقدية وذلك بناء على ما يتوافر لديهم من كميات نقدية. هذا الجانب في الدراسة ما زال في طور التكوين.

List of Abbreviations

ANS	American Numismatic Society
ANSMN	American Numismatic Society Museum Notes
JAOS	Journal of the American Oriental Society
JESHO	Journal of the Economic and Social History of the Orient
MESA	Middle East Studies Association Bulletin
PEQ	Palestine Exploration Quarterly

الهوامش

(1) Ehrenkreutz, A.,: "Studies in the Monetary History of the Near East in the MiddleAges", JESHO, Vol.6.Part III, Brill-Leiden 1962/63. PP.252-263. Henceforth: Ehrenkreuz, Studies 1962/63; Bates, M.,: "Islamic Numismatics", MESA, Vol.XII, No.3, Washington 1978. P.8.; Schmitt-korte, K, and Cowell, M,: "Nabataena coinage - Part 1.The silver content Measured by X - Ray Fluorescence Analysis", Numismatic Chronicle. London 1989. PP. 34 - 49.

(2) Sari, S. "A Critical Analysis of a Mamluk Hoard from Kerak." University of Michigan, Ann Arbor. Unpublished ph. D. Dissertation. 1986. PP. 513-514.

(٣) العش، محمد أبو الفرج: النقود العربية الاسلامية المحفوظة في متحف قطر الوطني. الدوحة ١٩٨. ص ١٠ – ١٣، الحسيني، محمد باقر: النقود العربية الاسلامية. بغداد ١٩٨١. ص ٩ – ١٢، دفتر، ناهض عبد الرزاق: المسكوكات. جامعة بغداد، كلية الآداب. ١٩؟ ص ٥٦ – ٦٦.

(4) Bacharach, J. and Gordus, A.,: "Studies on the Fineness of Silver coins", JESHO, Vol. x1, part III, Brill - Leiden 1968. pp. 300 - 303, 307 - 314.

(٥) فهمي، عبد الرحمن: موسوعة النقود العربية وعلم النميات. القاهرة ١٩٦٥. ص ١٣٢ – ١٣٤، النقشبندي، محمود: الدينار الاسلامي في المتحقف العراقي. بغداد ١٩٥٣. ص ٣٥.

(6) Ehrenkreutz, A.,: "Monetary Aspects of Medieval Near Eastern Economic History", studies in the Economic History of the Middle East. by M.A. cook. London 1970. pp. 44 - 45.

(٧) لمزيد من المعلومات راجع كلا من: كتاب الجوهرتين العتيقتين المائعتين من الصفراء والبيضاء. تأليف الهمداني. أعده للنشر حمد الجاسر. الرياض ١٩٨٧، والمرجع السابق. تحقيق Christopher Toll، ابسالا ١٩٦٨ و Christopherb Toll, "Minting Technique According to Arab literary sources", Orientala Suecana. Vol. XIX - XX (1970 - 1971), Upsala 1972, PP. 129 - 131.

(٨) لمزيد من المعلومات راجع كلا من: الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة. تأليف ابن يوسف الحكيم. تحقيق حسين مؤنس. مدريد ١٩٦٠، و Chirstopher Toll في المرجع السابق. ص ١٣٤ – ١٣٥.

(٩) المرجع السابق ص ١٢٧ – ١٣٩، دفتر: المرجع السابق ص ٥٧، مؤسسة آل البيت: الفهارس التحليلية للاقتصاد الإسلامي. عمان ١٩٨٥. ص ٢٤٧ – ٢٦٩.

(١٠) الهمداني: المرجع السابق. اعداد حمد الجاسر ص ١٣٤.

Grierson, ph.,: Numismatics, London 1975. P.151.

(١١) ابن بعرة، منصور: كشف الأسرار العملية بدار الضرب المصرية. تحقيق عبد الرحمن فهمي. القاهرة ١٩٦٦. ص ١٧، سيشار إليه فيما بعد ابن بعرة.

Ehrenkreutz, A.: "Extracts From the Technical Manual on the Ayyubid Mint in Cairo", Bulletin of the school of Oriental and African studies, vol. xv London (1953). pp. 423 - 447.

(١٢) ابن بعرة: المرجع السابق ض ٧٤.

(13) Caley. E.,: "Chemical Composition of some Early Dirhams",ANSMN, New York 1957. p.213.

(14) Balog, p.: "The coinage of the Mamluk Sultans of Egypt and Syria",ANS Numismatic Studies, No. 12, New York, 1964. pp. 40 - 41.

(15) Balog, p.: "History of the Dirham in Egypt From the Fatimid Conquest Until the Collapse of the Mamluk Empire", Review Numisnatique. paris 1961. pp. 128 - 129, 139.

(١٦) ابن بعرة، المرجع السابق. ص ٧٣.

(17) Caley, op.cit. pp. 216 - 217; Bacharach, J. and Gordus,A. op.cit. pp. 304 - 307; oddy, w.: "The Accuracy of the specifie Gravity Methods for the Analysis of Gold Alloys", Archaeometry, London 1974, 16, pp. 81 - 90.

(18) Ehrenkreutz, Studies 1962. pp. 251 - 263.

(19) Ibid,: The Crisis of Dinar in the Egypt of Saladin", JAOS 76, London 1956. p. 180; Ibid,: "Studies in the Monetary History of the Near East in the MiddleAges. The standard of Fineness of some Types of Dinars", JESHO. vol. II. Brill - Leiden. 1959. P. 130.

(20) Meshorer, Y.; "Nabataean coins", Qedem. Monogra ph 3. Jerusalem 1975. pp. 71 - 75; Negev, A.,: "Numismatics and Nabataen chronology" PEQ 114. London 1982. pp. 119 - 128; Khairy, N., " Silver Nabtaean coins in Jordan ", Dirasat, vol. XII , No. 8. Amman 1985. pp. 73 - 90.

(21) Caley, E.,: "Validity of the specific Gravity Method for the Determining of the Fineness of Gold objects", Ohio Journal of science, 49.1949. pp. 74 - 75.

(22) Sari, S.," op. cit. p. 450.

(23) Ibid.

(24) Gordus, A. and Gordus, J.,: "Neutorn Activation Analysis of Gold Impurity Levels in Silver Conis and Art objects". Archaeological Chemistry. Edited by Beck, C.W.Advances in

Chemistry Series No. 138. Am. Chem. soc. Washington D. C. 1974. P. 133.

(25) Bikhazi, R.,: "Hamdanid Coins of Madinat al - Salam", Near Eastern Numismatics, Iconography, Epigraphy and History. Studies in Honor of George c. Miles. Edited by kouymjian Dicran, American University of Beirut. 1974. P. 262.

(٢٦) المقريزي، تقي الدين: النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود. تحقيق محمد السيد بحر العلوم. الطبعة الخامسة. النجف ١٩٦٧. ص ٣٠.

(27) Sari, S.,: "A note on al - Maqrizi's Remarks Regarding the silver coinage of Baybars", JESHO, vol. XXXI, Brill - Leiden 1989. P. 300.

(28) Bacharach, J. and Gordus, J., op. cit. p. 312.

(29) A seminar at the university of Michigan: "Early Islamic Mint Output, A preliminary Inquiry into the Methodology and Application of the "Coin - Die count" Method, JESHO, vol. IXX Brill - Leident 1967. pp. 216 - 128.

(30) Ibid.

(31) Crawford, M.,: Sources for Ancient History. London 1983. pp. 207 - 214.

(32) Udovitch, A.,: "Introductory Remarks", Studies in the Economic History of the Middle East. Edited by M.A.cook, London 1970.p.6.

ثورة تحريم التبغ في إيران «التنباكو»

١٨٩٠ - ١٨٩١م

د. مصطفي عقيل

قسم التاريخ

جامعة قطـر

لم يعرف العالم القديم نبات التبغ إلاّ في القرن السادس عشر عبد أن عاد المكتشفون الأوروبيون من القارة الأمريكية حاملين معهم هذا النبات، وقد لقي التبغ رواجاً كبيراً في العالم القديم واعتادت شعوبه على زراعته وتدخينه لاسيما في قارة آسيا. وانتشرت زراعته في سواحل البحر الأسود وآسيا الصغرى وإيران وبلاد الشام ومقدونيا[١]، وقد تفنن الشعب الإيراني في عملية التدخين من خلال الماء (بواسطة الغليون) حيث أصبح لهذه العادة مراسيم ومجالس خاصة للرجال والنساء.

وقد أبدت الحكومة الإيرانية في القرن السادس عشر قلقها على صحة مواطنيها فأصدر الشاه عباس الأول في عام ١٠٠٥ هـ - ١٥٩٦م أمراً بتحريم زراعة التبغ واستهلاكه في إيران[٢].

وبرغم صرامة الشاة عباس الأول في أوامره وقراراته على الشعب الإيراني إلاّ أن هذا القرار لم يكن له صدى واسع على المدخنين ولا على المزارعين. وانتشرت زراعة التبغ في جميع أرجاء إيران حيث أصبحت تجارة رابحة تدر على الارستقراطيين الإيرانيين أرباحاً طائلة تفوق جميع المحاصيل الزراعية. وقد حاول الشاه عباس مرة أخرى التصدي لاستعمال التبغ حيث أصدر فرماناً آخر في عام ١٠٢٨ هـ - ١٦١٨م كان أشد صرامة من سابقه حيث أمر بقطع شفتي كل من يدخن الغليون[٣].

لكن المجتمع الإيراني لم يعبء بمثل هذه القرارات التي كانت تضاعف من معانة

الإيرانيين بسبب الركود الاقتصادي الذي كانت تمر به إيران لاسيما الطبقة البرجوازية رغم أن المدن الإيرانية شهدت تطوراً وازدهاراً من خلال التجارة المحلية والأجنبية الواردة إلى الدولة.

لكن الطبقة الأرستقرارطية قد هيمنت على الاقتصاد الإيراني كما فعلت أوروبا في العصور الوسطى. وبذلك لم تستطع الطبقة الوسطى أن تلعب دوراً سياسياً أو اقتصادياً يوازن دور الارستقراطيين والأمراء والملوك. ولاشك أن الحكم المطلق والدكتاتورية المستبدة والاستغلال الفاحش من خلال الضرائب الباهظة شكلت عبئاً ثقيلاً على كاهل الفلاحين الإيرانيين والغالبية الساحقة من الشعب الإيراني.

في حين كان لإيران إمكانات تنموية كبيرة لما تتمتع به من ازدهار اقتصادي وتجاري حتى أوائل العصر الحديث. فكانت من الدول المهمة التي تصدر الحبوب والقطن والمنسوجات والثمار المجففة وأنواع الزيوت والتبغ، لكن بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ووصول السفن الأوروبية العملاقة إلى المحيط الهندي، عزلت إيران كلياً عن خطوط التجارة العالمية وتحولت طرق القوافل بين شبه القارة الهندية وإيران إلى خراب ودمار لقلة استخدامها.

أما تصدير الحرير الفارسي والتبغ منذ القرن السابع عشر فكان حكراً على التجار والأجانب من الأرمن والهنود والبرتغاليين.

ويعتبر القرن التاسع عشر البداية الحقيقية لتاريخ إيران الحديث والمعاصر. حيث تهافتت القوى الاستعمارية في خطب ود الإيرانيين والسعي في إيجاد موطيء قدم لهم على أرضها واستغلال ثرواتها في أوائل هذا القرن، بينما تميزت نهاية القرن التاسع عشر بحركات النضال والكفاح من معظم طبقات الشعب الإيراني من أجل خلق دولة إسلامية تعتمد على مبدأ الشورى في الحكم أو دولة ديمقراطية حديثة على نمط الدول الأوروبية.

وكان الهدف الرئيسي من هذا لنضال هو تقويض نفوذ الدولة السلطوية في إيران والتخلص من استغلال الشركات التجارية الأجنبية.

ومن المؤكد أن السبب المباشر في إيقاظ الشعب الإيراني من غفوته هو تسابق كل من بريطانيا وروسيا للاستحواذ على مصالح هذا الشعب ومحاولة الحصول على أكبر قدر من الامتيازات، واستخدمت هاتان الدولتان الرشاوي والهدايا وإغداق الأموال على الشاه القاجاري ومساعديه، وكانت تستهلك تلك الأموال في تمويل الرحلات الترفيهية المسرفة للشاه وحاشيته إلى أوروبا. وقد ترتب على ذلك أن منحت الحكومة الإيرانية المزيد من الامتيازات والاستثمارات للدول الأوروبية لاسيما بريطانيا وروسيا. مع أن عوائد هذه الامتيازات لم تكن كافية لمعالجة الأحوال الاقتصادية المتدهورة(٤) لدرجة أن إيران تحولت إلى دولة شبه مستعمرة لكل من بريطانيا وروسيا كما عبر عنه ناصر الدين شاه القاجاري نفسه(٥). وكان ذلك من المعوقات الرئيسية أمام تطوير وتنمية الاقتصادي الإيراني. وقد وصف أحد الرحّالة الأوروبيين تلك الأوضاع بالقول: إذا رغب التاجر الإيراني في تصدير بضاعته إلى الخارج كان عليه أن يدفع عند مدخل كل مدينة إيرانية تمر عليها القافلة ضريبة محدودة بينما كان التاجر الأوروبي لا يدفع الضرائب إلاّ مرة واحدة فقط. ولذا فإن ما يكلف التاجر الإيراني في تصدير بضاعته أضعاف ما كان يكلف التاجر الأوروبي(٦).

ويعتبر امتياز التبغ الذي منحته حكومة ناصر الدين شاه لشركة (رجي) البريطانية في عام ١٨٩١م من الامتيازات التي أثارت سخطاً شعبياً كبيراً ضد النفوذ الأجنبي وأدى ذلك إلى بروز ثلاث قوى منافسة على الساحة الإيرانية عند إعلان امتياز التبغ.

الأولى هي ناصر الدين شاه وأسرة القاجار وأعوانها التي غدت تتحكم في إيران منذ عام ١٧٩٦م بينما القوة الثانية هي شركة رجي، أصحاب الامتياز.

أما القوة الثالثة هي عامة الشعب الإيراني بفئاته واتجاهاته وأيديولوجياته، وتنقسم إلى ثلاث عناصر رئيسية هي: العلماء، والتجار، وعامة الشعب.

وفيما يتعلق بالقوتين الأولي والثانية فبحكم المصالح المشتركة بينهما استمر التعاون والوفاق لاسيما احتكار التبغ في إيران إلاّ أن الشعب الإيراني أصبح العقبة أمام تحقيق طموحات الشاه ووزيره أمين السلطان(٧).

العلمـاء:

كان للعلماء دور كبير في تحريض الشعب الإيراني بمختلف طبقاته ضد الحكم القاجاري. فكان العلماء ينادون بإقامة دولة إسلامية في إيران كما فعلت الدولة الصفوية التي تبنت إقرار المذهب الجعفري، في حين أن القاجار رفضوا فكرة إعلان دولة إسلامية مذهبية على الرغم من أن هذه الأسرة كانت إحدى القبائل التركية السبع التي عاضدت الصفويين في إقامة دولتهم. لكن أسرة القاجار اختارت لنفسها استراتيجية قبلية وعشائرية(٨) اعتماداً على قوة ونفوذ هذه القبيلة التي هيأت نفسها لهذه المكانة منذ أن دب الانحلال والفساد في الأسرة الصفوية. ومع ذلك فإن ملوك القاجار أدركوا مدى نفوذ وتأثير العلماء على الشارع الإيراني، فسعوا إلى تقريب العلماء والتقرب منهم وكسب ودهم بغية الاستفادة منهم في إخماد الثوارت الشعبية التي ظهرت في إيران ضد الحكم السلطوي القاجاري.

أما موقف العلماء ورجال الدين من حكم القاجار فقد تمثل في نظريتين مختلفتين فيما يتعلق بالتعامل مع الدولة القاجارية(٩). رأت النظرية الأولى أن هذه الدولة قد وصلت إلى الحكم بطريقة غير شرعية أو دينية بعد أن استولى أقا محمد خان القاجار على الحكم بالقوة في عام ١٢١١هـ ١٧٩٦م ومارس الظلم ضد معارضيه دون أن يكون لأسرة القاجار أي تأييد شعبي، ولذا فإن أصحاب هذه النظرية يعتبرون هذه الأسرة قد

اغتصبت الحكم ولا يجوز التعامل معها[10].

أما النظرية الثانية فقد اتفقت مع النظرية السابقة في أن أسرة القاجار قد اغتصبت الحكم وهي دولة جائرة إلاّ أن أصحابها أجازوا التعامل مع الدولة بحجة درء المظالم عن الشعب الإيراني[11].

ولذلك فإنه كان للعلماء نفوذ كبير في المدن والقرى الإيرانية أكثر من غيرهم وارتبطوا ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع من خلال المحاكم الشرعية والتربية والتعليم والزواج والطلاق ومراسم الدفن والمناسبات الدينية والأوقاف التي كانوا يتحكمون فيها.

وفيما يتعلق بعلاقة العلماء بالتجار فكانت وثيقة جداً حيث كان العلماء يمارسون سلطانهم على التجار في كتابة المستندات وختمها وتوثيقها والشهادة عليها.. إلخ.

وهناك علاقات تاريخية متميزة بين هاتين الفئتين من المجتمع الإيراني حيث كان العلماء ملجأ للتجار من طغيان الحكومات الإيرانية المختلفة، ويتضح ذلك من خلال تأثير الفتاوي التي تصدر من العلماء والتي تتعارض في كثير من الأوقات مع توجهات الحكومات الإيرانية بينما كانت سبيلاً لتوثيق العلاقات والروابط بين العلماء والتجار من جهة وبقية فئات الشعب الإيراني من المزارعين ورجال القبائل والحرفيين من جهة أخرى.

وقد ظهر العلماء كقوة سياسية كبيرة في عهد فتحعلي شاه القاجاري[12] بهدف توحيد صفوف الشعب الإيراني ضد الغزو الروسي لشمال إيران، لكن هذه القوة تحولت إلى أداة فعّالة للضغط على عهد ناصر الدين شاه القاجاري بسبب ازدياد نفوذ الأجانب في إيران انتشار الفوضى والفساد الإداري الذي تميزت به هذه الفترة[13].

وقد أدرك العلماء أنه لا يمكن التوفيق بين مساندتهم للدولة والمطالبة بحقوق الشعب الإيراني في آن واحد، فاختاروا الوقوف إلى جانب الشعب الذي يعتبر القاعدة الرئيسية للعلماء فاعتبرتهم الحكومة معارضين لناصر الدين شاه القاجاري.

ورغم ذلك فإن الشاه كان يشعر بأنه بحاجة إلى تأييد العلماء الذين كان لهم تأثير مباشر على جميع فئات الشعب الإيراني. وقد حاول الشاه وأعوانه كسب العلماء بكل السبل والوسائل ليس حباً فيهم وإنما بهدف اسكات الشَعب في مواجهة تطلعات وطموحات الشاه.

وفي جميع الأحوال فإن كثيراً من المثقفين الإيرانيين والمؤرخين الذين تناولوا جوانب الحياة الاجتماعية في إيران أعربوا عن استيائهم الشديد من تصرفات العلماء ورجال الدين وسلوكهم الاستبدادي في تصرفاتهم ضد العلماء المعتدلين وضد المعارضين لهم من الشعب الإيراني على حد سواء فكانوا يمارسون العنف والقهر، وممارستهم للقوة والعنف ضد معارضيهم لم تكن أقل من استبداد ناصر الدين شاه نفسه إذ كان لبعضهم نفوذ قوي حيث يمتلكون المال والجاه وعدداً كبيراً من المليشيات والجنود والاتباع يقومون في خدمة الشيخ وينفذون أوامره مهما كانت تلك الأوامر جائرة للآخرين. فقد نقل مرتضى راوندي من كتاب «تاريخ مشروطيت» لمؤلفه ملكزاده أن حاجي ميرزا بهاء وميرزا رضا حكمي وهما عالمان جليلان وكانت لهما مكانة علمية وأدبية انتقدا إمام الجمعة وميرزا هاشم. وعلى الفور بعث إمام الجمعة أعوانه إلى هذين العالمين حي أمر الشيخ بضربهما أمام الملأ وأمر بحسبهما في مكان غير لائق إلى أن تعهد الرجلان بعدم التعرض لفتاوي إمام الجمعة وتصرفاته.

ويقول راوندي أيضاً إن إمام جمعة أصفهان كان يخدم عنده أكثر من خمسمائة شخص من المشردين والفقراء. وكان هؤلاء جميعاً يسيرون في موكب هذا العالم وهو راكب على دابته وبأيديهم السكاكين والعصي ويجبرون الناس على تعظيم الإمام وتبجيله ويفرضون عليهم دفع الأموال بحجة الزكاة أو الخمس، وكان لهؤلاء نصيب من التلك الأموال، حيث يقومون بتعذب كل من يعترض أو يعارض إمام الجمعة، وكأن الإساءة إليه تمثل الإساءة إلى الرسول ﷺ[١٤] على حد زعمهم.

وقد استغل علماء العهد القاجاري نفوذهم في الإضرار بمصالح الدولة والشعب الإيراني، فيدل من أن يقوم العلماء بتشجيع الناس على العلم والعمل وإرشاهدم إلى الطريق القويم أدخلوا في نفسوهم الإهمال والخضوع لهم حيث كانوا يقولون إن الله خلق الغربيين الأوروبيين «فرنكَيها» من أجل خدمة المسلمين حتى يتفرغ المسلمون للعبادة، وأن الله سبحانه وتعالى منح الدنيا للكفار والآخرة للمسلمين(١٥).

وكان العلماء ينقسمون إلى قسمين أحدهما اتبع نهج العلماء الصالحين والابتعاد عن مظاهر حياة الدنيا وبهجتها وتميز هذا القسم بالبساطة في حياتهم العامة والخاصة ولم يتملقوا الحكام والمسئولين، وكانت نظرتهم إلي رجال اقاجار بأنهم ظلمة، وكانوا يعتمدون في معيشتهم على صدقات التجار وتبرعاتهم، وكان لهم مكانة مرموقة عند المجتمع الإيراني بينما لم يكن لهم أي نفوذ في الدولة. وقد حرموا من الوظائف الحكومية مثل القاضي الشرعي الرسمي، أما آراؤهم الشرعية فكانت مستمدة من الكتاب والسُنّة ومن اجتهاداتهم الخاصة أو مقلدين لبعض كبار العلماء والمرجعيين التقليديين.

أما الطبقة الثانية فهي البارزة التي يعهد لها الوظائف الدينية الرسمية مثل القضاء الشرعيين ولها مرجعيتها الخاصة وكان لها دور بارز في رسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية، أما مسلك أعضائها في المعيشة فقد اهتموا بالمظاهر الخاريجة وبرغد الحياة وبهجتها. وكانوا يتنافسون على جمع الثروة من الناس ويقومون بإصدار الفتاوي والخطب التي تخدم مصالح الشاه وأعوانه. وقد أطلق عليهم ألقاب وتسميات عديدة مثل إمام الجمعة، سلطان العلماء، شيخ الإسلام.. إلخ(١٦).

وقد حاول أمير كبير القضاء على نفوذ هذه الفئة من العلماء، لاسيما فيما يتعلق بتدخلاتهم في سياسة إيران الداخلية والخارجية(١٧).

وكانت بريطانيا حريصة على تقليص دور العلماء ورجال الدين الذين كانوا يعارضون

المصالح الأجنبية في إيران، لكن القنصل البريطاني في طهران أكد لحكومته أثناء لقائه مع أمير كبير أنه حصل على تأكيدات مع المسؤول الإيراني أن حكومته مصممة على تقويض نفوذ العلماء ورجال الدين المتشددين(١٨) وقد اتخذ أمير كبير هذه الخطوة بأن منع إمام الجمعة من التدخل في الأمور السياسية(١٩).

التجـــار:

تأتي طبقة التجار في المرحلة الثانية بعد العلماء من حيث القاعةد الشعبية في حين كانوا من ذوي التأثير المباشر على الأمور الاقتصادية وحتى السياسية في إيران. وينقسم التجار إلى قسمين: أحدهما أصحاب المحلات والبائعين، والآخر ملاك الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال الذين يتحكمون في تجارة التصدير والاستيراد. وهذه الفئة الفاعلة هي التي كانت تحرك الشارع الإيراني عندما كانت تتعرض مصالحها للخطر، وحتى أواخر القرن التاسع ازداد نفوذ التجار وتضاعفت أعدادهم. ويقول «أتربيت Atrpet» إن الأثرياء والملاك من أصحاب الملايين كانوا يتزايدون بشكل كبير. فقد كانت أعدادهم محدودة في عام ١٨٨٠م إلا أنهم أصبحوا في عام ١٨٩٠م المئات من أصحاب الملايين(٢٠).

هذا بالإضافة إلى أن التجار قد تفوقوا على بقية العناصر الإيرانية بثقافتهم العالية، ومعرفتهم بالأحداث السياسية والاقتصادية والعالمية بحكم علاقاتهم الخارجية.

ورغم ذلك فإن التجار لم يتمكنوا من مواجهة الحكومة والأجانب بمعزل عن العلماء ورجال الدين. ولهذا فإن العلاقات التاريخية بين رجال الدين والعلماء والتجار في المذهب الشيعي الجعفري متميزة ووثيقة من خلال ما كان يقوم به العلماء من تقديم الخدمات التي سبق ذكرها.

أما العلاقات الاجتماعية للتجار فقد اتسمت بالانغلاق، وعدم مخالطة عامة الشعب

الإيراني. ومن سمات هذا المجتمع أنهم كانوا يشكلون كتلة قوية في المدن والقرى، وكانوا يختارون من بينهم ممثلين ونواباً ويرأسهم ملك التجار المعترف به من قِبَل الشاه[٢١].

ومع انشغال طبقة التجار بالأمور التجارية والاقتصادية فإن كثيراً منهم مارسوا السياسة.

وفيما يتعلق بعلاقاتهم بالحكومة والأسرة الحاكمة فكانت جيدة في أغلب الأحيان لوجود مصالح مشتركة بين هاتين الفئتين، كما كانت للتجار روابط وثيقة بالعالم الخارجي، حيث أنشأوا لهم مؤسسات تجارية خارج إيران.

وقد توترت العلاقة بين ناصر الدين شاه القاجاري والتجار منذ أواخر القرن التاسع عشر بسبب ممارسات رجال الشاه ضد التجار، من مصادرة ممتلكاتهم وأموالهم بعد أن ازدادت بدرجة كبيرة نفقات القصر والرحلات التي كان يقوم بها الشاه إلي أوروبا. وكان ذلك هو السبب المباشر الذي أدى إلى تكاتف العلماء والتجار وبقية الشعب الإيراني لمواجهة احتكار التبغ للشركة البريطانية التي أدت في النهاية إلي قيام ثورة عارمة نتج عنها تحريم استعمال التباكو في إيران.

الرعايا أو غالبية الشعب الإيراني:

وهذه الفئة تتكون من مختلف طبقات الشعب الإيراني من المزارعين والعمال، والحرفيين، ورجال القبائل والعشائر. هذه الفئة الكادحة لم تكن لها مكانة على المسرح السياسي الإيراني في العهد القاجاري في حين أنها كانت من أكثر الفئات المتضررة اقتصادياً وسياسياً.

بينما تمكنت القوى الأخرى في إيران من استغلال هذه الفئة على قدر احتياجاتها[٢٢] ولاسيما العلماء الذين استطاعوا بمهارة فائقة استخدام ورقة المكانة الدينية عند هذه الفئة لتحقيق مآربهم الاقتصادية والسياسية لمواجهة حكومة ناصر الدين شاه والأجانب[٢٣]. وكان سبب نجاح العلماء في كسب تأييد الشعب الإيراني من الطبقة

المتوسطة هو قلة الوعي الثقافي والديني، وانتشار الأمية بينهم، وعدم إدراكهم بالتحولات السياسية والاقتصادية التي كانت تحصل في إيران والتي كان من نتيجتها اثقال كاهل معظم طبقات الشعب الإيراني بالضرائب ونهب ثروات البلاد، لاسيما القرويين والمزارعين والحرفيين الذين كانوا يشكلون أكثر من (٧٠٪) من السكان في إيران(٢٤).

وعلى كل فإن العلماء كانوا على علاقة وثيقة بمختلف فئات الشعب، ويعود ذلك إلى الارتباط التاريخي بين العلماء وبقية العناصر لاعتماد حياة ومعيشة العلماء إلي درجة كبيرة على تبرعات وصدقات الشعب الإيراني(٢٥).

وكان العاملون بالدخانيات من المزراعين والصنّاع والسماسرة ينتمون إلى الطبقة الوسطى، ولذلك فإن الفتوى التي أصدرها آية الله ميرزا محمد حسن شيرازي في تحريم الدخان كان لها تأثير كبير على هؤلاء، حيث خرجوا إلى الشوارع وانضموا إلى العلماء وقاموا بحرق المتاجر والمزارع والمستودعات كما سيأتي ذكره(٢٦).

احتكار تجارة التبغ :

تردت الأوضاع الاقتصادية والسياسية في إيران منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأدى ذلك إلى تهافت الدول الغربية لشراء الثروات الطبيعية في إيران بعد أن أصبحت خزينة الدولة عاجزة عن القيام بواجباتها التنموية في البلاد، وعدم تطوير الأجهزة الاقتصادية، إضافة إلي الاتهامات التي كانت توجه إلى الشاه والأمراء بتبذير الأموال في رحلات الشاه إلى أوروبا، في حين كانت موارد الدولة ضئيلة وعاجزة عن الإيفاء بمتطلبات هذا البذخ. وبذلك ساءت العلاقة إلى درجة كبيرة في إيران بين الدولة والشعب الإيراني لاسيما المزارعين، هذا بالإضافة إلى ظهور طبقة من المتطفلين من التجار والأعيان والأمراء الذين زاروا الدول الأوروبية وتعاملوا مع الأجانب، فانبهروا بالأساليب الغربية في الحياة الاجتماعية والمعيشية التي كانت تتطلب منهم المزيد من الأموال النقدية.

وسعت هذه الفئة إلى بيع مزارعها وبيع ثروات الدولة الطبيعية لتوفير الأموال النقدية لإشباع رغبتها. ومن ثم انتهزت المؤسسات الاقتصادية في كل من بريطانيا وروسيا الفرصة في المنافسة من أجل الحصول على الامتيازات الاقتصادية والاستحواذ على الصادرات والواردات من وإلى إيران. وقد كسبت روسيا الجولة الأولى عندما أنشأت سكة حديد خراسان – عشق آباد في (تركمانستان) والحدود الروسية، في عام ١٣٠٢هـ – ١٨٨٥م، حيث تدفت الصادرات الإيرانية إلى روسيا، وعلى وجه الخصوص محصول القطن وقد حاولت روسيا الحصول على المزيد من هذا المحصول بأن حاولت إغراء الحكومة الإيرانية في زيادة الأراضي الزراعية للقطن في اذربيجان على الرغم من أن تلك الأراضي لم تكن صالحة لزراعة القطن كما هو الحال في خراسان.

أما بريطانيا فقد استحوذت على محصول التريقا التي كانت تصدرها إلى الصين عن طريق ميناء بندر عباس في فم الخليج العربي. وعلى العموم فإ هذه الموسسات الأجنبية قد نجحت في الحصول على العديد من الثروات الزراعية والطبيعية في إيران والتي أضرت بالمزارعين والتجار الإيرانيين[٢٧].

وأعتقد كثير من المثقفين أنه لابد من تطوير الأجهزة الاقتصادية، وفرض الضرائب على بعض المحاصيل الزراعية والموارد التجارية، وإيجاد مصادر ثابتة لتمويل خزينة الدولة، ومن هؤلاء محمد حسن خان اعتماد السلطنة وكان من المقربين للشاه وأحد وزرائه ومرافقيه إلى أوروبا[٢٨]. واقترح أن تحتكر الدولة أو تمنح امتياز التبغ إلى الشركات العالمية حيث إن التدخين يضر بصحة الإنسان ولا يعتبر من ضرورات الحياة وأن احتكار هذا المحصول يعود بالنفع على خزينة الدولة وصحة المواطنين، وأن من واجب العلماء إقناع الناس بتحريم التدخين[٢٩] واعتماداً على آراء وأفكار المثقفين الإيرانيين أصدر ناصر الدين في عام ١٨٨٦هـ قانون احتكار الدولة للتبغ وأطلق عليه «قانون إدارة انحصارية تنباكو وتوتون ومتفرعات ان» وسعت الدولة من خلال هذا القانون إلى تنظيم عمليات

زراعة التبغ وتخزينه وبيعه وشراءه[٣٠].

وقد تضمن القانون (٣١) بنداً، وبموجبه أصبح لأمين السلطان وزير المالية الحق في الإشراف على محصول التبغ وزراعته وبيعه وشرائه. ولم يكن من حق أحد من المزراعين أو التجار التعامل في هذا المحصول إلاّ بعد موافقة من وزارة المالية[٣١].

ومع ذلك فإن الحكومة الإيرانية لم تكن لها القدرة على تنفيذ هذا القانون لطبيعة إيران الجبلية والقبلية، إضافة إلى بعُد العاصمة عن أماكن زراعة التبغ.

ورغم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تمر بها إيران، فإن ناصر الدين شاه كان يتطلع إلى إقامة مشاريع اقتصادية، وسعى إلى إيجاد الظروف الملائمة للاستثمارات الأجنبية لاسيما الأوروبية منها، ومن أجل ذلك قام بعدة رحلات إلى أوروبا لتوثيق التعاون بين إيران ودولها[٣٢]، وكان آخرها في شهر شعبان من عام ١٣٠٦ هـ - ١٨٩٠ م لمشاهدة المعرض التجاري الذي أقيم في باريس والاطلاع على التقدم الحضاري والتكنولوجي ومن ثم قام بزيارة بريطانيا بناءً على نصيحة أمين السلطان ميرزا علي أصغر خان الوزير الأعظم وعدد آخر من المسئولين الإيرانيين، في حين كان البريطانيون ينتظرون زيارة الشاه إلى لندن لتقديم الواجب للشاه الذي منح البريطانيين امتياز البنك الشاهنشاهي وخط سكة حديد في وقت سابق. كما كانوا يأملون في الحصول على المزيد من الامتيازات للشركات البريطانية.

وقد نجحت الحكومة البريطانية في تحقيق طموحاتها في إيران عندما تمكنت من إقناع الشاه في الموافقة على منح امتياز التنباكو (التبغ) إلى شركة بريطانية. وهذا الامتياز يمثل أحد العوامل الرئيسية في انهيار حكم أسرة القاجار في إيران[٣٣]. وقد لعب السير هنري درموند وولف Sir Henry Drummond Wolff (المندوب البريطاني في إيران ١٨٨٩ - ١٨٩١) الدور الأكبر في إنجاح هذه الصفقة عندما قدّم صديقه الميجور جيرالد تالبوت

Major Gerald F. Talbot وطلب الأخير من ناصر الدين شاه منحه بيع امتياز التبغ في جميع أنحاء إيران(٣٤). وقد وافق شاه إيران في ٢٨ رجب ١٣٠٧هـ الموافق ٢٨ مارس ١٨٩٠ م على منح امتياز احتكار وبيع وشراء وتصنيع التنباك ويشمل كافة الأنواع التنباك والتبغ المستعملة للسجائر والنشوق والغليون (نارجيلة) في داخل إيران وخارجها لمدة خمسين عاماً، وذلك مقابل خمسة عشر ألف جنيه استرليني، وربع ربح صافي الدخل السنوي إلى الحكومة الفارسية، والميجور تالبوت مؤسسة الشركة هو(٣٥) أحد أقرباء رئيس وزراء بريطانيا المشهور اللورد سالسبوري ١٨٣٠ - ١٩٠٣م. وقد شعر المسؤولون الإيرانيون بأن هذه الاتفاقية تثير غضب الشعب الإيراني وسخطه على الحكومة إذا أعلن عنها صراحة قبل اتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع الاضطرابات. لذلك فإن الحكومة الإيرانية تريثت بعض الوقت وسعت أن تكون هذه الاتفاقية سرية ولم يعلن عنها عند عودة ناصر الدين شاه إلى طهران بغية تهيئة الظروف المناسبة(٣٦). لكن الشعب الإيراني علم بالاتفاقية عن طريق الصحف التركية التي بادرت بنشر الخبر مباشرة، كما أن الحكومة الروسية التي لم يسرها الوفاق بين إنجلترا وإيران حيث أن روسيا كانت تنافس انجلترا في السيطرة على إيران واستغلال ثرواتها الطبيعية فعارضت بشدة هذا الامتياز وزعمت أنها خرق للاتفاقيات السابقة التي عقدت بين إيران وروسيا.

أما الميجور تاليوت فقد اعتبر أن هذا الامتياز إنجازاً كبيراً لا يجوز التفريط فيه ويجب الحفاظ عليه والتمسك به.

وقد تضمنت الاتفاقية خمسة عشر بنداً:

ونص الاتفاقية

يسند (يُعهد) إلى « ميجور تالبوت » وشركائه شراء وبيع وتصنيع جميع أنواع

الدخانيات والتنباك في إرجاء إيران المحروسة، لمدة خمسين عاماً من توقيع هذ المعاهدة، بالشروط الآتية:

الباب الأول: يتعهد أصحاب الامتياز بدفع مبلغ خمسة عشر ألف ليرة إنجليزية سنوياً إلي خزانة دولة إيران العظمى، سواء استفادوا من هذا الامتياز الممنوح لهم أم لم يستفيدوا، وتقوم شركة الدخان بدفع هذا المبلغ عند نهاية كل ستة أشهر على أقساط.

الباب الثاني: لأصحاب الامتياز وحدهم تحديد كمية التنباكو والدخان التي يتم تصنيعها في إيران، كما يحق لهم أن يطلبوا المعلومات اللازمة من المزارعين، وسوف تصدر دولة صاحب السمو الملكي أوامرها إلى حكام المحافظات بتذليل هذا الأمر، لتمكينهم من الحصول على تلك المعلومات من المزارعين.

ولا يحق لأحد أن يحصل على ترخيص بيع وشراء الدخان والتنباك والسجائر والسيجار والنشوق وما شابه ذلك غير أصحاب الامتياز، أما بالنسبة لمن يتاجرون الآن في الدخان والتنباكو فإن بوسعهم الاستمرار في مزاولة عملهم، شريطة أن يحصلوا على إذن من شركة الدخان.

الباب الثالث: يتم خصم النفقات التي أنفقتها الشركة من الأرباح التي تحققت، كما تضيف إليها خمسة في المائة، أمّا بقية الأرباح فيخصص ثلاثة أرباعها للشركة، ويعود الربع المتبقي لخزانة الدولة، ويحق لدولة إيران – بناءً على هذه الفقرة – أن تقوم بالمراجعات المطلوبة للتأكد من حساباتها.

الباب الرابع: تعفى جميع الآلات والأجهزة اللازمة لتصنيع الدخان – التي يستوردها أصحاب الامتياز إلى إيران – من جميع الرسوم الجمركية والمالية، أياً كان نوعها.

الباب الخامس: يُحظر حمل ونقل الدخان والتنباكو من وإلى إيران، اللّهم إلاّ إذا أجاز أصحاب الامتياز ذلك، بيد أن بإمكان المسافرين أن يحملوا قدراً من الدخان

والتنباكو على سبيل الاستعمال الشخصي.

الباب السادس: يتعهد أصحاب الامتياز بشراء محصول الدخان والتنباكو الذي يزرع في إيران بأكمله نقداً، على أن يتم وضع السعر بين أصحاب الامتياز والمزارعين موضع الاعتبار، وفي حالة ظهور أي مشكلة بين الطرفين، ناتجة عن السعر، يتم اختيار حكم يقوم بتحديد ثمن يرتضيه الطرفان.

الباب السابع: تتعهد دولة إيران العظمى بألاّ تزيد من قيمة الرسوم الجمركية وجميع الماليات الأخرى التي يتم تحصيلها حالياً على الدخان والتنباكو والسيجار والسجائر والنشوق من يوم توقيع حق الامتياز هذا ولمدة خمسين عاماً، وعلى أصحاب وثيقة الامتياز أن يقوموا بسداد الأموال والرسوم الأخرى التي تحصل عليها دولة إيران العظمى في ذلك الحين.

الباب الثامن: من يتجاوز تطبيق هذه البنود سيواجه عواقب خطيرة وصعبة، كما أن من يُكتشف أنه قد قام ببيع التنباك والدخان، وجميع أصناف الدخان دون إذن من الشركة فإنه سيعاقب عقاباً شديداً، ويقع تحت طائلة القانون.

وتتعهد دولة إيران العظمى بمساندة أصحاب الامتياز ودعمهم في جميع الأمور المتعلقة بالدخان، كما تتعهد الشركة من جانبها بألاّ تتجاوز أي بند من بنود هذه الاتفاقية بحال من الأحوال.

الباب التاسع: يحق لأصحاب الامتياز أن يتنازلوا لغيرهم عن جميع الحقوق والامتيازات التي مُنحت لهم، وما يقابلها من تعهدات وغير ذلك، شريطة أن يُخطروا دولة إيران قبلها بوقتٍ كافٍ.

الباب العاشر: يتعهد زارعو الدخان والتنباك بإخطار أقرب ممثل للشركة ودون أي تأخير عن كمية محصولهم من الدخان والتنباكو حتى يتمكن أصحاب الامتياز من

الوفاء بالتزاماتهم التي وردت في الباب السادس، ويتمكنوا من بيعه بأقصى سرعة.

الباب الحادي عشر: لا يحق لأصحاب الامتياز الحصول على أرض في إيران، اللّهم إلاّ ما يُعدّ من قبيل المخازن، وما يلزم العمل.

الباب الثاني عشر: يحق لزرّاع الدخان الذين يبيعون محصولهم من الدخان والتنباكو للشركة الحصول على راتب في صورة عون أو مساعدة وسوف تكون هذه الفقرة متّفقة مع قرار ستصدره دولة إيران العظمى.

الباب الثالث عشر: ما لم يتم تشكيل شركة الدخان أو تشرع في عملها بعد عام من توقيع هذ المعاهدة، فإن هذه المعاهدة تعتبر لاغية وباطلة، اللّهم إلاّ إذا اعترضتها عوائق حالت دون تنفيذ ذلك كالحرب أو أشياء أخرى من هذا القبيل.

الباب الرابع عشر: إذا نشب خلاف بين دولة إيران العظمى وأصحاب الامتياز يتم تعيين حكم من الطرفين لإزالة هذا الخلاف، ويكون حكمه نافذاً، وفي حالة عدم الوصول إلى إتفاق، ينبغي على الطرفين اختيار أحد سفراء ألمانيا أو النمسا المقيمين في طهران ليكون حكماً، وعلى جميع الأطراف الانصياع لحكمه.

الباب الخامس عشر: تمّ تحرير وثيقة الامتياز هذه من نسختين، وُقْعتا من صاحب السمو الملكي، وصَدّقت عليها وزارة الخارجية لدولة إيران العظمى، وتمّ تبادلهما بين دولة إيران العظمى (والميجور تالبتوت)، وستكون نسختها الفارسية مجال احترام.

مؤرخة بتاريخ الخميس الثامن والعشرين من رجب ١٣٠٧ الموافق العشرين من مارس ١٨٩٠.

محل ختم وتوقيع (سير هنري ولف) السفير الإنجليزي[٣٧].

وبعد إقرار هذه الاتفاقية واعتمادها من ناصر الدين شاه القاجاري وإعلانها رسمياً في إيران، انتشر موظفو الشركة في المدن والقرى الإيرانية للقيام بالمهام المناطة بهم مثل الإشراف على زراعة التبغ والتعامل فيه، وتحريض مزارع التبغ. وبذلك نجحت شركة رجي في التغلغل في الاقتصاد الإيراني وسحب البساط من تحت أقدام البرجوازيين والمزارعين الإيرانيين. فلم يجد الإيرانيون المتضررون سبيلاً سوى القيام بعمل يعيد إليهم حقوقهم. فلاذوا بالعلماء والملالي يستنجدونهم ضد الحكومة الإيرانية[٣٨]. وفي الوقت نفسه فإن رجال الدين كانوا يتحينون مثل هذه الفرصة لمقاومة طغيان ناصر الدين شاه بعد أن تفاقمت العلاقة بين القصر والمؤسسات الدينية في البلاد. وقد اتفق الشعب الإيراني بفئاته المختلفة من العلماء والتجار والمزارعين في الذود عن مصالح بلادهم وأعلنوا رفضهم هذا الامتياز. ومما ضاعف من مخاوف الإيرانيين قيام الحكومة بسلسلة أخرى من التنازلات للشركات الأجنبية.

وقد عبر الإيرانيون عن مخاوفهم وسخطهم على هذا الامتياز، وانتقد العلماء والأعيان الاتفاقية بشكل علني حيث كان يتردد على ألسنة الشعب الإيراني السخرية والانتقاد العلني للحكومة في الشوارع والمجالس والمساجد وكانوا يقولون «إن الحكومة باعت اليوم التبغ وغداً ستبيع الفحم والحطب والماء وغيره وإن المبالغ المحصلة من هذه الامتيازات توزع على الأمراء وكبار المسئولين وتصرف على رحلات ناصر الدين شاه إلى أوروبا أو على الحفلات الماجنة»[٣٩].

وهكذا فإن المدن الإيرانية وأريافها لاسيما المناطق المتضررة قد أفاقت من غفوتها وطالبت الحكومة الإيرانية بإلغاء هذا الامتياز وغيره من المصالح الأجنبية في إيران. وقد استغل العلماء هذه القضية بشكل جيد ووظفوها للانتقام من الحكومة القاجارية التي اعتبروها ظالمة وغاصبة للحكم، فاعتلوا منابر الوعظ والإرشاد وعملوا على تهييج الشعب ضد الشاه وأعوانه حتى إن بعضهم كان ينادي بإسقاط الحكم وسب الشاه جهراً مثل

السيد علي أكبر فال أسيري في شيراز الذي اعتلى المنابر مهدداً الشاه والشركة لكن أمين السلطان حاول طمأنة المسئولين في الشركة بأن ألقي القبض على الشيخ وأبعد إلى بوشهر في ٨ شوال ١٣٠٨ ثم إلي العراق. لكن انعكاسات هذا التصرف على الدولة كان شديداً حيث اعتصم الناس في الأسواق والمساجد وقد طالب العلماء في برقية بعثوها إلى الشاه طالبوا فيها بإعادة الشيخ فالي إلى إيران، وقد اتخذت الحكومة الإيرانية إجراءات شديدة ضد المتظاهرين فأمرت قوات الجيش بتفريق المتظاهرين وقُتِل عدد كبير منهم[٤٠].

وهكذا ظهرت بوادر الوعي الشعبي عند الإيرانيين ضد اتفاقية التنباك، فقد قابل مجموعة من التجار والأعيان أمين الدولة في ٢٣ فبراير ١٨٩١م راجين من الشاه إلغاء هذه الاتفاقية لما فيها من ضرر على التجار وإيران عامة، لكن ناصر الدين شاه لم يستجب لرجائهم[٤١].

وقد تتابعت الأحداث واتخذ رجال الدين دور الزعامة في كثير من المدن الإيرانية فوقعت من جراء ذلك العديد من الحروب والمعارك بين الأهالي والقوات الحكومية سقط فيها عدد كبير من القتلى والجرحى. ولم يكتف الإيرانيون بانتقاد الشاه والشركة وإنما ظهرت موجة من التعصب ضد الحضارة الأوروبية، وصارت الإشاعات تدور بين الناس حول مفاسد هذه الحضارة[٤٢].

ويقول كاتب إيراني معاصر لهذه القضية: «إنه جاء من لندن جماعة من الأجانب لا يقل عددهم عن مائة ألف نسمة بين رجال ونساء، ودخلوا طهران وشرعوا في تنفيذ مقاصدهم وأرسلوا في كل بلد من بلاد إيران عدداً من رجالهم. وقويت بذلك كل ملة في إيران سوى ملة الإسلام، وكثرت الفواحش وشرب الخمر، فلم تزل تكثر هذه الدواهي، وقد فتح الأجانب المدارس لدعوة الناس إلى الدين المسيحي، وجعلوا المبشرين

«البرتستانت» في جميع المستشفيات ينفقون أموالاً جمة على الفقراء والمساكين ويستخدمون بنات الإسلام وفتياته، وصار المسلمون مقهورين تحت أيديهم، وصرفوا أربعمائة ألف تومان بين الأمراء والحكام ليوافقوهم في تنفيذ مقاصدهم. واتصل بأصحاب الامتياز كثير من الدجالين الذين يريدون التقرب إليهم ويدعون أنهم من المسلمين فكانوا يُدلِّونهم على أغراض الناس ونواميسهم وما ادخروا من التنباك وجعلوا يصرفون عوام الناس عن إطاعة العلماء فاضطهد أهل الدين، وكانوا يحبذون السفور لبنات المسلمين وينصبون الكراسي في المعامل الإسلامية ليجلسوا وينظروا إلى بنات المسلمين اللاتي يشتغلن في المعامل وهن سافرات، ووقع من أمثال ذلك ما لا يحيط بيانه القلم»[٤٣].

وجد الإيرانيون أنفسهم أمام تحديات خطيرة إذ استمر ناصر الدين شاه في إعطاء الامتيازات للشركات الأجنبية دون أي اعتبار لمصلحة إيران وشعبها. فالتقى عدد كبير من عقلاء إيران وتجارها بميرزا حسن مجتهد اشتياني[٤٤] وشرحوا له الأضرار التي تتعرض لها البلاد نتيجة هذه الاتفاقية. وبعد مداولات جرت مع الوفد المذكور، أرسل الشيخ الاشتياني وفداً من العلماء برئاسة أقا منير الدين إلى سامراء في العراق لمقابلة السيد ميرزا حسن الشيرازي المرجع التقليدي للشيعة[٤٥]. وبعد مداولات جرت مع الوفد المذكور في ٩ ذي الحجة ١٣٠٨هـ - ٢٦ تموز ١٨٩١م بعث السيد حسن الشيرازي برقية إلى ناصر الدين شاه يشجب فيها منح امتياز «التنباك» ويطالب بإلغائه[٤٦].

أدرك ناصر الدين شاه خطورة الموقف وأسرع في تكوين وفد من القائم بأعمال المفوضية الإيرانية في بغداد محمود خان مشير الوزراء وأمره بالتوجه إلى سامراء لشرح وجهات نظر الحكومة الإيرانية للسيد الشيرازي، لكن الأخير لم يقتنع بها وفشل أمين السلطان رئيس وزراء إيران وميرزا زين العابدين إمام الجمعة في إقناع الإمام بفوائد هذا الامتياز. أما ميرزا حسن الشيرازي فأصر على إلغاء الاتفاقية فبعث برسالته إلى ميرزا حسن اشتياني يحثه على تصعيد الحملة ضد امتياز «التنباك» فأصدر فتواه المشهور

بتحريم تدخين التنباك وهذا نصه :

«بسم الله الرحمن الرحيم. اليوم استعمال التنباك والتتن حرام باي نحو كان ومن استعمله كمن حارب الإمام عجل الله فرجه. حرره الأحقر محمد حسن الحسيني»(٤٧).

لقد كانت هذه الفتوى قنبلة من حيث تأثيرها في المجتمع الإيراني بعد أن أمر الشيخ محمد حسن اشتياني بقرائتها على المنابر في طهران وبقية المدن الإيرانية، واستنسخ منها مائة ألف نسخة أرسلت إلى جميع أرجاء إيران وقد حاولت الحكومة الإيرانية جمع النسخ من أيدي الناس ومنع انتشارها فلم تفلح(٤٨).

وامتنع الناس عن تدخين «التنباك» على نطاق واسع، وصار الناس يراقب بعضهم بعضاً حتى لا يعمد أحدهم إلى التدخين سراً خلافاً للفتوى.

وتناقلت الصحف الإيرانية والعثمانية أخبار هذه الحركة الشعبية ضد المصالح الأجنبية والحكومة الإيرانية على السواء.

وقد كتب صاحب جريدة «أختر» (وهي جريدة فارسية كانت تصدر في استانبول) أنه عندما قدم إيران الميجور درباليت وشركاءه الأجانب باسم الهيئة التأسيسية لشركة «رجي» التي حصلت على امتياز احتكار الدخانيات في إيران، قابل صاحب جريدة أختر هذا الوفد وتحدث مع رئيسه، ذلك الحديث الذي نشر في الجريدة على النحو التالي:

«وفي استانبول كان لنا لقاء مع صاحب الامتياز وتجاذبنا فيه أطراف الحديث عن الامتياز الذي حصل عليه من السلطان أثناء زيارته للعاصمة البريطانية وشروطه وكان أول ما ردده الميجور درباليت في هذا الشأن أن امتياز احتكار الدخان الذي حصل عليه هو لصالح الدولة الإيرانية والمزارعين والتجار.

فسألته عن الفائدة التي تعود على المزارعين من وراء هذا الاحتكار والذي يظهر من

بنوده بوضوح وجلاء أنه لا فائدة منه لهؤلاء الكادحين وأن العائد الأكبر سوف يدخل جيوبكم. وجاء رد الميجور درباليت على هذا السؤال أكثر جرأة ودهشة حيث قال: إن المزارع يبيع المحصول بالنسيئة، وهذا يعني أنه يسدد الثمن بأجل بعد تسليم محصوله، أو يستبدله بأقمشة قطنية من الشيت والكرباس (الدبلان)، أما أنا فسوف أسدد ثمن المحصول قبل استلامه.

وكان جوابي عليه أن هذا الادعاء ليس مؤكداً بالدليل والبرهان، بل وليس له أساس من الصحة، ذلك أن المزارع كان سهلاً عليه بيع المحصول نقداً في أي وقت يشاء، وكثيراً ما كان يأخذ من التجار النقود قبل جني المحصول بثلاثة أشهر، وعندما ينضج يعطيهم إيّاه، وهذا هو الفرق. ثم إن المزارع كان أمامه مائة مشترٍ، وكلٍ واحد من هولاء كان يتنافس في التعامل مع المزارع ويقدم عروضاً أفضل. وأنه بسبب حالة الرواج تلك، كان المزارع يبيع محصوله من الدخان بالطريقة التي يرغب فيها. أما الآن فهو مجبر على بيع المحصول لجهة واحدة متمثلة في الشركة صاحبة الامتياز التي احتكرت تجارة الدخان في كافة أنحاء البلاد. ولاشك أن الشركة ممثلة في مندوبيها الأنجليز سوف تحدد الثمن الذي تقرره للشراء، بل تفرضه فرضاً على المزارع الذي سيسلم محصوله مكرهاً وإلاّ وقع تحت طائلة العقاب إذا تصرف في ورقة واحدة من الدخان وباعها لشخص آخر أو على أسوأ الفروض احتجزها لاستعماله الخاص. وهذا يعني الإضرار بالمزارعين وسوف يؤدي إلى الإضرار بمصالحهم الاقتصادية ومواردهم المالية ويعني هذا الاحتكار آخر الأمر أنه ليس في صالحهم.

وسألته مرة ثانية: إنك ذكرت أن هذا الامتياز في صالح الحكومة وأنه سوف يدخل خزينة الدولة سنوياً عائد كبير هو ربع دخل الشركة، خلاف خمسة عشر ألف جنيه انجليزي. أرى أن هذا الكلام ضعيف وعلى غير أساس، والدليل على ذلك أن الدولة العثمانية تستورد من الدول الأخرى كمية ضئيلة من الدخان، وأنها تشتري سنوياً من

الحكومة الإيرانية ما قيمته سبعمائة ألف ليرة عثمانية من إدارة الدخانيات، وهذا يشكل خُمس دخل الدولة. فانظر مقدار التفاوت بين وضعنا الحالي والوضع الجديد في ظل الشركة الاحتكارية، وكيف بدأت إيران الطريق وما سيصل إليه الحال، بعد أن وصل إليه الدخان الإيراني خارج بلده وهو حرّ من قيود الاحتكار. إن هذا يعني أن المزارع الإيراني وفي ظل حريّة تجارته يمكنه بيع المحصول خارج البلاد وكذلك التجار، بل هناك زيادة مطردة واضحة للحكومة مما يدخل خزينتها من جرّاء ذلك. ولاشك أن الحكومة الإيرانية إزاء اهتمامها بهذا المورد المالي الحيوي لخزينتها تعمل من ناحيتها على رفاهية الفلاح والنهضو بحاله. أما التجار فإنهم لن يدفعوا ضرائب للدولة في حالة تصدير المحصول خارج البلاد ، وبالتالي سوف توصد أبواب الدخل عامة، ولن ينال المزارع نصيبه من الرعاية والرفاهية.

وبناء على ذلك فإن المبلغ الذي ستدفعونه سنوياً للحكومة سوف يدخل الخزينة ضمن إيرادات إدارة الدخان ويسلّم للدولة العثمانية. ولن يتأثر الدخل الحكومي بما تدفعه الشركة من أموال لأن معظم الدخل سوف يدخل خزينة الشركة البريطانية. وفي هذه الحالة سوف تغلق أبواب الرزق كلية أمام التجار بسبب احتكاركم تصدير المحصول خارج البلاد. ثم اتضح لنا من شروط الامتياز أن صاحبه يحق له إضافة مبالغ باسم رسوم إدارية للامتياز ذاته ومعنى ذلك أنكم تفرضون ضرائب بمعرفتكم على الشعب الإيراني، ثم تبيعونه في السوق المحلية للتجار الذين أجبرتهم الظروف على رفع سعره ولن يستطيع أي شخص صدّهم لأن هدف التاجر الأساسي المكسب.

خلاصة القول إن هذا الامتياز لن يعود بفائدة، لا على الشعب الكادح، ولا على الدولة. بل من السهل وقوع ضرر شديد وخسارة بالغة على الحكومة الإيرانية إذا سلكت هذا الطريق ومن الجائز عدم تدارك ذلك مستقبلاً. إن شروط الامتياز قبيحة، لقد تم في غفلة، وخير مثل لذلك حال دخان أصفهان حالياً الذي يقع تحت نير الاحتكار، شأنه في

ذلك شأن ما قدّمته الحكومة الإيرانية للشركات الأجنبية وفاء لسداد ديونها. وإذا نظرنا إلى إيرادات الدولة من الدخان نجده مجزياً. مثلاً هناك بضع أشخاص من كبار التجار الإيرانيين يدفعون سنوياً مبلغ مائتي ألف ليرة ضرائب للدولة. وهذا خير دليل على أن شروط الامتياز وصلت إلى درجة مجحفة تدعو للأسف والحسرة. ولازلنا في دهشة من انسياق المسئولين الحكوميين وراء مثل هذا الامتياز ومباركتهم له. ولاشك أن مثل هذا العمل يدل على جهل الموظفين ولم نسمع بمثله من قبل. والآن كيف يواجه الناس الذين كانوا يمتدحون الانجليز ويذكرون ما لهم من كياسة وانصاف وثراء كيف يسطون على أرزاق الأمة الإيرانية. ومهما كتبنا في نتائج هذا لعمل والآثار المترتبة عليه والأضرار التي ستلحق بالأمة الإيرانية ليدعونا إلى أن نترحم عليها ونرثي لحالها.

(هذا هو عين افتتاحية جريدة «اختر»[٤٩]).

لقد تم وضع حلقات تنفيذ منح امتياز الدخان للميجور درباليت موضع التنفيذ بعد عودة السلطان ناصر الدين شاه من رحلته الثالثة إلى أوروبا بسبعة عشر شهراً، وبالتحديد في شهر رجب سنة ١٣٠٨ هـ (فبراير/مارس ١٨٩١م) عندما قدم إلى طهران وفد من الشركة صاحبة امتياز الدخان. أما خلال هذه الفترة المذكورة فإنه حضر إلى إيران مجموعات من الانجليز وغيرهم قدّر عددهم ببضعة آلاف لدراسة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد ليتسنى لهم العمل على ضوء نتائج تلك الدراسات المستفيضة عن الشعب الإيراني وكيفية التعامل معه[٥٠].

وكانت الجالية الانجليزية في إيران تزيد على عشرين ألف شخص ومنتشرة في كافة أنحاء البلاد، وخاصة العاصمة طهران. وقد استولى هؤلاء على السوق التجارية وأصبحوا مسيطرين على كافة الشئون المالية والاقتصادية في إيران بما فيها سوق طهران حيث انتشروا فيه انتشاراً كبيراً لدرجة أنهم اختلطوا بالأهالي المواطنين وأصبحوا يوجدون في

كل شارع وفي كل حارة، بل وفي كل مكان. ولم يكن العلماء والتجار وحدهم هم الذين يمثلون المعارضة ضد ناصر الدين شاه وشركة (رجي)، وإنما كان هناك مجموعة من أسرة القاجار نفسها مثل عباس ميرزا ملك ارا شقيق الشاه الذي أبدى استياءه لتحكم الإنجليز في الاقتصاد الإيراني حيث قال:

«إن هؤلاء الأجانب الذين وفدوا عن طريق شركة الدخان مالبثوا، بعد قدومهم إلى إيران واستقرارهم فيها، أن شرعوا في تنفيذ ما كلفوا به من جمع المعلومات عن السوق الإيرانية، والحياة الاجتماعية، والبحث عن موارد جديدة سواء في باطن الأرض أم على سطحها، وأيضاً محاولة خلق سوق جديدة لمواد جديدة يمكن المتاجرة فيها، بحيث أصبح واضحاً أنهم بعدوا عن هدفهم الأصلي، ووضح تماماً سوء نياتهم خاصة وأن كل جماعة منهم بعد استقرارهم في البلد الذي وفدوا عليه تميزوا عن الوطنيين المسلمين لما كانوا عليه من أوضاع سيئة للغاية. وكان مألوفاً لدى العامة قدوم هؤلاء الأجانب عليهم يشرحوا لهم أهدافهم من انشاء سوق تجارية جديدة تعود على الأهالي بالخير[٥١] إن هذا المنظر المؤلم كان يدل دلاة واضحة على ما كانت عليه أحوال البلاد الإسلامية في مطلع هذا القرن (الرابع عشر الهجري).

وقد علم الشعب الإيراني مباشرة بأخبار هذا الامتياز فقاوموه بكل جدّية وصرامة واعتبره الساسة الأحرار ضد مصالح الوطن ومخالفاً للحقوق وماهو متعارف عليه في بلد إسلامي كإيران. لقد بدأت حالة التذمر تلك بعد إعلان نصوص الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ. وما كان من أفراد الشعب بكافة طبقاته إلاّ نعت الحكومة بالضعف والفساد.

وسادت حالة التذمر التي تعد أول حركة عصيان شعبية بدأت بأولئك الذين يتعاملون بالدخانيات، ثم انضم إليهم أعوانهم، وكانوا يشكلون قرابة خُمس مجموع السكان. وبعد إعلان الاتفاقية رسمياً انضم إليهم كل طبقات الشعب الإيراني. وأضرب كافة

التجار تضامناً مع زملائهم تجار الدخانيات وامتنعوا عن التعامل مع الانجليز.

ومع ذلك كانت الشركة صاحبة امتياز الدخان تنفذ المخطط الاستعماري المتمثل في احتكار زراعة التبغ وتجارته وتصنيعه، وأقدمت على شراء قطعة أرض فضاء كانت تعد في وقتها موقعاً هاماً في العاصمة طهران بقرب «أراك» والمعروف حالياً «بباغ ايلخاني: (حديقة الايلخان) وذلك بمبلغ أربع وأربعين ألف تومان. كذلك شيّدوا مبنى كبيراً متعدد الطبقات اعتبر في عصره شيئاً مميزاً حيث كانت مباني طهران لا تزيد عن طابق واحد[٥٢].

وانتشر موظفو الشركة الانجليزية في كافة المدن والقرى الإيرانية وقد بدأوا أولاً بإقليم فارس وتمركزوا في عاصمته شيراز، الذي يُعد من أهم مناطق إنتاج الدخانيات. وعندما قدم ممثلو الشركة شيراز كانت الحكومة المركزية قد طلبت من المسئولين في الأقليم الترحيب بمقدمهم وتقديم كافة التسهيلات المتاحة لهم وتسهيل أعمالهم. وانتشر خبر مقدمهم في المدينة وانزعج السكان من ذلك وامتنعوا عن التعامل معهم وقرّروا جميعاً عصيان أوامر الحكومة المركزية الخاص بالدخان وتزعم حركة العصيان تلك كبار رجال الدين بالمدينة الذين طالبوا الأهالي بمقاومة الشركة وعدم التعامل مع أفرادها[٥٣].

إزاء ذلك اضطر عمال الشركة وغالبيتهم من الانجليز إلى الاقامة بعيداً عن مدينة شيراز واتصلوا بالمقر الرئيسي في العاصمة طهران لابلاغ الحكومة المركزية بأن حجة الإسلام حاج سيد على أكبر أحد كبار علماء الدين بشيراز يقود حركة العداء ضد الشركة، وأنه يلقي الخطب السياسية ضد الموظفين الأجانب مما ألهب حماس المواطنين الإيرانيين. وأخيراً تمكن ممثلوا الشركة في العاصمة طهران من إقناع المسؤولين باعتقال حجة الإسلام حاج سيد على أكبر وإبعاده عن شيراز[٥٤].

لقد كان يوم القبض على حجة الإسلام حاج سيد على أكبر في شيراز يوماً مشهوداً،

بل يعد الشرارة الأولى للثورة الإيرانية للحصول على الدستور والقضاء على استبداد السلطان القاجاري. ذلك أنه في يوم عاشوراء وانشغال الزعيم الديني بهذه المناسبة الدينية قدم نحوه جماعة من الفرسان وحاصروه. ورغم كبر سنّه وشيخوخته قبضوا عليه وأركبوه فرساً ورحلوا به إلى ميناء بوشهر. وعلى هذا النحو من التبجّح والاستهتار قبضوا على الشيخ وانهالوا عليه باللعنة والسباب فتحمّل كل ذلك في سبيل وطنه وعزّة أهله مما يزيد رجال الدين مباهاة وشرفاً. وأخيراً وصل الركب إلى ميناء بوشهر حيث سلمّوا الشيخ على هذه الحالة المزرية إلى رجال الحكومة فيها(٥٥).

ولكن الأمور اشتعلت أكثر مما كانت عليه، ذلك أن المسئولين في بوشهر استقبلوا السيد على أكبر بكل ترحاب وتقدير، واحتفوا به وأكرموا وفادته وأزالوا ما كان قد لحق به من تعب وارهاق وأقام في ميناء بوشهر مُعزّزاً مُكرماً. وما أن علم أعوانه ومريدوه بما حدث له انتقلوا جميعاً إلى بوشهر للوقوف بجانب شيخهم والإعراب عن سخطهم ضد الحكومة وتأييداً له ولوطنيته الخالصة. كذلك انضم إليهم جماعات غفيرة من المواطنين، فما كان من الحكومة الإيرانية إلاّ أن نقلت الشيخ إلى مدينة سامراء بالعراق، المكان المقدس لإمام الزمان.

وأثناء ذلك كان الميجور درباليت ومرافقوه خارج مدينة شيراز وقد أصابهم هلع شديد وحزن عميق واستنجدوا بالشاه ورجاله أو ممن قبض منهم الرشاوي والعطايا، وقبعوا في أماكنهم في انتظار التعليمات بالسماح لهم بدخول شيراز.

خلاصة القول كان خبر القبض على حجة الإسلام حاج سيد على أكبر بداية لسلة من العصيان المدني والاضطرابات الشديدة والحديث عن إمكانية عزل السلطان ناصر الدين شاه عن عرشه لطغيانه ووقوفه بجانب الأجانب ضد المصالح الوطنية الإسلامية. وسادت شيراز حالة من الغضب الشديد والاستياء التام، واجتمع أناس في مسجد الأمام أحمد بن موسى المعروف بإمام زاده شاه چراغ، وعمت شيراز اضطرابات عنيفة

صاحبها العنف ضد الأجانب بصفة عامة وبخاصة الإنجليز وحاول المسئولون فيها تهدئة الموقف، لكن الثوار استمروا في ثورتهم ومسلكهم العدائي ضد الحكومة والأجانب، وفلت الزمام منهم ونالوا من المؤسسات الأجنبية بالمدينة حرقاً وتدميراً ونهباً حتى إن رجال الحكومة لم يستطيعوا إخماد تلك الثورة والكثير من رجال الشرطة أسهم في النهب لينال البركة والثواب من الله. ومما زاد الوضع سوءاً أن المسئولين عن الأمن عالجوا الأمر بالقوة حيث أصدروا أوامرهم للجنود والفرسان بمحاصرة مسجد شاه چراغ، وبدأوا يطلقون على المعتصمين داخله رصاص بنادقهم، فقتل منهم خلق كثير، وأجبر الجميع على الهرب من المسجد فراراً من بطش رجال الأمن.

وكان يوماً حزيناً لم تعرفه شيراز من قبل حيث كان في كل بيت قتيل أو جريح وترمّلت النساء وتيتم الأطفال، وفي اليوم التالي لم يعمل رجال الحكم على تدارك الموقف، ولم يعالجوا الأمر باللين والسياسة، بل أشعلوا غضب الأهالي الوطنيين بأن زادوا في تحية الضيوف الأجانب وأقاموا لهم الحفلات والموائد حتى وصل الأمر إلي التعظيم والتبجيل أكثر من أي وقت آخر[٥٦].

وهدأت الأمور نسبياً في شيراز إزاء القمع والقهر الذي تعرّض له الأهالي، وبدأ رجال الشركة في التوجه إلي كافة البلاد الإيرانية بعد أن اطمأن الميجور درباليت بأن الشاه ورجاله يقفون بجواره ويؤيدونه تأييداً مطلقاً. وتصوّر أن الموقف انتهى تماماً إلاّ أن شرارة الثورة ضد الشركة خرجت هذه المرة من آذربيجان حيث تزعّم شيخا الأقليم حاج ميرزا جواد آقا وحاج ميرزا يوسف آقا حركة ثورية وطالبا شعب الأقليم بمقاومة الشركة الانجليزية، فتبعهما كافة الأهالي مما اضطرت الحكومة المركزية إلى إسقاط إقليم آذربيجان من اتفاقية الدخان.

وما أن هدأت ثائرة الأهالي حتى بدأت الحكومة - ممثلة في الشاه القاجاري ورجال البلاط والمسئولين الرسميين، - تعضيد وكلاء الشركة وتقديم كافة التسهيلات الممكنة

لهم، ومن ناحية أخرى نشط عمل موظفي الشركة واستقر كل في مقر عمله، وشرعوا أول ما شرعوا في ضبط الأراضي وتسجيل أصحابها بحيث لم تفلت منهم قطعة أرض واحدة. وعندما أنجزوا هذا العمل انتقلوا إلى الخطوة التالية وهي السيطرة على المدن بحجة التفتيش على تجارة الدخان وتتبع مصادرة مما زاد الناس نفوراً منهم وحقداً عليهم(٥٧).

وباختصار كان همّ الشركة الأوحد تعيين مندوبين لحصر كافة أنواع الدخان في إيران كلها ليتسنى لها بيع الدخان جزئياً وكلياً وتصفية المعاملات التجارية المتعلقة بالدخان.

وإزاء ذلك لجأ الشعب إلي علماء الدين ليقرروا شيئاً إزاء تعديات الشركة الانجليزية وحمايتهم من موظفيها ورنت أبصارهم إلى مرجعهم الأكبر آية الله العظمى رئيس العلماء حاج ميرزا محمد حسين الشيرازي وعرضوا عليه الأخطار المحدقة الناجمة عن سريان اتفاق الدخان ليس على إيران وحدها، بل على كافة المسلمين في العالم(٥٨)، فقاد الحملة المناوئة للشركة الانجليزية. وكان أول ما أقدم عليه أن أرسل إلى وليّ العهد ونائب السلطنة في التاسع عشر من شهر ذي الحجة سنة ١٣٠٨ هـ تلغرافاً أشبه بإنذار سرد فيه النتائج السيئة لاتفاقية الدخان والتي أبرمتها الحكومة مع جماعة من الانجليز، وطالبه فيها بإلغائها(٥٩).

ورغم الانذارات المتكررة والبيانات العديدة التي أطلقها آية الله الشيرازي، فإن الشاه ورجال الحكومة لم يحركوا ساكناً، كما أن الشركة استمرت في أعمالها وكأن شيئاً لم يحدث، بل زاد نشاط الشركة في كافة البلاد الإيرانية، وكثر اطلاق الاشاعات ضد المناوئين على أنهم من الحاقدين والجهّال الدين لا يعرفون مصلحة بلدهم. وقد وصل الأمر أن فكّر العلماء في خلع السلطان ناصر الدين شاه ذاته. ومما زاد الموقف تأزّماً انضمام تجار طهران إلى رجال الدين حيث تزعمهم ملك التجار «شهبندر التجار» فما كان من الحكومة المركزية إلاّ أن قبضت عليه وأبعدته إلى مدينة قزوين(٦٠).

واجه رجال الدين وكبار الساسة والتجار الموقف بشجاعة ونددوا بمسلك الحكومة وطالبوا بالافراج عن ملك التجار، لكن المسئولين استخفوا بالأمر واهملوا مطالب الشعب الذي أتيح له جمع صفوفه ومواجهة الطغيان والفساد.

وأرسل وليّ العهد ونائب السلطنة بعد القبض على ملك التجار ببضعة أيام مبعوثاً إلى حجة الإسلام آية الله ميرزا آشتياني طالباً منه لقاء الأمير في المساء لبحث الأمر وتهدئة الخواطر والعمل على ما فيه وحدة الصف الإيراني، لكن أتباع الميرزا آشتياني خشوا على مرجعهم الديني من أن يصاب بمكروه كما حدث لملك التجار، وأعلنوا عدم رضائهم عن هذا اللقاء. ومع كل المخاطر التي قد يواجهها آشتياني من الخروج من مقره إلاّ أنه عرض على وليّ العهد ونائب السلطنة أن يكون اللقاء صباح اليوم التالي. وفعلاً انتقل الشيخ إلى مقر وليّ العهد وقابله على انفراد واستغرق اللقاء من الصباح حتى الظهيرة.

وكان من زعماء الحركة المناهضة لشركة الدخان المشايخ الآتية أسماؤهم:

١ – حاجي ميرزا محمد حسن شيرازي

٢ – حاجي ميرزا حبيب الله رشتي

٣ – حاجي ميرزا أبو القاسم كربلائي

٤ – حاجي ميرزا جواد آقا تبريزي

٥ – حاجي سيد على أكبر شيرازي

٦ – حاجي شيخ هادي نجم أبادي

٧ – ميرزا حسن آشتياني

٨ – حاجي سيد طاهر زكي صدر العلماء

٩ – حاجي آقا محسن عراقي

١٠ – شيخ محمد تقى اصفهاني

١١ – حاجي محمد بجنوردي

وتكررت اللقاءات والاجتماعات بين المشايخ قادة الثورة ورجال البلاط، ولم يحدث اتفاق حول موضوع شركة الدخان، بل حول سياسة السلطان ناصر الدين شاه الاستبدادية، وتأزم الموقف تماماً، خاصة أن الحكومة الإيرانية كانت قد عهدت إلى الأجانب بإدارة الكثير من شئونها. كذلك حاول السلطان القاجاري نفسه معالجة الأمر، فعقد لقاءً مع المشايخ زعماء الثورة لكنه أخفق في عرض وجهة نظره ووجد رجال الدين أن السلطان يتكلم في وادٍ وهم في وادٍ آخر. وعندما انضم الشعب إلى الشيوخ صراحة عرض السلطان أن يجتمع رجاله بعلماء الدين للمرة الثانية للوصول إلى صيغة مرضية.

وفعلاً تم الاجتماع في يوم الجمعة الموافق السادس عشر من شهر جمادي الأولى، تشكل على النحو التالي:

١ – نائب السلطنة (وليّ العهد)

٢ – أمين السلطنة

٣ – أمين الدولة

٤ – أمين السلطان

٥ – مشير الدولة

٦ – قوام الدولة

٧ – فخر الدولة[٦١].

وأثناء الاجتماع تحرك الشاه مع بعض خاصته إلى مدينة «جاجرود» لقضاء بضعة أيام للراحة والقنص مما زاد الشعور العام سخطاً عليه. وفي هذا الاجتماع عرض الصدر الأعظم فوائد امتياز الدخان وما سيعود على الشعب والحكومة من خير ورفاهية.

ازداد التصاعد والضغط ضد الشاه والشركة على السواء إلى درجة أن الشركة أصبحت عاجزة عن القيام بمهامها في المدن الإيرانية. فاشتكت الشركة إلى ناصر الدين شاه

بواسطة قوام الدولة وزير خارجية إيران آنذاك، واعتقد الشاه أنه لا يمكن حل هذه القضية إلاّ باتخاذ الإجراءات المتشددة ضد رجال الدين المناوئين للامتياز والذين أثاروا الشغب، فكلف الشاه، عبد الله خان والي بالاتصال بالشيخ ميرزا اشتياني وأمره أن يختار الشيخ أحد الأمرين، إما أن يدخن الغليون أمام الملأ أو الخروج من إيران. لكن الشيخ إختار الشق الثاني وعزم على الرحيل إلى خارج إيران(٦٢)

وما أن سمع سكان طهران بهذا الأمر حتى ثار الأهالي رجالاً ونساءً صغيرهم وكبيرهم (كما تقول المصادر) واضطربت الأحوال في جميع القطاعات في المدينة وبدأ الناس يصرخون (واشريعتاه). ولم يلبث غير وقت قليل حتى أقفلت المحلات التجارية أبوابها.

ازدادت مخاوف الشاه من المواجهة بين الحكومة والشعب الإيراني بعد أن اندلعت حركة التمرد في أغلب المدن الإيرانية وأدرك الشاه أن لا يمكن حل هذه المعضلة إلاّ بالتوسل إلى العلماء وأن قراره بطرد الشيخ الاشتياني كان السبب الحقيقي في القيام بهذا التمرد الواسع الذي هدد أسرة القاجار. فأرسل الشاه كلاً من ميرزا عيسى وزير وعبد الله خان مجد الدولة إلى الشيخ ميرزا اشتياني وأبلغوه بأن الشاه يطلب منه البقاء في إيران وأنه مستعد لإلغاء الامتياز في داخل إيران في مقابل أن ينصرف العلماء عن معارضة الامتياز، وأن يدخن الشيخ ميرزا اشتياني الغليون أمام الناس للإقتداء به(٦٣).

رفض الشيخ مطالب الشاه وأصرّ أنه لا يخالف شريعة الله والخروج عن وحدة الشعب الإيراني في هذه القضية. لكن مندوبي الشاه أصروا على تنفيذ أوامر الشاه، فما كان من السيد محمد رضا طباطبائي أن ثار على الشاه ومندوبيه وانهال على الشاه بالسب واللعن وهدد نائب السلطنة بالطرد من مجلس الشيخ، وما أن سمعت الجماهير الواقفة خارج مجلس الشيخ بغضب طبطبائي حتى هاجموا مندوبي الشاه فأراد مجد الدولة الهروب إلاّ أنهم أمسكوا به وكادوا يقتلونه لولا تدخل الحاج علي أكبر بروجردي الذي تمكن من إنقاذه(٦٤). وعلى أثر ذلك قام الشعب بالهجوم على قصر الشاه. فأمر الشاه

جنوده باستعمال القوة ضد المتظاهرين حيث وقع كثير من القتلى والجرحى وأقفل الجنود باب القصر. أما زوجات الشاه وخدم القصر فرفعوا أصواتهم بالبكاء والصراخ. ولم يجد ناصر الدين شاه سبيلاً في حل أزمة التبغ إلاّ باللجوء إلى العلماء والتفاوض معهم.

وقد طلب كل من عضد الدولة وميرزا عيسى وزير مقابلة الشيخ ميرزا اشتياني وأبلغوه أن الشاه يطلب منه أن يصرف النظر عن السفر والرحيل إلى الخارج.

كما أن الشاه قد وافق على عقد جلسة مع علماء وأعيان إيران لاتخاذ اللازم[٦٥].

ونتيجة لهذا القرار تفرق الناس وفتحت الأسواق أبوابها.

ولم يكن بإمكان الحكومة الإيرانية أن تواجه هذه الحركة الثورية التي نشبت في معظم المدن والأقاليم الإيرانية الهامة ولم يكن أمامها خيار سوى إلغاء هذا الامتياز. وبالفعل أصدرت حكومة ناصر الدين شاه قراراً بإلغاء امتياز التبغ داخل إيران، إلاّ أن هذا القرار لم يكن كافياً لإسكات الناس حيث إن العلماء لم يكفوا عن المعارضة، وسخط الشعب الإيراني في مختلف مناطق البلاد بدأ يزداد غضب الإيرانين يوماً بعد يوم. أما ناصر الدين شاه فكان يخشى من أن يؤدي هذا الأمر إلى تمرد عام ضد الدولة والأسرة القاجارية، فضلاً عن أن امتناع الشعب الإيراني عن استعمال التبغ وعدم بيعه وشرائه قد يؤدي إلي توقف أعمال الشركة الاحتكارية. وكانت هذه الانتفاضة ضربة مؤثرة ضد مصالح الشركة من الناحتين المادية والمعنوية، هذا فضلاً عن تراجع النفوذ البريطاني السياسي والاقتصادي في إيران. ولكل هذه الأسباب أبدت الحكومتان البريطانية والإيرانية استعدادهما لإلغاء هذه الصفقة التجارية عن طريق التفاوض. ومن العوامل التي ساعدت على إنجاح المفاوضات لحل هذ الأزمة التطورات التي حصلت في البعثة البريطانية في طهران وأصبح السير فرانك راسل مندوباً للحكومة البريطانية في عام ١٨٩٠م بدلاً من « در مندولف » فأختارت الإدارة البريطانية الجديدة سياسة الحوار مع المقاومة

الإيرانية بدلاً من مواجهتها بالقوة والعنف وكان فرانك لاسلس Sir, Frank C. Lascelles يعتقد أن اتخاذ سياسة العنف لا يخدم المصالح السياسية والاقتصادية لبريطانيا(٦٦). وكما كان يقول إذا ما أردت أن توقع الصيد في الفخ فعليك أن تطلق سراحه.

وعلي العموم فقد سارت المفاوضات في هذا المجال وكانت الإشكالية الكبرى هي تحديد مقدار الخسائر التي تحملتها شركة (رجي) والتعويضات التي تدفعها الحكومة الإيرانية. وقد زعم البريطانيون أن الخسائر كبيرة وقد تصل إلى أكثر من ١٢٥٠٠ جنيه استرليني(٦٧).

لم تكن الحكومة الإيرانية وعلى رأسها ناصر الدين شاه جادة في المباحثات التي كانت تجري بينها وبين الشركة الإنجليزية لسببين رئيسيين، أولهما أن الشاه كان يأمل أن تنتهي المعارضة الشعبية لسياسته في بيع الامتيازات للأجانب وبذلك تفوز حكومته بالغنيمة. أما السبب الثاني، فهو أن الحكومة الإيرانية كانت عاجزة عن دفع التعويضات الكبيرة التي كانت تطلبها الشركة حيث إن خزينة الدولة كانت خاوية وهي تعاني من قلة السيولة. في الوقت نفسه فإن بريطانيا أيضاً كان تراودها الآمال والأحلام في أن تنتهي المعارضة الشعبية لهذه الصفقة الاقتصادية ومن ثم يمكن للبريطانيين أن يحققوا طموحاتهم.

لكن أحداث اليوم الثالث من جمادي الثاني بددت أحلامهم، وتيقنت الشركة والحكومة البريطانية أن قوة ناصر الدين شاه أقل مما كانت تتصورها في مواجهة إدارة الأمة الإيرانية. وكان رئيس الشركة والوزير البريطاني المفوض في طهران من أكثر الناس اضطرابا وخوفاً. فقد كان من الممكن أن يتعرض كلاهما للقتل. ولم يكن بوسعهما معاتبة ناصر الدين شاه على ذلك. فقد كان البريطانيون يعرفون أكثر من غيرهم أن الشاه ليس في جعبته أكثر مما قدم. وقال الوزير البريطاني المفوض إن هذا الحادث أمر قهري ولم يكن بالإمكان أن نفكر في حيلة أخرى تجاه هذه الأمة.

بعد إحداث اليوم الثالث من جمادي الآخرة ١٣٠٩ هـ تم تشكيل مجلس مكون من أمين السلطان ونائب السلطنة وبعض المقربين من الشاه والوزير البريطاني المفوض ورئيس شركة (رجي) وجرت المفاوضات الجادة لإلغاء صك الامتياز وتحديد الخسائر التي الحقت بالشركة وكيفية دفع التعويضات.

استمرت المباحثات المطولة والمفصلة بين المسئولين في الحكومة الإيرانية من جهة ورئيس شركة (رجي) والوزير البريطاني من جهة أخرى أكثر من ثلاثة أشهر وفي أماكن مختلفة من إيران.

وكان أمين السلطان ونائب السلطنة وبقية الوفد الإيراني، الذين تحاوروا مع البريطانيين لتحديد التعويضات، أبعد ما يكونون في هذه المباحثات عن رعاية مصالح الدولة والشاه وكان هدفهم الرئيسي هو أن يسدوا أو يقربوا هذه الهوة الكبيرة بين وجهات نظر الطرفين، بأية وسيلة وبأسرع ما يمكن حتى لا تنكشف الفضائح المالية وأسرار الرشاوي والأموال النقدية التي حصلوا عليها[٦٨].

وأخيراً قدم طهران مجلس إدارة الشركة صاحب امتياز الدخان في شهر رجب سنة ١٣٠٨ هـ (فبراير/ مارس ١٨٩١) وذلك بعد ثورة عارمة ضد الامتياز والشاه القاجاري، فإذا بالسلطان ناصر الدين شاه يلغي الاتفاقية وتتأزم الأمور وتتدخل الحكومة البريطانية في الأمر لحماية مواطنيها حتى إن رئيس الوزراء البريطاني طالب المسئولين الإيرانيين الالتزام بالاتفاقية، وكذلك فعل أصحاب الامتياز[٦٩].

إن الفرمان الذي أصدره السلطان ناصر الدين شاه بإلغاء اتفاقية الدخان صدر بعد قدوم أصحاب الامتياز وكان قد صدر بعد أن قدّم هؤلاء أربعمائة ألف تومان على شكل هدايا لكبار المسئولين بالدولة وهدفهم من وراء ذلك الإسراع في إصدار الأمر التنفيذي من السلطان وسريان مفعول الاتفاقية ونشرها في سائر البلاد الإيرانية.

لقد كان ناصر الدين حريصاً على أن يعيد علاقاته بعلماء الدين وذوي النفوذ في إيران وأن يكسب ثقتهم ولذلك فإنه أمر أمين السلطان أن يطلع العلماء على جميع الخطوات التي كانت تتخذ في المباحثات. ولعل الشاه كان يأمل من وراء ذلك تهدئة الناس لاسيما في مدينة طهران التي وقعت بها حوادث الشغب ضد الدولة والمصالح الأجنبية. والشائعات التي تقول بانعدام الأمن في الطرق الرئيسية في المدينة سبب الخوف والذعر من أن يحدث في مختلف المدن الإيرانية أحداث تشبه التي وقعت في طهران. ومن ثم أراد ناصر الدين شاه أن يطمئن العلماء والتجار بأن امتياز التبغ قد ألغي تماماً من الداخل والخارج. وكان همّ الشاه هو أن يتمكن من إقناع العلماء وحثهم على إلغاء حكم التحريم وأن يسمحوا للناس بالتدخين حتى يعود إلى البلاد الأمن والاستقرار وأن يرتاح المسؤولون ورجال الدولة من هذه المعضلة[٧٠]. ولهذا الهدف أرسل أمين السلطان رسالة إلى ميرزا اشتياني يقول فيها: لقد تم إلغاء امتياز التبغ كلية فلم لا تسمحون للناس بالتدخين». فأجاب الشيخ اشتياني بأن هذا الحكم لم يصدر مني لكي يتم إلغاؤه مني وبيدي وإن هذا الحكم الراسخ قد صدر من حضرة حجة الإسالم محمد حسن الحسيني الشيرازي، لكن أمين السلطان لم يقبل هذا العذر وأخذ يرسل الرسائل الواحدة تلو الأخرى في هذا الشأن ويواصل الضغط على الاشتياني إلى أن اضطر الأخير إلى اللجوء إلى عضد الملك وطلب منه أن يقابل الشاه ويطلب منه أن يعفيه من هذا الأمر[٧١].

ومهما كانت النتيجة فإن أمين السلطان كان بحاجة ماسة إلى الحصول على فتوى رسمية من علماء أو أحد علماء طهران، ولذلك واستمر يكاتب معظم علماء طهران كل على حدة ويطلب منه إرسال رسائل وبرقيات إلي الشيخ محمد حسن الشيرازي أن يصدر فتوى تلغي الفتوى السابقة وأن يجيز للناس استعمال الدخانيات. ورغم أن المباحثات كانت مستمرة وبشكل جاد لإلغاء بنود الامتياز إلاّ أن سوء ظن العلماء بالشاه كان كافياً لإعاقة إعادة العلاقة بين الحكومة والشعب إلى سابق عهدها. وأن العلماء

كانوا يخشون من أن تكون هذه الإجراءات مجرد خدعة من جانب ناصر الدين شاه. أما الشاه ووزيره أمين السلطان فكانا بحاجة إلى تهدئة نفوس العلماء حتى لا يقوم رجال الدين بتحريض العوام ضد الدولة أكثر من هذا الذي يحدث في مختلف أرجاء إيران.

وبعد عشرة أيام من البرقيات والرسائل المتبادلة بين المسئولين في الحكومة الإيرانية ورجال الدين وصلت إلي طهران برقية السيد ميرزا حسن الشيرازي في ١٩ جمادي الثانية ١٣٠٩ هـ يبين فيها عن وصول برقيات عدد كبير من العلماء إليه وأنه يثق فيما قالوا من أن الاحتكار قد ألغي تماماً وأن هذا الإجراء قد قطع يد الأجانب في إيران وأنه لا احتمال للعودة إلي العهد السابق وذكر أنه لا تبديل في الفتوى ويظل الحكم بالحرمة كما كان في السابق[٧٢].

هذه البرقيات التي أكدت وشددت بصراحة على حكم التحريم زادت من اضطرابات المسئولين بالدولة، ولما كانوا يراقبون كل هذه البرقيات حتى لا يطلع الشعب على مضمونها فقد أمروا إدارة البريد والبرق بعدم توزيع هذه البرقيات دون أن يشعر أحد بذلك.

وأخيراً استطاع ناصر الدين شاه وأمين السلطان وبجهد وتعب شديدين إلغاء امتياز التبغ بعد أن تبودلت العديد من البرقيات بين علماء الشيعة في كل من بغداد وطهران وسامراء وتمكنت الحكومة الإيرانية من انتزاع فتوى من ميرزا حسن الشيرازي في يوم الثلاثاء ٢٥ جمادي الآخرة برفع التحريم وأنه بوسع كل من يريد أن يدخن الغليون والسيكار، وانتشرت هذه الفتوى في معظم المدن الإيرانية وتدفق الناس سعداء على هذا الانتصار.

لقد أدرك الشاه في أشكال المقاومة الشعبية، مدى جسارة الشعب وتماسكه. وهكذا نمت الثورة الشعبية ضده بما كانوا يعبّرون عنه بأقوال خفية وما أظهروه من شجاعة وتضحيات في سبيل الوطن. فما كان من السلطان ناصر الدين شاه إلاّ أن أقدم على

إلغاء الاتفاقية بعد أن استعصى عليه أمر الثورة وإقناع قادتها، بل وخشيته من فقد عشره. وقد كتب ناصر الدين شاه بخط يده رسالة إلى الصدر الأعظم ميرزا علي أصغر خان أمين السلطان – الأتابك الأعظم – عن هذه الواقعة، فذكر منها ما يلي:

« عندما قامت ثورة الرجي هان على الرعية أرواحهم وقاوموا الجند وامتزجت دماؤهم بتراب هذا الوطن الغالي، وأحدثوا ثورة وانقلاباً وصل الأمر أن شمل كافة الأعمال ضدنا. وكان كل معلّم ديني منزوٍ في مدرسة ولا يعرف عنه أحد شيئاً أصبح في نظر الرعية زعيماً وقائداً (مشيراً ومشاراً) فكان لابد من التفكير مرة أخرى تجاه ماهو واقع فعلاً... »[٧٣].

وعلى أي حال كانت حادثة الرجي سبباً في يقظة الشعب لدرجة يمكن القول إنهم ثاروا ضد الاستبداد القاجاري، وانتهت ثورتهم بانتصار الشعب. ومن ناحية أخرى كانت أحد الأسباب لنشوء الحياة الدستورية في إيران.

إن الإجراء الذي أقدم عليه السلطان ناصر الدين شاه يتمثل في قصر نظر الشاه القاجاري وسوء النيّة المتمثل في السياسة الإنجليزية بتسلطهم على الاقتصاد الإيراني وقد اتضح ذلك عندما ألغى السلطان ناصر الدين شاه اتفاقية الدخان والتي كان من شروطها إلزام الحكومة الإيرانية بدفع خمسمائة ألف جنيه استرليني غرامة لشركة الرجي في حالة فسخ العقد من جانب إيران. ولما كان هذا المبلغ غير متوفر في خزانة الشاه القاجاري فإنه اقترض هذا المبلغ من « بنك شاهنشاهي » بفائدة قدرها ٦٪. وكان هذا البنك الذي يحمل اسماً إيرانياً (بانك شاهنشاهي) هو في واقع الأمر مؤسسة إنجليزية وبرأس مال إنجليزي وموظفين إنجليز[٧٤].

إن هذا القرض الذي حصل عليه ناصر الدين شاه من « بنك شاهنشاهي » كان مقدمة لعصر الإفلاس وانهيار الاقتصاد الإيراني، حيث أخذ سلاطين آل قاجار يقترضون المال

من الدول الأجنبية بضمان عائدات المملكة مما أتى علي الاقتصاد الإيراني ودمّر الحياة العامة، وظهر الفقر والجوع، وانتشر الجهل حتى أصبحت الدولة الفارسية وكأنها مستعمرة للإنجليز وغيرهم من الأوروبيين وكان من أهم أسباب زوال الدولة القاجارية في عام ١٩٢٤م، وظهور الدولة البهلوية.

الهوامش

(1) Issawi, Charls, An Economic History of the Middle East and NorthAfrica, U.K. 1982, p. 124.

(٢) محمد إبرايهم پاريزي، سياست واقتصا عصر صفوبه، ص ١٢٨ .

(٣) سياحتنامه شاردن، ترجمة محمد عباس، طهران، ١٣٣٥ هـ، ج ٤، ص ٤٩ .

(٤) يرفند ابراهميان، خلفيان وعوامل الثورة الدستورية ص ٣٣ .

(٥) إيران ١٩٠٠ – ١٩٨٠م، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٣ .

(٦) كمال أحمد مظهر، دراست في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٨٥، ص ١٠٤ .

(٧) أمين السلطان هو ميرزا علي أصغر بن إبراهيم أمين السلطان، ولد في يونيو ١٨٥٨ بعد وفاة والده أمين السلطات ورث هو لقب والده سنة ١٨٨٥م عُين الوزير الأول في عام ١٨٨٨م عين الصدر الأعظم وحصل على لقب الأتابك الأعظم. وكان أحد المقربين لناصر الدين شاه حيث رافقه في رحلاته الثلاث إلي أوروبا. وبعد وفاة ناصر الدين شاه استمر في رئاسة الحكومة ٦ أشهر في عهد مظفر الدين شاه ثم عزل، وفي عام ١٩٠٠م. عين مرة ثانية رئيساً للوزراء حتى عام ١٩٠٣م. ويعتبر أحد الرحاله الإيرانيين حيث زار معظم قارات العالم بعد أن عزل عن رئاسة الحكومة.

أنظر: جورج ب. جرجيل، فرهنك رجال قاجار، ترجمة غلامحسين ميرزا صالح، طهران، ١٣٦٩ هـ ش، ص ١٤ .

(٨) عزيز كياوند، حكومت وسياست وعشاير ازقاجار تاكنون، إيران ١٣٦٨ هـ ش، ص ٢٦ .

(٩) مجلة قانون – ميرزا ملكم خان ناظم الدولة، عدد ٢٦ عام ١٣٠٧ هـ، ص ٣ .

(١٠) يعقوب أژند، قيام تنباكو، طهران ١٣٦٧ هـ ش، ص ٧٢ .

(١١) عبد الهادي حائري، تشيع ومشروطيت، در إيران، ص ١٠٣ .

(١٢) عبد الهادي حائري، تشيع ومشروطيت، ص ٥٩ .

(١٣) غلا مرضا ورهرام، تاريخ سياسي، سازمانهاي اجتماعي إيران در عصر قاجار، طهران ١٣٦٩، ط ٢، ص ٢٧٧ .

(١٤) مرتضى راوندي، تاريخ اجتماعي إيران، جـ ٣، ص ٥٠٧ .

(١٥) نفس المرجع، ص ٥٠٨ .

(١٦) نفس المرجع، جـ ٣، ص ٥٠٩ .

(١٧) د. فريدون أدميت، امير كبير وايران، ط ٥, ٢٥٣٥، ص ٤٢٣ .

أمير كبير هو أحد المصلحين الإيرانيين، عينه ناصر الدين شاه القاجاري رئيساً للوزراء في عام ١٨٤٨م، وقتله في عام ١٨٥٢م وله اصلاحات كثيرة خلال فترة حكومته.

(18) F.O.60/147. Repo. From Colonel Justin Sheil, 15 Justin Sheil, 15 Jone 1849.

(19) F.O. 60/146.Repo. From Sheil to Palmariston, 157 Nove., 1849.

(20) Isswai, Charls, the Economic history of Iran 1800 - 1914, p. 43.

(٢١) يعقوب أژند، المرجع السابق، ص ٧٧ .

(٢٢) فريدون أدميت فكر دموكراسي اجتماعي در نهضت شروطيت إيران، طهران، ١٣٥٤ هـ . ش، ص ٢٣ .

(٢٣) بيتر آوري، ترجمة، محمد رفيعي مهرابادي، تاريخ معاصر إيران از تأسيس تا انقراض سلسلة قاجارية، طهران، ١٣٦٩ هـ ش، ص ١٨٨ .

(٢٤) مرتضى رواندي، تاريخ اجتماعي إيران، جـ ٣، ص ٥٠٨ راجع أيضاً : يعقوب ازند، قيام تتباكو، ص ٨ .

(٢٥) دكتر فووريه، ترجمة عباس إقبال اشتياني، سه سال در بار إيران، طهران، جـ ٢، ص ٣١٤ .

(٢٦) بيتر أوري، المرجع السابق، ص ١٨٨ .

(٢٧) جورج ب . جرچيل، المصدر السابق، ص ٢٨ .

(٢٨) إبراهيم تيموري، تحريم تنباكو، ١٣٢٨ هـ ش، ص ١٢ .

(٢٩) نفس المرجع، ص ١٦ .

(٣٠) إبراهيم تيموري، المرجع السابق، ص ١٦ – ٢٢ .

(٣١) ناصر الدين شاه، سفرنامه ناصر الدين شاه به فرنكي، ط ٢, ١٣٦٢ طهران، ص (أ) .

انظر: MARTIN, B. Persian - German Diplomatics Relation 1873 - 1912, U. K., 1959, p. 62.,

(٣٢) د. فورمه، المرجع لاسابق، ص ٢٢٠ .

(33) Rurssia and Britian in Persia 1864 - 1914, U.S.A. 1968, p. 248.

(34) F.O. 60/553 Text ot Tobacco Concessiion to Major G.F. Talbot on March 8. 1890, R. 28 Rajab 1307 AH Enclosure in Wolff to Salisbusy No 104, Tehran April 4 1890.

(٣٥) حبيب الله شاملو، تاريخ إيران ازماد تاپهلوي، طهران، بدون تاريه، ص ٨٢٣ . انظر: F.o. 60/553

(36) F.O. 60/553 Text of The Tobacco Concessiion to Major G. F. Talbot on March 8. 1890, 28 Rajab 1307 AH Enclosure in Wolff to Salisbusy No 104, Tehran April 4 1890.

(٣٧) ناظم الإسلام كرماني، تاريخ بيداري إيرانيان، طهران، ١٣٢٦ هـ ش، ص ١٩ .

(٣٨) ناظم الإسلام كرماني، المرجع السابق، ص ١٩ .

(٣٩) فريدون ادميت، شورش برامتياز نامة رژجي، تاريخ سياسي، ٢٧٦ .

(40) BROWNE, G, EDWARD, The Persian Revelution 1905 - 1909. Cambridge Univerity Press, 1966, p. 49.

(٤١) د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ص ٣، ص ٩٣ .

(٤٢) ذبيج الله المحلاتي، تاريخ سامراء، النجف، ١٣٦٨ هـ، جـ٢، ص ٥٠ .

(٤٣) كبير المجتهدين في إيران وهو أحد تلامذة الشيخ مرتضى الأنصاري، المرجع التقليدي للشيعة والذي توفي عام ١٢٩١هـ.

(٤٤) انتقلت المرجعية من الشيخ مرتضي الأنصاري إلى تلميذه ميرزا حسن الشيرازي الذي اتخذ من مدينة سامراء مقراً وكان له سمعة علمية وعرف بمواقفة السياسية المتطرفة إزاء الأحداث في إيران العراق.

المرجع: سعد الأنصاري، الفقهاء حكام على الملوك، بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م، ص ٩٨ .

(٤٥) ناظم الإسلام كرماني، المرجع السابق، ص ٢٩ .

(٤٦) إبراهيم تيموري، المرجع السابق، ص ١٠٣ .

(٤٧) علي الوردي، المرجع السابق، ص ٩٥ .

(٤٨) جريدة الأختر كانت تصدر باللغة الفارسية في استانبول وكان يرأس تحريرها في عام ١٢٩٢ هـ محمد طاهر تبريزي. وهي من الجرائد التي اجتذبت مجموعة م المفكرين وأصحاب القلم منهم: ميرزا أقاخان كرماني، وشيخ روحي وميرزا علي مَحمد كاشاني... وغيرهم.

(٤٩) د. غلام رضا ورهرام، المرجع السابق، ص ٢٧٣ .

(٥٠) عباس ميرزا ملك آرا، شرح حال، بامقدمة أي ازعباس اقبال اشتياني، ص ١٨٢ .

(٥١) ابراهيم تيموري، المرجع السابق، ص ٤٣ .

(٥٢) فريدون أدميت، شورش بر امتياز رژجي، ص ١٣ .

(٥٣) ٢٨ هزار روز تاريخ ايران وجهان، ملحق الاطلاعات، وثيقة رقم ١٨١ .

(٥٤) ٢٨ هزار روز تاريخ ايران وجهان، ملحق جريدة الاطلاعات، وثيقة رقم ١٨١ .

(٥٥) المرجع السابق، وثيقة رقم ١٨٢ .

(٥٦) المرجع السابق، وثيقة رقم ١٨٢ .

(٥٧) أحمد كسروي، تاريخ مشروطه إيران، طبعة ١٨, ١٣٥٤ هـ ش، ص ١٦ .

(٥٨) ملخص جريدة الاطلاعات، ١٨٢ .

(٥٩) إبراهيم تيموري، المرجع السابق، ص ١٠٥ .

(٦٠) المرجع السابق، وثيقة رقم ١٨٣ .

(٦١) إبراهيم تيموري، المرجع السابق، ص ١٥٠ .

(٦٢) ناظم الإسلام كرماني، المرجع السابق، ص ٢٨ .

(٦٣) مرتضي راوندي، المرجع السابق، ص ٥٤٩٠ .

(٦٤) إبراهيم تيموري، المرجع السابق، ص ١٢١ .

(65) WRIGHT, DENIS, The English Amongst the Persia, London, 1977, p. 30.

(٦٦) يعقوب أژند، المرجع السابق، ص ١٥٤ .

(٦٧) يعقوب أژند، المرجع السابق، ص ١٢٦ .

(٦٨) د. غلام رضا ورهرام، المرجع السابق، ص ٢٩٩ .

(٦٩) ناظم الإسلام كرماني، المرجع السابق، ص ٤٦ .

(٧٠) د. غلام رضا ورهرام، المرجع السابق، ص ٢٨٤ .

(٧١) إبراهيم تيموري، المرجع السابق، ص ١١٢ .

(٧٢) حبيب الله شاملوئي، تاريخ إيران ازماد تاپهلوي، طهران، بدون ص ٨٢٤ .

(73) KAZEMZADEH, F. op. cit., p 271.

المراجع

١ – إبراهيم تيموري، تحريم تنباكو، ١٣٢٨ هـ ش طهران.

٢ – پيتر آوري، ترجمة محمد رفيع، مهرابادي.

٣ – چورچ ب. چرچيل، فرهنگ رجال قاجار، ترجمة غلا محسين تيرزا صالح، بغداد، ١٩٨٥.

٤ – حبيب الله شاملو، تاريخ إيران ازماد تا پهلوي، طهران.

٥ – ذبيح الله المحلاتي، تاريخ سامراء، النجف، ١٣٦٨ هـ.

٦ – شاردن، سياحتنامه شارن، ترجمه محمد عباس، طهران، ١٣٣٥ هـ ش.

٧ – عباس ميرزا ملك آرا، شرح حال، بامقدمة أي ازعباس اقبال اشتباني، بدون.

٨ – عبد الهادي حائري، تشيع ومشروطيت در إيران.

٩ – عزيز كياوند، حكومت، سياست وعشاير ازقاجار تاكنون، ايران ١٣٦٨ هـ.

١٠ – د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث.

١١ – غلامرضا ورهرام، تاريخ سياسي واجتماعي إيران در عصر قاجار، طهران ١٣٦٩.

١٢ – فريدون ادميت، أمير كبيرو إيران. الطبعة الخامسة ٢٥٣٥ هـ خسامنشاهي.

١٣ – فريدون ادميت، شورش برامتياز نامه رجي، تاريخ وسياست.

١٤ – فووريه، دكتر فووريه، ترجمة عباس اقبال اشتياني سه سالم دربار إيران، ١٣٦٨ هـ ش.

١٥ – كمال أحمد مظهر، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٨٥م.

١٦ – مجلة قانون، لندن، ١٣٠٧.

١٧ – محمد إبراهيم پاريزي، سياست واقتصاد عصر صفويه، طهران ١٣٤٨ هـ ش.

١٨ – مرتضى راوندي، تاريخ اجتماعي إيران، إيران، ١٣٥٧ هـ ش، ط ٣.

١٩ – يرفند ابراهيميان، خلفيات وعوامل الثورة الدستورية ١٩٠٦، إيران ١٩٠٠ – ١٩٨٠، بيروت، ١٩٨٠.

٢٠ – يعقوب اژند، قيام تنباكو، طهران، ١٣٦٨ هـ.

المصادر الأجنبية

(1) F.O. 60/146.

(2) F.O. 60/147.

(3) F.O. 60/153.

(4) BROWNE. 9. EDWARD, The Persian Revolution 1905, 1909. London, 1960.

(5) ISSAWI, CHARLS, An Economic history of the Middle East and North Africa, U.K. 1982.

(6) ISSAWI, CHARLS, The Economic history of Iran, 1800-1914.

(7) KAZEMZADEH, F. RUSSIA and BRITIAN in Persia, 1864-1914. U.S.A.

(8) MARTIN, B. Persian, German Diplomatics Relation 1873-1912, U.K. 1959.

(9) WRIGHT, DENIS, The English Amongst the Persia, London, 1977.

الأبعاد الجغرافية في استراتيجيات التخطيط العمراني لدول الخليج العربي

أ.د. حسن الخياط
قسم الجغرافيا
جامعة قطر

مقدمة في تطور الفكر الجغرافي:

أن من يتتبع مسيرة الفكر الجغرافي عبر العصور يتوصل إلى أنها كانت متأنية ومتواصلة ومتطورة. أنها كانت تبرز ملامح انتصار الإنسان في المكان. فقد كان هذا الإنسان يطالع ما حوله فيحتويه بفكره ويتحسسه بعقله وادراكه، ويتعرف على واقعه، ويتلمس حاجات الحياة فيه، ليؤمن ذاته به ويفرض سيطرته عليه. فمسيرة هذا الفكر كما يبدو قد تأثرت بالواقع الإنساني الذي غلب عليه، مع الزمن، منطق الانفتاح وروح العالمية في اطار وحدة الأرض ووحدة الناس على الأرض، والاهتمام المتوازن بالأرض والناس، وبالتفاعل وتبادل التأثير بينهما. أن هذا الاجتهاد الجغرافي قد وظف ثمرات فكره في خدمة الحياة وصعّد من مكانة علم الجغرافيا وأفرد له مكاناً وسطاً بين العلوم الطبيعية والتطبيقية والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

ولكن يجب عدم المغالاة في اعطاء علم الجغرافيا ما لا يستحقه. فقد تطرق بعض الجغرافيين عندما رأوا في الجغرافيا وكأنها تمتلك مفاتيح تفسير الحضارات البشرية. فلا يمكن توضيح استراتيجيات العالم السياسية والعسكرية مثلاً على ضوء ما رآه الجغرافي الانجليزي هالفورد ماكندر H. Mackinder في نظريته «قلب الأرض Heart Land». كما لا يمكن مجاراة ما جاء باراء الجغرافي الأمريكي السْوَرثْ هنتنجتون E. Huntington في أن الجغرافيا، وبخاصة المناخ وتقلباته، هي مفتاح للتاريخ والحضارة البشرية. كما لا يمكن تأييد ما روّج إليه أتباع الفلسفة الحتمية[1] من الأفكار المتطرفة عن الحتم البيئي

environmental determinism والقوانين التي صاغت بها اتجاهات الحياة البشرية على سطح الأرض. وهذا الموقف هو الآخر يعارض ما جاءت به الفلسفة الامكانية[٢] possibilism التي أعطت للإنسان قدرة متقدمة في تشكيل سطح الأرض وتغيير ملامح وجه العالم. هذه وغيرها من الأفكار والقوانين الجغرافية العامة، التي تبدو جذابة للكثيرين، قد ابتعدت بالجغرافيا في نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين عن العلمية والواقعية والموضوعية وادخلتها مداخل الجدل والتطرف والنظرية.

ولهذا فقد تعرضت الجغرافيا في حوالي منتصف القرن وبعده إلى مراجعة ونقد. فقد كانت خلال تاريخها الفكري الطويل من علوم الثقافة والتعليم، وتقتصر قيمتها على تزويد المثقفين بقدر من المعرفة الضرورية ليستطيع كل منهم أن يدرسها للناشئة أو ليتعرف على بيئته الطبيعية والبشرية التي يعيش فيها. ولكن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعمرانية التي تمخضت عنها الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩ وبعدها، وتلك التغيرات التي زادت عمقاً وتعقيداً في أثناء الحرب العالمية الثانية والفترة التي أعقبتها خلقت مطالب جديدة كان لبعضها مرتكزات جغرافية بشرية واقتصادية واجتماعية وعمرانية. فقد تطلب انتهاء الحرب والركود الاقتصادي إعادة بناء المستوطنات البشرية والأقاليم والبلدان التي لحقها الدمار وتيسير سبل التحول من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم، وتمكين توظيف الثورة التقنية في الصناعة والزراعة والخدمات وغيرها. كل ذلك قد جعل من الضروري توجيه الامكانات والقدرات والموارد الاقتصادية والبشرية التي يتعامل معها الجغرافي لصالح الإنسان والتنمية الشاملة. في مثل هذا الواقع الجديد برزت نخبة من الجغرافيين تنادي بالحاجة إلى تطوير الجغرافية وتجديدها وتوجيهها وجهة عصرية علمية، ذات مناهج تأخذ بالتيارات الكمية والتطبيقية.

وتمشياً مع هذ الصيحات الجديدة شهدت الجغرافيا في نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات توجهات فعلية وعملية مكثفة باتجاه الميادين التطبيقية، وبخاصة في مجالات

التخطيط العمراني الحضري والاقليمي[٣]. فقد تزايدت أعداد الجغرافيين الذين يشاركون في عمليات التخطيط بحيث تفوقت نسب اسهاماتهم فيها عن غيرهم من الحقول العلمية الأخرى[٤]. كما حدث تغيير واسع في برامج الأقسام الجغرافية في جامعات الدول المتقدمة وبعض الدول النامية بحيث أصبح التخطيط جزءاً أساسياً من هذه البرامج. وبهذا تكون الجغرافيا هي أول العلوم الإنسانية والاجتماعية التي دخلت ميدان التخطيط العمراني Physical Planning.

موقع الجغرافيا المعاصرة من التخطيط العمراني:

من أجل ايضاح صورة العلاقات والارتباطات بين الجغرافيا التطبيقية المعاصرة من جهة والتخطيط العمراني (الحضري والاقليمي) من جهة أخرى، لابد من التساؤل:

- ماذا نعني بالجغرافيا التطبيقية المعاصرة؟.
- وماذا نعني بالتخطيط العمراني (الحضري والاقليمي)؟.

يرى الجغرافيون المعاصرون أن الجغرافيا هي ذلك العلم الذي يتعامل مع ثوابت طبيعية (تضاريس ومناخ وتربة ومياه ونبات طبيعي) وأخرى بشرية (سكان ومراكز عمران ونشاطات اقتصادية وأطر سياسية) من حيث خصائصها وتوزيعاتها وتفاعلاتها وتبادل التأثيرات بينها وما تتركه مثل هذه التفاعلات والتأثيرات المتبادلة من بصمات بارزة على وجه الأرض. وتكون مثل هذه البصمات على هيئة وحدات جغرافية محلية أو اقليمية تتشابه في بعض خصائصها وتتباين في أخرى، وأن مهمة الجغرافي دراسة مثل هذه التشابهات والتباينات والتوصل إلى أسبابها وضوابطها وآثارها. أن مثل هذه المعرفة تمكن الجغرافي من توظيفها في دراسة خصائص المجتمعات البشرية واشكالاتها الحياتية والبيئية في مقراتها الجغرافية، والافادة من الخبرات المتولدة عن ذلك في تشخيص مثل تلك الاشكالات ووضع الحلول لتحجيمها من أجل تحسين الأوضاع البشرية والبيئية.

أنه بهذا التوجه أصبح الجغرافي يمزج بين الدور الأكاديمي والدور التطبيقي لعلم الجغرافيا، وبذلك أخذ يستثمر المعرفة الجغرافية المتطورة في ضبط وتوجيه الأنشطة والفعاليات البشرية في أبعادها الجغرافية المتوازنة التي تحقق الأهداف التنموية المرتبطة بها.

أما فيما يخص التخطيط العمراني الحضري والاقليمي فيقصد به «الاستراتيجية أو مجموعة الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية بحيث يتاح للانشطة والخدمات أفضل توزيع جغرافي، وللسكان أكبر الفوائد من الأنشطة الحضرية والأقليمية»(٥). والتخطيط عملية مستمرة تتم على مستويات جغرافية مختلفة، محلية واقليمية وقومية(٦). ولهذا يجب أن تكون الخطط والاستراتيجيات مرنة حتى تتمشى مع حركة الحياة. كما أنه عملية تحتاج إلى خلفية شاملة قادرة على التنبؤ بالعوامل الكامنة الممكنة وبدقة معقولة، سواء كانت تلك العوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو حياتية.

فالتخطيط وفق المفهوم الجديد يؤمن بمبدأ تطبيق فكرة تكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالجوانب العمرانية. وبذلك فعملية التخطيط العمراني تحتاج إلى مزيج من المهارات والخبرات المتخصصة التي يمكنها من التكيف مع الاحتياجات المتجددة لمتطلبات الحياة العملية.

ولهذا فالتخطيط العمراني يتطلب معرفة متكاملة عن البيئة الطبيعية والموارد البيئية من جهة، والخصائص والموارد البشرية والاقتصادية والسياسية من جهة أخرى. كما تتطلب هذه العملية مهارات في تفسير الخرائط والمصورات الجوية والاستشعار عن بعد، وفي معرفة الخرائط الآلية وأجهزة الحاسوب ونظم المعلومات الجغرافية والبرمجة البيئية، وقدرات في دراسة وتحليل استراتيجيات النمو الحضري والاقليمي واستخدامات الأرض وجمع البيانات وتحليلها إلى غير ذلك من مقتضيات التخطيط العمراني.

ولكن إلى وقت قريب كان التخطيط العمراني يعتبر من المشروعات الهندسية، وبخاصة عندما كانت عمليات التنمية العمرانية تتم منفصلة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد كان التخطيط والتنمية العمرانية يعد جزءاً من مكونات كليات الهندسة أو كليات العمارة، في حين تختص كليات أخر بالتخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أنه في الثلاثين سنة الأخيرة أخذت بعض الدول بمبدأ تطبيق فكرة تكامل الجوانب المختلفة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية. ولهذا أصبح التخطيط العمراني بمفهومه الشامل لا يقتصر على المهندس والمعماري، بل أخذ يشترك فيه متخصصون في مجالات أخرى مختلفة، هندسية ومعمارية وجغرافية واقتصادية واجتماعية وادارية ونفسانية وغيرها. فالتخطيط العمراني يمثل في الواقع مزيجاً من أنظمة علمية متعددة - multi diciplinary، فضلاً عن أنه مزيج من العلم والفن، وأنه يهدف إلى التوصل إلى ترتيب وتنظيم مقبول ومناسب لاستخدامات الأرض وتحديد مواقع الأنشطة المختلفة في المجال الجغرافي وتقرير شبكة مناسبة للطرق والشوارع التي تحقق أكبر فائدة عملية للسكان، وبما يؤدي إلى اختيار مواضع مناسبة لاستخدامات الأراضي توفر لسكان ذلك المجال الجغرافي الاحساس بالراحة والجمال معاً[٧].

مما تقدم، يظهر أن هناك قواسم مشتركة بين الجغرافيا والتخطيط العمراني. فكثير من الموضوعات التي يتطلبها المخططون الحضريون والاقليميون تقع في صلب العمل الجغرافي، كعمليات مسح الأنشطة البشرية والظواهر الطبيعية واستخدامات الأراضي وشبكات النقل وجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها واستخدام الأساليب الكمية والعملية، وقراءة الصور الجوية، والافادة من الاستشعار عن بعد، والتعامل مع أجهزة الحاسوب والخرائط الآلية ونظم المعلومات الجغرافية[٨]. فهذه العمليات والدراسات التي تقع في قلب التخطيط العمراني هي جزء من الأعمال والدراسات والخبرات التي استطاع الجغرافي من استثمارها بكفاءة وابداع. والحقيقة أن الدراسات الاقليمية هي من الموضوعات التي تفوق فيها

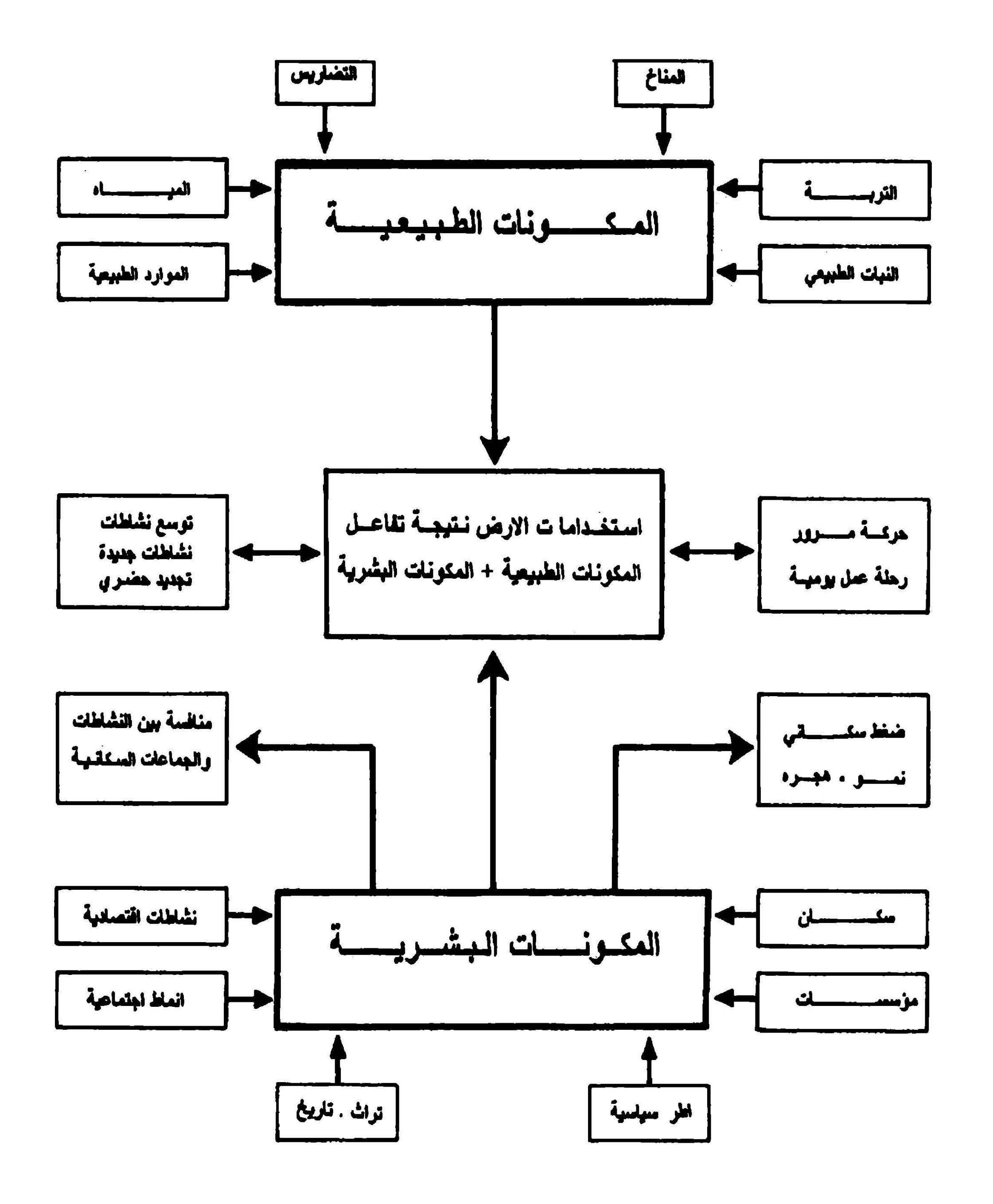
الجغرافيون واعطوها اهتمامات تجاوزت كل المحاولات التي قامت به العلوم الأخرى. كما أن كثيراً من عمليات التخطيط العمراني الحضري والاقليمي تستمد جذورها من نظريات الموقع التقليدية التي تعتبر الأسس التي استند عليها هذا النوع من التخطيط[٩]. والمعروف أن هذه النظريات شكلت روافد مهمة في الدراسات الجغرافية. بل أن إحدى الأعمال المبدعة في هذه النظريات تمت على يد الجغرافي الألماني والتركريستالر Christaller الذي قدم نظرية المكان المركزي Central Place Theory في عام ١٩٣٣. وقد أصبحت هذه النظرية وارتباطاتها بما سبقها من نظريات، كنظرية فون تونين Von Thunen في استخدامات الأرض الزراعية عام ١٨٢٦ ونظرية الفريد فيبر Alfred Weber في مواقع الصناعة في عام ١٩٠٩ أحدى نقاط التحول الرئيسة في الاتجاهات الحديثة في الجغرافية المعاصرة. وقد امتدت تأثيرات هذه النظريات وغيرها إلى العديد من الفروع العلمية الأخرى كالاقتصاد وادارة الأعمال والتسويق والتخطيط الحضري والاقليمي.

ورغم كل هذه الارتباطات والعلاقات بين الجغرافيا والتخطيط العمراني الحضري والاقليمي كثيراً ما تثار أسئلة عن مكان الجغرافيا في التخطيط العمراني، وبخاصة من أولئك الذين يجهلون دور الجغرافيا التطبيقية المعاصرة والذين لا زالوا يتمسكون بمفهوم الجغرافية الوصفية التقليدية التي ترعى الاتجاهات الثقافية والتعليمية والموسوعية. فمع تضخم المدن واتساع البيئات والمجمعات الحضرية وتعقد مشكلاتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية اتخذ التخطيط أبعاداً جديدة بحكم المستجدات في حياة هذه المدن والمجمعات. أي أن الاهتمامات بالمدينة واقليمها أخذت تعكس طيفاً واسعاً من ذوي الخبرات من العلوم الانسانية والاجتماعية والهندسية والتطبيقية المختلفة. وبحكم أن الجغرافيا علم عملي بطبيعته لأنه يستمد مادته من تدوين وتحليل المشاهدات والملاحظات بصورة مباشرة في الميدان أو الحقل، فأنه أصبح في مقدمة العلوم التي يستفيد منها المخطط العمراني الذي يتعامل مع حاضر ومستقبل الظواهر العمرانية على سطح الأرض.

ولكن بقي أن نقول كلمة صريحة أخيرة، وهي أن علميات التخطيط العمراني الحضري والاقليمي لا تتطلب جغرافياً تقليدياً بقدر ما تتطلب جغرافياً تطبيقياً واسع الأفق، تشكل تركيبه الثقافي العام مجموعة من العلوم الإنسانية والاجتماعية والتطبيقية، فضلاً عن مجموعة من المهارات والخبرات العملية في أمور الحاسوب والخرائط الآلية ونظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد وقراءة الصور الجوية وغيرها من مستلزمات العملية التخطيطية.

البيئة الخليجية وحاجتها إلى التخطيط العمراني:

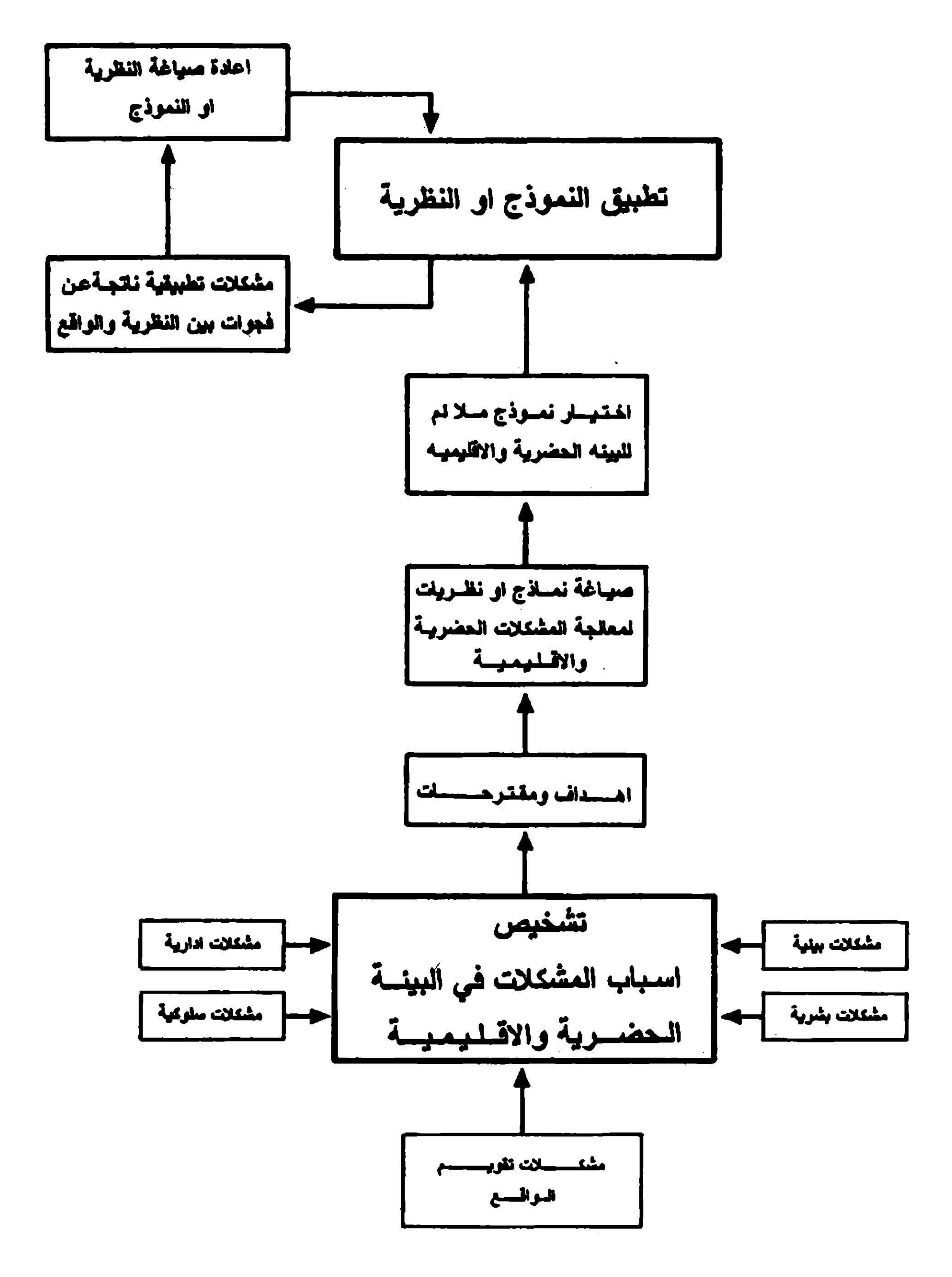
أن البيئة العربية الخليجية (الحضرية والاقليمية) هي ليست مجرد حشد من المنازل والأسواق والمصانع والمزارع والطرق والشوارع، وإنما هي أيضاً وحدة ثقافية واجتماعية واقتصادية مندمجة في التطور الشامل للمنطقة. كما أن لهذه البيئة شخصية معمارية وجمالية ذات ملامح تمتزج في تناغم مع المنفعة الوظيفية وتنسجم مع المقتضيات الحياتية والقواعد التراثية والتاريخية. فهي وحدة تنظيمية متكاملة تضم عناصر متنوعة تمتزج مع بعضها بشبكة من الروابط المتداخلة والعلاقات المتفاعلة المتبادلة والحركة الدائمة . وتبرز على سطح هذه البيئة مجموعة من الظاهرات الخارجية والنشاطات البشرية التي كانت نتيجة لتفاعل الإنسان الخليجي بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية مع واقعه الطبيعي وعناصره المختلفة. فالبيئة الخليجية تتكون من تنظيمات بشرية ادارية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وأخرى طبيعية تضم المناخ والتضاريس والمياه والتربة والنبات والموارد. ولهذا يمكن النظر إلى البيئة الحضرية والأقليمية الخليجية على أنها نظام system تولد نتيجة تفاعل نظامين فرعيين هما نظام المؤسسات والتنظيمات البشرية ونظام البيئة الطبيعية (انظر الشكل رقم – ١).



شكل (١) : تفاعل النظامين الطبيعي والبشري وتكون نظام فرعي ثالث هو استخدامات الارض الحضرية او الاقليمية

مما سبق يتضح أن نظام البيئة الخليجية (الحضرية والاقليمية) قد تكون نتيجة تفاعلات حركية بين مؤشرات طبيعية وأخرى بشرية. فإذا كانت البيئة هذه في حالة من حالات الاتزان، فإن التفاعل سيحقق نوعاً من التقدم والتنمية التي يتطلع اليها المجتمع. ولكن مع الزمن يتغير هيكل النظام وتتدهور البيئة العمرانية ويختل الاتزان ويدب الركود في قطاعاتها، وتصبح أقرب إلى التداعي ما لم يخطط لتعميرها وتجديدها وبعث روح خلاقة جديدة فيها. ولهذا فالتخطيط تقتضيه حاجة، وأنه يشكل حلولاً لمشكلات ملحة تظهر على ملامح البيئة الحضرية والأقليمية. وفي العادة تبنى مثل هذه الحلول حول مجموعة من التصورات التي تتبلور في هيئة نموذج model أو نظرية theory يمكن من خلالها تشخيص المشكلات وتحديد البدائل لحلها. ويوضح (الشكل رقم - ٢) خطوات التخطيط العمراني في البيئات الحضرية والاقليمية والمراحل التي تمر بها إلى أن تنتهي بصياغة النماذج أو النظريات التي تتناسب وتلك البيئات.

وإذا ما استعرضنا واقع البيئة الحضرية والاقليمية الخليجية من خلال تاريخها المعاصر لتبين لنا أن هذه البيئة قد مرت وبسرعة قياسية من حالة العدم والتأخر وعدم الحاجة إلي التخطيط إلى حالة عصرية متطورة تتطلب كل مقومات ومهارات هذا التخطيط. فخلال الخمسينيات وقبلها لم تكن المنطقة العربية الخليجية بحاجة ماسة إلي التخطيط الحضري والاقليمي. فاعداد سكانها كانت قليلة جداً، ونشاطاتها الاقتصادية كانت ضعيفة ومحدودة. أما المستوطنات البشرية فكانت صغيرة وفي داخلها تتوزع استخدامات الأرض بين أسواق تجارية قليلة وقديمة وفقيرة ببضائعها ومكاتب خدمات بسيطة وأحياء سكنية تقليدية تتخللها طرق وأزقة ترابية ضيقة. وكانت الأنشطة والاستخدامات المختلفة تنتشر بصورة أقرب إلى العشوائية منها إلى التنظيم. ومما زاد من صعوبة اجراء التعديلات التخطيطية والتنظيمية البسيطة وجود الكثير من المعوقات، ومنها وجود المنازل القديمة المتراصة والمكتظة ذات الكثافات السكانية العالية وبعض الشواخص التراثية الهامة.



شكل رقم (٢) خطوات التخطيط في البينات الحضرية والاقليمية

أن مثل هذا النمط المورفولوجي قد جعل من غير الممكن تبني استراتيجية لتهديم الوحدات السكينة والوظيفية وتعويضها بأخرى أو تحويلها إلى طرق وممرات لتسهيل الحركة والنقل في أرجائها. فالامكانات المادية المالية لم تكن بالمستوى الذي يسمح بهذا التهديم وتعويض السكان عن ممتلكاتهم، حيث كان من المستحيل الحصول على الموارد المالية الكافية الكفيلة ببناء الأحياء السكنية الجديدة، وتوفير المرافق والخدمات للبنية الأساسية. فالضائقة الاقتصادية كانت تعترض أية محاولة للتخطيط والتنمية وإعادة تنظيم المستوطنات البشرية.

غير أن هذه الاشكالات لم تدم طويلاً. فقد اكتشف النفط ومعه تغيرت الصورة الجغرافية لدول الخليج العربية، ونمت السيولة النقدية فيها، وارتفع مستوى القدرات الشرائية لسكانها، وازدادت الخدمات وتعددت وتعقدت، مما زاد من الطلب على العمالة الوافدة، فنما الاسكان نمواً انفجارياً. ومع هذا النمو ازداد الطلب على المساحات العمرانية الحضرية والهياكل الارتكازية، فتوسعت المستوطنات وظهرت حركة عمرانية لا مثيل لها في التاريخ. كما بدأت الصناعة وتطورت الخدمات وامتلأت الشوارع والطرق بوسائل النقل، وتضاعفت المبادلات التجارية وتشعبت المطالب والخيارات، وأخذ تركز السكان يشتد في المدن نتيجة لما طرأ من تعرية سكانية في الريف والبادية، وارساب سكاني من المواطنين والوافدين في المدن الكبيرة. ورافق ذلك ازدياد نسبة التحضر في الدول العربية الخليجية، وأصبحت من أكثر البلدان تحضراً، حيث تجاوزت نسبة التحضر في دولة الكويت ٩٥٪، وفي دولة قطر ٩٠٪ وحوالي ٨٥٪ في دولة البحرين، و٨٣٪ في الامارات العربية المتحدة وأكثر من ٧٠٪ في المملكة العربية السعودية[١٠].

ونتيجة لكل ما حدث من التغيرات التي طرأت خلال فترة زمنية قياسية ظهرت اشكالات ادارية واجتماعية وخدمية وتنظيمية. وفجأة وجد المسئولون أنفسهم أمام هذه الاشكالات، الأمر الذي دفعهم إلى التفكير في السبل التي تكفل تحجيم مثل هذه

الاشكالات. وكانت النتيجة أن توصل المسؤولون والخبراء إلى ضرورة اعتماد التخطيط العمراني الحضري والاقليمي كوسيلة لمواجهة المشاكل بشكلها الجديد. فبدأت مبادرات تخطيطية واستراتيجيات توضح المسالك التي تسلكها تلك المبادرات. ومع الزمن أصبحت عمليات التخطيط أكثر شمولية وتعقيداً لتماشي الخطوات السريعة التي خطتها الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

وهنا يجدر أن نتساءل عن الظواهر الجغرافية والحضرية والاقليمية التي استجدّت في المنطقة الخليجية لتقتضي مثل هذه الضرورة للتخطيط العمراني؟ أن مقارنة الحاضر بالماضي تُبرز بعض الخصائص والأنماط الاستيطانية الجديدة التي تتطلب نوعاً من الاجراءات التنموية، ومنها:

١ – سيادة وسيطرة المدن الكبيرة والكبرى على مسرح المستوطنات البشرية في المنطقة الخليجية. فقد برزت في كل دولة أو امارة أو منطقة مدينة واحدة أو مدينتان استحوذت على أكبر نسبة من إجمالي سكانها، كمدينة الكويت الكبرى في دولة الكويت، ومدينة الدوحة في دولة قطر ومجمع المنامة – المحرق في دولة البحرين ومجمع الدمام – الخبر – الظهران في المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية، وكل من مدينة أبوظبي ومدينة دبي وغيرها في الامارات العربية المتحدة. ومجمع مسقط – مطرح – روي في سلطنة عمان. أن احجام سكان هذه المدن والمجمعات الحضرية تؤكد حقيقة سيطرتها وقيادتها وعمق تأثيرها في اقاليمها ودولها[١١].

٢ – ان بعض دول الخليج العربي تفتقر إلى المدن ذات الحجام السكانية المتوسطة والتي تتمثل بفئتي ١٠٠ – ٢٥٠ ألف نسمة و ٥٠ – ١٠٠ ألف نسمة. ففي هاتين الفئتين توجد ٨ مدن فقط في الدول العربية الخليجية الست. ويمكن تفسير غياب هاتين الفئتين إلى الاهتمام المتزايد من قبل بعض دول المنطقة بالمدن الكبيرة والكبرى فقط، ولعدم وجود استراتيجية تشجع على نمو المدن المتوسطة فيها. فاتجاهها هو أميل إلى

استراتيجية الاستقطاب السكاني وليس الانتشار السكاني الذي يتطلب استراتيجية تميل إلى توزيع الاهتمامات على مناطق الدولة وأقاليمها المختلفة.

٣ - ان المستوطنات الجديدة قليلة العدد جداً بحيث أصبحت عديمة الجدوى في التخفيف من الضغط السكاني المسلط على المدن الكبيرة. هذا فضلاً عن أن بعض هذه المستوطنات قد تحول عن الغاية الأساسية لها، وأصبحت مخصصة لفئات اقتصادية معينة ومستوى وظيفي محدود. ومن الأمثلة على ذلك الأحمدي في الكويت وإمسيعيد في قطر وجبل على في امارة دبي والرويس في امارة أبوظبي ومدينة عيسي في البحرين وجبيل الجديدة في المنطقة الشرقية من السعودية.

٤ - أن الفئات الحجمية الصغيرة والقزمية للمستوطنات البشرية (فئة ١٠٠٠ - ٥٠٠٠ نسمة وفئة أقل من ١٠٠٠ نسمة) لا تشكل من سكان دولها، رغم عددها الكبير، سوى حوالي ٣٪ من سكان الكويت و ٩٫٧٪ من سكان البحرين و٦٪ من سكان قطر و ٨٫٤٪ من سكان الامارات.

٥ - هناك فجوة واسعة بين فئة احجام المدن الكبيرة والكبرى في دولها وبين الرتل الثاني من الفئات الأخرى من المستوطنات (فئة ٢٠ - ٥٠ ألف نسمة وفئة ٥ - ٢٠ ألف نسمة). فمن هاتين الفئتين تشكل ١٤٪ من سكان دولة الكويت و٢٨٪ من سكان البحرين و ١٠٪ من سكان قطر و١٢٪ من سكان الامارات العربية المتحدة). ولهذا يمكن القول بعدم وجود تسلسل متدرج في مراتب المستوطنات البشرية في الدول العربية الخليجية.

٦ - لقد شهدت المدن العربية الخليجية نمواً متزايداً في العقدين الأخيرين حيث تراوحت معدلات نمو المدن الكبيرة والكبرى والمتوسطة ما بين ٥ - ١٨٪ سنوياً. فالى زيادة هجرة الوافدين إلى دول الخليج وإلى النمو الطبيعي للسكان يرجع نمو سكان هذه المدن.

مما تقدم يظهر أن التوزيع الحجمي لمراكز الاستيطان هو توزيع ديكتاتوري بعيد عن قاعدة زيبف Zipf في المرتبة – الحجم[١٢] rank-size rule حيث تتركز الهيمنة والأهمية والسلطة في مدن رئيسة كبيرة وكبرى محدودة. إن هذا النمط يمثل حالة متطرفة من حالات الأولية Primacy التي نادي بها مارك جيفرسون في عام ١٩٣١[١٣]، وهي في حقيقة واقعها الراهن أقرب إلى «الدول – المدن».

ان مثل هذه المدن الكبيرة والكبرى في الدول العربية الخليجية كثيراً ما تشبه بالاشجار العملاقة وسط أحراش وشجيرات لم تتهيأ لها الظروف أن تنمو لتصل إلى أحجام أكبر. فسكان الريف والبادية والمدن الصغيرة قد اتجهوا نحو المدن الكبيرة. ففرغ الريف وفرغت البادية وتناقص سكان المدن الصغيرة وتقزمت أحجامها أو استمرت على حالها. وكثيراً ما تشبه العلاقة بين المدن الكبيرة وسكان دولها أو أقاليمها بعلاقة الأسماك الكبيرة بالأسماك الصغيرة التي تسبح في محيطها، إذ أن الأسماك الكبيرة، وكذا المدن الكبيرة، تكبر باستمرار على حساب ما حولها.

ويمكن ارجاع ظهور وتطور الهيمنة للمدن الكبيرة والكبرى في المنطقة الخليجية إلى:

١ – غياب سياسات حضرية واقليمية تساعد على التوزيع السكاني الانتشاري. لهذا فقد فضلت قوى السوق المدن الكبيرة مراكز لنشاطاتها لأنها أقدر على توفير الأمن وانعاش استثمار أكثر وتنمية ونمو أوسع.

٢ – أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة قد بدأت في المراكز التاريخية الرئيسة التي كانت مراكز التجمع والجاذبية والتي لها أفضلية في المنافسة، الأمر الذي ساعدها على النمو والتوسع.

٣ – الظروف التي تسود في ظهائر hinterlands المدن الكبيرة هي خصائص صحراوية متطرفة لا تشجع على الاستثمار فيها، باستثناء ما يتوفر حول حقول النفط والغاز.

٤ - يبدو أن لاحجام المدن الكبيرة تأثيراً كبيراً على نموها السكاني. فكثيراً ما ردد الدكتور جمال حمدان مقولة قانون «الحجم يورث الحجم»[١٤] فالمدن تحاول الافادة من حجمها باطراد. ويستشهد البعض في مثل هذه الحالات بأن جميع مظاهر العالم المادي تتناسب تناسباً طردياً مع الكتلة (حجم المدينة) وعكسياً مع المسافة (البعد عن المدينة).

مما تقدم يظهر جلياً أن هناك استقطاباً سكانياً في مدن كبيرة وكبرى في دول الخليج العربي واماراته، وهذا الاستقطاب هو على حساب التوازن الاقليمي. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: «هل من الحكمة أن تسمح سلطات التخطيط العمراني وأن يبارك المسؤولون عن التنمية العمرانية في مواصلة استراتيجية الاستقطاب باطلاق العنان لتضخم المدن الكبيرة والكبرى دون رقيب؟ وهل أن استراتيجية التوازن الاقليمي أو الانتشار السكاني في التنمية العمرانية هي بديل مناسب يتواءم مع ظروف وامكانات وبيئات دول الخليج العربي؟».

توظيف الجغرافيا في استراتيجيات التخطيط العمراني:

أن النمو الحضري الاستقطابي الشائع الآن في المنطقة العربية الخليجية يجب أن لا يستمر دون حدود وموجهات. فإن مثل هذا النمو سيؤدي في المدى البعيد إلى اتساع الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والتقنية بين المدن الكبيرة وباقي أجزاء دولها واماراتها. والاستراتيجية البديلة هي اعادة توزيع الاثقال الحضرية في الدول وخلق نوع من التوزان الاقليمي. والمقصود بالتوازن هنا هو تخصيص استثمارات التنمية الحضرية لجميع المناطق وعلى أوسع نطاق، بدلاً من حصرها في مدينة كبيرة واحدة. أن مثل هذه الاستراتيجية هي التي تضمن الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لجميع الاقاليم وسكانها، وتكفل نوعاً من اعادة توزيع السكان والاوزان الحجمية للمستوطنات البشرية،

وبذلك تقلص الفروق بين المناطق المحظوظة priviliged areas والمناطق الهامشية marginal areas .

ومن استعراض أدبيات اتجاهات النمو الحضري والاقليمي في مناطق عديدة من العالم يتضح بأنه قد شاع اتباع ثلاثة بدائل من استراتيجيات النمو الحضري، وهي كالآتي :

١ - البديل الأول : استراتيجية الانتشار :

وترتكز هذه الاستراتيجية على فكرة ان انتشار السكان والانشطة في منطقة ما يؤدي إلى إحداث درجة من النمو في المنطقة، سواء حدث هذا الانتشار بشكل متوازن أو غير متوازن . ويحدث هذا الانتشار، وبتالي ترسم هذه الاستراتيجية إعتماداً على العناصر الرئيسية لعملية التنمية الحضرية الأقليمية، ويمكن تحديدها في ثلاثة هي :

أ) توزيع العنصر البشري وتخطيط الهجرة وتوجيهها .

ب) توزيع المشروعات، وهذا يتطلب وجود بيانات كافية عن الهيكل الاقتصادي (صناعة، زراعة، تجارة، تعدين وخدمات)، وهذا يحتاج إلى ما يسمى بتخطيط المشروعات .

جـ) تحسين البيئة، ويتصل هذا بما يسمى بالتخطيط العمراني .

إن واقع التوزيع للمشروعات التي أقرتها معظم الدول العربية الخليجية والمخصصات الاستثمارية للمناطق والأقاليم المختلفة لهذه الدول لم يكن يتناسب مع الاطار العام الذي تدعو إليه هذه الاستراتيجية . وبسبب ما أنجز فعلاً زادت المدن الكبيرة نمواً، وانحدرت المناطق المختلفة في تخلفها . بل أن المشكلات التي كانت قائمة أصلاً قد تفاقمت، وذلك بسبب التوزيع غير المتوزان للمشروعات والخدمات على المناطق والأقاليم المختلفة في تلك الدول العربية الخليجية .

٢ - البديل الثاني : استراتيجية الاستقطاب :

بسبب عيوب استراتيجية الانتشار من حيث تطبيقاتها على النمو الحضري والأقليمي، لجأت بعض الدول إلى اتباع استراتيجية الاستقطاب، وبخاصة في المراحل الأولى للتنمية، حيث سعت هذه الدول إلى تحقيق أهداف خططها التنموية عن طريق اقامة برامج مركزة في قطاعات معينة، وفي مناطق محدودة من الدولة.

٣ - البديل الثالث : استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة :

وتتحدد ركائز هذه الاستراتيجية من خلال الدعائم السابقة لكل من استراتيجيتي الانتشار والاستقطاب. فلكل من هاتين الاستراتيجيتين مزاياها من ناحية، وظروف تطبيقها والافادة منها من ناحية أخرى. ولذلك كان الدمج بين الاستراتيجيتين لتكونا استراتيجية ثالثة تتمثل في الانتشار ولكن بطريقة مركزة.

وتستند هذه الاستراتيجية على فكرة اقطاب النمو وأقطاب التنمية Growth or development poles. فاختيار مواقع للنمو أو اقطاب النمو يتم اعتماداً على وجود منطقة أو أكثر من مناطق الدولة تتميز بمميزات معينة، تجعلها محوراً للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى، وتؤثر فيها بحيث تجعلها تتجه إليها دائماً، ويتضح من هذا أن هذه الاستراتيجية تعتمد على تنمية المنطقة المحيطة بها من ناحية أخرى. وفي الوقت ذاته تتجمع أنشطة هذه الأقطاب في مكان محدد. ويطلق بعض الباحثين على هذه الاستراتيجية تعبير دهاليز (أو مسالك) النمو المكثف corridors of intensive growth. أن اقتراح هذه الاستراتيجية يتفق مع النسق العمراني للأقليم، ويتسق مع وضعه الجغرافي، وتتكامل مع نمطه الاقتصادي، وتتسم في الوقت ذاته بالنمو المكثف.

ماهي الاستراتيجية المناسبة للتخطيط العمراني في المنطقة الخليجية؟

لم تكن الاستراتيجيات التي تعرضنا لها سوى اتجاهات نظرية عامة. وبالرغم من أنها

أو بعضاً منها قد لاقى بعض التطبيق بشكل ما في مجتمع أو أكثر من المجتمعات، إلا أن ذلك لا يعني أنها سياسات ثابتة ودائمة وصالحة للتطبيق في كل المجتمعات الإنسانية، وفي كل مراحل تطورها. لذا كان من الضروري البحث عن نموذج أو اطار واقعي ينبع من ظروف المجتمع العربي الخليجي ذاته، وينبثق من واقعه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعمراني.

ومن الملفت للنظر أن النمو الحضري في العشرين سنة الأخيرة كان مذهلاً في دول الخليج العربي. ومع ذلك فليست هناك سياسات واضحة واستراتيجيات مقننة وفعالة لمعالجة الانحرافات والهفوات التي طرأت على الساحة الخليجية. ونعتقد بأن هناك ضرورة ماسة لوجود مثل هذه الاستراتيجيات، ولكنها ينبغي أن تكون من نوع جديد لا يخضع للتقليدي المألوف. ونرى أن تستند مثل هذه الاستراتيجيات الحضرية والاقليمية الجديدة على ثلاثة أعمدة هي العمود العلاجي والعمود الوقائي والعمود الاسقاطي - الرؤيوي.

١ - العمود العلاجي:

ويقصد به وضع استراتيجية حضرية واقليمية لتحسين الأوضاع الراهنة، وتؤكد هذه الاستراتيجية على محورين: أولهما الاعتماد على خفض مسار نمو المدن الكبيرة كمنطلق أساس، وثانيهما الاعتماد على وقف التدهور العمراني والاجتماعي وتخفيض نسب النمو السكاني إلى مستويات مقبولة قد تكون في حدود ٣٪ سنوياً. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تقليص الهجرة الأجنبية، أو تحويلها إلى الأقاليم التي هي بحاجة إليها خارج المدن الكبيرة. كما يمكن اتخاذ اجراءات تشريعية فيها من المحفزات ما يقلل من هجرة سكان الريف والبادية والمدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة، بل وتشجيع الناس للهجرة خارجها. كما وينبغي وقف إضافة أية صناعات جديدة في المدن الكبيرة، وتخصيص مواقع جديدة لها في المدن والمستوطنات الخارجية والمجمعات الصناعية التي يخطط لها لتكون بؤر استقطاب جديدة تخفف من الاعباء السكانية للمدن الكبيرة.

والمنطلق الأخر الذي يجب أن يؤكد عليه هو ايقاف التدهور الاجتماعي والعمراني لبعض أحياء المدن الخليجية الكبيرة. فمع تقدم الوقت بدأت تظهر نزعات نحو تشويه الواقع الاجتماعي للمدينة العربية الخليجية، وهو أمر مخالف لما اعتاد عليه مجتمعها من قيم اجتماعية وعادات وتقاليد تنحدر من تراث وقيم وروح عربية إسلامية قويمة. كما أنه مع الزمن بدأ التدهور ينخر في المباني والأحياء القديمة، الأمر الذي يتطلب العلاج، ولكنه علاج ليس على حساب التراث والتاريخ والبيئة الطبيعية.

٢ - العمود الوقائي:

ويؤكد هذا العمود على خلق بدائل لايواء السكان المتزايدين في دول الخليج العربية عن طريق النمو الطبيعي والهجرة ولايجاد مواقع اقليمية مناسبة للمنشئات الاقتصادية والخدمية. والمقصود هنا انشاء مدن ومجمعات صناعية وتجارية وخدمية في أرجاء البلاد مع تطوير ما يوجد حالياً من المدن الصغيرة والبلدات والقرى. ومن الضروري أن تكون هذه المدن والبلدات والقرى الخارجية مراكز حية إيجابية متطورة، وبذلك ستحتفظ بسكانها أولاً، وتجتذب نحوها بعضاً من سكان المدن الكبيرة، فضلاً عن تقليص الهجرة الريفية واستيعاب اعداد من المهاجرين العرب والأجانب. وبهذا يمكن أن تخدم هذه المستوطنات كاقطاب جاذبة للسكان من جهة، فضلاً عن قيامها بتوصيل الحضرية كأسلوب حياة إلى قسم أكبر من السكان الذين يقيمون فيها، وفي المناطق المحيطة بها. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:

١ - اقامة كافة الصناعات في نطاق مدن متوسطة وصغيرة الحجم.

٢ - العمل باللامركزية الحكومية والادارة واعطاء المدن الاقليمية والخارجية دوراً في حياة السكان والقيام بتوفير الخدمات الضرورية لهم.

٣ - اعطاء هذه المدن والبلدات أولويات في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية

وتنمية المرافق مثل الأسكان والصحة والتعليم والمواصلات، أو على الأقل ينبغي أن يكون نصيب الفرد فيها من ميزانية الدولة مساوياً لنصيب الفرد في رأس المال القومي.

٣ - العمود الاسقاطي - الرؤيوي:

أن العمودين العلاجي والوقائي ما هما إلا اجراءات علي هيئة أدوية واسعافات جزئية وأولية قصيرة المدى للاشكالات والازمات التي تحل بالبيئات الحضرية الخليجية. ويبقي إلى الأمام الاستعداد لتوفير البيئة المناسبة للاعداد المتزايدة من السكان والمتطلبات المتضاعفة من الخدمات والاجواء الملائمة لحل الاشكالات الجديدة المتوقعة. فماذا نعمل لاحتواء المستقبل؟.

ان الأهداف يجب أن تنطلق من البيئة العربية الخليجية. وخير ما نبدأ به هو استكشاف موارد هذه البيئة واستغلال كافة مصادرها، واقامة الجسور بين البلدان العربية الخليجية من أجل تعاونها وتكاملها، وإقامة الاتصالات الانسانية بين شعوبها. وكخطوة أخرى وضرورية ينبغي انشاء المستوطنات على الأرض الصحراوية الشاسعة التي تفصل بين المستقرات البشرية لهذه البلدان. فالصحاري ليست بخيلة ولا شحيحة بخيراتها، والذي تحتاجه هو ارادة العمل والتخطيط المناسب والماء النقي. أننا بحاجة إلى تقنية لتحلية المياه بكلفة مناسبة، واستخراج المياه الباطنية، ونقل المياه من أماكن وجودها إلى مسافات بعيدة، وبذلك تتحول أجزاء من هذه الصحاري إلى مراكز انتاجية ذات أهمية اقتصادية وعمرانية واستراتيجية.

وما ينبغي أن نعمله أيضاً أن نعرف ظروف البيئة الخليجية وتفاصيل خصائصها الطبيعية، وطبيعة وتراث وتاريخ الإنسان الذي يعيش على سطحها. كل ذلك يمكننا من تشخيص متطلبات مرحلتنا القادمة والبيئة الحضرية المطلوبة وخصائصها المناسبة. حينئذ نستطيع أن نختار التصاميم الملائمة لمستوطنات هذه المنطقة ووحدات السكن والعمل

فيها، ومواد البناء المناسبة لتقنيات التشييد الضرورية والمرافق والخدمات التي تشبع تطلعات الإنسان العربي الخليجي. وبعبارة مختصرة أنه ينبغي ربط التطورات التقنية والعلمية في مجالات التخطيط الحضري والاقليمي بخصائص البيئة الطبيعية السائدة في الصحراء والبحر، وبخصائص المجتمع الإنساني البشري الخليجي وتراثه وتطلعاته المعاصرة المستمدة من روح التحديث والمعاصرة.

الخلاصة والاستنتاجات:

الجغرافيا التطبيقية المعاصرة هي حصيلة فكر جغرافي متجدد، استجاب لتطورات اقتضتها نهاية الركود الاقتصادي في الثلاثينيات واشكالات الحرب العالمية الثانية في منتصف الاربعينيات. فبرزت على الساحة أصوات تنادي بضرورة أن تتبنى الجغرافيا صيغاً ومنطلقات وأهداف جديدة تتجاوز سلبيات الصيغ التقليدية، وتنظر إلي الاشكالات الحياتية برؤيا جغرافية معاصرة. وهذا ما حدث فعلاً لهذا العلم في الثلاثين سنة الماضية حيث اهتم نخبة من الجغرافيين خلالها بالتزود بالمعرفة الجغرافية التطبيقية وبالمهارات والخبرات ذات الصلة بالجوانب العملية والتقنية التي تمكنهم من استيعاب المناهج الكمية وتقنيات الخرائط الآلية ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) وتطبيقات الاستشعار عن بعد وقراءة الصور الجوية وغيرها. وبهذا أصبح الجغرافي مزوداً بخلفية علمية وتقنية رصينة تمكنه من الاسهام الفعال في عمليات التخطيط، وبخاصة التخطيط العمراني.

ومن دراسة ادبيات الجغرافيا وادبيات التخطيط العمراني يتبين أن هناك قواسم مشتركة عديدة بينها. فأية عملية تخطيطية يراد بها ازالة وضع أو تعديله أو تنميته أو اعادة خلقه لابد أن تبدأ بمعرفة الوضع القائم عن طريق المسح الميداني، وليس هناك من هو أقدر من الجغرافي على القيام به. كما أن جميع عمليات تنظيم المجتمع وتنميته انما تتم في النهاية

في الإطار المكاني الذي يعد الجغرافي أخبر الناس به[١٥]. هذا وأن كثيراً من الموضوعات التي تتطلبها عمليات التخطيط الحضري والاقليمي تقع في صلب العمل الجغرافي كعمليات مسح الأنشطة البشرية والظواهر الطبيعية والخصائص السكانية واستخدامات الأرض وشبكات النقل وجمع البيانات حولها وتحليلها وتفسيرها واستخدام الوسائل الكمية والعملية وتقنيات الخرائط الآلية ونظم المعلومات الجغرافية. فهذه العمليات والدراسات هي جزء حيوي من الاعمال والدراسات والخبرات والمهارات التي استطاع الجغرافي من استثمارها بكفاءة في دراساته الجغرافية. كما أبدع الجغرافي في الدراسات الأقليمية ونظريات الموقع والعلاقات المكانية، وهذه ذات أهمية خاصة في دراسات وعمليات التخطيط العمراني.

وقد اتضح للمخططين أخيراً بأن العمليات التخطيطية ذات الصلة برسم الاستراتيجيات التنموية المحلية والاقليمية والوطنية تتطلب تعمقاً في دراسة العلاقات المكانية التي تعتبر من ركائز الجغرافية المعاصرة. وقد وجدنا عند شرح الاستراتيجيات العالمية أنها ذات أنواع ثلاثة هي استراتيجية الانتشار واستراتيجية الاستقطاب واستراتيجية الانتشار بطريقة مركزة، وكل هذه الاستراتيجيات تقتضي تفهماً للعلاقات المكانية الحضرية والاقليمية، وهي علاقات جغرافية أساساً.

وعند معالجة قضية التخطيط العمراني في الدول العربية الخليجية رأينا أن نقترح لها استراتيجية أو استراتيجيات من نوع جديد لا تخضع للعمليات التقليدية المألوفة. فالاشكالات والازمات التي طافت على سطح المدينة العربية الخليجية واقليمها هي فريدة في طابعها، وتقتضي مبادرات خلاقة للتغلب عليها بفكر وخيال ابداعي. وهذا لا يقصد به القفز فوق الواقع، وإنما الأحرى تفنيد الواقع الراهن وفحصه وصهره من أجل خلق واقع جديد[١٦]. ولهذا اقترحت استراتيجية للمنطقة الخليجية تستند على ثلاثة أعمدة هي :

١ - العمود العلاجي.

٢ - العمود الوقائي.

٣ - العمود الاسقاطي - الرؤيوي.

أنها استراتيجية تقترح اعادة توزيع الأثقال الحضرية وخلق نوع من التوزان الاقليمي، وهي بذلك تضمن الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لجميع الأقاليم وسكانها وتكفل نوعاً من اعادة توزيع السكان والأوزان الحجمية للمستوطنات البشرية، وبذلك تتقلص الفروق بين المناطق المحظوظة والمناطق الهامشية.

الهوامش

(١) ومن أشهر اتباع الفلسفة الحتمية فردريك راتزل Ratzel الألماني وألن سمبل E. Semple الأمريكية وديمولان Demolins الفرنسي وجريفث تيلور G. Taylor الاسترالي وغيرهم.

(٢) ارتبطت الفلسفة الامكانية باسماء بعض الأعلام الجغرافية من أمثال فيدال دي لابلاش Vidal de la Blache وجان برين Jean Bruhnes وديمانجون Demangeon وفيفر Febvre وبومان Bowman وكارل ساور Karl Sauer وروكسبي Roxby وفلبر Fluere وغيرهم.

(3) Peter Hall, (1975) "Planning" A Geography View", in B. Goodal and A. kirby (eds.), Resources and Planning, (London, Pregaman Press), pp. 3-15.

(٤) وفقاً لأحدى الدراسات المسحية التي أجريت في منتصف السبعينيات وجد أن حوالي ١٠٪ من أعضاء رابطة المخططين الأمريكيين هم من الذين كانت الجغرافيا هي تخصصهم الرئيس. كما وجد بأن حوالي ٢٠٪ من أعضاء هذه الرابطة هم من الذين كان تخصصهم الفرعي في الجغرافيا.

P. F. Mattingly (1974) "On the Value of Geography in planning Practice", The Professional Geographer, Vol. 26, pp. 310-14.

(٥) د. عبداللاله أبو عياش (١٩٧٩) «الجوانب السلوكية في التخطيط الحضري»، (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٨، السنة الخامسة)، ص ٢١.

(٦) رشدي بطري، (١٩٧٠)، «العلاقة بين تخطيط المدينة والتخطيط القومي وحل مشاكل المدن العربية»، في كتاب المؤتمر الثاني لمنظمة المدن العربية، (الكويت، مطبعة حكومة الكويت)، ص ١٤٠.

(٧) د. أحمد على اسماعيل (١٩٩٠)، دراسات في جغرافية المدن، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة)، ص ٣٥٧.

(8) David E. Christensen, (1977), "Geography and Planning" Some Perspective", The Professional Geographer, Vol. 29, p. 151.

(9) B. J. Mcloughlin, (1969), Urban and Regional Planning, (London, Faber and Faber Ltd.), p. 28.

(١٠) د. حسن الخياط (١٩٨٨)، المدينة العربية الخليجية، (مركز الوثائق والدراسات الانسانية – جامعة قطر)، ص ٩٨ – ١١٣.

(١١) د. حسن الخياط، نفس المصدر، ص ١٨٢ – ١٩٢.

(12) Zipf, G. K., (1941), National Unity and Disunity, (Bloomington, Indiana).

(13) Jefferson Mark, (1931), "The Law of the Primate City", Geographical Review Vol. 21, pp 226 - 232.

(١٤) د. جمال حمدان، (١٩٧٧)، جغرافية المدن، (عالم الكتب، القاهرة) ص ٢٦٥ .

(١٥) د. حسن الخياط، (١٩٧٨)، «نحو جغرافية عربية تطبيقية»، أحد بحوث المؤتمر الجغرافي العربي الثاني المنعقد في بغداد في ٧ – ١١ مارس ١٩٧٦ ، (من مطبوعات المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة)، ص ٤٣١ – ٤٣٥ .

(١٦) د. سعد الدين ابراهيم، (١٩٧٥)، «مدن العالم العربي : الحاجة إلى استراتيجية حضرية جديدة»، (مجلة دراسات عربية، العدد ٦ ، السنة الحادية عشرة) ص ٨ – ٤١ .

المصادر والمراجع

١ – ومن أشهر اتباع الفلسفة الحتمية فردريك راتزل Ratzel الالماني وألن سمبل E. Semple الأمريكية وديمولان Demoins الفرنسي وجريفث تيلور G. Taylor الاسترالي وغيرهم.

٢ – ارتبطت الفلسفة الامكانية باسماء بعض الاعلام الجغرافية من أمثال فيدال دي لابلاش Vidal de la Blache وجان برين Jean Bruhnes وديمانجون Demangeon وفيفر Febvre وبومان Bowman وكارل ساور Karl Sauer وروكسبي Roxby وفلير Fluere وغيرهم.

3 - Peter Hall, (1979) "Planning: A Geography View", in B. Goodal and A. Kirby (eds.), Resources and Planning, (London, Pregaman Press, pp. 3 - 15.

٤ – وفقاً لأحدي الدراسات المسحية التي اجريت في منتصف السبعينيات وجد أن حوالي ١٠ ٪ من أعضاء رابطة المخططين الأمريكيين هم من الذين كانت الجغرافيا هي تخصصهم الرئيس. كما وجد بأن حوالي ٢٠٪ من أعضاء هذه الرابطة هم من الذين كان تخصصهم الفرعي في الجغرافيا.

P. F. Mattingly (1974) "On the Value of Geography in Planning Practice", The Professional Geographer, Vol. 26, pp. 310 - 14.

٥ – د. عبدالاله أبو عياش (١٩٧٩) «الجوانب السلوكية في التخطيط الحضري»، (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٨، السنة الخامسة) ص ٢١.

٦ – رشيد بطري، (١٩٧٠)، «العلاقة بين تخطيط المدينة والتخطيط القومي وحل مشاكل المدن العربية»، في كتاب المؤتمر الثاني لمنظمة المدن العربية، (الكويت، مطبعة حكومة الكويت)، ص ١٤٠.

٧ – د. أحمد علي اسماعيل (١٩٩٠)، دراسات في جغرافية المدن، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة) ص ٣٥٧.

8 - David E. Christense, (1977), "Geography and Planning: Some Perspective", The Professional Geographer, Vol. 29, p. 151.

9 - B. J. Mcloughlin, (1969), Urban and Regional Planning, (London, Faber and Faber Ltd.), p. 28.

١٠ – د. حسن الخياط (١٩٨٨)، المدينةالعربية الخليجية، (مركز الوثائق والدراسات الانسانية – جامعة قطر)، ص ٩٨ – ١١٣.

١١ – د. حسن الخياط، نفس المصدر، ص ١٨٢ – ١٩٢.

12 - Zipf, G. K., (1941), National Unity and Disunity, (Bloomington, Indiana).

13 - Jefferson Mark, 91931), "The Law of the Primate City", Geographical Review, Vol. 21, pp 226 - 232.

١٤ – د. جمال حمدان، (١٩٧٧)، جغرافية المدن، (عالم الكتب، القاهرة)، ص ٢٦٥.

١٥ – د. حسن الخياط، (١٩٧٨)، «نحو جغرافية عربية تطبيقية»، أحد بحوث المؤتمر الجغرافي العربي الثاني المنعقد في بغداد في ٧ – ١١ مارس ١٩٧٦، (من مطبوعات المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة)، ص ٤٣١ – ٤٣٥.

١٦ – د. سعد الدين ابراهيم (١٩٧٥)، «مدن العالم العربي: الحاجة إلى استراتيجية حضرية جديدة»، (مجلة دراسات عربية، العدد ٦، السنة الحادية عشرة)، ص ٨ – ٤١.

الإدارة الساحلية لدولة قطر
تأثير الردم والحفر على الساحل القطري

د. علي إبراهيم الشيب
قسم الجغرافيا
جامعة قطر

مقدمة جغرافية عن دولة قطر وأهداف الدراسة :

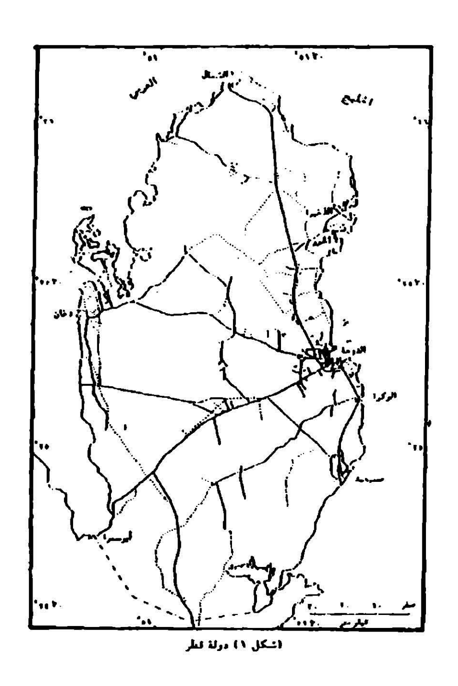
تتكون دولة قطر من شبه جزيرة وعدد من الجزر وتشكل هذه الجزر جزءً ضئيلاً لا يزيد عن مائة كيلو متراً مربعاً، أي نحو ١٪ من مجموع المساحة الكلية للدولة (١١٤٢٧)كم٢ وتنحصر شبه جزيرة قطر من حيث الموقع النسبي على سطح الأرض بين خطي عرض (٢٧"، ٢٤ْ, ١٠"، ٢٦ْ) شمالاً وبين خطي طول (٤٥"، ٥٠ْ, ٤٠"، ٥١ْ) شرقاً وبذلك تمتد من الشمال إلى الجنوب في أقصى امتداد لها نحو ١٩٠ كم بينما يصل أقصى اتساع لها من الشرق إلي الغرب (٨٥ كم)، ومن حيث الموقع المحلي فهي تتوسط الساحل الغربي وتحدها من جميع الجهات الخليج العربي فيما عدا الجهة الجنوبية الت تتصل بشبه الجزيرة العربية عن طريق جزء من اليابس لا يزيد أتساعه عن ٤٠ كم شكل(١).

تتميز شبه جزيرة قطر بوجود العديد من أشكال السطح، كما أنها تعتبر من المناطق المنخفضة في العالم حيث يبلغ المدى التضاريسي حوالي (١٠٦ متراً) بين أدنى نقطة (٣ أمتار) في سبخة دخان وأعلى نقطة (١٠٣ متراً) على منطقة تليه تسمى طوير الحمير.

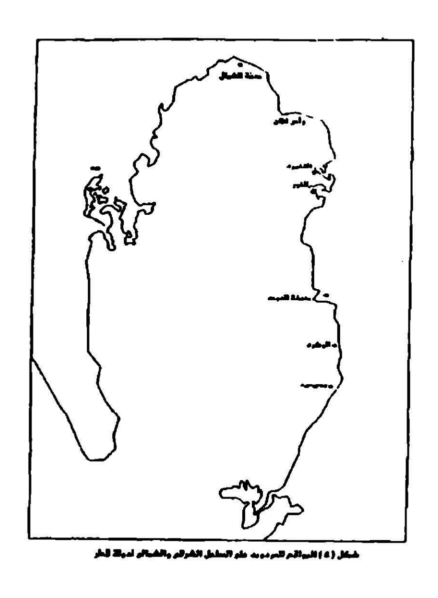
ويمثل سهل الحماد الصخري معظم مساحة السطح ويظهر مرصعاً بعدد كبير من المنخفضات المنتشره في كل أنحاء شبه جزيرة قطر، كما تنتشر في القسم الجنوبي من قطر الكثبان الرملية، كما تمثل المنطقة الغربية التي تمتد بمحاذاة الساحل الغربي أكثر المناطق ارتفاعاً، كما تعتبر الأخوار والدوحات من الأشكال الساحلية بجانب الجروف

والبحيرات الساحلية والحواجز الرملية والسبخات والتي أكبرها سبخة مسيعيد، هذا إلى جانب بعض السبخات الداخلية الممثلة في سبخة دخان وسودانثيل، هذا إلى جانب الشواطيء الرملية التي تمتد حول السواحل القطرية بشكل كبير (شكل ٢).

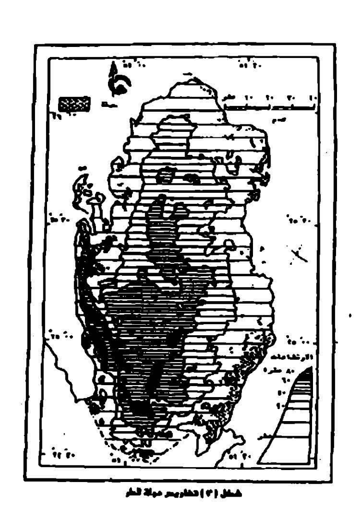




(شكل ١) دولة قطر



شكل (٤) المواقع الموجودة على الساحل الشرقي والشمالي لدولة قطر



شكل (٣) طبوغرافية دولة قطر

السكـــان :

تشير البيانات المتوفرة من خلال الجدول رقم (١) أن عدد السكان تطور بشكل كبير في فترة وجيزة فعلى سبيل المثال ارتفع عدد السكان من حوالي ٤٠ ألف نسمة سنة ١٩٥٠ إلي ١١١١٣٣ ألف نسمة ١٩٧٠ إلى ٢٤٠،٠٠٠ ألف نسمة سنة ١٩٨٠ إلى ٤٨٦٤٧٣ ألف نسمة سنة ١٩٩٠ إلى نهاية آخر إحصائية عام ١٩٩٣ حيث بلغ التقدير العام للسكان ٥٥٩٢٠٨ ألف نسمة.

ويقسم الباحثون تاريخ دولة قطر الاقتصادي والاجتماعي الحديث إلى مرحلتين مرحلة ما قبل النفط ومرحلة ما بعد النفط قد تميزت المرحلة الأولى بحجم سكاني صغير وثابت لم يتعد مجموع سكان قطر ٢٧ ألفاً في بداية القرن الحالي حسب تقديرات ج لوريمر (١٩٧٥)، ولم يزد عن ٣٠ ألفاً بعد ذلك بنصف قرن (كمال الدين البتانوني، ١٩٨٦)، ويرجع الباحثون ذلك التناقص السكاني للبيئة الطاردة التي أدت إلي الهجرة الخارجية وبخاصة إلى البحرين والمملكة العربية السعودية.

ولقد تركز السكان على السواحل وخاصة الساحل الشرقي، حيث أقاموا عليه مستوطناتهم البشرية على خلجانه وأخواره ورؤوسه كالدوحة، والخور، والذخيرة والوكرة بالإضافة إلى قيام المشاريع الكثيرة والحيوية.

أما المرحلة الثانية وهي مرحلة ما بعد النفط فقد بدأت مع بداية النصف الثاني للقرن العشرين إلا أن أثر التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لم يظهر إلا بعد ارتفاع عائدات البترول ارتفاعاً كبيراً بعد عام ١٩٧٣، حيث أصبحت دولة قطر منطقة جاذبة للسكان بعد أن كانت طاردة (شكل رقم ٣).

جدول رقم (١)

يوضح النمو السكاني لدولة قطر من سنة ١٩٥٠ حتى عام ١٩٩٣م

السـنة	عدد السكان بالألف
١٩٥٠	٤٠,٠٠
١٩٧٠	١١١١٣٣
١٩٧٥	١٧٠,٠٠٠
١٩٧٦	١٨٠,٠٠٠
١٩٧٧	١٩٠,٠٠٠
١٩٧٨	٢٠٠,٠٠٠
١٩٧٩	٢٢٠,٠٠٠
١٩٨٠	٢٥٩٧٧٤
١٩٨١	٢٧٥٩٨٨
١٩٨٢	٢٩٣٢٨٠
١٩٨٣	٣١١٧٢٧
١٩٨٤	٣٣١٧٢٧
١٩٨٥	٣٥٢٤٠٧
١٩٨٦	٣٦٩٠٧٩
١٩٨٧	٤٠١٠٣٨
١٩٨٨	٤٢٧٧٠٤
١٩٨٩	٤٥٦١٤٣
١٩٩٠	٤٨٦٤٧٣
١٩٩١	٥٠٤١٥٤
١٩٩٢	٥٣٢٧١٩
١٩٩٢	٥٣٢٧١٩
١٩٩٣	٥٥٩٢٠٨

المصدر : التعداد العام للسكان

وأنه نتيجة لمكونات قطر الطبيعية، الطبوغرافية، وكذا السكان وتطورهم وظهور المشاريع الصناعية الكبرى أدى إلي الزحف الهائل إلى الساحل، وتغيرت تلك السواحل طبيعياً أو اجتماعياً أو بيئياً، وهذا التغير على الرغم من أيجابياته فله سلبيات من ترسيب وتلوث وحفر وردم. وهذا ما يوضحه الشكل رقم (٤) والجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢)

المناطق المردومة، والهدف من الردم على الساحل الشرقي والشمالي

المناطق المردومة	القصد من الردم (الدفان)
مدينة الدوحة	سكين (كبار موظفين، ذو ى الدخل المحدود سفارات جزر أصطناعية، مدينة ترفيهية، سياحي
مسيعيد	صناعي، وسياحي
الخور	سكني، وسياحي
الذخيرة	سكني، وسياحي
رأس لفان	سكني، وصناعي
مدينة الشمال	سكني، صيد
الوكرة	ترفيهي، صيد
مشروع رأس لفان والشاليهات الواقعة جنوبه	ترفيهي ، صناعي

أهداف البحث

الهدف الرئيسي لهذا البحث هو :

١) دراسة تغير ملامح الساحل القطري من أثر نشاطات الحفر والردم وخاصة على الساحل الشرقي.

٢) عرض تخطيط مستقبلي من خلال استراتيجية وطنية للإدارة الساحلية للحد من التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

٣) اثبات ما يؤكد على ضرورة وجود جهاز متخصص لمتابعة ودراسة السواحل القطرية ووضع الخطط المستقبلية له، ويعمل على تكامل الجهات المتعددة التي تتعامل مع السواحل ووضع سياسة من الوجهة الإدارية للسواحل ومتابعتها ومنع تلوثها.

الجهات والإدارات المعنية بالسواحل:

والسواحل عامة هي مكان جذب للأنشطة المختلفة وعليه هناك جهات عديدة كلا في اختصاصه تتفاعل على السواحل أو من خلالها.

هذه الجهات على الرغم من أنها تعمل لخدمة غرض معين انشأت من أجله أوله إدارة خاصة بذلك إلا أنها غالباً ما يكون لها مردوداً سلبياً سواء على تغير ملامح السواحل أو تلوثها. هذه علاوة على أن جميع هذه الجهات وعلي الرغم من أنها تابعة لدولة واحدة إلا أن هناك قصور شديد في تكامل وتنسيق تعاملاتها مع بعضها البعض مما يزيد من المشكلة حيث أنه من الممكن أن تقرر جهة ما التعامل مع الساحل بطريقة عكسية لسياسة أو تخطيط جهة أخرى.

من هنا تبرز المشكلة وتتبلور لكيفية التحكم ومراقبة السواحل، وما يطرأ عليها من تغيرات طبيعية أو نتيجة فعل الإنسان.

وعلى هذا الأساس تقسم هذ الجهات والإدارات إلى قسمين:

- الجهات الحكومية.
- الجهات الخاصة

ومن أمثلة الجهات الحكومية والإدارات التي لها علاقة بالسواحل وتتعامل معها من خلالها:

١) وزارة الشئون البلدية والزراعة ويمثلها :

البلديات :

هناك لا مركزية في القرار بالنسبة للبلديات في وضع خططها على أساس أن تكون ضمن الاطار العام للخطة المقترحة للتعمير أو تطوير المناطق وخاصة الساحلية .

كذا عمليات النظافة وخلافه، وأن يخدم نظام المعلومات الجغرافية التطورات الساحلية التي تحدث بين فترة وأخرى .

الهندسة المدنية :

وهي المختصة باعداد شبكة طرق تعمل على خدمة المناطق الساحلية والقريبة منها وامدادها بالمرافق العامة، كي يمكن أقامة أي أنشطة مطلوبة بالمنطقة .

التخطيط العمراني :

وهي الإدارة المختصة بوضع الخطط العمرانية سواء للتجمعات العمرانية الجديدة أو لتنمية التجمعات القائمة، هذا بالإضافة لتوزيع السكان والخدمات والأنشطة المختلفة طبقاً لخطط ومراحل التنفيذ، علماً بأن الغالبية العظمى من هذه المشاريع تكون على الساحل، علاوة على النهضة السياحية التي تحتاج البلاد لها وما تتطلبه من مشروعات مفصلة بالساحل (سياحية، ترفيهية، رياضية، أو استجمام) .

إدارة الثروة السمكية :

وعلى هذه الإدارة أن تقترح خطة عامة لحماية الثروات المائية الحية وتنميتها وتصنيعها وحسن استغلالها والاشراف على تنفيذها، كذلك اقتراح برامج تنظيم شؤون الصيد والاشراف على التنفيذ، والعمل على تطوير وتحديث وسائل وطرق الصيد، وتوفير ما يلزم للصيادين والحرفيين المشتغلين بالصيد في خدمات أساسية يتعذر عليهم توفيرها

بجهودهم الفردية، واقتراح التشريعات الخاصة بالثروة المائية الحية، وأخيراً نشر المعلومات والاحصاءات المتعلقة بالثروة السمكية.

إدارة البحوث الزراعية:

مراقبة دورية لموارد المياه وخاصة على السواحل.

* الجهات الخاصة:

وتتمثل في الآتي:

* المواطنيين أصحاب الشاليهات والمراكب، وضرورة الحفاظ على البيئة البحرية.

* الصيادين المحترفين الصيد اليومي، حيث ثبت قيام البعض بتكسير الشعاب المرجانية،، وعلى قراره أصدرت وزارة الشئون البلدية والزراعة أحكاماً ضد المخالفين وكذلك تنظيم الصيد وطرقه، كما أصدر مؤخراً تعويضاً للمتضررين من هذا القرار.

بداية مظاهر الردم والحفر على الساحل القطري الشرقي والشمالي:

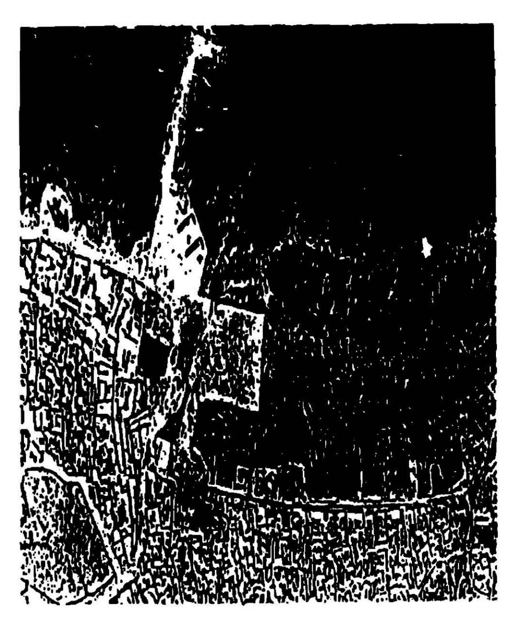
مدينة الدوحة:

لقد كانت أهم مظاهر النمو العمراني خلال الفترة (١٩٤٧ - ١٩٥٢) وذلك من خلال ردم مساحة من الساحل على حساب البحر إلى الشمال من حي «المالية» حيث بلغت المساحة المردومة ١٥ هكتاراً (١٥٠ ألف متر مربع) عام ١٩٥٦ وقد أستغلت في انشاء بعض الإدارات والأسواق.

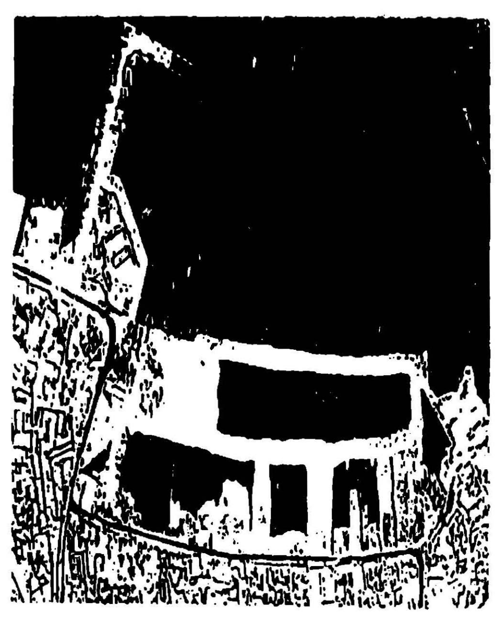
أما المنطقة الثانية فقد ظهرت عام ١٩٥٩ وتقع إلى الشرق مباشرة من المساحة المباشرة وعلى امتدادها في حي السلطة القديم وتم في هذه المنطقة انشاء طريق على امتداد الكورنيش، أما عام ١٩٦٣ - ١٩٦٨ فقد زادت مساحة المدينة وخاصة بعد عمليات اقتطاع مناطق المد والجزر، حيث أضيفت إلى مساحة المدينة. ففي عام ١٩٦٣ تم ردم

منطقة جديدة شمال غرب الدوحة على امتداد الساحل فيما بين (حي الديوان) (شكل رقم ٥ - أ، ب) حتى (حى الرميله الشرقية) (شكل رقم ٦ - أ ب)، حيث بلغت مساحة المنطقة التي تم ردمها نحو ٢٢١١ ألف متر مربع، كما تم إضافة جزء أخر عام ١٩٦٨ شمال السلطة القديمة وذلك لإستغلاله في عمليات توسيع وتطوير الميناء وقد بلغت مساحته نحو (٣٠٢ ألف متر مربع)، أما الفترة (من ١٩٦٨ - ١٩٧٧) فقد شهدت هذه الفترة عمليتي ردم جديدتين على حساب البحر، تمثلت الأولى في المنطقة الواقعة بين حي « الخليفات » شرقاً والميناء غرباً عام ١٩٧٣ حيث بلغت المساحة التي تم ردمها نحو ٢٥٨,٦٠٠ متراً مربعاً، أما بالنسبة للمنطقة الثانية التي ردمت عام ١٩٧٧ فقد بلغت جملة مساحتها نحو ٣,٧٦ كم وتمتد هذه المساحة من رأس أبو عبود شرقاً « حتى الدفنه » الخليج الغربي شمال المدينة في مناطق متفرقة على أمتداد الساحل وقد تمثلت هذ المناطق التي ردمت في منطقة رأس أبو عبود (رصيف القوات البحرية) بمساحة بلغت ٦٦ ألف متر مربع، ثم منطقة شمال المدينة التي برزت بعد ردمها دوحة الدوحة وقد بلغت تلك المساحة نحو ٣,٤١ كم، وتعد أكبر المساحات التي ردمت من البحر خلال مراحل نمو المدينة. وقد بدأت الدوحة في تنفيذ مشروع ردم هذه المنطقة عام ١٩٧٤ وقد تمت الاستفادة من الرمال الناتجة من أعمال التعميق لدوحة الدوحة في ردم هذه المنطقة والتي ساعدت ضحولتها في عملية الردم. وتم استغلال هذه المساحة الجديدة في عملية تطوير طريق الكورنيش وتشجيره إلى جانب عمل منطقة سياحية وأخرى مخصصه للسفارات وسكن كبار الموظفين، وذوى الدخل المحدود، ومن خلال هذه الاستعراض السريع لتطور ونمو مدينة الدوحة نجد أن الفترة من ١٩٦٨ - ١٩٩٠ من أهم المتغيرات التي أثرت في نمو مورفولوجية مدينة الدوحة والذي تمثل في التوسيع على حساب البحر.

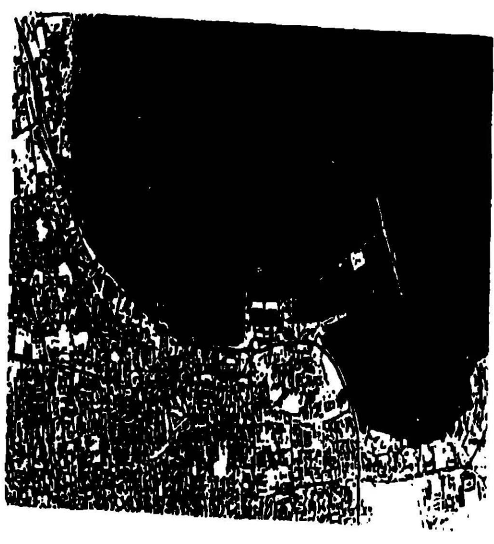
من خلال استعراض تطور المساحة العمرانية بالمدينة يلاحظ أن النمو العمراني في



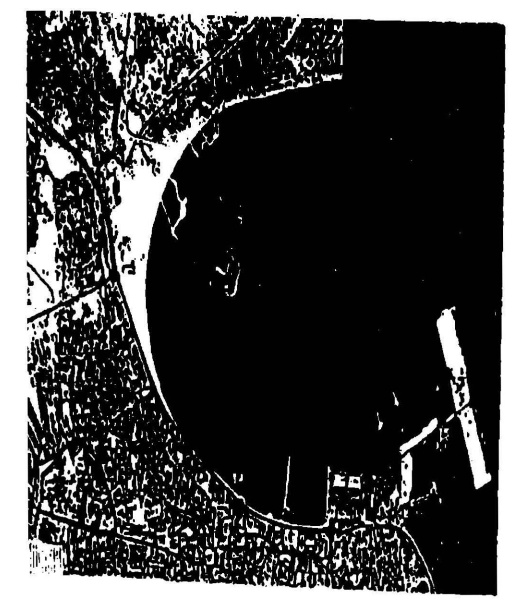
شكل (٥ أ) حي الديوان قبل الردم عام ١٩٥٥



شكل (٥ ب) ساحل البحر شمال حي الماليه بعد عملية الردم عام ١٩٥٦



شكل (٦ أ) حي الرميله قبل عملية الردم عام ١٩٧٣



شكل (٦ ب) بداية ظهور منطقة الدفنة - شمال حي الرميله بعد عملية الردم عام ١٩٧٧

المدينة اتجه نحو الزيادة المستمرة بعد عام ١٩٤٧، بينما كانت المدينة تبلغ ٩٠٫٦ هكتاراً خلال ١٩٤٧ ارتفعت إلى ٢٨٣٫٢ هكتاراً خلال الفترة من ٤٧ – ١٩٥٢ بنسبة ٤٫٥٪ من مساحة المدينة عام ١٩٩٠ (شكل رقم ٧).

ومن ذلك يتضح لنا مدى الإمتداد الأفقي وأتساع العمران بالمدينة كما هو واضح من في الجدول رقم (٣).

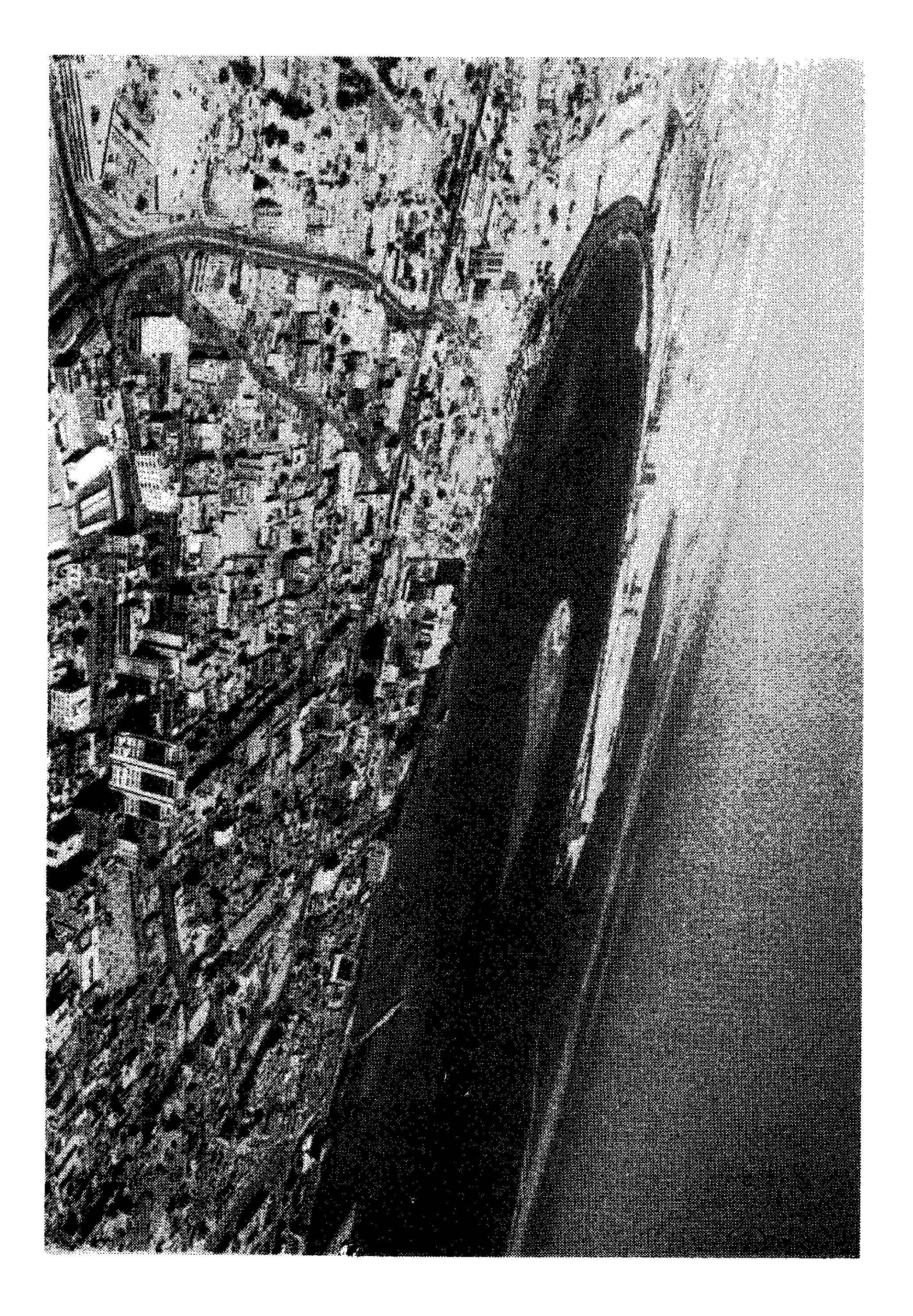
جدول رقم (٣)

تطور المساحة العمرانية لمدينة الدوحة خلال فترات النمو

(١٩٤٧ - ١٩٩٠)

المساحة / الفترة	المساحة العمرانية بالمتر المربع	بالهكتار	النسبة من المساحة العمرانية للمدينة
الفترة الأولى (حتى عام ١٩٤٧)	٩٠٦٫٢٦٠	٩٠٫٦	١٫٦
الفترة الثانية (١٩٤٧ – ١٩٥٢)	٢٫٨٣١٫٨٨٢	٢٨٣٫٢	٤٫٩
الفترة الثالثة (١٩٥٢ – ١٩٥٩)	٦٫٣٣١٫٩٩١	٦٣٣٫٢	١٠٫٩
الفترة الرابعة (١٩٥٩ – ١٩٦٣)	٨٫٦٣٦٫١٣١	٨٦٣٫٢	١٤٫٨
الفترة الخامسة (١٩٦٠ – ١٩٦٨)	١١٫٩٦٠٫٥٧٣	١١٩٦٫١	٢٠٫٥
الفترة السادسة (١٩٦٨ – ١٩٧٣)	١٥٫٢٧٠٫٣٥٠	١٥٢٧٫٠	٢٦٫٢
الفترة السابعة (١٩٧٣ – ١٩٧٧)	١٩٫٦٠٧٫٥٣١	١٩٦٠٫٨	٣٣٫٦
الفترة الثامنة (١٩٧٧ – ١٩٨٠)	٢٧٫٩١٠٫٢٣٢	٢٧٩١٫٠	٤٧٫٨
الفترة التاسعة (١٩٨٠ – ١٩٩٠)	٨٥٫٣٥٣٫٦٤٠	٥٨٣٥٫٤	١٠٠٫٠

المصدر : نوه الكواري ١٩٩٤م.



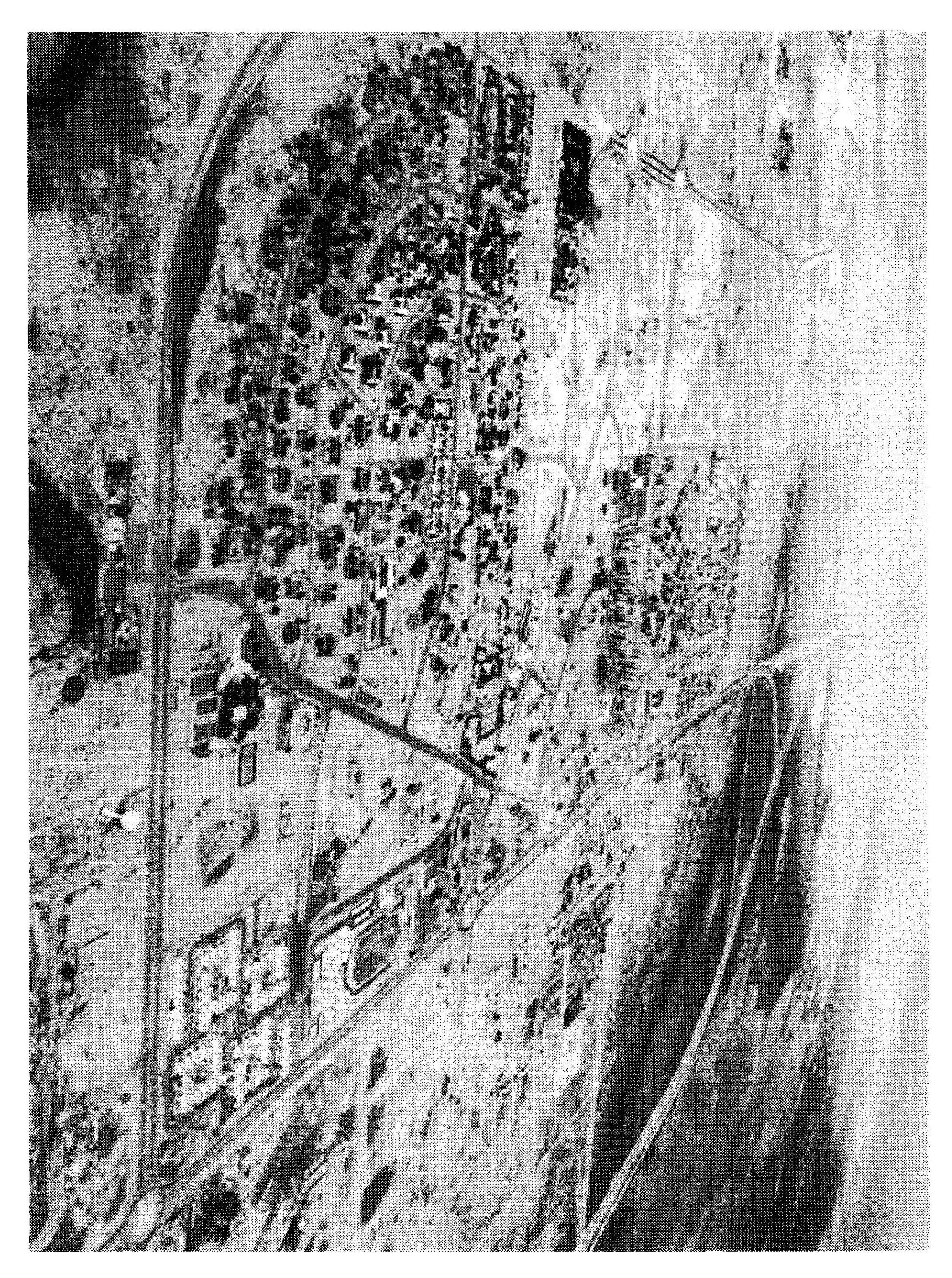
شكل (٧) تطور مساحة مدينة الدوحة عام ١٩٩٠م

مسيعيد الصناعية :

تقع مسيعيد على الساحل الجنوبي من شبه جزيرة قطر على مسافة (٤٥ كم٢) إلى الجنوب من مدينة الدوحة وتمتد منطقتها على نتؤ منخفض من الأرض الصلبة تحيط به السبخة من جهاته البعيدة عن البحر وكثيراً ما تتعرض منطقة السبخة والتي تبلغ (٤٠ كم٢ طولاً) و١٠ كم٢ عرضاً حتى منطقة شقرا، خلال فصل الربيع إلى طغيان مياه الخليج عليها، وتعرضها إلي التيارات المتسببة عن الرياح الشرقية، والمنطقة تقع على ارتفاع ١٫٥ متراً فوق مستوى سطح البحر وتغطى مساحة تبلغ ٣٤٫٤ كم٢ تحصل مدينة مسيعيد في جانبها البحري على خدمة يعززها لها عمق المياه القريبة من شواطئها فخط الاعماق ٩٫١٤ متراً ليمتد على مسافة لا تقل عن ٢ كم إلى الشرق من الشاطيء بينما لا يبعد خط الاعماق ١٨٫٣ متراً عن الشاطيء ألا بأربع كم فقط.

ويتكون قاع البحر بالقرب من مسيعيد من صخور يسهل حفرها وازالتها لاجراء التحسينات الضرورية على قناة الملاحة فيها، حيث يتمثل في الكوارتز والرمل الطيني والشعاب المرجانية وأهمها فشت العريف « العارف » الذي يحمي خليج مسيعيد من الأمواج والتيارات البحرية التي تسيرها الرياح الشمالية الشرقية.

إن أول الانشاءات على ساحل مسيعيد هو انشاء مضخة محطة النفط بالإضافة إلى إقامة صهاريج خزن النفط وكان ذلك عام ١٩٥٠ من قبل شركة نفط قطر حيث بقى الساحل دون تغير. وكان الموضع الأول الذي أعدته الحكومة في مسعيد هو شركة الأسمدة الكيماوية (كافكو) عام ١٩٧٠، وفي عام ١٩٧٤ بدأت شركة نفط قطر باستصلاح واعداد موضوع جديد في الشمال من ميناء النفط ليكون مكاناً لمصنع تسييل الغاز (أحترق هذا المصنع عام ١٩٧٧)، ثم أتخذت الحكومة قراراً بتنمية المنطقة الواقعة بين مصنع تسييل الغاز الطبيعي وفرضه شركة نفط قطر وبدأ العمل في مارس



شكل (٨) صورة جوية لمدينة مسيعيد الصناعية

١٩٧٥ وأستمر حتى ١٩٧٨ . وكانت هذه الخطوات من النوع الذي غير ملامح خط الساحل في مسيعيد تغيراً كاملاً، شكل رقم (٨) والجدول رقم (٤) يوضح المنشآت الصناعية لمنطقة مسيعيد الصناعية التي ساهمت في تغير الساحل في المنطقة.

جدول رقم (٤)

المنشأت الصناعية بمنطقة مسيعيد الصناعية من خلال التنمية الحالية

نوع المنشأه	العدد	المساحة كم
مصافي تكرير النفط	٣	١
الأسمدة الكيماوية	١	٠,٢٢١
الحديد والصلب	١	١,٠٤٥
البتروكيماويات	١	١,٠٥
تسييل الغاز	٢	١
صناعة طحن الحبوب	١	٠,٦٧
الحوض الجاف	١	٠,٨٠
المجموع	١٠	٦,٣٦٦ كم

المصدر : فاطمه الكواري ١٩٨٧م.

مدينـة الخـــور:

تأتي مدينة الخور من حيث التعداد السكاني في المركز الثاني بعد مدينة الدوحة العاصمة وتأتي في المركز الرابع من حيث المساحة، إذ تشغل نحو ١ كم٢ وهي تقع على الساحل الجنوبي لخور صغير يمتد بطول ٢ كم٢. وقد نمت المدينة حول النواه القديمة المطلة على البحر مباشرة ومن آثار الردم في مدينة الخور هو الشارع الرئيسي الذي يرتبط

بكورنيش الخور ليصل إلى منطقة الفرضة (الميناء) التي تستخدم لخدمة الصيادين، هذا بالإضافة إلى ظهور البيوت الحديثة الطراز والتي تمتد مع أمتداد كورنيش الخور هذا الردم حدث خلال الفترة من السبيعنات والثمانينات هذا إلى جانب أن هذه المدينة تمتلك بعض الامكانيات لمنطقة سياحية وذلك بإستغلال ظروف الوضع وخاصة بعد عملية الردم التي تمت في المدينة وترتب على ذلك أيضاً ظهور بعض الخدمات الترفيهية كالاستراحات والكافتريات. انظر الشكل رقم (٩).

قرية الذخيرة :

هو نمو أخر للمدن الساحلية، حيث تقع في المنطقة الشرقية الشمالية من قطر حيث تطل على خور يحمل أسمها وهو خور ضحل ومغطى في أجزاءه الشمالية بتجمعات من أشجار المانجروف الشورى (Mangroves) والتي تتعرض حالياً للهلاك بسبب الامتداد السكني بأتجاه هذه التجمعات الطبيعية وبسبب الرعي الجائر من الحيوانات السائبة وتتوغل المساكن نحو الداخل بعيداً عن الساحل وتتسع مساحة مدينة الذخيرة من النواه الجديدة لتصل إلى ٤٣٨ ألف كم متر مربع ويتيح موقع الذخيرة لما يحتويه من صورة طبيعية خلابه أن تكون منطقة جيدة لتطوير الاستخدامات الترفيهية والترويجية (شكل رقم ١٠).

مدينة الشمال :

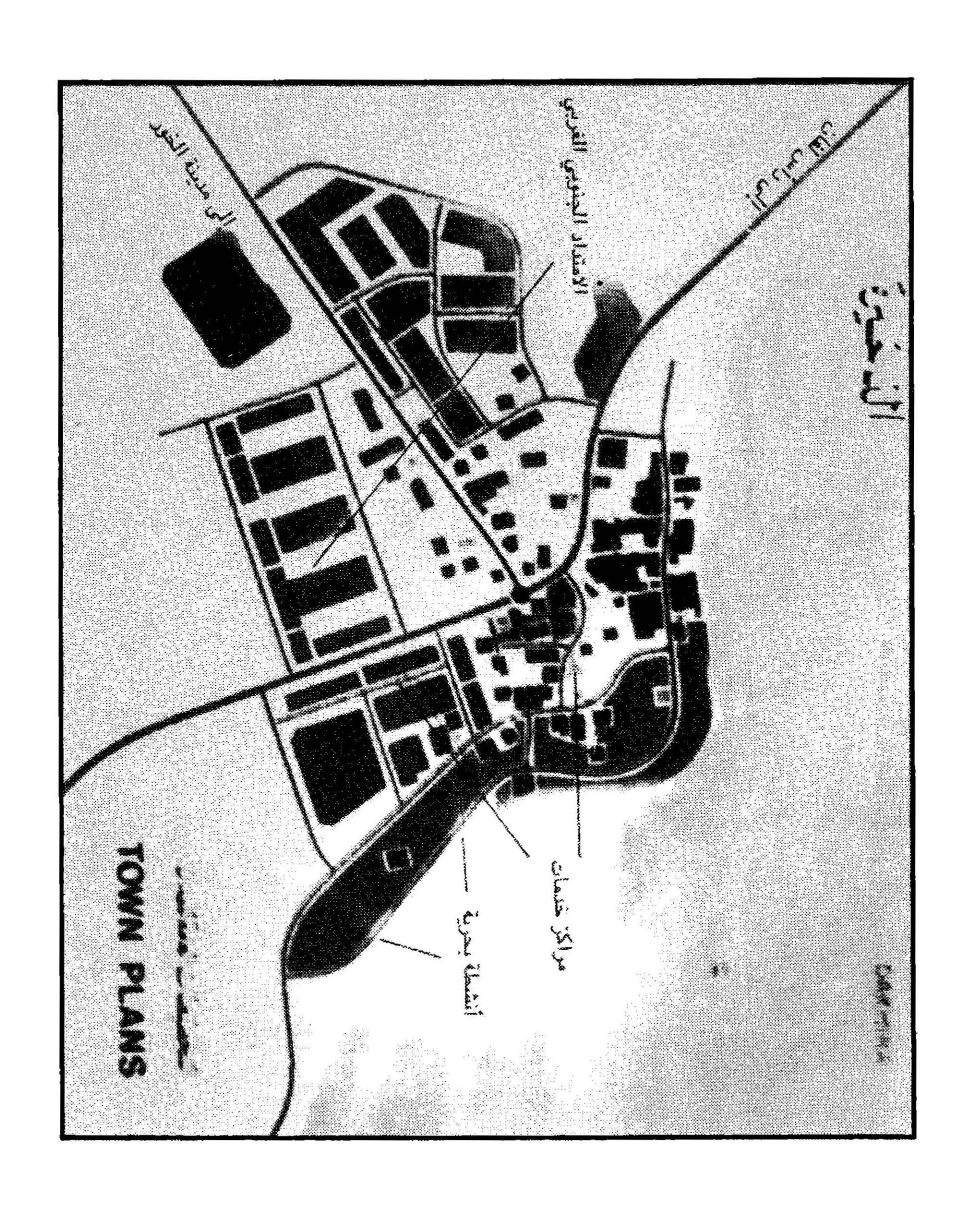
انشأت مدينة الشمال في بداية السبعينات وتبلغ مساحتها ما يقارب (٦٠٠ ألف متر مربع) أما عن التغيرات على ساحل مدينة الشمال، حقيقة لم تكن هناك تغيرات على الساحل سوى التغير الوحيد الذي تمثل في تعميق وبناء ميناء الشمال الذي يستخدم لأغراض السفر وخدمة الصيادين (الشكل رقم ١١).

مدينة الوكرة :

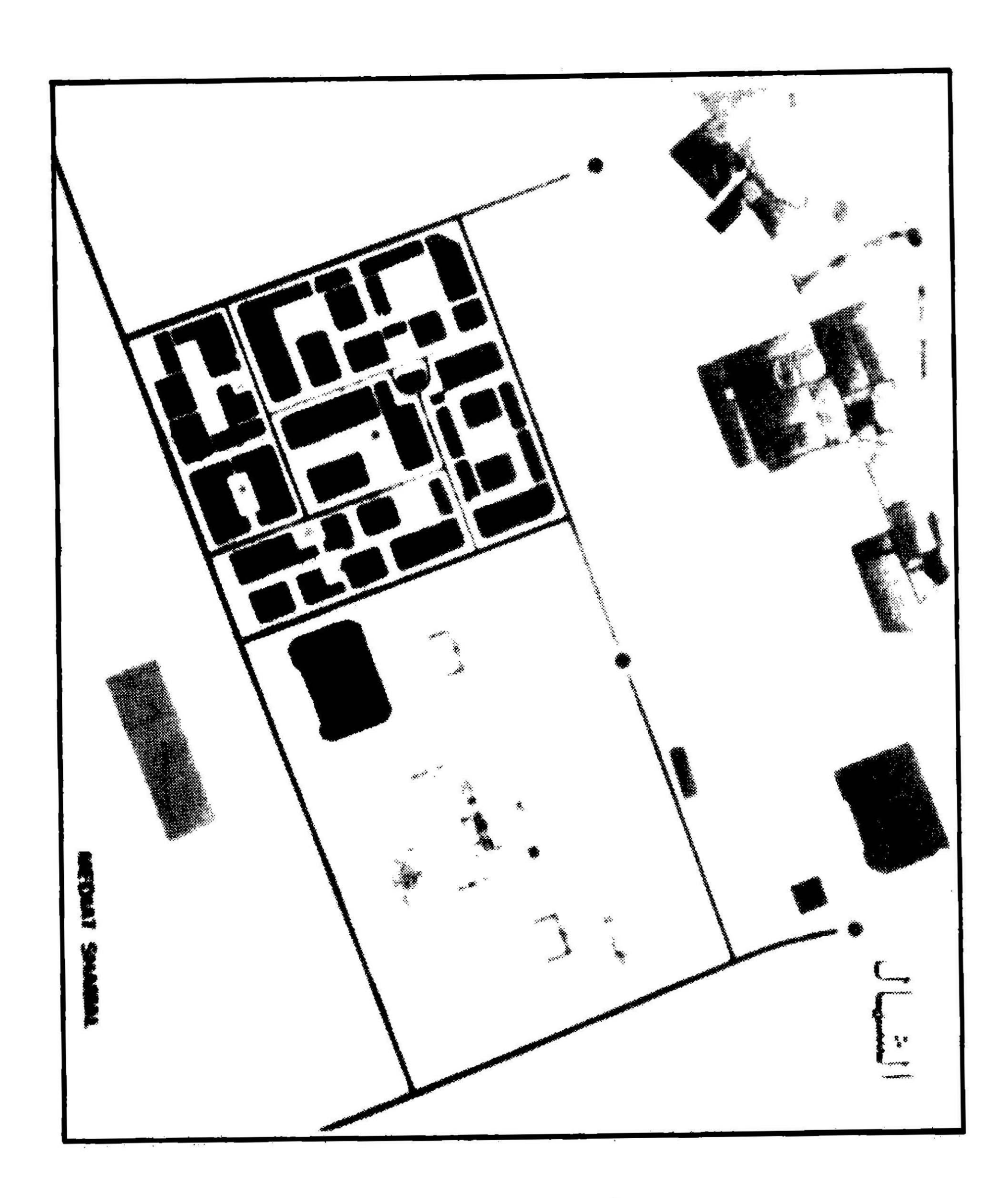
تقع مدينة الوكرة على بعد ١٠ كم جنوب الدوحة، حيث تطل على البحر بواجهة بحرية تمتد لمسافة ١٠ كم تقريباً وتمتد النواه القديمة في أتجاه الغرب نتيجة لسببين أولهما، أنخفاض أسعار الأراضي ولتطوير قطاع المرافق العامة (كهرباء ماء) وثانيهما شهرتها التاريخية وأهمية موقعها على الساحل وتطوير واجهتها البحرية بإنشاء فرضة (ميناء) حديثة لقوارب الصيد ولخفر السواحل ولقد تمثلت عمليات الردم فيها بين (١٩٨٠ – ١٩٩٤) والذي تمثل في ردم منطقة كبيرة من لسان الوكرة، وتحويل المنطقة الساحلية إلى منطقة ترفيهية للناس وخاصة أيام العطلات الرسمية (الشكل رقم ١٢).



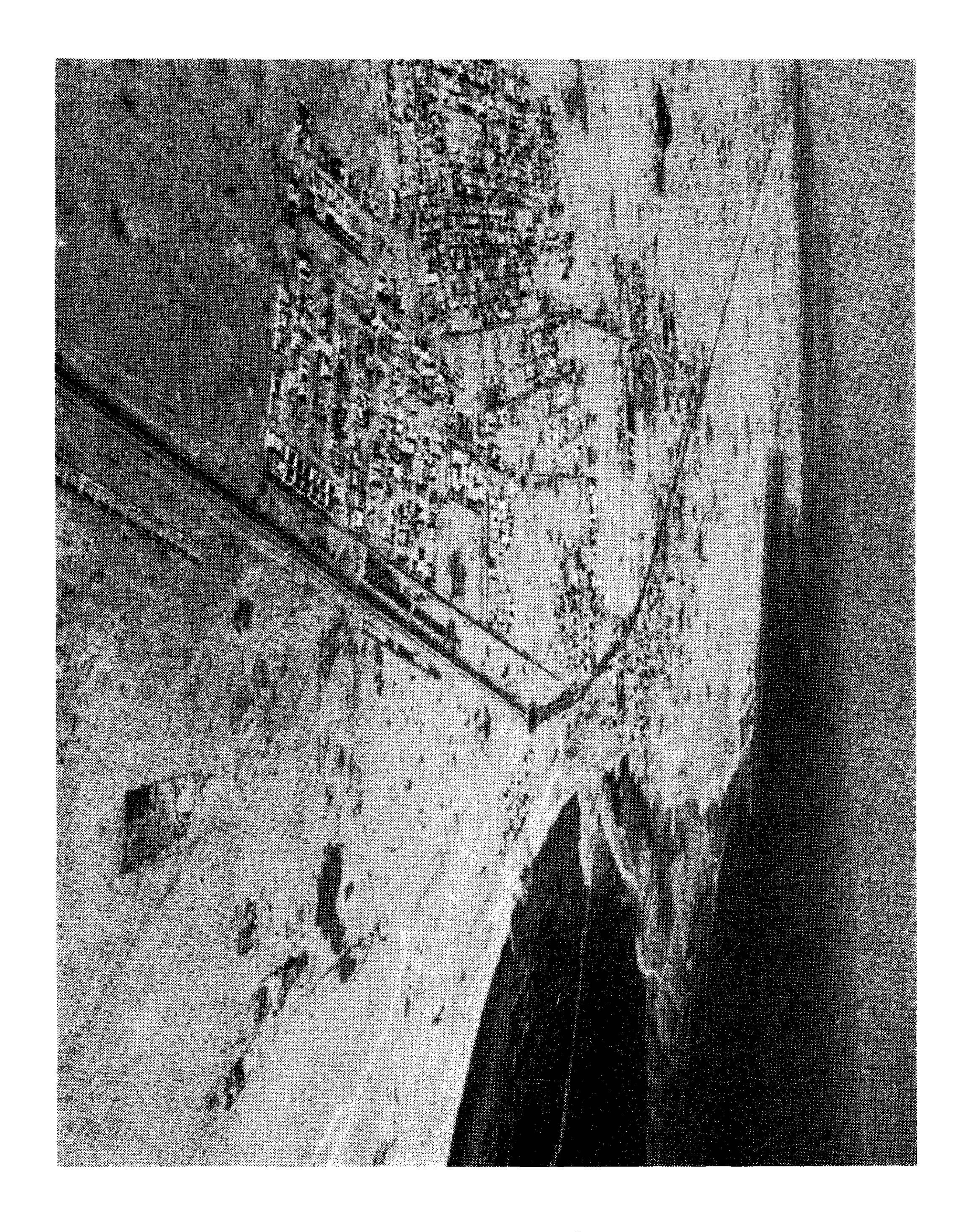
شكل (٩) صورة جوية لمدينة الخور



شكل (١٠) قرية الذخيرة



شكل (١١) مدينة الشمال



شكل (١٢) مدينة الوكره

منطقة رأس لفان والشاليهات الواقعة جنوبها :

أ – تطوير منطقة رأس لفان :

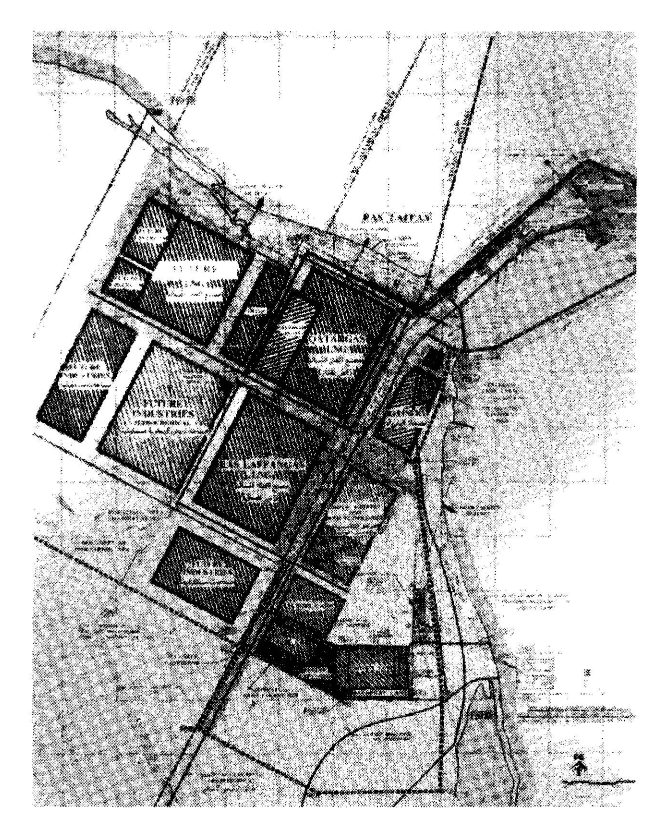
تقع رأس لفان على بعد ٧٠ كيلو متراً إلى الشمال من العاصمة الدوحة وتتصل بمحطات انتاج الغاز في حقل الشمال بواسطة خطوط الأنابيب المغمورة.

تضمنت الخطة الاستراتيجية لإستغلال الغاز الطبيعي في قطر، والتي تم الانتهاء من اعدادها في نهاية عام (١٩٩٠) إقامة منطقة صناعية جديدة في رأس لفان تقدر مساحتها بحوالي (٤٠ كيلو متراً مربعاً) لتضم عدداً كبيراً من المجمعات الصناعية التي تعتمد على الغاز من منشآت معالجة، وتسييل وتصدير الغاز، وتصنيع البتروكيماويات وتكرير المكثفات، وانشاء ميناء حديث لخدمة هذه الصناعات بتكلفة تقارب (٣ مليارات ريال قطري).

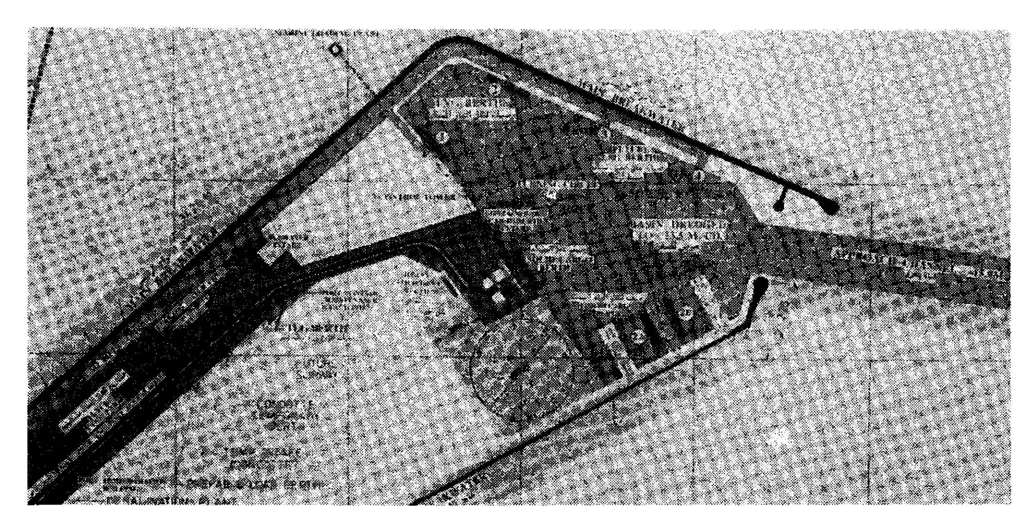
وقد تم اختيار موقع الميناء الجديد والمنطقة الصناعية في رأس لفان لقرب هذه المنطقة من حقل الشمال ولعمق مياه البحر في هذه المنطقة وقربها من خطوط الملاحة الدولية، ولاستثمار وتطوير الأراضي الصحراوية الواسعة كمنطقة صناعية جديدة وإقامة البنية الأساسية والمرافق والخدمات الأخري. وتم إرساء عقد تصميم وبناء ميناء رأس لفان في ٧ سبتمبر ١٩٩١ على شركة كوندوتي وشركائهم، شكل رقم (١٣أ).

ب – ميناء رأس لفان :

يشمل مشروع الميناء حفر وتعميق قناة ملاحية بطول ٥ كيلو متر وعرض ٢٨٠ متراً وعمق ١٥ متراً تحت سطح البحر، وحفر حوض للسفن بعمق (١٣,٥ متراً) وتبلغ مساحته حوالي ٢ كم[٢] وانشاء كاسر للأمواج أساسي بطول ٦ كيلو متراً، وآخر خلفي بطول ٥ كيلو متراً، وبناء مرسيين لتحميل ناقلات الغاز المسال، ومرسيين لتحميل المنتجات السائلة والبتروكيماويات، ورصيفين لتحميل ناقلات البضائع الجافة، ورصيف الشحن



شكل (١٣) مخطط المنطقة الصناعية في رأس لفان



شكل (١٤) ميناء رأس لفان

المعدات الثقيلة والمواد اللازمة لأعمال بناء المشاريع الصناعية المختلفة في رأس لفان، ورصيف للمراكب الصغيرة ومراكب السفن.

ويشتمل المشروع أيضاً على انشاء مرافق الميناء المختلفة من مبان وطرق وشبكات الصرف الصحي والانارة والمياه والهاتف وغيرها، بحيث تشمل مباني ومرافق الميناء برجاً للمراقبة الملاحية ومباني لإدارة العمليات البحرية والصيانة، ومستودعات وكافتريا ومبنى للشرطة وأجهزة الجمارك والأمن والسلامة ومسجد ومحطة إطفاء ويتضمن المشروع انشاء محطة سحب مياه من البحر داخل الميناء بمعدل ١١٠ ألف متر مكعب من المياه في الساعة مع ما يلزم من غرفة ترشيح وغرفة طلمبات، وتشييد قنوات التصريف في موقع خارج الميناء.

ومن الجدير بالذكر أن الميناء قد صمم لإستيعاب عدد إضافي من المراسي والأرصفة، وذلك لمراعاة التوسع المنشود في المستقبل القريب شكل رقم (١٣ب).

ولقد قدرت نسبة المساحة خلال المراحل الست التي سوف تنفذ من خلال الخطة الاستراتيجية لتطوير منطقة رأس لفان، مضافاً إلى ذلك خطة مستقبلية، حيث تأتي هذه النسبة على النحو التالي من سنة (١٩٩٥ حتى سنة ٢٠٢٠م) ويتضح ذلك من الجدول التالي رقم (٥) والشكل رقم (١٤).

جدول رقم (٥)

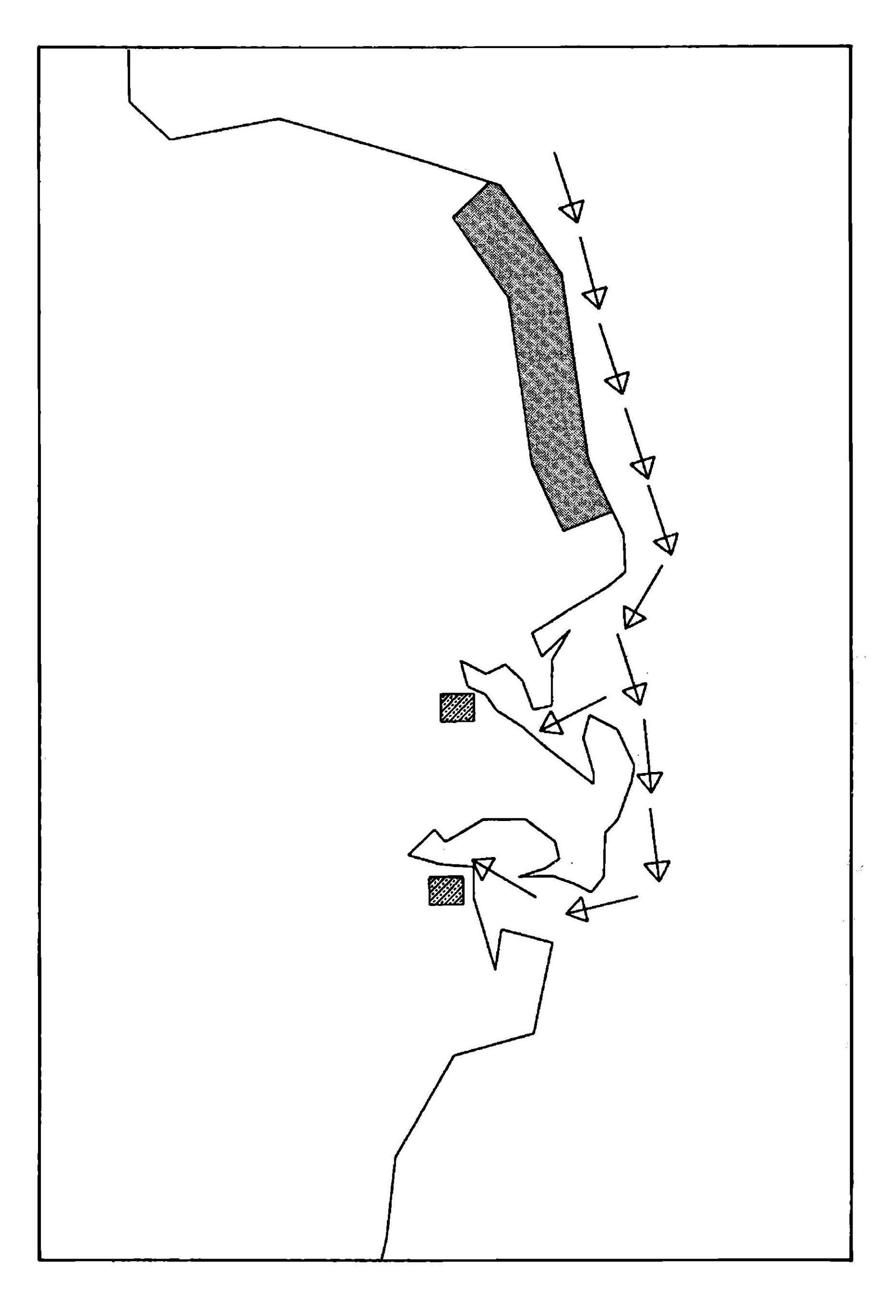
المساحة الأرضية لمشروع غاز رأس لفان

السنة	المساحة بالهكتار	المساحة بالكيلو متر مربع
١٩٩٥	٢٤	٠٫٢٤
٢٠٠٠	٣١٧	٣٫١٧
٢٠٠٥	٦٠٠	٦
٢٠١٠	١٠٣٧	١٠٫٣٧
٢٠١٥	١٥١٧	١٥٫١٧
٢٠٢٠	١٨٤٤	١٨٫٤٤
المجموع	٥٣٣٩	٥٣٫٣٩

المصدر : المؤسسة العامة القطرية للبترول.

عموماً إلى الجنوب من هذه المنطقة الحيوية سوف تتعرض المناطق المتمثلة في مدينة الخور وقرية الذخيرة للملوثات التي تفرزها المصانع المقترحة أقامتها في مثل هذه المنطقة مثل مصنع الغاز، بجانب الكثير من المصانع المزمع إنشاؤها في هذه المنطقة مستقبلاً والتي تقع ضمن المراحل المستقبلية لتطوير حقل الشمال، حيث تم اختيار الصناعات التالية التي تمت دراستها من النواحي الاقتصادية والتقنية البيئية:

- مشاريع انتاج الغاز الطبيعي المسال وتصديره للأسواق العالمية والمجاورة.
- تكرير المكثفات.
- انتاج الأمونيا / اليوريا.



شكل (١٥) الشاليهات الواقعة جنوب مشروع رأس لفان

- الميثانول.
- الإثيلين / البولي اثيلين.
- البرويلين / البولي برويلين.
- تصنيع الغاز.
- مادة أم تي بي أي.
- جلايكول الإثيلين (المؤسسة العامة القطرية للبترول ١٩٩٤).

كذلك قد يكون تأثير الرياح الشمالية الشرقية والتيارات البحرية الشمالية الجنوبية الموازية للساحل سبباً رئيسياً في تعرض هذه المنطقة للتلوث الصناعي أو الهوائي، كما سوف تطرح المنشآت الصناعية غازات الهيدروكربونية، كما ستؤدي عمليات تكرير النفط إلى طرح أكاسيد الكبريت وأكاسيد النتروجين والنشادر وأول أكسيد الكربون، أما الصناعات الكيماوية غير العضوية كصناعة حامض أكسيد الكالسيوم فتطرح غازات وأبخرة سامة تسبب تلوثاً كبيراً للهواء وأيضاً سوف تطرح صناعة الألومنيوم المزمع انشاؤها في منطقة رأس لفان لجسيمات وفلوريدات تكون ضارة على الإنسان والبيئة.

ج) منطقة الشاليهات:

من الظواهر الملفتة للنظر وخاصة على الساحل الشرقي هو انتشار الكثير من الشاليهات بصورة سريعة جداً في الفترة من الثمانينيات والتسعينيات، حيث قامت بشكل عشوائي وغير منتظم، مما أدي إلى تشويه المنظر العام، هذا إلي جانب انتشارها على مساحة كبيرة على الساحل، وقد تمثل التشويه أيضاً في أن أصحاب هذه الشاليهات قد غيروا من طبيعة الأرض في تلك المنطقة، حيث كانت في السابق مستوية، ولكن في الوقت الحاضر فقد جرفت الأرض، لكلي يصل أصحاب الشاليهات إلى استراحاتهم بسهولة ويسر، هذا إلى جانب التغير في العمل نتيجة للترسيب الناتج عن الأرصفة البحرية، أو قد

تؤدي في بعض الأحيان إلى تعفن جوانب منها بسبب ركود المياه فيها . لذلك، يقترح عدم تخصيص أرض جديدة للشاليهات في منطقة رأس لفان، وأن يحد من بناء الأرصفة البحرية التي تؤدى كما ذكر إلى الترسيب أو تغير في طبيعة الساحل (شكل رقم ١٥) .

التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية :

مما لاشك فيه أن الردم والحفر على الساحل الشرقي لدولة قطر قد كانت له ايجابياته وسلبياته من النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وتأثيرها على الساحل، وسوف تركز هذه الدراسة على الايجابيات والسلبيات على حدً سواء، ولكن سيكون هناك تركيز خاص على التأثيرات السلبية، وذلك باعتبارها من القضايا المهملة في دولة قطر، وأن تأثيراتها سوف تتفاقم على مر السنين، وللحد من هذه التأثيرات لابد أن يكون هناك من يتخذ القرار وخاصة في المراحل الأولى من التخطيط للردم أو الحفر، ويتبع ذلك برنامجاً زمنياً لتوضيح الاختلافات التي يمكن أن تتركها المشاريع قبل وبعد الانتهاء منها .

كما أن هناك عوامل طبيعية تعمل على تغير شكل الساحل عبر الأمنة المختلفة كعمليات التعرية والترسيب، ويمكن توضيح هذا التغير بالخرائط التفصيلية، لكن في الآونة الأخيرة أصبح هذا التغير ملحوظ، نظراً لما تفعله يد الإنسان من أعمال انشائية وحفر وردم على تغير السواحل، علاوة على تلوثها .

التأثيرات البيئية :

قبل أن نعرض للوضع القطري في تأثير الردم والحفر على الساحل القطري، نسوغ بعض الأمثلة العالمية والأقليمية، لأغراض الدفن والحفر، سواء كانت هذه الأغراض صناعية، أم سكنية أو ترفيهية، وتأثير هذه المشاريع أو الأنشطة على سواحل هذه الدول وعلى الحيوانا ت والكائنات البحرية .

لقد كان الغرض من الردم والحفر في سنغافورة للأغراض السكنية والصناعية، حيث تعتبر من أهم الأنشطة الرئيسة والهامة لتنمية السواحل السنغافورية، حيث تسبب هذا الردم في فقدان النباتات الساحلية، فقد قلت مساحات نباتات المانجروف من ١٢٪ عام ١٩٢٢ إلى ٣٪ عام ١٩٧٨ (Fortes, 1988)، وكذلك أثر الردم على السواحل الشرقية من تايلاند، وكذلك أثره في جزيرة سومطرة في أندونيسيا، هذا إضافة إلى القضاء على مناطق وتجمعات كثيرة من الشعاب المرجانية، منها (1988 Chansang Bak, 1978) في اليابان، وبعد عام ١٩٦٠ تم دفن أجزاء كبيرة من المناطق الساحلية للأغراض الصناعية، وهذه الأنشطة وصلت قمتها عام ١٩٧٤ حيث وصلت المنطقة المدفونة من البحر ٤٠,٥ كم وتسجل حتى الآن تطوراً ما بين ١٠ - ١٥ كم في السنة، هذا الردم من البحر تسبب في اختفاء العديد من السواحل الطبيعية ترتب على أثرها فقدان مواقع كثيرة كانت مهيئة للأغراض الترفيهية (كالسياحة والصيد، أو جمع القواقع والأصداف البحرية) Environmental Agency-Government of Japan, 1978، كما تسبب نشاط الردم في المناطق الساحلية في جدة في المملكة العربية السعودية في القضاء على العديد من الكائنات البحرية (Ghamrawi, 1986).

أما في دولة البحرين حيث تسبب الردم والحفر في فقدان النظام الحيوي البحري، هذا بالإضافة إلى قتل العديد من مواقع الشعاب المرجانية، حيث أنه من الصعوبة أن تستعيد هذه الشعاب المرجانية طبيعتها مرة أخرى. هذا بالإضافة إلي أن الردم أدى إلى انشاء العديد من الموانيء الصغيرة « الفرض »، والتي حجزت كميات من الرواسب كانت لها آثار سلبية علي المناطق الساحلية (Ismail and Ital, 1991).

أما في دولة قطر فتأثير عمليات الردم والحفر والتي أخذت تنفذ في مواقع كثيرة على سواحل الدولة وبكاثفة، حيث هددت هذه العمليات مصائد الأسماك والحيوانات البحرية والشعاب المرجانية (شكل رقم ١٦). حيث تم القضاء على المناطق الضحلة

القريبة من الساحل، والتي تعتبر من أغنى المناطق البحرية لوفرة الأعشاب البحرية التي تتغذي عليها الأسماك والشعاب المرجانية. كما أثرت هذ العمليات وبنسب كبيرة جداً وخاصة على الساحل الشرقي، وسوف يستمر هذا التدمير للبيئة البحرية طالما عمليات الردم والحفر مستمرة.

بالإضافة إلى التأثيرات السابقة، ظهرت مشاكل أخرى كزيادة نسب الملوحة في المياه الجوفية، وذلك بسبب اختلاط مياه البحر بالمياه العذبة الجوفية (شكل رقم ١٧)، وخاصة في المناطق التي حفرت فعلاً، هذه الزيادة في نسب الملوحة جعلت المياه الجوفية غير صالحة للاستعمال الآدمي والأغراض الزراعية، بعد أن كانت في القديم تعتبر أهم مصادر للمياه لاستخدامها في الأغراض المختلفة للزراعة أو الأغراض المنزلية، وعموماً يمكن تلخيص الآثار السلبية للردم والحفر على البيئة البحرية والساحلية والتي منها:

١ - تحطيم بيض الأسماك في مواقع بحرية كثيرة حيث تضع الكائنات بيضها في القاع.

٢ - تحطيم فرشات الطحالب البحرية، والتأثير على نباتات المانجروف، والشعاب المرجانية.

٣ - نزع البيئة التحتية البحرية بفعل آلات الحفر البحرية والتي تعتبر مصدراً للغذاء للعديد من الكائنات البحرية، وهذا يعني التدني في صيد الأسماك.

٤ - زيادة تعكير المياه، وهذا ما حدث أثناء حفر القناة المؤدية إلى مشروع الخليج العربي (شكل رقم ١٨).

٥ - تغير المسار العام للتيارات البحرية، وحركة المياه ونوعيتها في المنطقة، والتي لها تأثير كبير على التعرية الشاطئية ونقل الرواسب من المناطق المدفونة إلى مناطق أخرى.

٦ - تحطيم المساكر (حظائر الصيد) وشباك الصيد وجميع وسائل الصيد المستخدمة.

٧ - زيادة الملوحة في المياه الجوفية نتيجة للتداخل بين اليابس والبحر من الشرق

والشمال والغرب، بالإضافة إلى التسرب الرأسي لأعلى من مياه جوفية، عميقة أكثر ملوحة من المياه السطحية بفعل الانخفاض في الضاغط المائي للطبقات العلوية (عبد الله صادق بازرعة، ١٩٨٩) .

التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية :

أن الفائدة الرئيسية من الردم والحفر هو زيادة الأراضي للأغراض السكنية والصناعية والترفيهية وأغراض أخرى.

حيث كلفت هذه الانشاءات الدولة الملايين من الريالات للقدم المربع الواحد ومما لاشك فيه أن الردم والحفر سيؤدي إلى خراب حتمي للاحياء البحرية (شعاب مرجانية، طحالب بحرية، مسطحات رملية)، والتي تعتبر كما ذكرنا سابقاً مصدراً أولياً للأسماك والربيان، هذا التخريب ربما يؤدي - بل وأدى فعلاً - إلى نقص في الموارد السمكية والربيان، مثل هذا النقص والتهدور قد بدى واضحاً من قبل شكاوي بعض الصيادين المحليين من استخدام البعض أساليب أثرت على هذه الثروة. وهناك شكاوي كثيرة فعلاً أرسلت للمسئولين في أن ينقذ القانون المحلي للدولة هذه الثروة، وفعلاً أصدرت وزارة الشئون البلدية والزراعة قراراً بمنع ممارسة صيد الربيان في المياه الاقليمية للدولة حتى تستعيد هذه المصادر البحرية عافيتها بعد خراب من الردم والحفر والأساليب غير العقلانية للصيد.

وتشير الاحصائيات السنوية بأن هناك انخفاضاً شديداً في أعداد كبيرة من الأنواع المقبولة لدى السكان في الفترة من سنة ١٩٨٩ إلى سنة ١٩٩٣.

إضافة إلى الأساليب المختلفة للصيد، يكون الردم والحفر على الساحل القطري هو السبب الرئيسي في ظهور مشاكل كثيرة قد لا تظهر بشكل كبير في وقتنا الحاضر، ولكن ظهورها يستغرق وقتاً طويلاً نلخصها في الآتي:

١ - ارتفاع تكلفة الردم للمتر المربع الواحد، والذي يترتب عليه تعويضات مالية كبيرة للمواطنين.

٢ - تخريب للبيئة البحرية وقتل الحياة السمكية وخاصة الزريعة.

٣ - قلة الانتاج البحري من الصيد، وخاصة على السواحل الشرقية. لذلك على

الدولة أن تبحث عن مواقع بديلة للصيادين المتضررين بفعل الردم والحفر وذلك عن طريق تقديم التعويضات المناسبة، كما يجب على ادارات الدولة المعنية بهذه القضية أن تعمل على صياغة خطة مناسبة لتخفيف حدة هذه المشكلة على الصيادين.

٤ – العمالة وفائضها ونقصانها: أثر الردم والدفان على شريحة من الناس وخاصة العمالة الوطنية، ولكن في الوقت نفسه وفرت عمالة من الوافدين، وخاصة الهنود والسيرلانكيين، كما وفرت أيضاً دخلاً لا بأس به للآخرين من المواطنين.

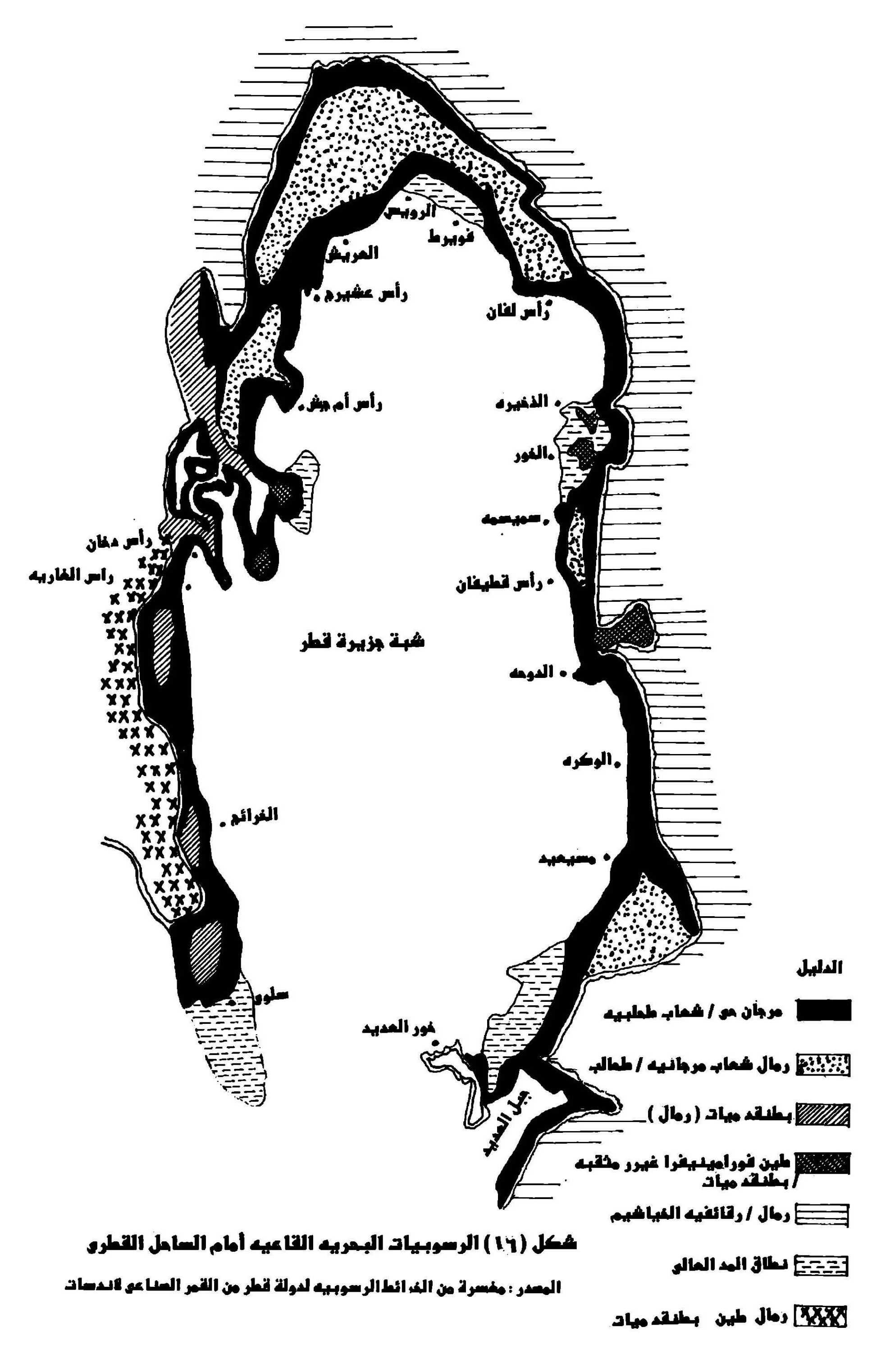
٥ – قلة التصنيع للمنتجات، وتأثير ذلك على الاقتصاد عامة، وهذه القضية مرتبطة بالدخل القومي، فقلة التصنيع في هذا القطاع تعني عدم المساهمة في الدخل القوى للدولة، وتشير الاحصاءات أن الصناعة توفر العمل من القوى العاملة في مجال الصيد بنسب متوسطة.

٦ – تلوث المياه الجوفية والبحرية وزيادة ملوحة الآبار، وهذا التلوث ناتج عن مخلفات المصانع على الساحل الشرقي للدولة، كما أثر الردم والحفر على التداخل بين المياه العذبة والمالحة، حيث أصبحت في مجملها غير صالحة للإستخدام البشري والمنزلي، أو حتى لأغراض الزراعة والصناعة.

٧ – كما أثرت عمليات الدفان والحفر على صناعة السياحة، وهذه العمليات كانت لها آثار سلبية وأخرى إيجابية على الشواطيء والواجهات البحرية، فمن آثارها السلبية أنها أثرت على الشواطيء الترفيهية حيث جعلتها غير صالحة للأغراض السياحية.

وهذا ما حدث للساحل القديم من فر يق الخليفات القديم مروراً بفريق الهتمي القديم والسلطة، حتى فريق العسيري القديم.

أما الآثار الايجابية، فإنها خلقت (أي عمليات الردم والحفر) شواطيء جاذبة للسياحة والأغراض الترفيهية، بعد أن أصبحت صناعة السياحة في الوقت الحاضر مصدراً للدخل يجب الاهتمام به.



شكل (١٦) الرسوبيات البحريه القاعيه أمام الساحل القطري

المصدر : مفسرة من الخرائط الرسوبيه لدولة قطر من القمر الصناعي لاندسات

الإستراتيجية الوطنية للإدارة الساحلية

الهدف العام للإستراتيجية :

١) إعادة تأهيل البيئة الساحلية والحفاظ على كيانها الطبيعي وتنمية ووقاية الساحل في اطار بيئي لتحقيق التنمية المستديمة للساحل القطري .

٢) أهم الركائز الأساسية لهذه الإستراتيجية :

– الساحل نطاق جغرافي له خصائصه وظروفه المميزة حيث تتشابك وتتفاعل عناصرة المختلفة بإتزان ديناميكي دقيق .

– أن بعض الظواهر في المناطق الساحلية كظروف الترسيب وظروف التعرية الساحلية والحفر والردم تبرز كمشكلة بيئية ساحلية على الساحل القطري .

– للمنطقة الساحلية امكانيات وقدرات يستطيع الإنسان أن يعيش ويتعايش معها ويتلائم وقد عاش الإنسان القطري ضمن هذا النظام أعوام كثيرة دون أن يضر بيئته بالدرجة التي عليها الآن .

– أن التنمية المضطردة في المجتمع القطري وبصفة خاصة على المنطقة الشرقية والتي تمثلت في دفن وحفر العديد من المواقع واقامة العديد من المشاريع في هذه المنطقة، والمنطقة الجنوبية الشرقية التي تمثلت في مشاريع كبيرة في منطقة مسيعيد، والمنطقة الشمالية والشرقية والتي تمثلت في أكبر مشاريع الدولة حالياً وهو مشروع رأس لفان، وما صاحب ذلك كما ذكر سابقاً من زيادة كبيرة في اعداد السكان، وتباين أنشطة وتعاظمها واستنزاف مواردها فاقت إلى حد كبير قدراتها وأمكانياتها، الأمر الذي أدى إلى اخلال توازن هذه البيئة الساحلية .

٣) وسائل تحقيق الهدف أو (الأهداف الإستراتيجية) :

لتحقيق الهدف الإستراتيجي الوطني للحد من التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية يلزم البرامج التالية .

* لجنة وطنية للتنمية والإدارة الساحلية .

* برامج تنفيذية وطنية للتنمية والإدارة الساحلية .

* برنامج علمي وطني لدعم البرنامج التنفيذي للإدارة الساحلية والحد من التأثيرات البيئية الاجتماعية والاقتصادية .

لجنة وطنية للتنمية والإدارة الساحلية :

١ - الهدف :

تحقيق إستراتيجية وطنية للإدارة الساحلية والحد من التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية .

٢ - مهام اللجنة :

تأتي مهام هذه اللجنة الوطنية من خلال مهام توكل إليها تأتي على النحو التالي :

* تخطيط البرامج التنفيذية الوطنية بالإدارة الساحلية .

* الاشراف على تنفيذ البرنامج التنفيذي والمتابعة .

* التنسيق بين كافة الجهات بتنفيذ البرنامج التنفيذي للحد من التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية على الساحل القطري .

* توفير الدعم اللازم للبرنامج العلمي لضمان استمراره وتقدمه .

٣ - لذلك يقترح أن تشكل لجنة وطنية برئاسة أحد الوزراء وعضوية ممثلين على مستوى متخذي القرارات من الجهات الآتية :

– قطاع الزراعة والشئون البلدية .

– قطاع النفط .

– قطاع المياه .

– قطاع الأشغال العامة (الهندسة المدنية) .

– التخطيط العمراني .

– قطاع الجامعة .

– حماية البيئة .

برنامج تنفيذي للإدارة الساحلية

للحد من التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية على الساحل القطري .

ويتضمن هذا البرنامج عناصر مهمة هي :

– الحماية السريعة لكافة المنشآت والمرافق والمصايد المتأثرة بمشكلة الردم والحفر على الساحل القطري .

– اعادة تأهيل البيئة الساحلية وترشيد استغلالها للحد من التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية .

– رفع مستوى الوعي بالنظم البيئية وخاصة البيئة الساحلية .

– الحماية السريعة للمنشأت والمصايد المتضررة :

وتأتي هذه الحماية من خلال خطة عمل تنفذ من خلال مهام محددة :

* تحديد الأماكن المتعرضة لأثر الردم والحفر على السواحل القطرية .

* تحديد الأماكن المتعرضة على خرائط تفصيلية وذلك لتقديم الحلول لها مستقبلاً .

* التعرف على الظروف الجيومورفولوجية ونمط ومعدلات وحركة الرواسب والملوثات المنقولة في المناطق المردومة والمحفورة حول السواحل القطرية، وذلك بغرض حمايتها وذلك من واقع المعلومات والبيانات المتاحة.

* تحديد أمكانية التحكم في حركة الرواسب المنقولة والملوثات وتكدسها في المراحل الثلاث المصدر والارتحال والترسيب وهي بإعتبارها المحصلة النهائية لحركة هذه الرواسب.

* العمل على مراقبة الرواسب المنقولة حول الساحل القطري الناتجة عن فعل الردم والحفر بصفة دورية واستخدام أساليب الحماية الحديثة التي تحد من استمراريتها وحركتها.

أعادة تأهيل البيئة الساحلية للحد وترشيد استغلالها من التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية:

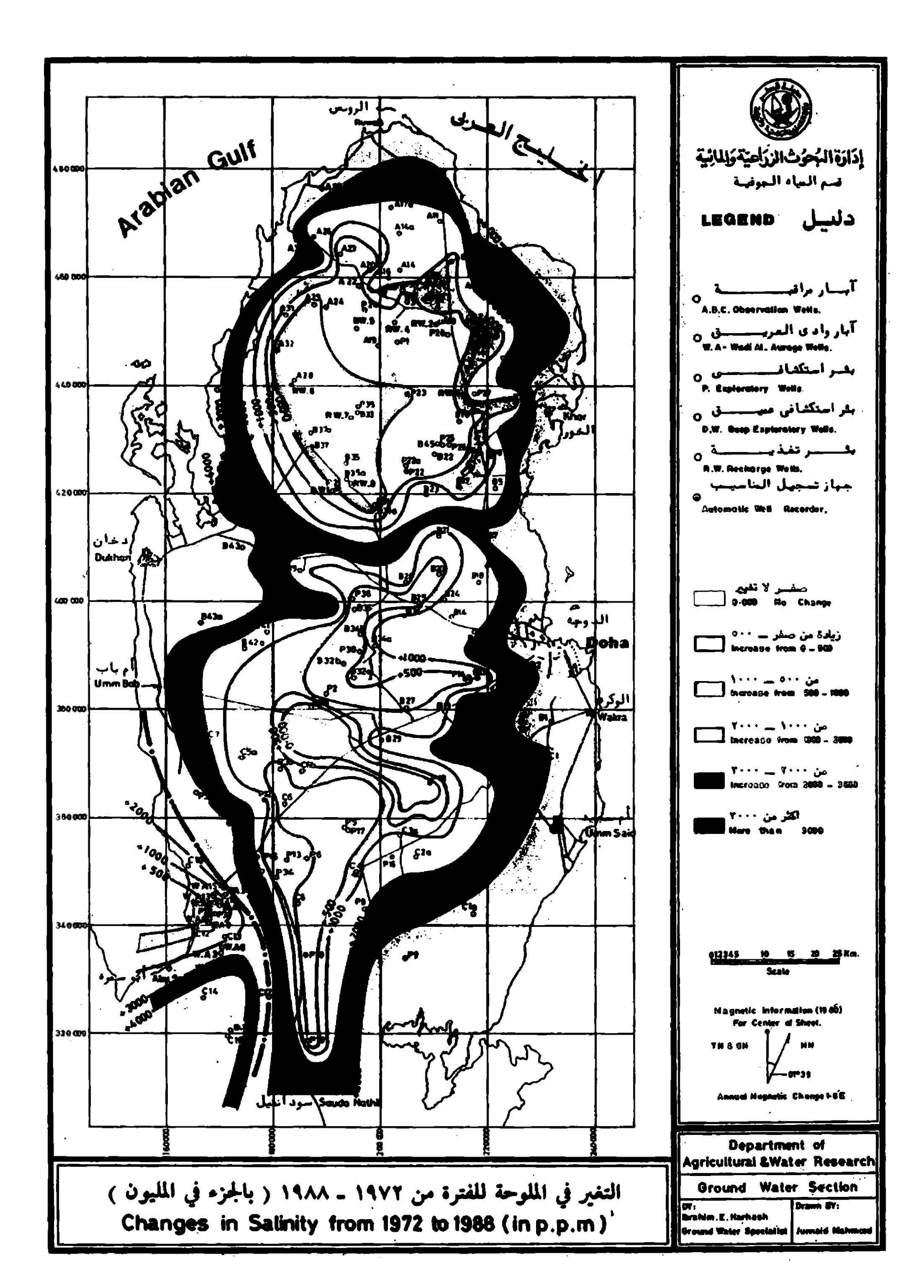
ويشمل هذا النظر في العديد من الاجراءات والتي منها:

* تقييم دقيق شامل للوضع الراهن لكافة السواحل القطرية يهدف هذا التقييم تحديد المناطق المتضررة والتي لم تتضرر بعد.

* حماية المناطق التي لم تتضرر عن طريق إنشاء المحميات الطبيعية.

* تحديد المناطق المتضررة بسبب التلوث البترولي وخاصة الشاليهات.

* تصميم برنامج طويل الأمد لرصد الساحل القطري ومراقبة التغيرات في الكتلة الحيوية والرواسب السطحية والبحرية.



شكل (١٧) المياه الجوفية (تغير الملوحة من ١٩٧٣ – ١٩٨٨)

برنامج علمي وطني لدعم البرنامج التنفيذي للإدارة الساحلية والحد من التأثيرات البيئية الاجتماعية والاقتصادية

الهدف (الأهداف) :

* توفير المعلومات الأساسية اللازمة لتصميم الخطط المرحلية وذلك ضمن برنامج وطني للإدارة الساحلية والحد من التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية على الساحل القطري.

* تنفيذ الدراسات التطبيقية لتحديد أنسب الوسائل للإدارة الساحية.

* رصد ومراقبة البيئة الساحلية والتعرف على ما قد يطرأ عليها من تغيرات وكذا مراقبة اجراءات التنفيذ للإدارة الساحلية. وذلك بغرض التعرف على مدى كفائتها وما قد يصاحبها من مشاكل.

* تدريب الكوادر الوطنية بالمؤسسات البحثية والتنفيذية كجامعة قطر، ووزارة الشئون البلدية، ووزارة التربية والتعليم، والمؤسسات الشبابية الأخرى في مجال الإدارة الساحلية ووقاية الساحل من التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

* اعداد المادة العلمية اللازمة عن الإدارة الساحلية القطرية.

أما عناصر هذا البرنامج فتتضمن الآتي :

١) ايجاد قاعدة أساسية حديثة عن الساحل القطري وذلك عن طريق اجراءات المسوحات الميدانية والتي تتمثل في :

* الخصائص الجيويولجية، والجيومورفولوجية والمورفولوجية للساحل القطري.

* التوزيع الجغرافي للرواسب البحرية والسطحية وتحديد خصائصها.

* جمع البيانات الخاصة بالمناخ (رياح، أمطار، تيارات بحرية، حركة أمواج مد وجزر.

* الغطاء النباتي على الساحل القطري.

* جمع البيانات عن الموارد المائية والتربة على الساحل.

* رصد جميع الأنشطة الانمائية المختلفة على الساحل القطري.

* أنشاء نظام للمعلومات الجغرافية (GIS) لتوثيق كافة المعلومات المتاحة وكذا تلك التي تم تجميعها أثناءتنفيذ البرنامج على أن يصمم هذا النظام بإسلوب يمكن من توفير الدعم اللازم لمتخذي القرار واللجنة الوطنية لتنمية وأدارة الساحل القطري للحد من التأثيرات والبيئة الاجتماعية والاقتصادية.

* تطوير وحدة الاستشعار عن بعد في جامعة قطر، ووزارة الشئون البلدية والزراعة واستخدام معلومات الأقمار الصناعية والصور الجوية في عمليات الرصد والمراقبة وأعداد الخرائط النوعية لاعداد وضع الخطط المرحلية للبرنامج التنفيذي للإدارة الساحلية.

* انشاء محطات حقلية للمراقبة موزعة توزيعاً جغرافياً على الساحل القطري أو في حدود المياه الاقليمية للدولة لجمع البيانات لمراقبة ما يحدث من تغيرات على الساحل من حركة تيارات بحرية ومد وجزر.

* اجراء المسوحات الميدانية والدورية لمراقبة نوعية العناصر الساحلية والتغيرات التي قد تطرأ عليه (جدول رقم ٨).



شكل (١٨) صورة جوية للقناه المؤدية إلى مشروع الخليج الغربي

التوصيـات

تهدف خطة العمل للإدارة الساحلية، والحد من التأثيرات البيئية، الاجتماعية والاقتصادية على خطة تهدف الحفاظ الساحل القطري من خلال اعادة وتأهيل المناطق المتضررة بفعل الردم والحفر على الساحل القطري، وفي اطار هذه الخطة الإستراتيجية الوطنية للإدارة الساحلية يوصى بالآتي:

١) تشكيل لجنة وطنية للتنمية والإدارة الساحلية للحد من التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية على أن تمثل فيها الهيئات البحثية المعنية والتنفيذية في الدولة بتنفيذ برامج الإدارة الساحلية، وكذلك القطاعات الأخرى المتأثرة بالردم والحفر، وتحديد وسائل الوقاية منها. وذلك على المدى القصير والمدى الطويل وتحديد أولويات المناطق المطلوب حمياتها ،و كذلك الإشراف على تنفيذ هذه البرامج والتنسيق الكامل بين الجهات العلمية والتنفيذية (جدول رقم ٧).

٢) خطة تنفيذية متكاملة للإدارة الساحلية للأماكن المتضررة.

٣) المسح التفصيلي بإستخدام الصور الجوية الحديثة، والعمل الحقلي.

٤) تحديد المناطق المتضررة بسبب الانشطة البشرية بسبب الردم والحفر والذي ترتب عليها تعرضها لمشاكل بيئية كغيره، حيث يوصى بأن يستفاد من المعلومات والاحصاءات التي سوف يتم التوصل إليها من خلال استخدام القتنيات الحديثة المتمثلة في (GIS)، والاستشعار بعد والصور والجوية والخرائط .. إلخ.

٥) حصر إن أمكن أبار المياه القريبة من الساحل والتي طمرت بسبب الردم والحفر أو التي اختلطت مياهها بالمياه المالحة البحرية.

٦) رصد دوري لحركات الرواسب حول السواحل وتحديد سرعة أتجاه الرياح والتيارات البحرية من خلال محطات المراقبة.

٧) رصد دوري للغطاء النباتي والكائنات البحرية الساحلية من حيث أنواعها وكثافتها ومعدل نموها وخاصة المتضررة منها .

٨) التوسع في انشاء المحميات لحماية الساحل من الانجراف .

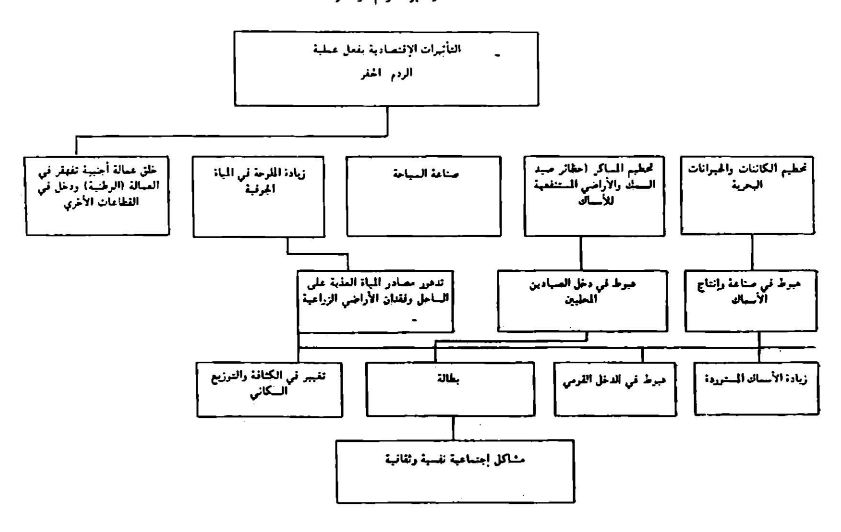
٩) رفع مستوى الوعي عند الافراد، عن طريق الكتب الارشادية والتعليمية عن أهمية الساحل قديماً وحديثاً .

١٠) اصدار التشريعات في استخدام الأرض استخداماً عقلانياً وعدم الاضرار بالبيئة الساحلية .

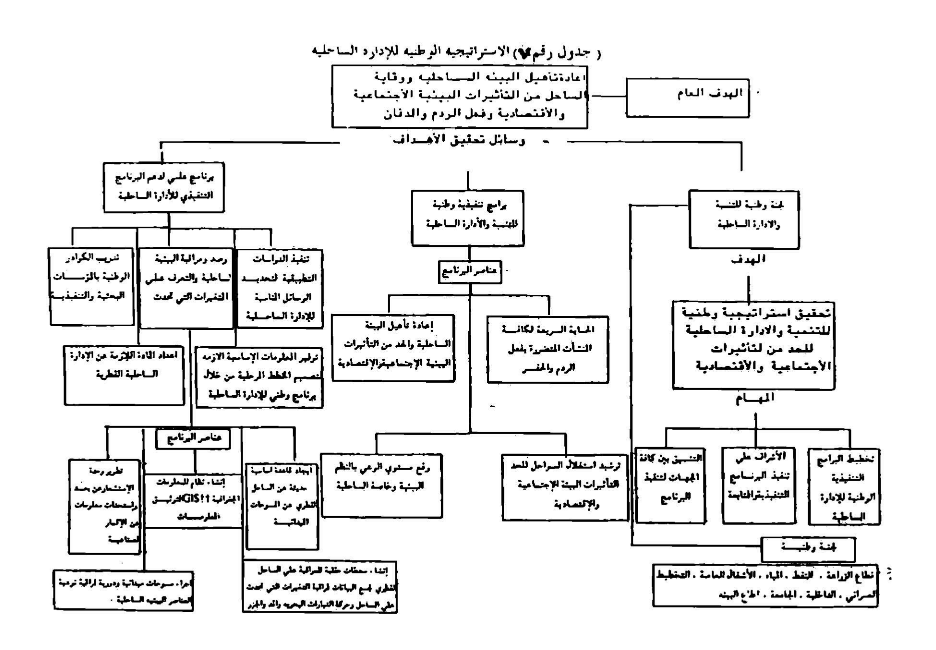
١١) تنشيط تبادل المعلومات بين الهيئات المختلفة في الدولة ودول مجلس التعاون الخليجي في مجال المحافظة على البيئة .

١٢) العمل على إعداد خرائط تفصيلية للمناطق المتضررة بالردم والحفر وبمقاييس مختلفة وتقديم الحلول المناسبة لها .

جدول رقم (٦) تلخيصاً للتأثيرات الإجتماعية والإقتصادية وتأثير الردم والحفر



(جدول رقم ٧) الاستراتيجيه الوطنيه للإدارة الساحليه



الأشكـــال

الجـداول

أولاً :

المراجع العربية

١ – إدارة البحوث الزراعية والمائية، وزارة الصناعة والزراعة (قسم المياه الجوفية إدارة المياه الجوفية وطرق تنميتها، (إعداد : عبد الرحمن محمد يوسف)، ندوة تنمية مصادر المياه في دولة قطر (٢٠ – ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٨) الدوحة، قطر.

٢ – إدارة الثروة السمكية، وزارة الشئون البلدية والزراعة، الاحصاء السمكي، ١٩٩١، مطابع العروبه، الدوحة، قطر ١٩٩١م.

٣ – أحمد عبد الله بابكر، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وأثرها على الغطاء النباتي في دولة قطر. ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين، الدوحة ٢٥ – ٢٨ فبراير ١٩٨٩، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، قطر.

٤ – المجلس الأعلى للتخطيط، دراسة قطاع السياحة في دولة قطر مايو ١٩٩٠، الدوحة قطر.

٥ – المؤسسة العامة القطرية للبترول، الانجازات والمشاريع ١٩٨٨, ١٩٩٤، مطابع الدوحة الحديثة.

٦ – ج. ج.. لوريمر، دليل الخليج ، القسم الجغرافي، الجزء السادس – مكتب الترجمة بديوان أمير قطر، الدوحة ١٩٧٥ .

٧ – حسن الخياط، الرصيد السكاني لدولة الخليج العربية، مطابع مؤسسة الخليج للنشر والطباعة، الدوحة / قطر ١٩٨٢ .

٨ – حسن الخياط، المدينة العربية الخليجية، مطابع مؤسسة الخليج للنشر والطباعة، الدوحة / قطر ١٩٨٨ .

٩ – دولة قطر، رئاسة مجلس الوزراء – الجهاز المركزى للإحصاء المجموعة الاحصائية السنوية، العدد الرابع عشر، المطبعة الأهلية، الدوحة – قطر.

١٠ – عاطف حمزه، تخطيط المدن في دولة قطر، مؤسسة دار العلوم للطباعة والنشر

والتوزيع، الدوحة، قطر، ١٩٩٤ .
١١ – عبد الله صادق بازرعه، وشميم أحمد محمد بنى، التغير في أنماط استخدام المياه في دولة قطر وطرق المحافظة على مصادرها ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين، الدوحة (٢٥ – ٢٨) فبراير ١٩٨٩، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، قطر.
١٢ – فاطمة الكواري، دراسة في استخدام الأرض، دولة قطر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨٧م.
١٣ – كمال الدين البتانوني، البيئة وحياة النبات في دولة قطر، مطابع الدوحة الحديثة، الدوحة، قطر، ١٩٨٦ .
١٤ – محمد حسن الجابر، الجغرافيا البشرية لقطر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة كلية الآداب القاهرة، ١٩٧٠ .
١٥ – محمد رياض، الخليج والخليجيون قبل عام ١٩٣٠، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٦ ص ٢١٥ – ٢٧٨، الكويت ١٩٧٣ .
١٦ – محمد عبدالله دياب، الجغرافيا الطبيعية لدولة قطر، مطبعة الجبلاوي – القاهرة ١٩٨٠ .
١٧ – محمد علي الكبيسي، التنمية الصناعية في دولة قطر، ترجمة حسن الخياط، المؤسسة العالمية للطباعة والنشر الدوحة – قطر ١٩٨٦ .
١٨ – مصطفى الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها، بيروت، ١٩٦٢ .
١٩ – محمد عادل أحمد يحيى، أطلس الصور الفضائية لدولة قطر من القمر الصناعي لاندسات، مركز البحوث العلمية والتطبيقية، جامعة قطر، مطبعة قطر الحديثة، ١٩٨٣ .
٢٠ – محمد أمين ابراهيم، سيفابر امابنام، المصايد القطرية (ماضيها وحاضرها) ومستقبل نمائها، ومركز البحوث العلمية والتطبيقية، جامعة قطر، المطبعة الأهلية ١٩٨٤ .
٢١ – نوره الكواري، مدينة الدوحة، دراسة في جغرافية المدن، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٩٤م.

ثانياً :

المراجع الأجنبية :

1. Al sheeb, Ali, (1988), Coastal Geomorphology of peninsula of Qatar, unpublished thesis.

2. Bak, R.P.M. (1978) Lethal and sublethal effects of dredging on reefs coral, Marine Pollution Bulletin 9, 14-16.

3. Bazaraa, A.S., (1988), Environmental effects of excessive water use in the State of Qatar. Fourth meeting of the Arabian Committee of the Hydrological Program, Tunisia, May (23-25) 1988.

4. Chansang, H. (1988) Coastal Tin Mining and Marine Pollution in Thailand. AMBIO, 17, 228-233.

5. Eccelston, B.L., I.G. Pike and I.E. Harhash, (1981),. The Water Resources of Qatar and their Development. Technical Report No. (5), FAO. Water Resources and Agriculture Project, Ministry of Industry and Agriculture, Doha- Qatar.

6. Environmental Agency - Government of Japan (1988); Quality of the Environment in Japan 1987, PP. 29-32, Tokyo, Japan. Printing Bureau, Ministry of Finance.

7. Fortes, M.D.C. (1986), Mangrove and sea grass beds of East Asia habitats under stress. AMBIO, 17, 207-213.

8. Ghamrawi, M.S. (1986), Marine Pollution in Jeddah. In proceeding of the Symposium on Environment and its Protection from Pollution in Arabian Gulf countries, 25-28 October, Kuwait.

9. Ismail M. Al Madany, Mohamed A. Abdulla and Anwar S.E. Abdu (1991), Coastal Zone Management in Bahrain, an analysis of Social, Economic and Environmental Impacts of Dredging and Reclamation, Journal of Environmental Management (1991), 32, 335-348, Academic Press Limited.

10. Madany, I.M., Ali, S.M. Akhter, M.S. and Zainal, J.M. (1986), Review of Pollution Studies carried out in Bahrain. Journal of Shoreline Managment 2, 35-54.

11. Ministry of Municipal Affairs and Agriculture, Planning Department, Ras Laffan Project, Review and Alternatives Description, Preliminary draft, April 23, 1992.

12. Nicole King - Volcy, Lesson to be learned from the Environmental Consequences of the Arabian Gulf War, AWWF, Discussion paper, 1991.

« الانفجار السكاني » لماذا ؟

أ.د. محمد عبد الحميد الحمادي

د. ناصر عبد الرحمن فخرو

قسم الجغرافيا

جامعة قطر

بدأ الغرب الأورو – أمريكي ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بشن حملة على البلدان النامية ، يتباكى فيها ويتألم لما اصاب هذه البلدان من فقر وجوع ومشاكل اجتماعية يعزوها إلى النسب العالية في الولادات . ومنذ ذلك الوقت والأبواق الغربية تدعو دون كلل أو ملل إلى أن تجاوز الفقر في هذه البلدان مرهون بتناقص الولادات . فزيادة الانتاج الغذائي السنوي القليلة في هذه البلدان تلتهمه أفواه الصغار الجدد ، فلا يتحقق النمو والتطور ، وتبقى هذه البلدان تدور في دوامة الفقر والجوع (Y.Lacoste P.30)، أما الغرب فهو في منآى عن هذه المآسي لأن الزيادة السكانية فيه قليلة جداً .

للأسف الشديد ، إن هذه الأفكار وجدت لها صدى في المنظمات الدولية (وهي منظمات يسيطر عليها الغرب على كل حال) وعند كثير من مفكري ومسؤولي البلدان الفقيرة ذاتها فانبرى هؤلاء وأولئك يتسابقون إلى تحليل الأرقام الديمغرافية للمقارنة بين نسب الولادات السنوية المرتفعة وبين نسب النمو الاقتصادي المنخفضة ، ويحصلون في نهاية عمليات الجمع والطرح إلى فائض كبير يتحقق سنوياً في عدد السكان ، وعجز كبير في كميات الغذاء ، فيخلصون إلى الأنذار من « الانفجار السكاني » ، وهي العبارة التي اخترعت من أجل ارهاب العالم النامي ، فهذا الانفجار يعني التدمير للمنجزات والحضارة (محمد الحمادي ص ٢) (انظر الشكل ١) .

وهكذا ، بدلاً من أن يساهم الغرب في اتخاذ الأساليب الناجحة لرفع وتيرة النمو الاقتصادي في البلدان النامية ، وجه اهتمامه إلى ايقاف الزيادة السكانية فيها (وهذا هو

الجانب السلبي في عملية التنمية) والذي يعني ايقاف ضخ الدم في عروقها ، فتنحدر مبكراً إلى الشيخوخة ، فيأمن الغرب على نفسه من نهضتها ومزاحتها (H. D'Herouville P.25) .

وأخذ الغرب من خلال منظريه ورجال إعلامه يعقد المقارنات بين ازدهار وتقدم شعوب أوربا الغربية وأحفادهم في أمريكا الشمالية وفقر وتخلف البلدان النامية ، ثم يخلص إلى النتيجة المتفق عليها مسبقاً وهي أن أسباب التخلف في البلدان النامية تكمن أولاً في الزيادة السكانية المتعاظمة ، وثانياً في نوعية وطبيعة شعوب البلدان النامية والتي لم تخلق للابداع والتفوق ، بل هي ذات مراتب دنيا لا تصلح أن تكون أكثر من خدم لدى الشعوب الاوربيه المتفوقة . وقليل من المفكرين والباحثين الغربيين من أشار باستحياء إلى أن من أسباب التخلف في البلدان النامية الظروف التاريخية الاستعمارية أو عزاها بعضهم إلى الظروف المناخية (انطونيوس كرم ص ١٠٤ – ١٤٠) إلى غير ذلك من النظريات التي لم تستطع (أو لا تريد تشخيص المرض وعلاجه) .

ومن الخطأ ، في رأينا ، عقد المقارنة بين بلدان صناعية متقدمة غنية ، وبلدان فقيرة متخلفة ، ثم الوصول إلى نتائج اقتصادية وعرقية وثقافية خاطئة . وإن الخطأ في المقارنة يرجع إلى أسباب عديدة أهمها :

١ – لا يجوز مقارنة حال الدول الأوربية المتقدمة الغنية في النصف الثاني من القرن العشرين مع بلدان آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية التي سيطر عليها الاوربيون ، بأشكال مختلفة ، نحو خمسة قرون دمروا خلالها البنيات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في تلك البلدان .

٢ – كانت الدول الاوربية الاستعمارية تضع أيديها على كل الثروات الزراعية والمعدنية في مستعمراتها فتصادر ما تشاء ، وتشتري الباقي بأسعار تحددها حسب ما تقتضيه مصالح شعوبها وصناعتها .

٣ – جعلت الدول الأوربية الاستعمارية في بداية نهضتها الصناعية من قارات العالم سوقاً مفتوحة لتصريف منتجاتها الصناعية بالاسعار التي تفرضها ، وهذا السبب لوحده من أكبر بواعث النهوض الصناعي وازدهاره على عكس ما يجري في البلدان النامية ، التي لا تجد لمنتجاتها الصناعية أسواق التصريف فتختنق في مهدها .

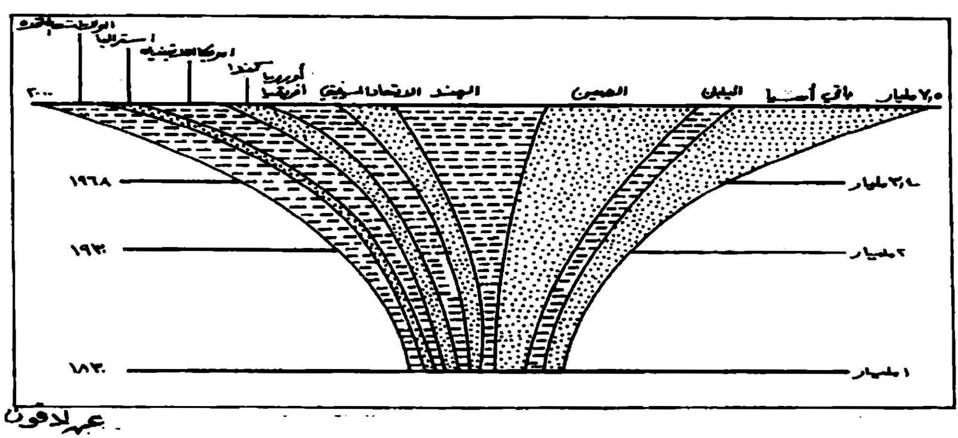
٤ – عاشت الدول الأوربية الغربية ، وخاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مرحلة ما تسميه الآن « الانفجار السكاني « تماماً مثلما هي الحال الآن في البلدان النامية ، مما ساعد آنذاك على توفير الأيدي العاملة بأجور رخيصة للصناعات الغربية ، بل أن تلك الصناعات كانت تستخدم النساء والأطفال بأجور زهيدة جداً ، وهذا هو العامل الأساسي في نجاح ما سمي بالثروة الصناعية .

٥ – خلال النهوض الصناعي الأوربي ، وخاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، كان مستوى الحياة متدنياً بالنسبة للعمال الصناعيين في المدن ، والعمال الزراعيين في الأرياف ، مما أدى إلى قيام الاضطرابات والثورات الاجتماعية في كل انحاء أوربا وانتقالها إلى امريكا الشمالية (الثورة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر والحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٦٣) . وفي نفس الوقت ظهرت النظريات المتشائمة حول مصير الإنسانية من خطر التزايد السكاني الهائل في أوربا الغربية خاصة ، ولعل نظرية مالتوس حول التزايد السكاني حسب متوالية هندسية ، مقابل زيادة الغذاء حسب متوالية حسابية لا تخرج عن محور مقولة « الانفجار السكاني « الذي يهدد به الغرب البلدان النامية ، ولو امتد العمر بمالتوس لشاهد بطلان نظريته ، إذ أن النمو الصناعي خاصة ، والنهوض الاقتصادي عامة ، قد أدى إلى زيادة الغذاء عند الأوربيين حسب متوالية هندسية ، وانخفاض النمو السكاني إلى معدل هو أدني من الصفر في الوقت الحاضر .

٦ – إن ما يسمى بالبدان النامية أو المتخلفة ، حازت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية في الغالب (عدا بعض بلدان امريكا اللاتينية التي حازت على استقلالها في القرن التاسع عشر) ، بل أن بعضها لم يمض على استقلاله إلا سنوات قليلة ، فكيف يتسنى لأصحاب النظريات من الأوربيين أن يطلبوا من هذه الدول الحديثة الاستقلال (وغالبيتها دول صغيرة المساحة قليلة الموارد) أن تكون في مستوى الدول الاستعمارية التي امتصت خيرات العالم خلال قرون طويلة .

٧ – صحيح أن الدول النامية في قارات آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية نالت استقلالها السياسي ظاهرياً ، لكنها لا زالت مرتبطة اقتصادياً وثقافياً بالامبراطوريات الاستعمارية الأوربية . فما زال كثير من تلك البلدان عبارة عن مزارع لقصب السكر ، والمطاط الطبيعي والفول السوداني والبن والكاكاو والشاي والموز والقطن ، تقدم انتاجها إلى مصانع الدول المستعمرة ، إضافة إلى ذلك فما زالت الشركات الاوربية الامريكية تسيطر على استخراج وتجارة الثروات المعدنية في تلك البلدان مثل البترول والغاز والحديد والنحاس واليورانيوم والقصدير .. إلخ .

شكل (١)



الانفجار السكاني كما يصوره الغرب

٨ – محاربة الدول الاستعمارية ، وهي الدول الصناعية المتقدمة ، كل محاولات التصنيع في الدول النامية أثناء فترة الاستعمار المباشر وبعده .

٩ – محاربة الزيادة السكانية الطبيعية في الدول النامية حتى لا تؤدي مستقبلاً إلى التغير النوعي في مجتمعاتها وامتلاك ناصية العلم والتقدم .

١٠ – ما تزال الدول الاستعمارية (المسماة الدول المتقدمة) تتحكم في تسعير المواد الخام الزراعية والمعدنية المستوردة من الدول النامية ، بما يتناسب ومصالح نموها الاقتصادي ورفاهية شعوبها ، بينما تفرض اسعاراً مرتفعة على منتجاتها الصناعية والغذائية المصدرة إلى مختلف انحاء العالم ، مما يستنفذ وفورات الدول النامية ويعيق عمليات الاستثمار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول .

١١ – افشال محاولاتُ التكتل الاقتصادي بين الدول النامية بممارسة الضغوط الاقتصادية والتلاعب باسعار السلع ، وشراء الذمم ، والمؤامرات السياسية والعسكرية التي تدبرها وتديرها الدول المتقدمة الغربية .

١٢ – اغراق الدول النامية بالديون ، حيث بلغ مجموع هذه الديون نحو ١٧٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٣ ، وقد أصبح كثير من هذه الدول عاجزاً عن تسديد فوائد وأقساط الديون ، بل أن بعض الدول الكبيرة والغنية من دول العالم النامي كالبرازيل والمكسيك والارجنتين تعيش على حافة الافلاس لضخامة ديونها ، وأن الدول النامية قد دفعت خلال الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٩ مبلغ ٢٤٢ بليون دولار للدول الغربية خدمة لديونها (التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ص ٤٥) .

تهديدات الغرب إلى البلدان النامية :

لا شك أننا نعيش على أرض تنقسم فيها دول العالم إلى فئتين : الفئة الأولى تتألف من دول اكتمل فيها النمو الاقتصادي والحضري أو كاد ، والفئة الثانية تضم الدول التي

مازالت في طور النمو الاقتصادي والحضري . وإن ايقاف النمو السكاني يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي والحضري ، ما لم يتم استيراد الأيدي العاملة من الخارج ، وهذه لا تكون ناجحة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً مثل الأيدي العاملة الوطنية ، بل يظهر ضررها على المدى الطويل من خلال خروج رؤوس الأموال ، والكلفة العالية للخبراء والفنيين ، وقلة استقرار تلك الأيدي العاملة وتعدد جنسياتها ولغاتها وثقافاتها ، مما يؤثر سلباً في المجتمع الذي يقيمون بين ظهرانيه .

وبما أن الغرب يسعى جاهداً إلى استغلال الدول النامية ومنع تقدمها الاقتصادي والعلمي ، فإن من وسائله المبتكرة في هذا المجال – بعد نهاية الاستعمار المباشر – لجم انطلاقة النمو السكاني في تلك الدول ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف حشد الغرب إمكاناته الإعلامية الضخمة وسخر آلاف الأقلام وأوجد المؤسسات المتخصصة ، فألفت الكتب ونشرت المقالات والأبحاث وابتدعت الأيام والمناسبات للضغط على الدول النامية من أجل شل حركة النمو السكاني الطبيعية فيها ، بل وذهب الغرب إلى التهديد بافناء السكان في هذه الدول بقنابله النووية .

وسنحاول تبيان بعض توجيهات الغرب وتهديداته وأهدافه اعتماداً على أقوال أوردها بعض كتّابهم وباحثيهم ، وما أكثرها ، وسنقتصر في حديثنا هنا على ما جاء في كتاب « الانفجار السكاني » الذي اصدرته مكتبة « روبيرت لافون « في سويسرا ، ثم ترجم إلى العربية ونشر عام ١٩٧٧ ، ثم ما جاء في كتاب « ساعة الحقيقة « للإيطالي « اوريليوبيشي « مدير نادي روما الذي تأسس عام ١٩٦٨ ، والذي قدم كثيراً من الأبحاث في مجالات الدراسات السكانية والتنمية ، وقد طبع الكتاب بالعربية عام ١٩٨٠ .

يقول « غاستون بوتول « : « إن أكبر خطر يهدد الإنسانية هو الخصوبة ، وثمة صدفة واضحة وملفتة للنظر ، ففي عام ١٩٤٥ ، عندما بدأ انتشار المضادات الحيوية في

العالم ظهرت « طفحة ديمغرافية « ، وفي الوقت نفسه ولدت القنبلة الذرية ، ومنذ ذلك التاريخ انصب أكبر جزء من نشاط الاختراع على الاسلحة ووسائل منع الحمل ، وبطريقة تلقائية ، اتجهت الإنسانية رأساً للتوصل إلى حل للمشكلتين اللتين نبعتا من هذا الوضع الجديد ، لأن أكبر تحد يواجه الإنسانية هو الرد على هذا الاختيار : إما التنظيم وإما الفناء . إن الثورة الديمغرافية ، مثل كل الثورات البناءة تشمل تنسيقاً للمؤسسات والعقليات، وبالتالي يمكن منح الإنسان حقوقاً جديدة وحريات جديدة ، ولكن باستثناء حق الانجاب دون تخطيط على نحو ما كان يفعل الإنسان البدائي . كذلك لا يمكن لكل دولة أن تضاعف حجم سكانها دون أن يقترن ذلك بالرخاء ، انتجوا أولاً ، وتكاثروا بعد ذلك . أو بمعنى آخر ، علينـــا أن نختـار بين وسيلتين لا أكثر : تحديـد النسل أو مواجهة الفناء (ر . لافون ، ص ٤٦) .

من الواضح في هذا المثال أن الغرب مصمم على إيقاف النمو السكاني في البلدان النامية ، حيث يجعل من هذا النمو أكبر خطر يواجهه ، فهو يصور النمو السكاني بالطفحة المرضية والتي يجب مواجهتها بحزم ولو أدى ذلك إلى ضرب البلدان النامية بالقنابل الذرية .

يقول « ثيود . و . دوبزها نسكي « : « ليس بالضرورة أن يكون المرء نبياً ، لكي يتنبأ بأن التحكم في مشكلة السكان الهامة ، ستكون له الأولويه على كافة الأمور الأخرى (بدل أن تكون الأولويه للتنمية) مثار الاهتمام ، قبل أن يمضي قرن من هذا الزمن ، إن لم يكن قبل هذا الموعد ، إلا إذا قضت الإنسانية على نفسها بالفناء في حرب ذرية . . . إن للإنفجار السكاني العديد من العواقب على الجنس : فالسيل البشري سيطغى ، وهو يزداد ارتفاعاً ، على إنسانية لا حصر لها ، ولكنها من نوع منحط « (ر . لافون ، ص ٤٤) .

ومن الواضح حقد هذا المفكر الغربي وعنصريته اللذين دفعاه إلى التحريض على ضرب البلدان النامية بالقنابل الذرية للتخلص من سكانها الذين يمثلون الجنس البشري

المنحط الذي لا يستحق الحياة ، مثلما فعل الأوربيون بالهنود الحمر في القارة الامريكية وسكان استراليا .

يقول « كونراد لوزنز » : « إن تكدس العديد من البشر في مساحة محدودة لا يؤدي فقط على نحو غير مباشر إلى تصرفات خالية من الإنسانية يثيرها الارهاق وانعدام الاتصال التدريجي ، بل إنه أيضاً السبب المباشر الذي يقف وراء كل سلوك عدواني . فقد تبين من التجارب العديدة التي اجريت على الحيوانات ان النزعة العدوانية التي يمكن أن نلاحظها على نحو شامل في كل المدن الكبيرة ، تتناسب مع كثافة البشر المتكتلين في بعض الأماكن » (ر. لافون ص ٦٧) .

ويمكن القول أن « لوزنز » قد تناسى إن الإنسان مخلوق اجتماعي حقق تقدمه الحضاري من خلال تكاثره وتجمعه في المكان الواحد على شكل قبائل وشعوب وأمم .

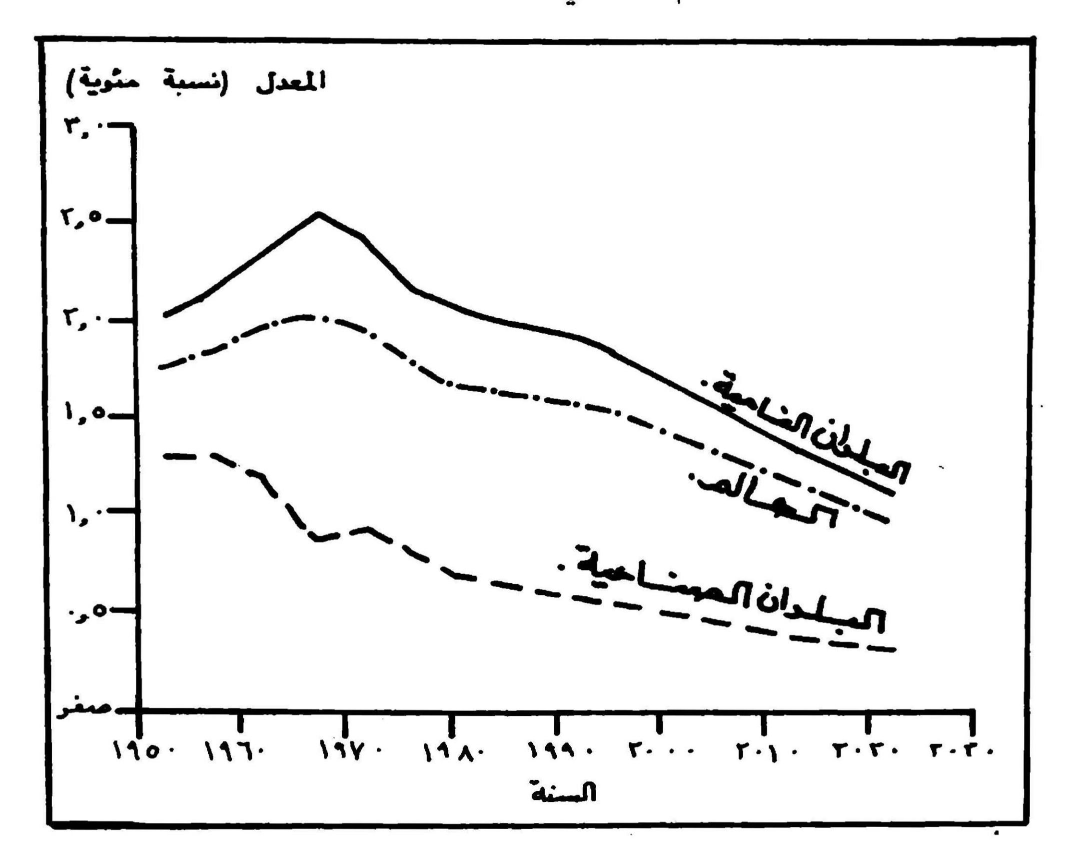
وفي كتاب « الانفجار السكاني » أيضاً يرد مقطع من مقال منشور في مجلة « ديزارولا » الصادرة في يونيو (جزيران) ١٩٧٢ على النحو التالي : « ففي العام الأول من التاريخ الميلادي، كان يعيش في العالم ٢٥٠ مليوناً من الكائنات البشرية، وقبل الوصول إلى هذا الرقم كانت قد مرت ملايين السنوات منذ فجر الإنسانية، وفى عام ١٨٥٠ كان على الأرض مليار نسمة، وفي عام ١٩٣٠ ازداد العدد إلى ملياري نسمة، وفي عام ١٩٦٠، وصل عدد السكان في العالم إلى ثلاثة مليارات. وفي عام ١٩٧٥ بلغ العدد أربعة مليارات وفي عام ١٩٨٦ تؤكد أن سكان العالم سوف يبلغ عدده حوالي خمسة مليارات. والتنين المرعب الضخم الذي سيكون قوامه (١٥) مليار رأس إنساني في سنة ٢٠٠٠ سوف يستهلك كل البترول، ويستنفذ كل مصادر الفحم ، ويضعف ألوف الهكتارات من الأراضي الزراعية، ويمتص جزءاً كبيراً من مخزون الصيد البري والبحري، ويغطي البسيطة كلها بطرق السيارات والمطارات والمدن » (ر . لافون، ص ٧٥).

ويتضح من كلام المجلة التهويل والتخويف من « الوحش السكاني « الذي سيلتهم من بين أيدي الغربيين الخيرات التي يسيطرون عليها كالبترول والفحم والصيد البحري ، وإن الإنسان سيدمر الأراضي الزراعية بدل أن يصلحها ويزيد انتاجها ، وتبلغ المبالغة اقصاها في اعطاء رقم سكاني غير معقول قدرته المجلة بـ ١٥ مليار نسمة عام ٢٠٠٠ في حين تشير تقديرات الأمم المتحدة إن عدد سكان العالم سيبلغ (٨,٤٧٢) مليار نسمة عام ٢٠٢٥ فقط ، بينما لم يبلغ عدد السكان في عام ١٩٩٤ سوى (٥,٦) مليار شخص تقريباً .

شكل (٢)

المعدل السنوي لنمو سكان

العالم بين عامي ١٩٥٠ - ٢٠٢٥



وفي كتاب « ساعة الحقيقة » يورد الإيطالي « اوريليوبيشي » مدير نادى روما أحد الاحتمالات التي يمكن أن تفرض كحل لمشكلات الإنسانية ، وخاصة التزايد السكاني وبالتالي انتشار الفقر واختلال التوازن البيئي حسب رأيه ، إذا يقول : « وحين تصبح المشاكل غير قابلة للحل بشكل متزايد فإن الشعوب والأمم سيقف بعضها ضد البعض الآخر في معركة لا هوادة فيها من أجل المجال والموارد . هذا هو المشهد لنهاية العالم وسيكون مسبوقاً بفترات من الحروب والأوبئة والاضطرابات التي تعود بنا إلى العصور الوسطى والعودة إلى القبلية في المجتمع العالمي ، فإن الاغنياء والأقوياء يحاولون دون جدوى الاعتصام في معاقل الامتيازات والأمن . . . ومن الممكن تصور سلسلة ردود الفعل وردود الفعل المعاكسة التي تزيد في تصلب مواقف المجموعات المسيطرة ، بما يحمل ذلك من خطر استعمار جديد في المجتمع الإنساني ، وربما حتى في حلول على الطريقة « الهتلرية « (اوريليوبيشي ص ٩٣ - ٩٤) .

إن هذا التحليل لمستقبل العالم يوضح نظرة الغرب الفوقية ورغبتهم في التسلط على بقية أنحاء العالم ولو أدى ذلك إلى عودة الاستعمار القديم وما يعنيه ذلك من النازية الجديدة والبطش والاحتلال بالقوة العسكرية .

ويفترض الكاتب إن المجتمع الإنساني لن يتقدم ، وإنما سيختل التوازن بين أغنياء أوربا الهرمين ، وفقراء العالم النامي الناهضين اليافعين ، مما سيؤدي إلى حروب حتمية بين الفقراء والأغنياء ، وكأنه ينادي أغنياء أوربا لأخذ زمام المبادرة والقضاء على النهوض السكاني في البلدان النامية قبل فوات الأوان .

في عام ١٩٧٠ قدم معهد « ماساشوسيتس « للتكنولوجيا (M. I.T.) تقريراً إلى نادي روما كتبه فريق من الباحثين يديره « دينيس - ميادوس "Dennis Meadows" جاء في استنتاجاته الأساسية ما يلي :

١ – إذا استمر نمو المجتمع الإنساني على الوتيرة الحالية ، فسيصل ربما خلال المائة سنة القادمة إلى حدود الطاقة الممكنة للكوكب الأرضي ، مما سيقود المجتمع الإنساني إلى حافة الانهيار الذي لا يمكن السيطرة عليه .

٢ – مازال ممكناً تفادي الكارثة إذا تمت السيطرة بسرعة على وتيرة النمو السكاني الحالية واجريت التصحيحات اللازمة (أية تصحيحات ؟!) .

٣ – في هذه الأثناء ان كل تأخير في اجراء هذا التغيير سيجعله أكثر قسوة ويجعل حظه بالنجاح ضعيفاً . (اوريليوبيشي ص ١١٣ – ١١٤) .

يتضح من هذه الاستنتاجات المغالطات المقصودة والتهويل المرعب للحياة على الأرض بسبب التزايد السكاني ، ولعل أهم هذه المغالطات هي تحديد مائة عام لنهاية قدرة الأرض على الاستيعاب البشري في حين لا يمكن لأي جهة مما ادعت من علم وقدرة على التنبؤ ان تحدد القدرة الاستعابية للأرض ، لأن حسن تعامل الإنسان مع خيرات الأرض التي لا تنضب يجعل هذه القدرة غير محدودة .

أساليب وتوجهات غربية لايقاف النمو السكاني في البلدان النامية :

بدأ الغرب يولي مسألة النمو السكاني في البلدان النامية أهمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية . ومن أبرز الكتب التي عبرت عن وجهة نظر الغرب في التصدي لهذه المسألة « مجاعة العالم » المنشور عام ١٩٤٨ لمؤلفه « فوغت » ويدعو للتصدي للتزايد السكاني في البلدان النامية بوسائل جديدة أكثر فاعلية من النصائح الأخلاقية والترغيب باستعمال وسائل منع الحمل .

ففي عام ١٩٥٢ ، تكون ما دعي « اللجنة الدولية للتخطيط الأسري « ، بدأت تمارس نشاطها بصورة تدريجية حتى امتد نفوذها إلى ٨٠ دولة في عام ١٩٧١ . كذلك عمدت الدول الأورو – أمريكية إلى الاشتراك في تنفيذ « التخطيط الأسري » في الدول النامية

من خلال الاتفاقيات الثنائية ، ومن خلال ممارسات الضغوط الاقتصادية والسياسية .

ثـم ذهب الغـرب إلى أبعد من ذلك ، فـفـي عام ١٩٦٥ ، اقتـرح رينيه ديمون « Rene Dumont » انشاء محكمة تقرر لكل بلد معدل الزيادة السكانية ، كما تقرر وقف النمو السكاني في أي بلد ، وتفرض العقوبات على البلدان التي تخالف قراراتها !! . أما « جون ماكهول Johon Machall » فقد اقترح ايجاد محكمة تذهب في قراراتها إلى أبعد من مهمة محكمة « ديمون « ، إذ اقترح أن تكون من مهمة هذا المحكمة اعطاء التصريح بانجاب الأطفال تبعاً لعدد الوفيات على المستوى الوطني ، وحتى على المستوى الأسري !!

وفي عام ١٩٦٨ ، اجتمع عدد من العلماء والاقتصاديين والأساتذة والمخططين الغربيين في روما ، وأسسوا مجموعة عمل اطلقوا عليها اسم « نادي روما » ، وقد انصبت معظم أبحاثهم على توجيه الأنظار إلى أخطار التزايد السكاني في البلدان النامية والتشجيع على ايقاف هذا التزايد بكل الوسائل ، بحيث تبقى السيطرة العالمية للأوربيين واحفادهم في امريكا الشمالية ، ينعمون بالرفاه بعيداً عن اخطار الاضطرابات والحروب التي يمكن أن يشعلها الفقراء المستغلين .

وتجلى التسيس التدريجي لعملية النمو السكاني في القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة باعتبار عام ١٩٧٤ « العام العالمي للسكان » مما تمشى مع اجتماع المؤتمر الدولي الأول للسكان في بوخارست ، حيث صوت المؤتمرون على موضوع تحديد المواليد . ويعتقد محرر كتاب « الانفجار السكاني » الذي سبق ذكره أن هذا المؤتمر الذي كان ينتظر منه الكثير جاء مخيباً للآمال ومثبطاً للهمة إذ صوتت ٥٨ دولة ضد تحديد النسل . ولكنه يستدرك فيقول : « إن البلاد الغنية على أيه حال تملك وسائل للضغوط يمكن ان تستخدمها ومنها ذات بعد دولي وتتمثل بعدم الموافقة على مُنَحْ المساعدات الفنية والاقتصادية إلا للبلاد التي تقبل اتخاذ إجراءات ديمغرافية عندها » .

وبدأت الضغوط الغربية تؤثر بشكل واضح في البلدان النامية التي استجابت بصورة تدريجية لما سمي « بالتخطيط الأسري « أو « تنظيم الأسرة « وقد كرست كل الأيام العالمية مثل يوم المرأة ، ويوم الطفل ، وعيد الأم ... وغيرها من أيام مخترعه ، للتحدث عن « الانفجار السكانى « واخطاره على أنه سبب المشاكل والمجاعات والجهل والمرض في هذا العالم !!.

وقد نشطت الولايات المتحدة في مجال تحديد النسل خارج أراضيها بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد مارس « ماك آرثر « قائد القوات الأمريكية في اليابان ضغوطاً قوية اجبرت اليابان على اصدار تشريع عام ١٩٤٩ وآخر عام ١٩٥٩ بحيث أصبح التعقيم مباحاً كلياً كما منح الزوجان تقرير الاجهاض ، كما افتتح معمل لانتاج حبوب منع الحمل.

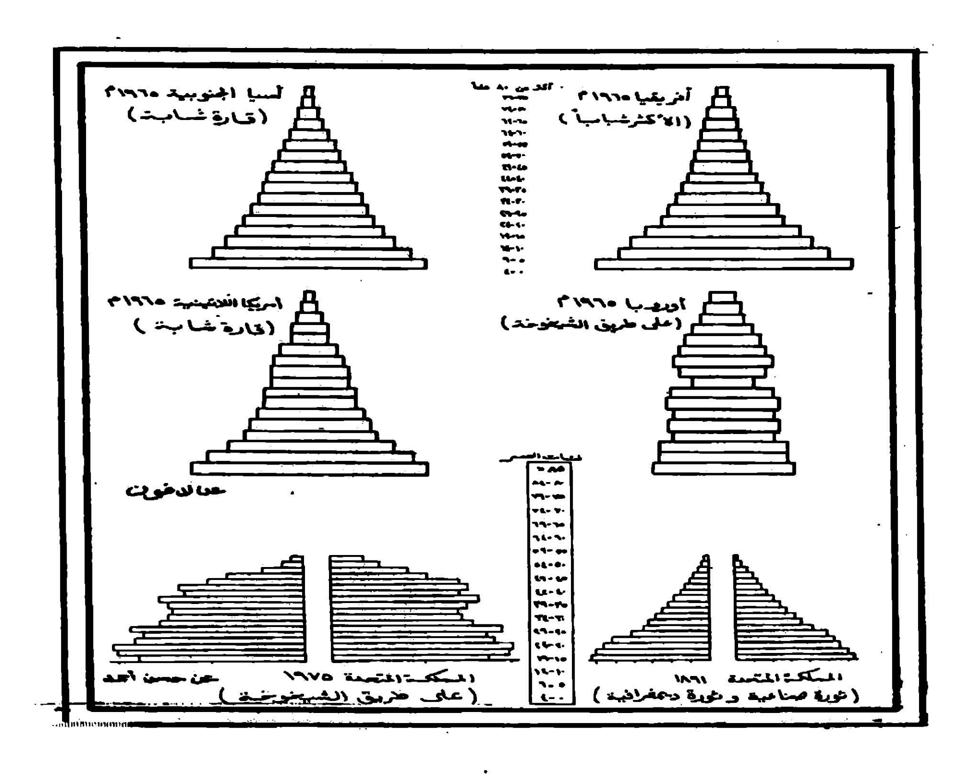
كما جعلت الولايات المتحدة من مستعمرتها بورتوريكو ميدانا اختبرت فيه حبوب منع الحمل قبل أن ينطلق منها « التخطيط الأسري إلى بقية قارة امريكا اللاتينية » .

وكانت استجابة السلطة « الشمولية « ، في الصين للأفكار والضغوط الغربية يختلف عنه في أي بلد أخر . فقد اجبرت الأسرة الصينية على انجاب طفل واحد فقط إذا كان ذكراً وطفلين إذا كان الطفل الأول بنتاً مما أدى إلى انخفاض نسبة تزايد السكان الطبيعي من ٢,٦١ ٪ خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ إلى ١,١٨ ٪ عام ١٩٩٠ . ويلاحظ على الجيل الصيني الجديد السمنة وبطء الحركة ، ولذلك افتتحت السلطات الصينية مراكز تنقيص الوزن لاعادة الرشاقة إلى الجيل الجديد .

كما استجابت الهند منذ أوائل الستينيات إلى الضغوط الهادفة إلى تحديد النسل وانخفض معدل التزايد الطبيعي من ٢,٢٨ ٪ عام ١٩٧٠ ٪ إلى ١,٧٢٪ عام ١٩٩٠ . كما بدأت باكستان تحديد النسل منذ عام ١٩٦٥ وقد هبط معدل الولادات من ٤,١

٪ عام ١٩٧٥ إلى ٣,٣٢ ٪ عام ١٩٩٠ .

أما في الاتحاد السوفيتي (قبل انهياره) والدول الأوربية الدائرة في فلكه حيث كانت تسود اعتى أنواع الحكم الشمولية ، فقد مرت السياسات السكانية بتقلبات كبيرة . فبعد استيلاء الشيوعيين على السلطة في روسيا عام ١٩١٧ وما صاحب ذلك من فوضى وجوع، أباحت السلطات الاجهاض ، وبسطت إجراءات الطلاق وسهلت الحصول على وسائل منع الحمل . ومنذ عام ١٩٣٦ شهد الاتحاد السوفيتي حالة نهوض اقتصادي وزادت الحاجة إلى الأيدي العاملة ، فعادت السلطة السوفياتية عن إجراءاتها السابقة ، وتشددت في أمور الطلاق واعتبرت الاجهاض عملاً جنائياً إلا لأسباب صحية .



شكل (٣)

اهرامات الاعمار في بعض القارات والمملكة المتحدة بين عامي ١٨٩١ - ١٩٧٥

وفي عام ١٩٤٤ ، ومن أجل تعويض الخسائر البشرية في الحرب العالمية الثانية اتخذت السلطات السوفياتية عدة إجراءات تساعد على التزايد السكاني منها تشجيع الزواج والإنجاب بفرض ضرائب على العزاب وعلى الأزواج الذين لم ينجبوا ، وقدمت تسهيلات لبناء المساكن للأسرة ذات الأطفال الثلاثة ، وفرضت رسوماً مكلفة على الطلاق ... إلخ. وبعد تعويض خسائر الحرب تناقصت مساحة المساكن إلى النصف وأصبح الاجهاض مشروعاً ، وشجعت السلطات المختصة على استعمال وسائل منع الحمل .

وشجعت دول أوربا الشرقية على الاجهاض واستعمال وسائل منع الحمل منذ منتصف الخمسينيات من هذا القرن حتى نهاية الستينيات، وفي السبعينيات غيرت حكومات هذه الدول من سياساتها بسبب مخاطر الشيخوخة وتجميد تزايد السكان (لكن بعد فوات الأوان)، إذ أن نسبة التزايد الطبيعية للسكان في هذه البلدان بلغت نحو ٠,٢ - ٠,٣٪ في عام ١٩٩٠ .

ويمكن القول أن مصالح الدول الغربية قد تلاقت مع مصالح كثير من أشكال الحكم القائمة في البلدان النامية للعمل في جبهة واحدة لايقاف النمو السكاني، وهنا نستشهد بما ورد في كتاب « الانفجار السكاني » « تهتم الحكومات الأوليغاركيه (أي حكم القلة) » في كثير من الدول النامية بوجه خاص بالتحكم بالمواليد وذلك بناء على الحجة التالية : « كلما كان النمو الديمغرافي سريعاً ، كلما كان الخطر الذي يهدد السلطة أشد، لما يقتضيه ذلك من التوسع في عدد الذين يشتركون فيها ، كما أن زيادة الأمل في الحياة تسمح للقدماء بالاستمرار وقتاً أطول في السلطة ، مما يؤدي إلى تدعيم معارضة الشباب تجاههم ، وأخيراً فإن المجتمع الذي يضم العديد من الأشخاص المسنين يميل إلى المحافظة وإلى التجمد الاجتماعي ، وذلك على خلاف الرغبة في التجديد التي تتملك الشباب المتطلع دائماً إلى مزيد من العدالة الإجتماعية « (ر. لافون ، ص ١١٨) .

« ومن جهة أخرى تخشى البلاد المتقدمة من النمو الديمغرافي في الدول الفقيرة لأن

هذا النمو بطبيعته يؤدي إلى الانفجارات الثورية. فالمجتمعات البورجوازية تعتبر هذا النمو بطبيعته، وما يترتب عليه من إصلاحات في الهيكل الاجتماعي، تهديداً لها» (ر. لافون، ص ١٣٦).

وبالمقابل، سيشكل المسنون نسبة متزايدة في البلدان الصناعية المتقدمة. فقد بلغت نسبة من تتجاوز أعمارهم ٦٠ سنة حوالي ١٧ ٪ من سكان هذه البلدان عام ١٩٩٠، ويتوقع أن تكون نسبتهم بحلول عام ٢٠٢٥ أكثر من ربع السكان بكل ما يعنيه ذلك من كتلة سكانية هرمة تحتاج إلى مبالغ ضخمة لسد تكاليف الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي.

وهكذا يكون لدينا عالم صناعي مملوء بالعجائز والمسنين، وعالم نامي مليء بالأطفال واليافعين، وهنا نتساءل هل مستقبل العالم سيصنعه أولئك أم هؤلاء؟.

ويمكن القول أخيراً، لقد اثمرت ضغوط الغرب الإعلامية والاقتصادية والعسكرية والسياسية على البلدان النامية، وبدأ النمو السكاني في هذه البلدان يميل إلى الانخفاض (انظر الشكل رقم ٢) ولما لم تكتمل نهضتها الاقتصادية والحضرية. فقد كانت نسبه النمو السكاني في أمريكا الشمالية والوسطى (عدا كندا) تبلغ ١,٦٪ في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠، ثم هبطت إلى ١,٣٨٪ في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠. بينما هبطت نسبة النمو السكاني في أمريكا الجنوبية خلال الفترتين السابقتين من ٢,٤٥٪ إلى ٢,٠٨٪ على التوالي.

وفي قارة آسيا والتي تضم أكبر كتلة سكانية في العالم، والمؤهلة للنهوض الاقتصادي في الوقت الحاضر، فقد انحدرت نسبة النمو السكاني من ٢,٤٣ ٪ خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ إلى ١,٦٣ خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ (الارقام مأخوذة من كتاب موارد العالم لعام ١٩٨٨ - ١٩٨٩)، أي أنها هبطت بمقدار ٠,٨٣ ٪ خلال

عشرين عاماً ، وهذا انحدار سريع غير متوقع .

أما في قارة أفريقية الأقل سكاناً والأكثر تخلفاً وفقراً ، فإن غريزة البقاء مازال لها دورها الأول في هذه القارة المنكوبة بتسلط وفتن ودسائس الغرب ، فهي تجود بنسبة ولادات هي الأكثر ارتفاعاً بين قارات العالم لتعمر المساحات الشاسعة شبه الخالية من السكان ، ولتزيد من حجم الرأسمال الأفريقي البشري الذي سيتصدى للطامعين والمستغلين ، ويبني حضارته بجهده وعرقه : فالقارة الأفريقية هي القارة الوحيدة في العالم التي يستمر فيها التزايد الطبيعي للسكان بصورة متصاعدة . فقد ارتفعت نسبة النمو السكاني في هذه القارة من ٢,٦٢ ٪ في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ إلى ٣,٠٢ ٪ في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ .

وبصورة اجمالية ، فإن نسبة التزايد السكاني في العالم تناقصت بصورة ملحوظة خلال ربع قرن مضى ، فقد كانت هذه النسبة ٢,٠٤ ٪ في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ ثم هبطت إلى ١,٧٥ ٪ في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ثم إلى ١,٦٣ ٪ في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠.

وقد أصبح من المعروف على نطاق واسع أن تحقيق النهوض الاقتصادي في أية دولة يتوافق مع كثافة سكانية عالية ونمو حضري سريع وارتفاع في مستوى الدخل القومي والفردي ثم يتلو ذلك ظاهرة تباطؤ النمو السكاني ، بحيث يصبح هذا النمو عاجزاً عن تلبية حاجات السوق المحلية من الأيدي العاملة ، فتضطر إلى استيراد الأيدي العاملة الأجنبية ، وهذه حال الدول الغربية الصناعية بل والدول الناهضة في شرقي آسيا ، على الرغم من تشجيع الإنجاب في هذه الدول .

وإذا نظرنا إلى (الجدول رقم ١) نجد فيه أربع فئات من دول العالم ، تختلف في درجة تقدمها الاقتصادي . فالفئة الأولى تضم عدداً من البلدان الصناعية المتقدمة ،

ويلاحظ كثافتها السكانية العالية ، ومعدل النمو السكاني المنخفض ، ونسبة التحضر المرتفعة ، والدخل الفردي المرتفع .

أما النسق الأول من البلدان النامية وكلها من دول شرقي آسيا ، وقد قطعت شوطاً بعيداً في نهضتها الاقتصادية ، فنرى في مؤشراتها ارتفاع الكثافة السكانية بشكل كبير وخاصة في الدول صغيرة المساحة مثل هونغ كونغ وسنغافورة ، كما تتشابه هذه الدول مع الدول المتقدمة في نموها الحضري والدخل الفردي المرتفع وتباطؤ النمو السكاني (وإن كان بصورة أقل) .

أما دول النسق الثاني فيلاحظ فيها قلة الكثافة السكانية ، بالنسبة للمجموعتين السابقتين وانخفاض نسبة التحضر (باستثناء دول امريكا اللاتينية) وارتفاع نسبة النمو السكاني ، نوعاً ما ، مع دخل فردي متوسط . وتتميز دول هذه المجموعة عن مجموعة النسق الأول من دول العالم النامي باتساع رقعة مساحتها وإمكانياتها الطبيعية الكبيرة من أراض زراعية وثروات معدنية .

في النسق الأخير نجد مجموعة من الدول النامية الأكثر فقراً ، وصفة الأكثر فقراً تنطبق على جميع الدول الأفريقية جنوب الصحراء (باستثناء جمهورية جنوب أفريقية) إذا نظرنا إلى مستوى الدخل الفردي ، كما تنطبق هذه الصفة على بعض الدول الآسيوية والأمريكية اللاتينية .

لقد ابتليت جميع دول هذا النسق بداء عدم الاستقرار السياسي الداخلي ، بل إنها خاضت حروباً أهلية أو إقليمية ، استنزفت مواردها في شراء الأسلحة من مروجيها الغربيين لتدمير العمران ، وقتل الشباب المنتج ، والانصراف عن الانتاج الزراعي والصناعي وبناء الإنسان المتعلم الواعي .

وتعد هذه الدول من أكبر دول العالم النامي مساحة ومن أغناها في إمكانياتها الزراعية

مؤشرات سكانية واقتصادية للمقارنة
بين الدول النامية والمتقدمة

الدولة	المساحة ألف كم²	عدد السكان ١٩٩٠	الكثافة شخص/كم²	معدل النمو السكاني ٪ عام ١٩٩٠	نسبة التحضر ٪	الدخل الفردي بالدولار ١٩٨٩
أ – دول متقدمة						
الولايات المتحدة	٩٢٦٣	٢٤٩,٢	٢٧,٢	٠,٧	٧٥	٢٠٩٩٨
المملكة المتحدة	٢٤٤	٥٧,٢	٢٣٥,٧	٠,٢	٨٩	١٣٧٣٢
ألمانيا الغربية	٢٤٩	٧٧,٦	٢٢٠,٦	-٠,١	٨٥	١٤٥٠٧
فرنسا	٥٤٧	٥٦,١	١٠٣	٠,٤	٧٤	١٤١٦٤
هولندا	٤٠	١٥	٤٣٤,٩	٠,٦	٨٩	١٣٣٥١
اليابان	٣٧٢	١٢٣,٥	٣٢٨	٠,٨	٧٧	١٤٣١١
ب – الدول النامية						
١ – من دول النسق الأول:						
هونغ كونغ	١,٠٧	٥,٩	٥٥١٤	٠,٤	٩٤	١٥١٨٠
سنغافورة	٠,٦١٨	٢,٧	٤٧٤٠,٢	١	١٠٠	١٥١٠٨
كوريا الجنوبية	٩٨	٤٢,٨	٤٤٣,٩	٠,٨	٧٢	٦١١٧
تايوان	٣٦,١٧٩	٢٠,١	٥٣٥	١,٢	٦٧	٩٨٠٠
كوريا الشمالية	١٢٠,٥	٢١,٨	١٩٠,٥	١,٨	٦٤	٤٧١٢
٢ – من دول النسق الثاني:						
ماليزيا	٣٣٠	١٧,٩	٥٢,٨	٢,١	٤٣	٥٦٤٩
اندونيسيا	١٩١٩	١٨٤,٣	٩٩,٦	١,٧	٣١	٢٠٣٤
تايلند	٥١٣	٥٥,٧	١٠٨,٨	١,٣	٢٣	٣٥٦٩
الصين	٩٥٦١	١١٣٩,١	١٢١,٨	١,٣	٣٣	٢٦٥٦
البرازيل	٨٥١٢	١٥٠,٤	١٧,٥	١,٨	٧٥	٤٩١٥
الارجنتين	٢٧٧٧	٣٢,٣	١١,٨	١,٢	٨٦	٤٣١٠

الدولة	المساحة ألف كم٢	عدد السكان ١٩٩٠	الكثافة شخص/كم٢	معدل النمو السكاني ٪ عام ١٩٩٠	نسبة التحضر ٪	الدخل الفردي بالدولار ١٩٨٩
المكسيك	١٩٥٨	٨٨,٦	٤٦,١	١,٩	٧٣	٥٦٩١
تشيلي	٧٥٧	١٣,٢	١٧,٦	١,٥	٨٦	٤٩٨٧
٣ - من الدو الأكثر فقرا:						
الصومال	٦٣٨	٨,٥	١٣	٢,٦	٣٦	٨٦١
السودان	٢٥٠٦	٢٥,٢	١٠,٦	٢,٩	٢٢	١٠٤٢
أثيوبيا	١٢٢٢	٤٩,٢	٤٣,٥	٣	١٣	٣٩٢
تشاد	١٢٨٤	٥,٧	٤,٥	٢,٦	٣٠	٥٨٢
موزامبيق	٧٩٩	١٥,٣	٢٠,٠	٢,٧	٢٧	١٠٦٠
أفغانستان	٦٤٧	١٦,٦	٢٥,٦	٤,٨	١٨	٧١٠
بنغلادش	١٤٤	١١٥,٦	٨٦٣,٢	٢,٧	٣٢	٨٢٠
زائير	٢٣٤٥	٣٥,٦	١٥,٩	٣,٣	٢٢	٣٨٠

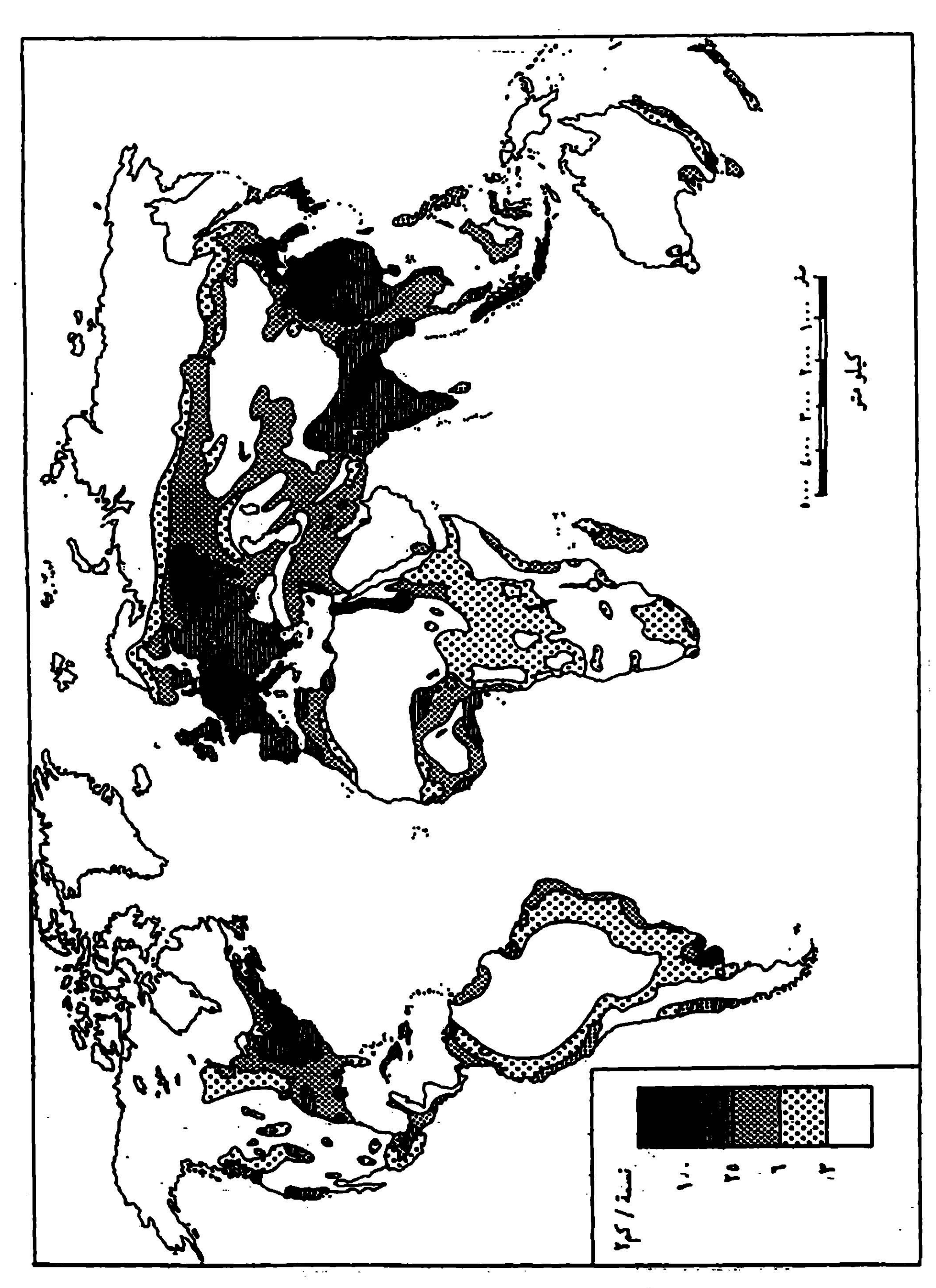
المصدر : تقرير التنمية السكانية لعام ١٩٩٢م وموارد العالم لعام ١٩٨٨ - ١٩٨٩م.

والرعوية والمعدنية ، وخاصة الدول الأفريقية منها .

وتتصف هذه الدول بقلة سكانها (باستثناء بنغلادش) وانخفاض نسبة الحضر وضعف الدخل الفردي ، بينما ترتفع نسبة النمو السكاني تعبيراً عن رفض الواقع المرير الذي تعيشه هذه الدول ، وأملاً في تجديد قوتها واستغلال ثرواتها ، وتكرار محاولات نهوضها .

امكانيات الأرض والإنسان غير محدودة:

بلغت نسبة الأراضي المستثمرة في الزراعة نحو ١١٪ على مستوى العالم في عام ١٩٨٩ ، لكن هذه النسبة تتفاوت من قارة إلى أخرى. فهي ترتفع في القارة الأوروبية حتى تصل إلى ٣٥٪ من مساحة القارة، بينما تهبط إلى ٦٪ من المساحة العامة في كل من قارتي أفريقية وأوقيانوسية، وتبلغ ١٣٪ من مساحة قارة أمريكا الشمالية والوسطى معاً،



شكل (٤) توزيع السكان في العالم

و١٨٪ من مساحة آسيا، و٨٪ من مساحة أمريكا الجنوبية، و١٠٪ من مساحة الاتحاد السوفيتي (موارد العالم عام ١٩٨٨ – ١٩٨٩) .

نستدل من هذه الأرقام أن العالم ما زال أمامه مساحات هائلة من الأراضي غير المستغلة في الزراعة في كل قاراته، وخاصة في أفريقية واستراليا وأمريكا الشمالية والجنوبية، بل إن قارة آسيا ما زالت تضم مساحات واسعة قابلة للاستثمار الزراعي . ويمكن القول أنه لو بلغت نسبة استثمار الأراضي القابلة للزراعة في كل قارة من قارات العالم ما بلغته في قارة أوروبا، فإن قارة آسيا تستطيع استيعاب ضعف عدد سكانها الحالي على الأقل، كما تستطيع كل من قارة أفريقية وأوقيانوسيا مضاعفة عدد سكانها ٦ مرات، وتستطيع القارة الأمريكية من شمالها إلى جنوبها أن تزيد عدد سكانها أكثر من ثلاث مرات .

تشير بعض التقديرات إلى أنه لو استغلت مساحة العالم لتنتج من الغذاء ما يوازي مستوى استهلاك أوروبا الغربية لاستطاعت هذه المساحة أن تكفي ٣٥ ملياراً من البشر . وإذا انخفض هذا المستوى إلى مستوى الاستهلاك في شرقي آسيا لاستطاعت هذه المساحة أن تكفي ٩٠ ملياراً من السكان ولو أحسن استغلال مياه الـ (٨٠ نهراً) الكبرى في العالم لسقاية الأراضي الزراعية لأمكن استغلال ٣٨٪ من مساحة العالم في الزراعة المروية التي تعطي عدة محاصيل في السنة، في حين لم تتجاوز نسبة الأراضي المروية من جملة الأراضي الزراعية في العالم ١٥٪ عام ١٩٨٦ . (نصر السيد نصر ص ١٢ – ١٣) .

من الدراسة التي قام بها Q. E. Baker قدر أنه من الممكن زيادة نسبة المساحة المزروعة في العالم إلى حوالي ١٨٫٥٪ عن طريق التوسع في المناطق المدارية والمعتدلة . أما Charles. E. Kalogy فيرى أنه من الممكن مضاعفة الانتاج العالمي من الطعام بالتوسع في استغلال أربعة مليارات من الدونمات في المناطق المدارية لوحدها . (نصر السيد نصر ص ١٥ – ١٦) .

ووفقاً لرأي « كولين كلارك » فإن تطبيق التكنولوجيا الحالية في الزراعة سوف يسمح

بتغذية ٤٠ مليار نسمة (ر، لافون، ص ١٣٢).

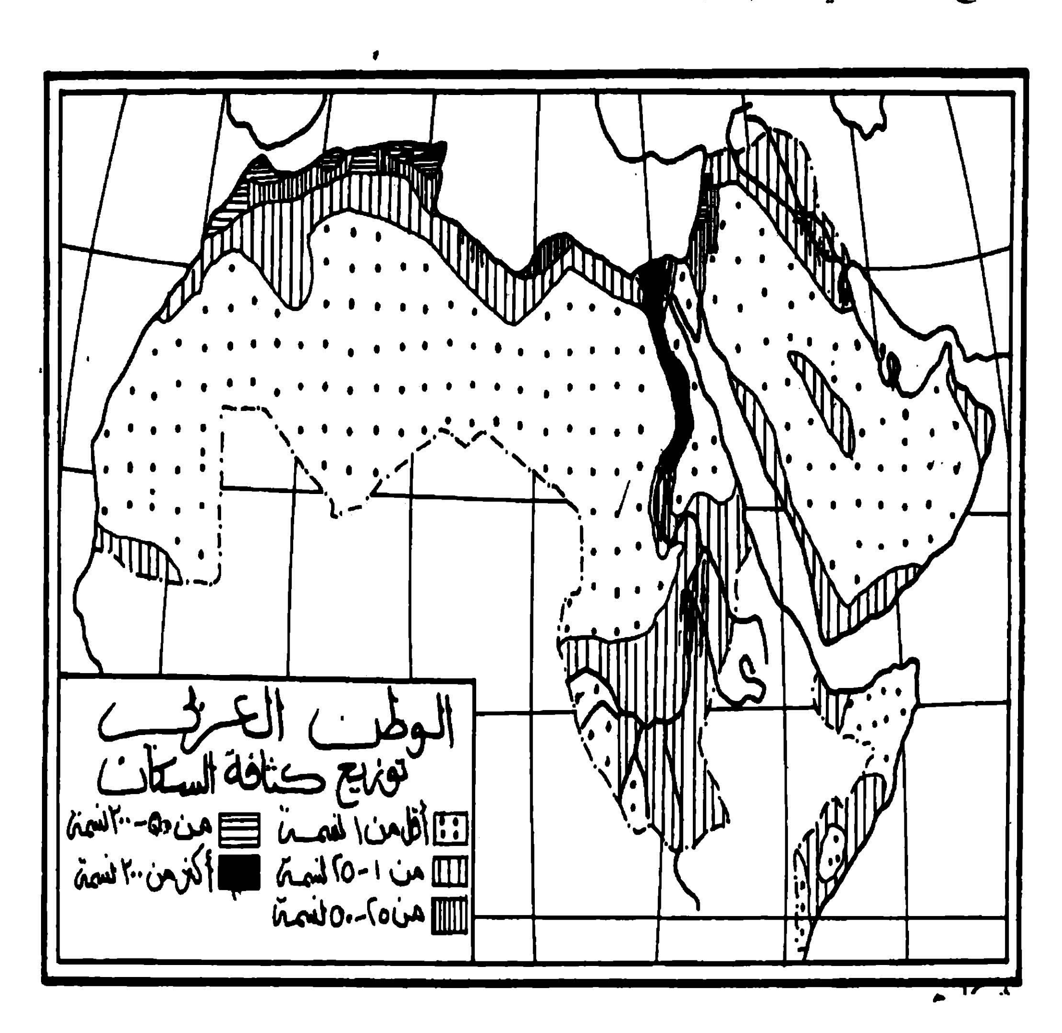
في عام ١٩٦٨ أجرى الأستاذ الأسباني «ماكارولا» حسابات على قدرة الأرض الاستيعابية من السكان على النحو التالي: «فقد قدر أن مساحة الأرض ١٣٠ مليون كم² وبافتراض أن كل فرد يحتاج إلى ٥٠٠م² بالتوزيع التالي: ٥٠م² للسكن و ٦٥م² لمختلف المعدات، و ٢٥م² للحدائق و ٢٠٠م² للزراعة، والباقي يترك للطبيعة، فإن الكرة الأرضي تستطيع استيعاب ٢٦٠ مليار نسمة (ر. لافون ص ٧٨).

في عام ١٩٧٢، بلغ مجموع المساحات المنزرعة في العالمي (١٦٢ مليون هكتار) تتم زراعة ٩ مليون هكتار فقط بالري، وأحياناً كثيرة بوسائل تقليدية قديمة، وقد تطورت الانتاجية بطريقة ملحوظة في بعض المناطق بفضل استخدام السماد والمبيدات الحشرية وأنواع جديدة من البذور، ومع ذلك فإن ٦٠٪ من الفلاحين في العالم ما زالوا يستخدمون حتى الآن أدوات خشبية. ولابد من اللجوء إلى الإصلاحات الزراعية وتطور أجهزة الأقراض الزراعي... وفي المستقبل القريب ستكون المشكلة الغذائية بالنسبة للعالم الثالث هي كيفية تصريف الفائض من انتاجها الغذائي مثلما هي الحال في البلاد المتقدمة حالياً. وعلى أية حال فإن التقدم العلمي في المجال الزراعي الذي تولدت عنه الثورة الخضراء (في انتاج القمح والذرة الصفراء) يقدم لنا إمكانيات إيجابية، لدرجة تجعلنا لا نستطيع اعتبار التغذية مشكلة في حد ذاتها على المستوى النظري (ر. لافون ص ١٢٨).

ويمكن القول نفس الشيء بالنسبة للبحار والمساحات المائية العذبة والتي لم تستغل في البلدان النامية، فبناء السدود وتطهير المياه الراكدة وإزالة ملوحة مياه البحر بوسائل متنوعة، هي من أهم مظاهر التقدم الفني في هذا الميدان. كما يمكن للطاقة النووية أن توفر الماء العذب بكميات لا تنفذ عملياً. ولاشك أن المياه الناتجة عن منشآت فنية خاصة بتنقية المياه، وجعلها صالحة للشرب والزراعة تكون غالية الثمن، ولكن مواصلة الأبحاث في هذا الميدان وزيادة مخصصاتها المالية يمكن تنشيطها لتقليل التكاليف. واستخدام الطاقة

الشمسية في هذا المجال يمثل بدوره هدفاً للعديد من الدراسات والأبحاث العملية.

وفي دراسة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي أجريت في عام ١٩٨٢ عن قدرة الأرض على حمل السكان واعاشتهم كانت خلاصتها أن أراضي البلدان النامية وحدها – مع استبعاد الصين – قادر ة على اطعام ٣٣ مليار نسمة (وضع السكان في العالم عام ١٩٩٠، ص ٩).



شكل (٥)

الوطن العربي و «الانفجار السكاني»:

تبلغ مساحة الوطن العربي نحو ١٤ مليون كم[٢] أي ما يعادل ١٠,٣٪ من مساحة القارات المعمورة. وبلغ عدد سكان الوطن العربي عام ١٩٩٠ نحو ٢٢٥ مليون نسمة أي ما يساوي ٤,٢٪ من سكان العالم، وهذا يعني أن الوطن العربي قليل السكان بالنسبة لمساحته على مستوى العالم. ويتجلى هذا الأمر بصورة أوضح من خلال مقارنة الكثافة السكانية العامة في الوطن العربي والتي تبلغ ١٧ نسمة / كم[٢] بالمقارنة بالكثافة العامة في العالم والتي تبلغ نحو ٣٨,٤ نسمة / كم[٢]، وتبلغ ٩٥,٥ نسمة / كم[٢] في أوروبا، و ١١١,٥ نسمة / كم[٢] في آسيا، و ٢١ نسمة / كم[٢] في أفريقية. ويوضح الجدول التالي توزع السكان على أقطار الوطن العربي المختلفة حيث يلاحظ انخفاض الكثافة العامة في أغلب هذه الأقطار. فهناك (١٠) أقطار عربية ضعيفة الكثافة تضم السودان والسعودية والجزائر وليبيا وموريتانيا والصومال وعمان وجيبوتي واليمن وتتراوح الكثافة في هذه الأقطار بين ٢ نسمة / كم[٢] في موريتانيا و ٢٠,٥ نسمة / كم[٢] في اليمن، وهناك ٧ أقطار عربية متوسطة الكثافة هي مصر والمغرب والعراق وسوريا وتونس وقطر والأردن وتتراوح كثافتها بين ٤٢ نسمة / كم[٢] في العراق و ٦٨ نسمة / كم[٢] في سوريا، أما بقية الأقطار العربية وعددها ٣ فتتراوح كثافتها بين ١١٢ نسمة / كم[٢] في الكويت و ٣١٩,٥ نسمة / كم[٢] في لبنان و ٨٠٤ نسمة / كم[٢] في البحرين، وهي أكثر الأقطار العربية ازدحاماً بالسكان وأصغرها مساحة، ويجب التنويه هنا إلى أن للاقطار العربية الخليجية وضع خاص في أمور كثيرة منها قلة السكان وبالتالي الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية مما رفع من نسبة السكان.

وإذا أردنا التعرف إلى الكثافة الفيزيولوجية والتي تعني توزع السكان على الأراضي الزراعية، فإن أرقام الكثافة ترتفع كثيراً شأنها شأن بلدان العالم الأخرى. إن مساحة الأراضي الزراعية في الوطن تبلغ نحو ٥٢ مليون هكتار أي نحو ٤,٢٪ من مساحة

الوطن العربي، مما يجعل الكثافة الفيزيولوجية ترتفع إلى نحو ٤٠٨ نسمة / كم٢ بل أنها ترتفع في مصر إلى حوالي ١٦٨٧ نسمة / كم٢ ، وإذا قارنا الكثافة الفيزيولوجية في مصر مع الكثافة الفيزيولوجية في اليابان والتي تبلغ ٢٦٠٠ نسمة / كم٢ ، اتضح لنا أن الأراضي المصرية الزراعية والتي تبلغ نحو ٣٢ ألف كم٢ تستطيع استيعاب المزيد من السكان مقارنة باليابان حيث يعيش نحو ١٢٣ مليون نسمة فوق أراضي زراعية لا تزيد مساحتها عن ٤٨ ألف كم٢. هذا مع العلم أن سعة الأراضي الزراعية ليس هي المقياس الحاسم لتحمل بلد لكثافات سكانية عالية مع ارتفاع مستوى المعيشة، وإنما هو التصنيع الشامل بالاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة. وإذا أردنا مزيداً من المقارنة، فإن الكثافة العامة ترتفع إلى أرقام مذهلة في دول شرقي آسيا الناهضة مثل هونغ كونغ حيث ترتفع الكثافة العامة إلى ٥٠٧٥ نسمة / كم٢ ، وإلى ٤٥٠٠ نسمة / كم٢ في سنغافورة، بينما تصل الكثافة العامة في كوريا الجنوبية إلى ٤٤٩ نسمة / كم٢ وترتفع الكثافة الفيزيولوجية إلى ما يزيد عن ٢٠٠٠ نسمة / كم٢ ، بل أن كثيراً من النطاقات في كل من كوريا الجنوبية واليابان تزيد الكثافة السكانية فيها عن ١٠٠٠٠ نسمة / كم٢ كذلك ترتفع الكثافات

مؤشرات سكانية واقتصادية[1]

الدولة	المساحة ألف كم٢	السكان عام ١٩٩٠ مليون نسمة	الكثافة نسمة/كم٢	نسبة النمو السكاني في(٪) ١٩٦٥	١٩٩٠	نسبة الحضر من السكان(٪) ١٩٩٠	نسبة المساحة الزراعية من المساحة العامة	دخل الفرد بالدولار ١٩٨٨
السودان	٢٥٠٦	٢٥ر٢	١٠	٢ر٣٩	٢ر٨٩	٣٥	٣٢٪	٣٥٠
السعودية	٢١٥٠	١٤ر١	٧	٣ر٦٥	٣ر٨٤	٧٧	٠ر٥٪	٦٢٠٠
الجزائر	٢٣٨١	٢٥ر٧	١٠ر٨	٢ر٨	٣ر٢	٥٢	١٧٪	٢٤٠٠
ليبيا	١٧٥٩	٤ر٥	٢ر٦	٤ر٠٤	٣ر٦	٦٤	٢٪	٥٤٠٠
مصر	١٠٠١	٥٤ر١	٥٤ر٣	٢ر٣	٢ر٢	٤٧	٣٪	٧٠٠
موريتانيا	١٠٣٠	٢ر٠٣	٢	٢ر٤	٣ر٠٨	٦	٢ر٩٪	٤٥٠
الصومال	٦٣٨	٨ر٥	١٣ر٢	٢ر١٤	٢ر١١	٢٥	٢٪	٢٩٠
المغرب	٤٥٩	٢٦ر٢	٥٧ر٢	٢ر٧	٢ر٣	٤٤	١٨٪	٨٠٠
العراق	٤٣٨	١٨ر٩	٤٢	٣ر١٩	٣ر٣١	٧٢	١٣٪	٣٠٠٠
سوريا	١٨٥ر١	١٢ر٥	٦٨	٣ر٢٣	٣ر٦٩	٥٠	٢٨٪	١٧٠٠
اليمن	٥٣٦	١١ر٧	٢٠ر٥	١ر٧٦	٢ر٩٧	٢٩	١٤٪	٤٠٩
تونس	١٦٣	٨ر٢	٥٠	٢ر٠٤	٢ر١٧	٥٤	٢١٪	١٢٠٠
لبنان	١٠ر٤	٣ر٣	٣١٩ر٥	٢ر٧٥	٢ر١٢	٨٤	٢١٪	٩٠٠
عمان	٢١٢ر٥	١ر٥	٧	٢ر٧١	٣ر١٨	١١	ر١٤٠٪	٥٠٠٠
الإمارات	٨٣ر٦	١ر٦	١٨	٨ر٧	٣ر٤٦	٧٨	١٪	١٥٨٠٠
الكويت	١٧ر٨	٢ر٠	١١٢	٢ر٦	٢ر٤٣	٩٦	ر٠٠٩٪	١٢٤٠٠
قطر	١١ر٤	٠ر٤٩٨	٤٣ر٥	٩ر٢٨	٥ر٤٤	٨٩	٠ر٤٪	٩٩٠٠
الأردن	٧٩ر٧	٤ر٠	٥٠	٣ر١٧	٣ر٩٩	٦٨	٥٪	١٥٠٠
البحرين	٠ر٦٢٢	٠ر٥	٨٠٤	٢ر٦٦	٢ر٦١	٨٣	٥٪	٦٣٠٠
جيبوتي	٢١ر٧	٠ر٤٠٩	١٨ر٨	٢ر٤	٣ر٢	٩٥	-	٤٠٠
المجموع	١٣٦٢٩ر٣	٢٢٥ر٤٣	١٧	٢ر٨	٢ر٦	٥٣	٤٪	

(١) مجموعة من المصادر منها : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، برنامج الأمم المتحدة ، موارد العالم لعام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . إضافة إلى الكتاب المرجعي في التربية السكانية - صندوق الأمم المتحدة للسكان ، دمشق ١٩٩٢ صفحة ١٦١ .

البشرية في الدول الأوروبية المتقدمة حيث تبلغ الكثافة العامة ٣٦٧,٥ نسمة/كم² في هولندا. و ٣١٩ نسمة/كم² في بلجيكا، و ٢٣٠ نسمة/كم² في المملكة المتحدة و٢٤٢,٥ نسمة/كم² في ألمانيا الغربية.

ومن الجدول السابق نستخلص أن النمو الحضري في البلاد العربية (باستثناء الدول الخليجية) مازال ضعيفاً، مما يدل على البنية الاقتصادية الزراعية المتخلفة. إن نسبة التحضر العالية تكون مرادفة للنمو الاقتصادي والصناعي، حيث يزداد عدد المدن ويتضخم عدد سكانها، إضافة إلى ما تقدمه الصناعة من أدوات وآلات تخدم الزراعة فيهاجر كثير من سكان الريف إلى المدن الصناعية للعمل فيها حيث تقدم لهم فرص العمل المناسبة.

ومن الملاحظ في الجدول أن بعض البلدان العربية ذات الإمكانيات الزراعية والرعوية الكبيرة ما زال دخل الفرد فيها منخفضاً، مع أنها بلدان قليلة السكان مثل السودان والصومال والمغرب.

والحقيقة أن الوطن العربي يشكو من قلة السكان وليس من كثرتهم وأن أحد أسباب تخلفه هي ضعف الإمكانيات البشرية كماً ونوعاً وعدم الاستفادة مما هو متاح منها بصورة مناسبة. كما يمكن أن نؤكد على أن الوطن العربي مستهدف من القوى الغربية الأوروبية الأمريكية، فهذه القوى تحاول عرقلة تطور البلدان العربية جميعها بدون استثناء. فخلق إسرائيل حتم على الدول المجاورة لها أن تكرس جل إمكانياتها الاقتصادية لمحاربة العدو الذي يهدد حاضر الأمة العربية ومستقبلها. لقد خاضت مصر وسوريا والأردن بالإضافة إلى الشعب العربي في فلسطين حروباً شرسة غذاها الغرب بآلاته العسكرية الضخمة وبمؤامراته السياسية وضغوطه الاقتصادية، مما أصاب خطط التنمية في الدول العربية المذكورة بنكسات كبيرة أعاقت تقدمها الصناعي أولاً وتقدمها الزراعي ثانياً.

أما بقية الدول العربية فلم تنج من دسائس الغرب وضغوطه ومؤامراته، فقد قامت

حربان في منطقة الخليج العربي استنزفت موارد دوله وعطلت مشاريع التنمية فيها. كما عرفت الدول العربية الأخرى اضطرابات داخلية وحروباً إقليمية، كان للغرب الدور الفاعل في تحريكها وافتعالها لانهاك الدول العربية واغراقها بالديون وايقاف عجلة التنمية فيها، فالحرب الداخلية في السودان والحرب الأهلية في الصومال، والحرب بين تشاد وليبيا، والحرب الاقليمية بين المغرب وسكان الصحراء في الجنوب، ثم الحرب الأهلية في الجزائر ثم الحرب الأهلية اليمنية، كل هذه الحروب والمشاكل هي نماذج ظاهرة وطافية على السطح للكثير من أساليب التنكيل بالوطن العربي ومحاولات اخضاعه وترويضه ليبقى مصدراً لانتاج المواد الخام الرخيصة، وسوقاً هامة لتوزيع منتجات الغرب الصناعية.

إن تزايد سكان الوطن العربي يعني امتلاك القوة الرئيسية الفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية وامتلاك ناصية القوة وتحقيق الاستقلال وهذا هو مكمن الخطر بالنسبة للغرب، ولعل انعقاد المؤتمر الدولي الثالث للسكان والتنمية في القاهرة، قصد الغرب منه - من بين مقاصد أخرى - أن يحض الغرب الحكومات العربية على تبني مخططاته لعرقلة النمو السكاني في بلدانها، ملوحاً لها بجزرة التنمية والمساعدات المالية.

ومن المؤسف أن كثيراً من أساليب ووسائل منع الحمل قد أصبحت متاحة في الصيدليات والمستشفيات، يستطيع الناس الحصول عليها بسهولة ويسر، كما أصبحت الدعاية لهذه الوسائل تأخذ أشكالاً متعددة في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة. كما كثرت حالات الأجهاض تحت مسميات وحجج متعددة وبصورة سرية أو علنية في العيادات الخاصة أو المستشفيات والمستوصفات العامة والخاصة في كثير من البلدان العربية.

ومع كل هذا وذاك، ما زال النمو السكاني في البلدان العربية يسير بوتائر مقبولة حتى الآن. وإذا توافر الاستقرار في المنطقة واتيحت المجالات لتوظيف الأموال المحلية لاستغلال

خيرات الأرض العربية مع توفر الأيدي العاملة، يستطيع الوطن العربي أن يطور اقتصاده ويبني قوته الذاتية ويرفع من مستوى الحياة لسكانه، ويتخلص من التبعية، ويكتسب احترامه لنفسه واحترام الآخرين له.

خصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي نمواً سكانياً متسارعاً ترافق مع الطفرة البترولية اعتباراً من عام ١٩٥٠. فقبل هذا التاريخ كان الرصيد السكاني في هذه الدول متواضعاً، إذ لم يتجاوز عدد السكان الاجمالي أربعة ملايين نسمة، تستحوذ المملكة العربية السعودية على ٨٠٪ منه تقريباً. وتميزت فترة ما قبل الطفرة البترولية بسيادة نشاطات اقتصادية أولية بسيطة بدائية الأساليب محدودة الانتاج (الرعي التقليدي - الزراعة البدائية - صيد الأسماك واللؤلؤ) بسبب سيطرة المناخ الحار الجاف وقلة الأمطار، وغياب المياه الجارية وندرة الترابات الصالحة للزراعة وضآلة الغطاء النباتي الطبيعي... مما حال دون وجود كثافات سكانية عالية في هذه المنطقة.

ومنذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وخلال فترة زمنية قصيرة، قلبت الموارد النفطية موازين المنطقة رأساً على عقب وغيرت من تركيبها السكاني والعمراني والاقتصادي والاجتماعي والبشري عموماً. (حسن الخياط ص ٦٩).

في المجال الديمغرافي شهدت المنطقة نمواً كبيراً في اعداد السكان نتج عن الهجرة الوافدة والمتمثلة في الأيدي العاملة بمختلف مستوياتها وجنسياتها والقادمة إلى المنطقة بحثاً عن العمل والرخاء السريع.

بحلول عام ١٩٦٠ ارتفع عدد سكان المنطقة إلى أكثر من خمسة ملايين نسمة، أي بمعدل تزايد سنوي يصل إلى ٦ر٢٪. ثم تسارع النمو السكاني خلال العشر سنوات التالية حتى وصل الحجم السكاني الكلي إلى نحو ٧٦٠٠ ألف نسمة، أي بمعدل نمو

جدول (٣)

النمو السكاني في دول مجلس التعاون خلال الفترة

(١٩٥٠ - ١٩٩٢) بالآلاف[١]

السنة	الكويت	السعودية	البحرين	قطر	الإمـارات	عُمـان	إجمالي السكان	معدل التغير السنوي
١٩٥٠	١٣٠	٣٢٠١	١١٠	٣٠	١٠٠	٣٧٠	٣٩٤١	
١٩٦٠	٢٧٥	٤٠٧٥	١٤٥	٥٠	١٣٠	٤٥٠	٥١٢٥	٢٫٦٪
١٩٧٠	٧٣٨	٥٧٤٥	٢١٦	١١١	١٩٠	٦٠٠	٧٦٠٠	٣٫٩٪
١٩٧٥	٩٩٥	٧٢٥١	٢٦٠	١٨٠	٦٥٦	٧٢٠	١٠٠٦٢	٥٫٦٪
١٩٨٠	١٣٥٦	٩٣٧٢	٣٥٩	٢٦٠	١٠٤٣	٩٠٠	١٣٢٩٠	٥٫٥٪
١٩٨٥	١٧٢٠	١١٥٩٥	٤٣٠	٣٤٢	١٣٥٠	١٤٤٢	١٦٦٧٩	٤٫٥٪
١٩٩٠	٢٠٩٠	١٤١٣١	٥١٥	٤٥٦	١٨٤٤	١٤٦٨	٢٠٥٤٨	٤٫٢٪
١٩٩٥ «تقديري»	١٥٠٥	١٧١١٨	٦٠١	٥٩٠	٢٢٢٢	٢٠١٧	٢٣٦٠٧	٢٫٨٪

سنوي يقرب من ٤٪. وخلال فترة الثمانينيات سجلت المنطقة أعلي نسبة نمو سكاني لها حيث بلغت نحو ٥٫٥٪ سنوياً. ثم بدأت نسبة التزايد السكاني بالتناقص حيث بلغت ٤٫٥٪ سنوياً عام ١٩٨٥, و٤٫٢٪ سنوياً عام ١٩٩٠ (أنظر جدول ٣).

وتشير التقديرات إلى أن المجموع الإجمالي للسكان في دول المجلس سيصل إلى نحو ٢٣٫٦ مليون نسمة عام ١٩٩٥، حيث ستهبط نسبة التزايد إلى ٢٫٨٪ سنوياً. وهذا

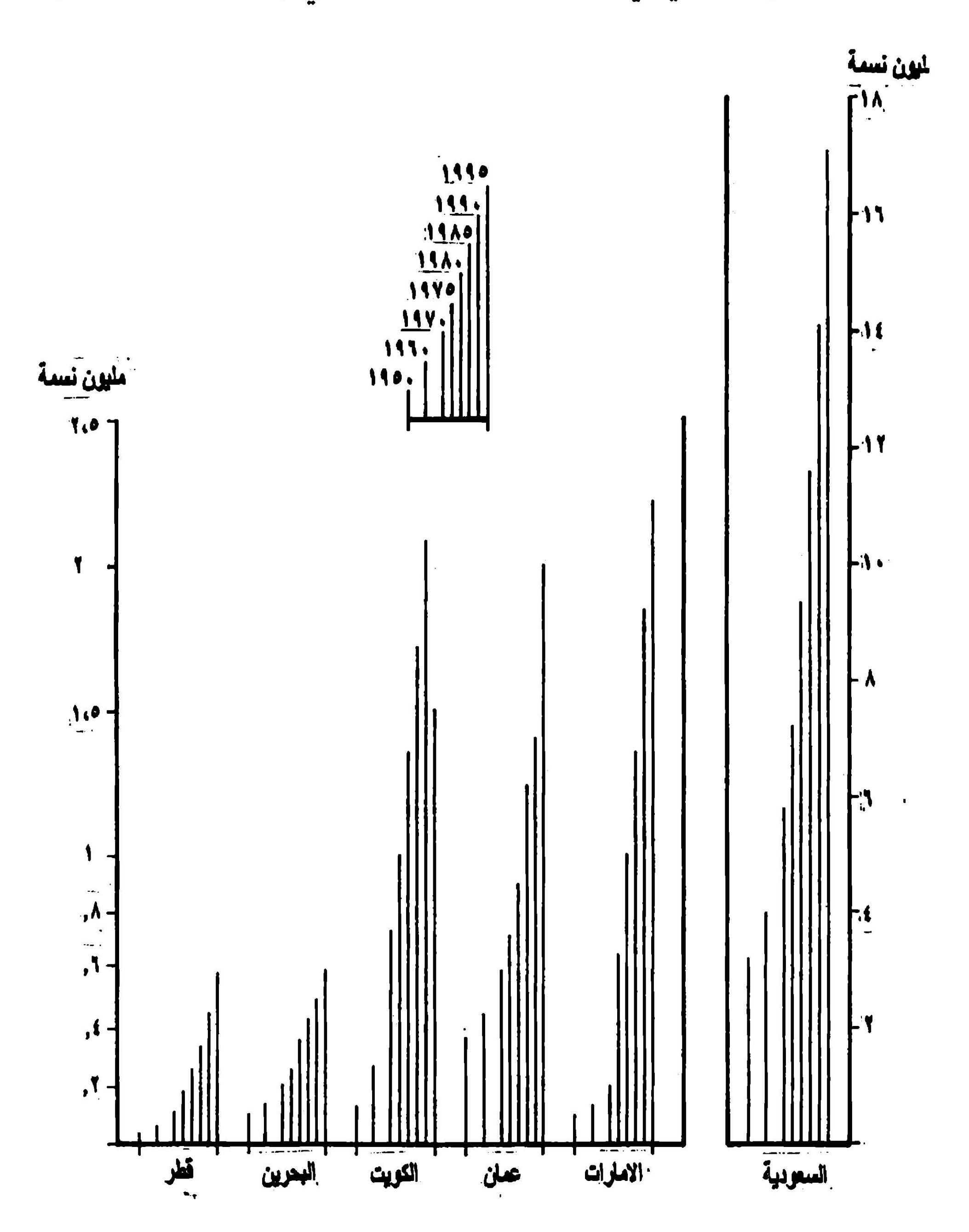
---

(١) المجموعات الإحصائية لدول الخليج العربية، ١٩٩٣.

- ملف الخليج الإحصائي، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة، ديسمبر ١٩٩٣م.

شكل (٦)

تطور الحجم السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٥٠ - ١٩٩٥)



يعني أن عدد السكان في مجموع دول المجلس قد تضاعف نحو ٦ مرات بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٩٥، وثلاث مرات بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٥، وهذا يشير إلى نسبة تزايد عالية تفوق المسار الطبيعي لغالبية دول العالم النامي. وقد ترافقت الزيادات السكانية الكبيرة مع ازدياد الدخل من الصادرات النفطية خاصة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٤، وبعد ذلك التاريخ، بدأت أسعار النفط بالهبوط في الأسواق العالمية، مما انعكس سلباً على مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المجلس وبالتالي انكماش الحاجة إلى الأيدي العاملة الوافدة، مما قلل من نسب التزايد السكاني.

من خلال المجال الجغرافي والوضع السكاني وطبيعة التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون، يمكن استعراض المجموعة التالية من الخصائص المشتركة فيما بينها:

١ - قلة السكان في دول المجلس مقارنة بمساحتها الجغرافية الكلية، مما جعل الكثافة السكانية العامة لا تزيد عن ١,٥ نسمة/كم² عام ١٩٥٠ ونحو ٩,٣ نسمة/كم² عام ١٩٩٥. وتتفاوت الكثافة بين دول المجلس حيث تبلغ أدناها في عمان والمملكة العربية السعودية، بينما تبلغ اعلاها في الكويت والبحرين (انظر جدول ٢).

٢ - يعد معدل النمو السكاني في أقطار الخليج العربية مرتفعاً نسبياً، ويعود ذلك بالدرجة الأولي إلى تيار الهجرة القوي المتدفق إلى المنطقة، إذ بلغ معدل النمو السكاني في دول المجلس للفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠ نحو ٥٪ سنوياً. وقد تفاوتت معدلات النمو بين الدول، حيث سجلت أدناها في البحرين والسعودية وعمان (٤,١٪)، وأعلاها في الإمارات العربية (٨٪) ثم قطر (٦,١٪) سنوياً.

٣ - ترتفع نسبة السكان الوافدين ضمن العدد الإجمالي للسكان في دول المنطقة حيث بلغت نحو ثلث السكان عام ١٩٩٢ (انظر جدول ٤). وتتفاوت نسبة السكان الوافدين بين دول المجلس، حيث ترتفع بشكل كبير في الإمارات (نحو ٧٧٪) وتنخفض

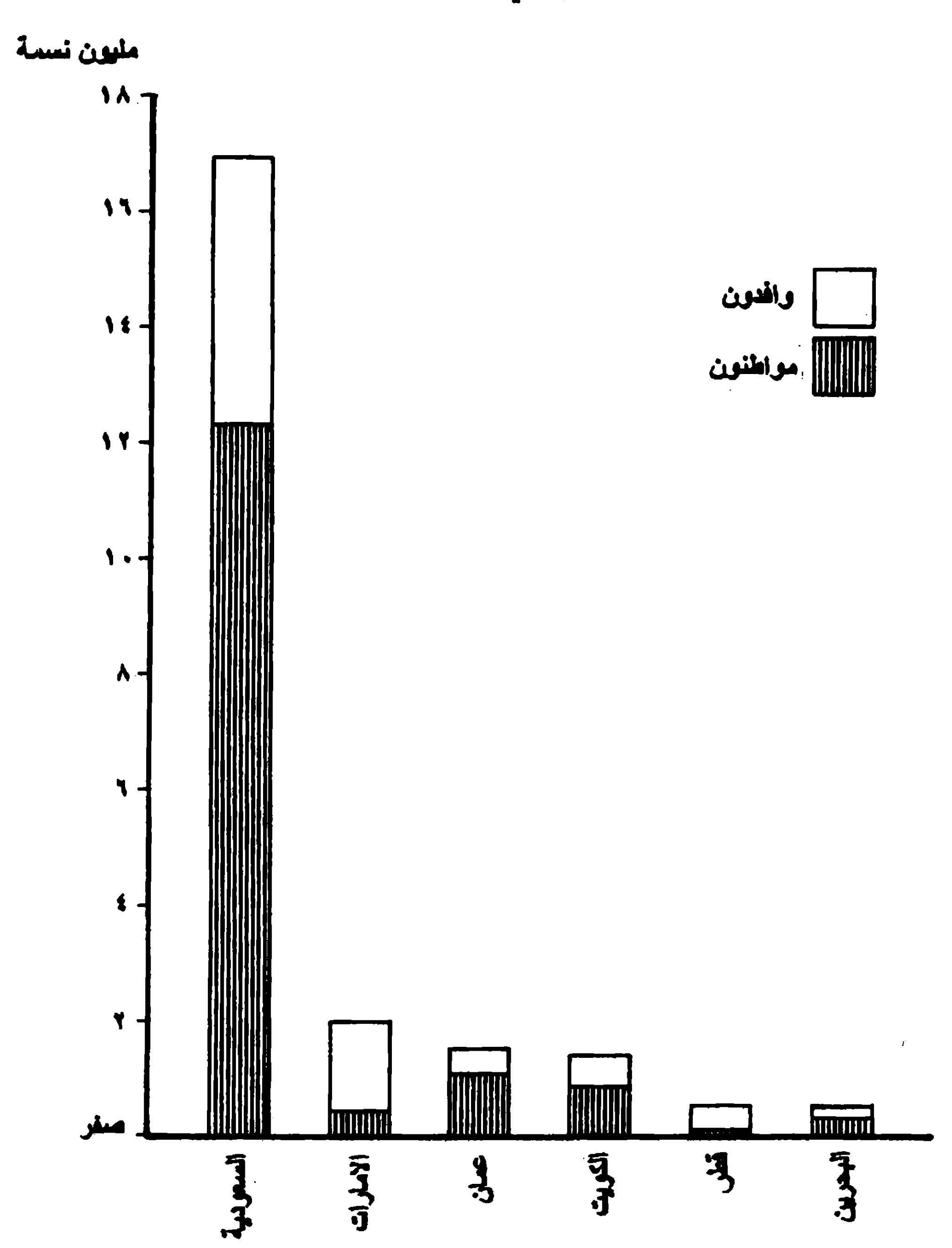
قليلاً في قطر (حوالي ٧٥٪) ثم الكويت (٤٣٪)، أما في السعودية وعمان، فإن اعداد الوافدين فيهما تصل إلى حوالي ربع السكان تقريباً، بينما تصل إلى حوالي ثلث السكان في البحرين، وارتفاع نسبة السكان الوافدين رغم أنها تساهم بشكل فعال في تأمين احتياجات التنمية في دول المجلس من العمالة المدربة وغير المدربة في هذه الدول، إلا أن لهذه الظاهرة مشاكلها الناجمة عن الاندماج الاجتماعي مع السكان المحليين، خاصة عندما تختلف اللغة والديانة والثقافة، يضاف إلى ذلك الاعتماد على مورد قد لا يتم ضمان واستمرار وجوده، فبقاؤه مرهون بتوفر فرص العمل وارتفاع الأجور. ولعل من أكبر السلبيات في الحجم الكبير للعمالة الوافدة هو استنزاف الموارد المالية عن طريق المبالغ

الدولة	السكان المواطنون	النسبة	السكان الوافدين	النسبة
الكويت	٧٩٦٨٦٠ شخص	٪٥٧	٦٠١١٤٠ شخص	٪٤٣
السعودية	١٢٣٠٤٨٣٥ شخص	٪٧٢,٧	٤٦٢٥١٦٥ شخص	٪٢٧,٣
البحرين	٣٥٦٨٣٢ شخص	٪٦٧,٢	١٧٤١٦٨ شخص	٪٣٢,٨
قطر	١٣٤٤٠٠ شخص	٪٢٥,٢	٣٩٨٦٠٠ شخص	٪٧٤,٨
الإمارات	٤٦٣٣٨٩ شخص	٪٢٣	٣٩٠٠٠٠٠ شخص	٪٧٧
عُمان	١١١٠٠٠٠ شخص	٪٧٤	٧٧٣٦٦٨٤ شخص	٪٢٦
المجموع	١٥١٦٦٣١٦ شخص	٪٦٦,٢	٧٧٣٦٦٨٤ شخص	٪٣٣,٨

(١) المجموعات الاحصائية السنوية لدول الخليج العربية. ١٩٩٣. وملف الخليج الاحصائي. منظمة الخليج للاستشارات الصناعية الدوحة – ديسمبر ١٩٩٣.

شكل (٧)

نسبة السكان المواطنين والوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٢



التي يرسلها العمال الوافدون إلى بلدانهم الأصلية. وتشير بعض التقديرات إلى أن هناك تحويل سنوي من الأموال خارج دول المجلس لا يقل عن ١٠ بليون دولار.

جدول (٤)

السكان في مجلس التعاون حسب الجنسية عام ١٩٩٢[١]

٤ – انخفاض المعدل العام لمشاركة القوى العاملة الوطنية من إجمالي عدد السكان قياساً بما هو عليه الحال في الدول الأخرى، إذ لا تزيد النسبة عن ٢٢٪ في جميع دول المجلس بدون استثناء بينما تبلغ ٥١٪ في اليابان و ٤٥٪ في السويد ونحو ٤٠٪ في كثير من الدول النامية، وتعد معدلات المساهمة المنخفضة من المؤشرات التي توضح مستوى عبء الاعالة على السكان الفعالين اقتصادياً، ويوضح بأن دور الإنسان الخليجي في الانتاج مازال ضعيفاً الأمر الذي يدعو إلى اتخاذ الوسائل المناسبة لتشجيع الانخراط في العمل المنتج في بلدان المجلس وتجاوز سلبيات الاعتماد على العمالة الوافدة.

٥ – بروز ظاهرة سيادة العمران الحضري وهو انعكاس للبيئة الصحراوية الجافة وللتغيرات التي طرأت على الواقع الاقتصادي وتأثيره على البناء الاجتماعي والتركيب المهني في دول المنطقة. فالحواضر الكبرى في دول المجلس تستقطب معظم سكانها مما جعل البعض يطلق على هذه الدول اسم دول المدن City-States لأن المدن وبالأخص العواصم هي مركز الثقل السكاني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والعمراني والثقافي، وهي وليدة التاريخ المعاصر للفترة التالية لاكتشاف النفط حيث شجعت الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية على نمو هذ المدن وتضخمها بحيث أصبحت نسبة الحضر فيها ترتفع إلى أكثر من ٨٠٪ على مستوى جميع دول المنطقة باستثناء السعودية (٧٤٪) وعمان (١١٪)، وهما دولتان تتسع فيهما المساحة الصالحة للزراعة والرعي وتكثر فيهما المياه بالمقارنة بدول المنطقة الأخرى، إضافة إلى تأخر استخراج البترول في عمان وقلة انتاجها.

(انظر جدول ٥) .

٦ – تشترك دول المجلس في ارتفاع متوسط مدخولات أفرادها، فقد تزايد دخل الفرد بنسب متواترة منذ عام ١٩٧٣ نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة عوائده، وتوضح بيانات عام ١٩٩٠ أن متوسط دخل الفرد الخليجي بشكل عام يصل إلى ١٢ ألف دولار وأن هناك ثلاث دول يزيد المتوسط فيها عن المعدل وهي الإمارات وقطر والكويت (أنظر جدول ٥) وهذه الأرقام لها مدلولاتها الاقتصادية التي توضح ارتفاع مستوى المعيشة للسكان وزيادة النمط الاستهلاكي بين أفرادها، ومن المناسب تشجيع الادخار واستغلال العوائد المالية في المشاريع الانتاجية محلياً وعربياً واسلامياً استعداداً لمقاومة

الدولة	نسبة التحضر ٪	معدل دخل الفرد السنوي بالدولار	نسبة مساهمة العمالة الوطنية من جملة قوة السكان
الكويت	٦٩	١٣١٢٦	٢١٪
السعودية	٧٤	٧٩٠٠	٢٢٫٣٪
البحرين	٧٩	٧١٥٠	٢١٫٤٪
قطر	٨٣	١٥٠٤٠	١٩٪
الإمارات	٨٤	٢٢١٨٠	٢٢٫٥٪
عُمان	١١	٦١٤٠	٢٠٪

(١) المجموعة الإحصائية لدول المنطقة ١٩٩٠

– تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، منشورات الأمم المتحدة

تقلبات أسعار النفط والضغوط الخارجية، بل وبناء قواعد اقتصادية متينة لحقبة ما بعد النفط.

جدول (٥)

التحضر ومؤشرات اجتماعية واقتصادية في دول مجلس التعاون عام ١٩٩٠[١]

وخلاصة القول: تتمثل خصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالدرجة الأولى في ما يسمى «بالنقص السكاني النسبي»، الأمر الذي جعله غير قادر على استثمار العوائد المالية النفطية في تنفيذ مشاريع تنموية شاملة، لذلك اتجهت دول المنطقة إلى استقدام الأيدي العاملة من البلدان الأخرى، مما أدى إلى النمو السكاني السريع حيث انقلبت الموازين ضمن مجتمع محلي صغير منسجم إلى مجتمع ذي تركيبة سكانية غريبة يغلب عليها عنصر المهاجرين، وخاصة الآسيويين، ومن اقتصاد تقليدي يعتمد على الصيد البحري والرعي والزراعة البسيطة، إلى اقتصاد حديث تغلب عليه الصبغة التجارية ـ الخدمية ـ الصناعية، معتمداً على العوائد المالية الكبيرة من الصادرات النفطية، مما ساعد على التوسع في تطوير البنية التحتية، وتضخم المدن عمرانياً وسكانياً، وارتفاع مستوى الدخول.

واستدراكاً لمشكلة النقص السكاني، تبذل دول المجلس جهوداً مكثفة وتنفق مبالغ كبيرة من المال من أجل تكوين رأس المال البشري المحلي القادر على استلام زمام العملية الانتاجية السليمة وبناء المستقبل الاقتصادي ـ الاجتماعي المزدهر والآمن.

المراجع العربية

١ – أحمد بسيسو: التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي – مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى – بيروت ١٩٨٤ .

٢ – اوريليو بيشي: ساعة الحقيقة – ترجمة صافي فلوح – منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي – دمشق ١٩٨٠ .

٣ – أ. ي – ليفكو فسكي: أين العالم الثالث من العالم المعاصر؟ ترجمة مطانيوس حبيب – منشورات وزارة الثقافة – دمشق ١٩٧٢ .

٤ – ألن درننج: الفقر والبيئة – الحد من دوامة الفقر – ترجمة محمد صابر – الدار الدولية للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – ١٩٩١ .

٥ – انطونيوس كرم: اقتصاديات التخلف والتنمية – منشورات مركز الاتحاد القومي – بيروت ١٩٨٠ .

٦ – حسن الخياط: الرصيد السكاني لدول الخليج العربية – مركز الوثائق والدراسات الإنسانية – الدوحة ١٩٨٢ .

٧ – حسن عبد العزيز أحمد : جغرافية أوروبا – دار المريخ للنشر – الرياض ١٩٨٢ .

٨ – روبيرت لافون: الانفجار السكاني – ترجمة نبيه الأصفهاني – المطبعة العربية – القاهرة ١٩٧٧ .

٩ – عبد الكريم أليافي: المجتمع العربي ومقاييس السكان – الطبعة الثانية – دمشق ١٩٦٦ .

١٠ – عبد الكريم اليافي: علم السكان – مطبعة جامعة دمشق – دمشق ١٩٨٤ .

١١ – محمد عبد الحميد الحمادي: الاكتظاظ السكاني والأرض – بحث مقبول للنشر في مجلة البحث التاريخي – حمص – المجلد السادس ١٩٩٢ .

١٢ – محمد الجديدي : مدخل لجغرافية السكان – دار سراس للنشر – تونس ١٩٩٠

١٣ – نصر السيد نصر: جغرافية الموارد الاقتصادية – جزءان – مكتبة سعيد رأفت – القاهرة ١٩٨٤.

١٤ – نظام عبد الكريم: الزيادة الطبيعية ودورها في معالجة الخلل السكاني في دولة قطر – مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية – الكويت – العدد – ١٩٩٣.

١٥ – العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى – بيروت ١٩٨٣.

١٦ – الكتاب المرجعي في التربية السكانية – وزارة التربية – دمشق ١٩٩٢.

١٧ – تقرير التنمية السكانية الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٢ – ١٩٩٤.

١٨ – موارد العالم في عام ١٩٨٨ – ١٩٨٩ – معهد الموارد العالمية – ترجمة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي – طباعة مركز دارسات الوحدة العربية – بيروت.

١٩ – صندوق الأمم المتحدة للسكان: وضع السكان عام ١٩٩٠.

المراجع الأجنبية

1 - Alfred Sauvy: La population. que sais-je. N. 148.

2 - Hubert D'Herouville: L'economie Mondiale. quesais-je.N.343.

3 - J.Beau jeu-Garnier: L'economie de I'Amerique Latine.quesais-je. N.957.

4 - Louise Dollot: Les migrations humaines. quesais-je.N.242.

5 - Pierre George: Geographine delapopulation. quesais-je.N.1187.

6 - Pierre George: Ge'ographie agricole du monde. quesais-je.N.212.

7 - Pierre George: G'eographine sociale du monde.quesais-je.N.197.

8 - Yvea Lacoste: Lespays-sous-developp'es.quesais-je.N.953.

مناهج البحث التفسيرية
في دراسات الاتصال التنظيمي

د. عبد الله بن مسعود الطويرقي
قسم الإعـــلام
جامعـة الملك سعود

نظراً لجدية الأبحاث التي تتناول دراسة الاتصال التنظيمي؛ فان الكثير من هذة الأبحاث يتسم بالاتجاة الوضعي الذي يسعى لربط الحقـائق بالافتراضـات السببية أو النتائج العامة في رصدة للظواهر. ولا يكاد يجد الباحث في الدوريات العلمية المهتمة بالاتصال التنظيمي كظاهرة بحثية حديثة - وبخاصـة في العقـدين الأخيرين - أي توجه بحثي مغاير يسعى لرصد هذة الظاهرة البحثية بعيداً عن حركية البيانات التنظيمية اتصالياً. وهذا ما يدفع الباحث في هذة الورقة إلى تبنى أنموذج بحثي مغاير، آلا وهو المنهج التفسيري، واستعراض ما يمكن لة أن يُسهم بة في فهم القارىء لطبيعة الاتصال التنظيمي بعيداً عن التوجهات الوضعية التي شكلّت هذا المجال في السنوات الأخيرة .

فالباحث هنا يسعى إلى التعريف بطبيعة وماهوية الاتصال التنظيمي ضمن التوجـة التفسيري فـي مقـابـل التـوجهـات الوظائفيـة Functionalistic والطبيعة Naturalistic. وقد يكون من الضروري في سياق كهذا. وقبل كل شيء، اعطاء القارىء فرصة الالمام بخلفية ابستمولوجية عن منهجية النماذج التفسيرية، وبخاصة أنها وليدة تراكمية فلسفية في المقام الأول. فالنموذج التفسيري على اختلاف مدارسة يستند على رؤية تقول بمركزية المعنى ضمن ما يُعرف بالأفعال الاجتماعية. وهو ما يفرض التوضيح والنقد الذي يفضي إلى الفهم الراسخ. وتتكيء معظم المدارس التي تأخذ بالنموذج التفسيري على متغير المعنى Meaning الذي يتبطّن الفعل الاجتماعي. على الرغم من أن كلا منهايفرق في معالجة المعني ضمن الأنشطة الاجتماعية. وهو ما سنحاول التعرض الية بالتفصيل لاحقاً.

وحسب مراجعات الباحث قيدنذ A.Giddens (١٩٧٦) في هذا الشأن، فان مدارس التفاعل الاجتماعي Symbolic Interactionism، والتأويلية Hermeneutics والاثنومثدولوجي Ethnomethodology، والفنومنولوجي Phenomenology، والنظرية النقدية Critical Theory، كلها تندرج تحت مظلة علم الاجتماع التفسيري.

ان تطور المناهج وأدوات البحث الاجرائية في العلوم الطبيعية، دفع بالكثير من العلوم الاجتماعية - في طريقها للوصول إلى المرتبة العلمية - إلى تبني النماذج الحقيقية لهذة العلوم دونما تفكير أولي في طبيعة ما تتناولة من ظواهر ومتغيرات تحكم السياقات التي تولد فيها. ولعل غموض التصوّر لطبيعة علوم المجتمع الانساني لدى الكثيرين ممن تبنوا المناهج الوضعية في مكاشفتهم للظواهر الانسانية، ساهم إلى حدٍ كبير في تأخير مرحلة التراكمية الابستمولوجية لديها، وهو ما أدى إلى تجاوز العديد من المتغيرات الجوهرية في الظاهرة الاجتماعية ذاتها.

فهدم القدرة على ادراك الحقيقة القائلة بضرورة اختلاف الظاهرة الاجتماعية عن مثيلتها الطبيعية، أدى الى توظيف نماذج معرفية لا تلائم طبيعة الظاهرة تحت الدرس، وساهم بلاشك في احداث ارباك ملحوظ فيما بين المهتمين بالعلوم الاجتماعية. فالعلوم الطبيعية تنظر للظاهرة الاجتماعية Social Phenomenon بوصفها جزءاً من الموجودات الكونية، بينما يفترض في العلوم الاجتماعية أن تتعاطى مع الظاهرة الاجتماعية باعتبارها نسيجاً مولّداً للمعاني Meanings. وبمجرد توظيف الأدوات التجريبية في عالم الظواهر الاجتماعية، نفاجأ بأن الأداة العملية Scientific Apparatus تفرض طقوسها الصارمة والتي تفصل بموجبها بين الذات والموضوع والتجربة والتحليل Experience - Analysis

فالتجربة الانسانية هنا تُمرَّر عبر مرشحات الأدوات العلمية Filters فيما اذا أريد لها

أن تكون مقبولة علمياً. فما هو مقبول - استمولجياً ليس الا ما هو قادر على الصمود في مواجهة اختبارات التجريب. فالتوجه الوضعي منهجياً يستند على اعتقاد يقول بافتراض وجود بعد موضعاني مستقل للحقيقة بعيداً عن أية احتمالات أو مصادفات ذات علاقة بالبعد الذاتي.

فالنموذج الوضعي Positivistic يتمترس خلف الاعتقاد بمسلمة أن الحقائق Facts ما هي الا موجودات طبيعية في العالم الخارجي، وقابلة لأن تمنح صفاتها المُميزة للمسائل المؤهل وهذا كما نلاحظ يفرق كثيراً عن طبيعة الحقيقة من منظور اجتماعي، والقائلة بحضور البُنية الثقافية في كافة تجليات الظاهرة الاجتماعية. وهذا ما يدفعنا للتساؤل حيال نوعية النماذج الابستمولوجية المناسبة للعلوم الاجتماعية؟ ويجدر بنا قبل طرح اجابة على تساؤلنا هذا، أن نستوعب أولاً طبيعة العلوم الاجتماعية والتي تتعامل مع كيانات واعية موضوعاً لتحرياتها، وثانياً، طبيعة المعرفة المطلوب توافرها للايفاء بشروط الظاهرة الاجتماعية.

وقد يكون من المناسب حقاً القول بضرورة استهلال العلوم الاجتماعية بتوظيف نماذج قادرة على أن تقدم فهماً مقنعاً تجاة منظومة الفعل الاجتماعي بكل صورة وتجلياتة، بصرف النظر عن الصرامة الموضوعية والمعايير التنبؤية التي تتداولها علوم الطبيعة. فليس الهدف تقليد علوم الطبيعة من أجل الوصول إلى منزلتها العلمية، بقدر ما هو انصاف الظاهرة قيد البحث والمعالجة، والتي تختلف بالضرورة من حيث البُنى والمضامين.

إن مجال الدرس الاجتماعي يُعد نمطاً منظماً للتجربة التي تشكّل موضوعات التحري بحثياً. فإذا اعتبرنا موضوعنا يتمحور حول استقراء للبُنية القائمة كخلفية للتجارب اليومية، فاننا لا نقصر دورنا على اعادة صياغة أو ترجمة المعاني المعمّاة والغامضة، بقد ما نسعى إلى ايجاد قاعدة تفسيرية واعية للتأسيس النشط لتلك الخلفية التي تحكم المجتمع الانساني.

ان مجال دراسة الاتصال التنظيمي كأحد العلوم الاجتماعية، يفرض ضرورة التعاطي مع الظاهرة الاتصالية ضمن سياقاتها الاجتماعية الواعية بعيداً عن مناظير التجريب والضوابط المعملية المصطنعة، والتي تسعى إلى التعميم وفق معايير الموضوعية ولعلة من الطبيعي، في ظل قناعتنا بأهمية الاختلاف الابستمولوجي فيما بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، من أن نؤكد على متغير الفهم Understanding في مقابل الايضاح Explanation. فالظاهرة الاتصالية بوصفها نتاجاً للتفاعل الجمعي تستلزم المكاشفة التي تُملي توظيفاً منهجياً يختلف كلية عن ما هو متداول في أوساط العلوم الطبيعية. وهذا ما يدفع بنا إلى اقتراح النموذج التفسيري Interpretaive Paradigm بوصفة أكثر قدرة على استنطاق طبيعة الظاهرة تنظيمياً. وسنحاول في السطور القادمة تقديم النموذج التفسيري تحليلياً من خلال مقارنتة بالرؤية الوظيفية التي هيمنت على الدرس الاتصالي في جانبة التنظيمي لفترة طويلة. ولعل في تبنى توجة تفسيري كهذا في مجال الاتصال التنظيمي يعد ريادة مطلوبة تؤسس لفهم يعكس واقعية السياق الاجتماعي بكل عمومياتة.

وفي سياق النظريات التنظيمية يورد كل من بوريل Burrel ومورقن Morgan (١٩٧٩) النماذج الوظيفية والتفسيرية والبنيوية الراديكالية وذلك في نطاق مايعرف بالذاتية والموضوعية. فالموضوعية تنظر للواقع الاجتماعي بصفتة متغيراً خارجياً يحيط بالفرد. أما الذاتية فتقيس هذا الواقع باعتبارة بُنية أساسية. فالوظائفية والتفسيرية تنظر كل منهما للواقع الاجتماعي باعتبارة موضوعياً وذا نظام محدد المعالم، مع فرق جوهري يكمن في أن التفسيرية تتعاطى مع المجتمع بوصفة جُمّاعاً لتجارب الأفراد الذاتية وليس أي شيء آخر.

فالوظائفيون يتعاطون مع الظواهر الاجتماعية بوصفها أشياء مادية وحقائق اجتماعية صرفة، وبخاصة فيما يتعلق بالقيم والأعراف والأدوار التي تعد خارجة عن الأفراد.

وحسب اعتقاد الباحثين بوريل Burrell ومورقن Morgan (١٩٧٩) فان الواقع الاجتماعي يبقي موجوداً ومتشكلاً وقبل أي نشاط انساني من أي نوع كان. وفي المقابل يعتقد أصحاب النموذج التفسيري بأن الواقع الجمعي لايعدو أن يكون نتاجاً لدوال ورموز وسلوكيات الأفراد فية .

فالجمعية ليست الا عمليات رمزية Symbolic تتطور كنتيجة طبيعية للسلوك الانساني الواعي. فحسب رؤية الباحث رتزر Ritzer (١٩٧٥) لاتخرج مفاهيم الأدوار والمعايير والقيم الاجتماعية عن كونها تخليقات مصطنعة تُعَين على فهم الافعال الاجتماعية. وعلية فان الباحثين التفسيريين دائماً ما يلاحقون تلك المعاني التي يلصقها أفراد المجتمع بالرموز والتفاعلات التي تجسّدها أمامهم .

وفي معرض حديثنا عن الفروق الرؤيوية فيما بين الوظائفية والتفسيرية في تعاطيها مع نظريات التنظيم، لابد من الحديث عن مايسمى بالمحدداتيهDeterminism وحرية الارادة Voluntarism ، وبما يعين القارىء على استيضاح الموقف المعرفي للاتجاهين. فالوظائفية تنظر للأفراد بشكل ميكانيكي صرف. فالبيئة الخارجية تعلب دوراً فاعلاً في تشكيل الخيارات التي يأخذ بها الأفراد في سلوكهم اليومي. فهي تحدد للأفراد الكيفية التي يتعاطون بها مع محيطهم الاجتماعي. أما الباحثون الذين يأخذون بالنموذج التفسيري فهم ينظرون للأفراد في المقابل بوصفهم هم من يشكل البيئة ويخلّقها اجتماعياً. فالأفراد يملكون الارادة والحرية الكاملة للتصرف وتفسير تفاعلاتهم بشكل نقدي يوفر ولادة حقيقية للحياة التنظيمية والبيئية عامة .

ففي اطار الرؤية التي تأخذ بالمحدداتية، تبقى بنية التنظيم مؤثرة في أهداف وأنشطة أفراده. فالفرد هنا يُنظر إليه بوصفة أداة موجهة بأفعال هادفة ومُتعلقة لزيادة فاعلية التنظيم واستمرار نموة. وحسب رؤية كل من زي فيريل Zey - Ferrell وأيكن

Aiken (١٩٨١) فالتحليل هنا ينصب على النواحي الاجتماعية والسيكولوجية والاقتصادية ليس بصفتها عمليات اجتماعية وانما بوصفها ممتلكات خاصة بالتنظيم ذاتة. أما فيما يتعلق بالرؤية التي تأخذ بمفهوم حرية الارادة، فينحصر التحليل في مجال القيم والأهداف والتفاعلات التي تجسِّد التحالف داخل التنظيم .

وعندما ننتقل إلى بيئة الاتصال داخل التنظيم لمطارحة مفاهيم الرسالة وقنوات الترحّيل المعلوماتية والعملية، سيكون بمقدورنا استنطاق هذة الرؤيويات بشكل أكثر صرامة، وبما يُهيء سياقاً ملائماً لفهم مداورتها للقضايا والمفهومات الرئيسية في بنية التنظيم اتصالياً. وفيما لو أخذنا ببعض توجهات الوظيفيين تجاة التنظيم باعتبارة كائناً مستقل الوجود مادياً وذا تأثير فاعل في أنشطة وحركية المنتمين له، لأدركنا وبشكل عملي الفروق الواضحة فيما بينة وبين توجيهات التفسيريين التي تنظر إلى التنظيم بوصفة عملية اجتماعية متولدة من تفاعلات الأفراد الرمزية الواعية .

فالرسالة الاتصالية تُشَّيء لدى الوظيفيين بسبب اعتقادهم بأنها نمط مادي صرف ذو جوانب زمكانية مستقلة عن كل من المصدر الاتصالي والمتلقي. فالباحثة بوتنام Putnam (١٩٨٢) تعتقد في ظل وجود رؤية كهذة - بأن الوظيفيين في ظل نظرتهم للرسالة بوصفها مادة طبيعية، يموضعون جوهر الاتصال في نطاق قنوات الترحيل المعلوماتية وتأثيراتها. وهذا ما يتضح من خلال دراساتهم التي تنصب على اتجاهات وتدفق الرسائل الاتصالية داخل التنظيم، ومعوقات وتحريف الرسالة، وشبكات الاتصال ومعالجة المعلومات الخ. وهذا كلة يفصح عن مدى الاهتمام الأولى بالقنوات والآلية التي ترحل بها الرسالة الاتصالية من نقطة إلى أخرى. واعطاء درجة ثانوية من الاهتمام بالمعنى الذى تحملة الرسالة. فالتوجة العام هنا ينصب على مفهوم السيطرة الادارية من خلال دور الرسالة وقنوات الترحيل التي تسلكها، ومدى فاعليتها في ربط اجزاء التنظيم بمستوياتة المختلفة لتحقيق أهدافة النهائية .

وفي المقابل عند النظر في توجهات الباحثين التفسيريين والذين يأخذون بفكرة المعنى Meaning في تعاطيهم مع الاتصال التنظيمي، نخرج بنتيجة مؤداها أن الواقع الاجتماعي بكل عمومياتة يتشكل من خلال الرموز اللغوية والافعال والأنشطة الواعية التي تم تداولها بين الأفراد في التنظيم. فالرسالة هنا يتم التعاطي معها بوصفها وسائط وأعراضا لتطوير وتنمية المعاني الاجتماعية وليس أي شيء آخر. فالاستخدام اللغوي بكل ضروبة (اللفظية والجسيديه) يلعب دوراً فاعلاً في خلق وتنمية الواقع الاجتماعي والمحافظة علية في الوقت نفسة. ويعزز هذا التوجة بشكل عام دراسات الباحثين التفسيريين في مجالات استخدام الوثائق المكتوبة في اجتماعات التنظيم (هاريس Haris ١٩٧٦)، وحفلات التعرف الاجتماعية التي تقام للموظفين الجدد (هاريس Haris وكرونن Cronen ١٩٧٩). فالاحاديث العامة والقصص المتداولة والطقوس المتبعة في التوظيف اللغوي ليست مجرد انعكاسات لمعاني خاصة بالتنظيم بقدر ما هي عملية مستمرة لحياة التنظيم ككل. فالمعانى وفقاً لهذا التوجة لا تبنلج من ثنايا الرسائل والقنوات الاتصالية، بقدر ما هي نتاج لعمليات التفاعل المستمرة بين الأفراد في التنظيم وللطرائق التي يتم بموجبها توصّل الأفراد إلى معاني فاعلة من خلال حواراتهم.

ولعلة من الطبيعي في ظل وجهات النظر السابق عرضها من قبل الوظائفيين والتفسيريين لحياة ودراسة التنظيم، لابد لنا من استنطاق هذة الفروقات بمراجعة الافتراضات البحثية والمناهج التي يستند عليها كل منها في هذا الخصوص. وحسب رؤية البرو Albrow (١٩٨٠) فان الوظائفين – من خلال تبنيهم للمناهج المستخدمة في مجال الدراسات الطبيعية – وعلى الرغم من معرفتهم بالسمات الانسانية للعلوم الثقافية، الا أنهم في الوقت نفسة لا يعتدون بالعمليات الذهنية والاجتماعية المُشكلة للواقع الثقافي.

ونجد الباحثين التفسيريين في المقابل يرفضون من حيث المبدأ الاعتقاد القائل بمقدرة العلم على توليد معرفة موضوعانية Objective Knowledge. وعلية، فهم يتحركون من

منظور علائقي Relativistic تجاة العالم الاجتماعي فالباحث التفسيري يعتدْ بما يعرف بعمليات تفاعل الأين واللحظة (هنا والآن)، وعلى مقدرة الأفراد على الاتكاء على تجاربهم الذاتية. فالمعيار هنا ينصب على محاولة فهم الظواهر الاجتماعية من خلال استنطاق الأبعاد المُميزة في المواقف بدلاً من الاستدلال على قوانين عامة تحكم السلوك الاجتماعي.

ويبقى متغير السببية Causality بُعداً حاسماً في تطوير المعرفة القابلة للتعميم بالنسبة للوظائفيين. فالباحث هنا يسعى من خلال المنهج الاستدلالي إلى اكتشاف علاقة السبب بالأثر والتي تفصح عن وتتنبأ بأنماط السلوك عبر المواقف. أما التفسيريون في المقابل فيسعون للاهتمام بالايضاحات السببية بهدف فهم الكيفية التي ينظر من خلالها الفرد لعالمه الاجتماعي. فالبحث التفسيري لايكتفي بالكشف عن المعاني الذاتية، وانما يتجاوز ذلك إلى استنطاق الكيفية والسببية التي يتشكل من خلالها بوصفة معنى مشتركاً.

ولعل الفرق فيما بين الاتجاهين – الوظيفي والتفسيري – فيما يتعلق بمتغير السببية يكمن في أن التفسيريين يموضعون الايضاحات والشروحات السببية في نطاق الآلية التي ينبثق من خلالها المعنى الذاتي في وضع محدد. وفي المقابل يسعى الوظائفيون إلى ربط العلاقات السببية بقوانين كونية عامة .

وبشكل عام يبدو للمتابع المدى المعرفي الذي يقتضي آثرة كل من الوظائفيين والتفسيريين في تعاطيهم مع الواقع الاجتماعي، وبخاصة فيما يتعلق بالافتراضات الخاصة بتولد المعرفة وبالمعتقدات التأسيسية التي تحكم رؤيتهم للتنظيم. فالوظائفيون كما ذكرنا يتجهون إلى النظر للواقع الاجتماعي بوصفة حقائق مجسدة. ومتموضعة خارج عالم الأفراد، بحيث أنها سابقة في الوجود والتشكل بعيداً عن أي نشاط بشري. بل أن هذا الوجود الأولى هو من يفرض حضورة على الأفراد المنتمين لة. أما التفسيريون، في المقابل، فينظرون لذلك الواقع الاجتماعي بوصفة عملية رمزية Symbolic Process تولدها

الافعال والمعاني المشتركة المنسوبة اليها. وهذة العمليات الرمزية تغدو ممارسات مقبولة وذات أثر فاعل في يوميات الأفراد. وكما هو ملاحظ فان هذة الافتراضات عن الواقع الاجتماعي واليات توليد وخلق المعرفة تشكل بدرجة أولية تصورات كل من الوظائفيين والتفسيريين تجاة التنظيم وحياتة.

فالوظائفيون بأخذهم للنموذج الوضعي يسعون إلى تطوير قوانين عامة بمقدروها التنبوء وتفسير الواقع الخارجي. ومبعث هذا التوجة هو التصور الموضوعاني الرامي إلى استقراء الأسس التنظيمية. وهنا يظل الباحث منكباً على رصد الروابط السببية فيما بين المتغيرات المحددة سلفاً، وبعيداً في الوقت نفسة من المبحوثين، بحكم اهتمامهم بالتصنيفات والفرضيات الموصلة إلى تعميمات فيما بين مواقف مختلفة. أما التفسيريون فيأخذون بالنموذج العلائقي تجاة فهم متعمق وايضاح راسخ لظاهرة بعينها (محدداتيه) مع أنهم – على غرار الوظائفيين – يسعون في الوقت نفسة إلى تعميم نتائجهم ولكن في حدود ما هو مرتبط مباشرة بما تحت الدرس بحثياً.

وبحسب توجهاتنا في هذة الورقة، فاننا نسعى إلى التعرض بشكل متعمق للتأسيس المعرفي للنموذج والمنهج التفسيري. فالتأسيس المعرفي التفسيري يضرب بجذورة إلى المثالية الألمانية Idealism. وكما يتصور كل من بوريل Burrel ومورقن Morgan (١٩٧٩)، وتعتبر جهود العالمين الكبيرين ديلثي Dilthey وفيبر Weber من أوائل المجهودات العلمية التي برزت في مجال علم الاجتماع التفسيري بهدف ردم الهوة بين كل من المدرستين الوضعية والمثاليه. فبينما يتوجة اهتمام ماكس فيبر إلى مزاوجة انماط من المعاني مع ما يسمي بالحوافز Motives والايضاحات السببية اضافة إلى الافعال الاجتماعيه، نجد ديلثي يوظف اللغة والنصوص الاجتماعية لاستنطاق المعاني الهامة في السياق الثقافي. مع ملاحظة أن توجهات هذين المفكرين أثرت كثيراً في صياغة مفهومات

العديد من المدارس التفسيريه. فمفهومات فيبر أثرت على نظرية الفعل والمناهج السلوكية والتفاعل الرمزي والفنومنولوجية. بينما أثرت توجهات المفكر ديلثي على تطوير المناهج التأويلية Hermeneutics والنظرية النقدية Critical Theory . ومن أجل استيضاح تطبيقي لطبيعة النموذج التفسيري فاننا سنسعى إلى التفصيل فيما يمكن أن يخدم بة هذا النموذج ومناهجه في مجال الدرس الاتصالي التنظيمي بشكل مستمر .

اتضح مدى الاهتمام بالتوجهات النقدية في مجال الدرس الاتصالي من خلال طروحات كل من كليق Clegg (١٩٧٥ – ١٩٨١)، قدنز Giddens (١٩٧٦ – ١٩٧٩)، روجرز Rogers (١٩٨٢)، وهابرماس Habermas (١٩٧١ – ١٩٧٣). فالباحثون النقديون يسعون إلى تأسيس اتصال فاعل وحُر، ليتأتي من خلالة للمجتمع والتنظيمات والأفراد تحقيق ميولهم واهتماماتهم بدرجة مشتركة ... ومن الضروري هنا الاشارة إلى أن تطور النماذج النقدية كان متكئاً على ثلاثة خطوط فكرية : النظرية التأويليه Hermeneutics، والنظرية الاجتماعية Social Theory، والتقاطعات العملية لعالم النفس الشهير فرويد. ولابد لنا من استعراض هذة الخطوط الفكرية والدور الذي لعبتة في تأطير البحث التفسيري في نطاق النماذج النقدية. فاصحاب النظرية التأويلية يهتمون بدراسة النصوص Texts بهدف تفسيرها ومن ثم التوصُّل إلى فهم شرعي وصحيح. فالنظرية التزويلية هي توجة بحثي يتكيء على الفهم Understanding والحالات المصاحبة لة. وهو ما يعنى الالتفات بعناية فائقة للجوانب اللغوية والتاريخية والاجتماعية الثقافية التي تطوّق عوالم المعاني والفهم .

أما فيما يخص النظرية الاجتماعية، فلقد تأثر المنهج التفسيري بمحاولات فهم البُنية الاجتماعية وقضايا السيطرة والصراع والتطبيقات الاجتماعية على مستوى السلطة والانتاج وصناعة القرار. ويبرز في هذا الصدد أطروحات المفكر الالماني جيرقن هابرماس G. Habermas من خلال نظرية الكفاءة الاتصالية (١٩٧٠ – ١٩٧٦)، التي تتناول دراسة

أنظمة الاتصال داخل التنظيم وخارجه.

وفيما يختص بوصف ومعالجة العمليات الاجتماعية من الجانب المتعلق بالفرد في نظام الاتصال، فان النماذج النقدية في تفسيرها للاتصال التنظيمي تسعى إلى الأخذ ببعض المفهومات السيكولوجية التي قدمها عالم النفس فرويد Freud

فتعثُّر الاتصال يمكن أن يحدث على مستوى الفرد بسبب الحالات النفسانية والعصابية المعيشة. فسلوك الفرد يدلّل بشكل صريح على الاضطرابات التي يعيشها النظام. وهذا مايمكن في الوقت نفسة من معالجة خلل نظم الاتصالات داخل وخارج التنظيمات من خلال الكشف عن الظروف والانماط التي يعيشها الأفراد بشكل عام. ان ظهور الكثير من الكتابات والاطروحات التي تأخذ بالتوجة المعرفي للنظرية النقدية، ساهم إلى حدٍ كبير في الالتفات إلى البُعد الاجتماعي لحياة التنظيم. وبخاصة في ظل اهتمام باحثي الاتصال التنظيمي بالأبعاد الاجتماعية والميول الفردية التي تلعب دوراً فاعلاً في مفهومات التنظيم الاساسية كالسلطة والسيطرة والاتصال.

فالباحث النقدي لا يأخذ بالتنظيم بحالتة الراهنة، وانما يسعى إلى فحص الكيفية التي تشكلت بموجبها الحالات القائمة بهدف فهمها والعمل على تصحيح أوجة القصور فيها ان وجدت. وهو ما يعنى تقديم واقع تنظيمي بديل بهدف نقد الواقع القائم فية. فبينما يركز الباحث الوظيفي في دراستة للتنظيم على أهداف التنظيم كمعطيات والدور الذي يسهم بة الاتصال في دفع التنظيم لتحقيق وانجاز تلك الاهداف، نجد أن النموذج النقدي يأخذ أهداف التنظيم باعتبارها اشكالات تستلزم المُساءلة تجاة قضايا على غرار : مصالح من في التنظيم تخدمها هذة الأهداف ؟ وما هو الدور الذي تعلبة هذة الأهداف في خلق وصيانة بُنى السلطة والسيطرة ؟. إلى آخر ذلك من قائمة تطول.

فالبحث التفسيري يتكيء في تصوراتة عن التنظيم على مفهوم التشكلات الاجتماعية

بعيداً عن المفهومات التي تموضع التنظيم في نطاق مستقل عن الحياة الاجتماعية. فالتنظيم لايخرج عن كونة متشكلاً أولياً ومن خلال أنشطة أفرادة الاتصالية والانتاجية .

وهنا يفرق الباحثون النقديون بين مستويين من الواقع التنظيمي : الأول يتعلق بالبنية الظاهرة / السطحيه Surface Structure والثاني بما يعرف بالبنية العميقة / التحتية Deep. Structure وهو ما يقابل بني الوعي واللاوعي عند فرويد. فالبني الظاهرة / السطحيه Surface في التنظيم هي كل ما يأخذ بة الأفراد في التنظيم باعتبارة مُسلمة لا تقبل النقاش. أي أشكال التفاعل الرسمية (وفقاً للهرمية القائمه) وغير الرسمية، والمعاني المتفق عليها حيال الأحداث والانشطة واللغة الموظفة والأهداف التنظيمية المعلنة على أفراد التنظيم. وهذا ما يعنى الواقع المعيش من قبل أفراد التنظيم بشكل واعي يحكمة العقلنة والتوجهات الواضحة لانجاز المرغوب من أهداف آنية. فالدرس الاتصالي هنا في هذا المستوى يسعى إلى تحسين قدرات التنظيم لانجاز أهدافة الواعية .

أما بخصوص البُنية العميقة للتنظيم، فهي تشمل الحالات المادية للانتاج والقيم والمقاصد التي تستند عليها البُنية السطحية والمأخوذة بلا مساءلات من قبل أفراد التنظيم. وهذة البنية المتعمقة تتموضع ضمن البنية الاجتماعية العميقة التي تعمل بمثابة تأسيس سابق للوعي الخاص بالأنشطة والتفسيرات المعيشة. وفيما لو أخذنا التوجة الوظائفي في هذا الخصوص، لوجدنا أن النشاط البحثي يتركز على البنية السطحية في التنظيم. وهو ما يعنى الاكتفاء برصد السلوك التنظيمي والوضع السيكولوجي لأفرادة من خلال الوقائع الظاهرة والمتكررة الحدوث. أما بالنسبة للباحثين النقديين فالتوجة البحثي يسعى لاستجلاء البنية العميقة التي تحكم أبعاد السلطة والمصادر الحيوية والعلاقات الاقتصادية وبنى الممارسة والتطبيقات العامة .

فالبنية العميقة توضح بجلاء الطبيعة التي تحكم الأفعال والأنشطة في بنية التنظيم

السطحية. فهي تشتمل على القوانين الخاصة بالممارسات الاجتماعية والتمدد التاريخي لها في حياة التنظيم وأنشطة الأفراد الواعية. وهذا ما يجعل الباحثين النقديين أكثر حرصاً على استقراء تاريخانية وظروف وحالات النشاط التنظيمي السطحي من خلال تحليل وتفسير الابعاد اللاواعية في البنية العميقة للتنظيم.

ويعتقد الباحثون النقديون – عن قناعة – بأن ما يحكم بُنى التنظيم السطحية والعميقة لا يخرج عن جانبين رئيسيين: الأول العمل (الانتاج) والثاني الاتصال (البعد الاجتماعي). فالجانب الأول يتضمن الأنشطة الهادفة الخاصة بالعمل (المجهود المبذول لانجاز خدمة أو سلعة ... الخ)، وهذا ما يشمل أيضاً أدوات وآليات الانتاج سواءاً كانت في شكل مهارات بشرية أو تسهيلات مادية ضروريه. وجانب العمل هذا يحكمة علاقة بين الأفراد تتأسس على متغيرات السلطة والمسئولية في البنية الرسمية (السطحيه).

أما الجانب الاجتماعي – الاتصالي والذي يكمل جانب العمل في خلق الرابطة العلائقية فيما بين بني التنظيم السطحية والعميقة، فيختص بما يُعرف بالوعي المحيط بالتنظيم وموقعه وبما يسمح للأفراد بفهمه والتعالي معه (القيم والمعايير، والمعاني المتأصله). وهذا الكم الواعي من قيم ومعايير ومعاني تاريخية مشتركة هي ما يوحّد أفراد التنظيم ويوقف ارتباطهم ببيئة العمل والتنظيم الذي يحتضنهم كأفراد. وأياً كان هذان الجانبان، – العمل والاتصال – وما يمثلانة من أبعاد علائقية في شكل وهيكل التنظيم، فانهما ليسا مميزين بشكل حاد، بل على العكس فهما متداخلان وبدرجة كبيرة تسمح في كل الأحوال بخلق علاقات موضوعية تُهيء لتفسيرات ذاتية في نهاية الأمر.

ان الفروق المنهجية تُعد اشكالية في حد ذاتها بصرف النظر عن افتراضات السببية وأنماط السلوك. ولعل الفرق لا يكمن في توظيف الأدوات الكمية في مقابل الكيفية، وليس في اختيار الفرضيات في مقابل عمليات الوصف والايضاح، ولكن الفرق الجوهري

يتموضع في الطريقة التي يتصوّر من خلالها الباحث دراساتة. أي بمعنى الافتراضات المتعلقة بالحقائق الاجتماعية وبالكيفية التي تكتسب بها المعرفة التي تشكّل تصميم البحث واجرائياتة .

ومجمل هذة الافتراضات لاتتموضع في ثنايا أدوات منهجية بعينها في مقابل أخرى، وانما تبرز من خلال جمع الباحث لمعطياتة المعلوماتية DATA .

ولعل مناقشة الحدث الاتصالي ضمن بُنى التنظيم الظاهرة والعميقة، يدلف بنا بالضرورة إلى مفهومات رئيسة تحكم صناعة الرسالة الاتصالية والشبكات الرسمية وغير الرسمية لترحيل المعاني بين الأفراد. وهو ما يعنى الالتفات إلى البُعد الثقافي - الاجتماعي، بوصفة محيطاً للتغذية الأولية والرجعة للتنظيم وحياة أفرادة. فالتنظيم بيئة منفتحة ليس على المصادر الخاصة بالمعلومات والتقنية والمتغيرات الحيوية، وانما على المنظومة الثقافية المحيطة بها. فالباحث التفسيري يوجة الاهتمام لفهم الجوانب العقلانية Rational للتنظيم والجوانب الاتصالية داخل التنظيم وفيما بين الأفراد، ومن خلال استقراء المناحي التاريخية والطقوس الجمعية المتداولة في البيئة الثقافية المحيطة بالتنظيم. وذلك بهدف التوصل إلى فهم متعمق لحركة أو تعثر العمل التنظيمي بعيداً عن المعطيات السطحية التي قد لاتحمل تفسيرات يُعتدْ بها لدراسة واقع التنظيم الكلي .

النموذج التفسيري والنواحي الاجرائية :

يعتقد الباحثون التفسيريون بوجود منظومة ثقافية فاعلة الحضور في حياة أي تنظيم. فالثقافة في حياة التنظيم هي المسؤولة أولاً وأخيراً عن توجية سلوك الأفراد ومدركاتهم للواقع من حولهم. وهذا ما يدفع بالباحثين التفسيريين إلى الاقتناع بضرورة الكشف عن دور الثقافة في توجية الوعي الفردي وفي الخلق والمحافظة على التراث Folklore الخاص ببيئة التنظيم. أي الطقوس اللغوية والقيم الخاصة التي تتكرر حولها حياة التنظيم وأفرادة،

سواءاً أكانت في شكل قصص أو استعارات لفظية أو ممارسات وأنشطة ذات بعد تاريخي . وهو ما يميز التنظيم ويعطية خصوصية في مقابل غيرة من التنظيمات، ويعطي لأفرادة مسحة من الولاء للرموز التي تعبّر عن علاقاتهم الرسمية وغير الرسمية في بيئة العمل .

ولعل الدارس الذي يسعى إلى تفسير حركية الفعل التنظيمي، وحلْ ألغاز مايحدث سلباً وايجابياً في تشكلات العمل التنظيمية وأثارها القريبة والبعيدة، لابد لة من دراسة الحالة من أجل مكاشفة السلوك الاتصالي وبخاصة فيما يتعلق بالرسائل Messages وشبكات الترحيل المعلوماتية Communication Networks . وهذه الأبعاد الاتصالية تستلزم مقدرة اتصالية شخصية (Interpersonal Skills) فيما بين الباحث وأطراف الموقف البحثي، وذلك بهدف التعرف على الأدوار الفردية وحمولاتها الاجتماعية داخل بنية التنظيم ذاتها .

فبنية التنظيم على مستوى الأدوار الفردية تكشف دائماً عن عناصر فاعلة تلعب دوراً في التغذية الاتصالية سلباً أو ايجاباً . فحارس البوابة Gate Keeper وقائد الرأي Opinion Leader وغيرهم من أصحاب الأدوار الاتصالية في التنظيم لا يمكن الكشف عن ما هويتهم والكيفية التي ينخرطون بموجبها ضمن أنساق العمل الجماعي اتصالياً في ظل القياسات الموضوعية التي تفترضها الأبحاث الامبريقية . ومن الأنسب توظيف أدوات بحثية تقوم على مهارات اتصالية مباشرة كالمقابلة والملاحظة القريبة والمشاركة وتأويل وفهم الوثائق والمذكرات المتعلقة بروتينية العمل اليومي، بهدف التوصل إلى تصوّر واقعي للكيفية التي تولّد بها صناعة الرسائل الاتصالية داخل التنظيم سواءاً بشكل رسمي أو غير رسمي .

فحارس البوابة يلعب دوراً رئيساً في تقليص الكثافة المعلوماتية من خلال فترة التدفق المعلوماتي . وهذا التقليص المعلوماتي يُفترض فية الحاق أضرار وتحريفات بمضامين الرسائل

الاتصالية. ولا يمكن بطبيعة الحال التوثق من مدى الضرر الذي قد يلحق بصناعة الرسالة الاتصالية دونما رصد لمصادر هذة الرسائل ومضامينها الأساسية والكيفية التي رُحلَّت بها إلى أهدافها النهائية، وهو ما يمكن الكشف عنة من خلال الأدوات الكيفية. وهنا يؤكد الباحث التفسيري على رصد المعيارية الموظفة في عملية حراسة البوابة وهي تمارس دورها الاتصالي في توجية الرسائل عبر قنوات التنظيم. وهو ما يكشف عن قدرات ودوافع ومدركات الرسائل عبر قنوات التنظيم. وهو ما يكشف أيضاً عن قدرات ودوافع ومدركات القائمين بهذة الأدوار داخل التنظيم. وهو ما يوفر فرص التعرف عن قرب على المهارات الاتصالية المميزة لهؤلاء الأفراد وهم يمارسون فعل التوجية للنظام التفاعلي داخل التنظيم، وبما يسمح بالافادة من هذة المهارات والأساليب على مستوى تحقيق أهداف التنظيم النهائية .

وكذلك هناك جانب القيم التنظيمية والتي يجسدها حراس البوابة وقادة الرأي من خلال رؤاهم الاتصالية اليومية، والذي يستوجب رصداً عميقاً للبنية الثقافية المجسَّدة في أفعال الأفراد. فلكل تنظيم قيمة وموروثة الرمزي الخاص بة، والذي يسعى أفرادة إلى تجسيدة في أدوارهم الرسمية وغير الرسمية بشكل عام. ولعلة من المهم جداً الكشف عن مدى تَجذُّر تلك القيم والموروثات الرمزية في السلوك الاتصالي للأفراد في التنظيم، وبخاصة أولئك الذين يؤدون أدواراً بالغة الأهمية في أنشطة التنظيم .

ومن المهم جداً الالتفات إلى هذا الجانب القيمي وبخاصة أنة يلعب دوراً في الألية التي ترحل بموجبها الرسائل عبر التنظيم صعوداً (من العاملين للادارة العليا) وهبوطاً (من الادارة العليا للعاملين). وهذا يكشف عن نوعية الموضوعات والقضايا التي يتعاطاها الأفراد والكيفية التي يتناولونها بها، وأسلوب التعبير عن الأراء والأفكار في ظل ما هو متعارف علية في اطار قيم ومعايير التنظيم التي يسعى لتأصيلها في أفرادة .

فعلى المستوى البحثي الاجرائي، يلجأ الباحث التفسيري إلى توظيف الطرائق الكيفية Qualitative الوصفية والتي تأخذ بالملاحظة والمقابلة وحالات الدراسة كأدوات جمع للمعطيات البحثية (Data) . فطرائق البحث الكيفية تمنح النموذج التفسيري مرونة كافية للتوصّل إلى الميكانيزمات والمنطق الذي يغذي المفهومات والمعاني المتداولة فيما بين أفراد التنظيم. فالباحث التفسيري هنا لا يأتي للموقف البحثي بهدف اختبار فرضى محدد، بقدر ما يسعى إلى اكتشاف القواسم المشتركة والتصنيفات الرئيسة التي تصنع الصورة الذهنية للتنظيم. والتي بامكانها أن توفر للباحث نفس درجات الفهم المترسخ لدى أفراد التنظيم والمجسّد في أنشطتهم الواعية .

وعلى ضوء الملاحظة المباشرة لأنشطة أفراد التنظيم وبعض المقابلات التنظيم وبعض المقابلات ودراسات الحالة، يتم توظيف عملية تحليل مقارنة للتعرف على التقسيمات التصورية التي تمثل تجربة التنظيم من خلال البيانات النهائية (جلاسر Glaser وستراوس Strauss ١٩٧٦) . وعادة ما يتم اختيار مجموعة من أفراد التنظيم ومن مختلف المستويات والقطاعات لاجراء المقابلات، والذين يتم اخطارهم مسبقاً لتقديم السمات الرئيسة للتنظيم، والتجارب الماتعة والمعيشة داخل التنظيم. ويتم تصميم المقابلات بطريقة تسمح للمبحوثين بالتعرف ادراكياً على بيئتهم التنظيمية، وتوفر للباحث معطيات كافية لتوصيف البُعد الثقافي – الاجتماعي للتنظيم ككل .

وهو ما يعنى ضرورة صياغة لغة المقابلة بشكل يسمح بمكاشفة القصص والاستعارات والمجازات والرموز التي تحدد خصوصية وهوية التنظيم. أي أن يوجة للأفراد المبحوثين أسئلة مفتوحة النهايات Open - Ednded، والتى تعطى المبحوث فرصة الوصف والتفصيل والتحدث باسهاب عن تجاربهم المعيشة Lived - Experience . فأسئلة على غرار : صف – تحدث عن – أخبرني عن – ألخ، تعد اسئلة مفتوحة النهاية وغير مقيدة للمبحوث، وتوفر معلومات غنية تساعد في فهم البنية العميقة للتنظيم. يضاف

إلى ذلك الملاحظة المباشرة لمنافذ التنظيم المختلفة وانخراط الأفراد في أنشطتهم اليومية، ورصد تلك الملاحظات وتدوينها لمطابقتها للأوصاف Descriptions التي تم تجميعها في المقابلات الحية في مراحل البحث الأخرى، لتعزيز قراءة الواقع بشكل صارم. ويلتفت كثير من الباحثين التفسيريين إلى الكثير من الوثائق والمذكرات المكتوبة كمعطيات وبيانات أولية تُعين الباحث على التعرف على الرموز اللغوية والاشارات التي تحمل معاني محددة في آليات العمل التنظيمي .

ان جمع البيانات من خلال المقابلا ت الشخصية والملاحظات المباشرة ودراسات الحالة، يوفر للباحث التفسيري مناخاً ملائماً للتعرف على العمق المعرفي الذي يتحرك بموجبة العمل الروتيني اليومي في التنظيم، والألية التي تحرك مدركات الأفراد وفاعليتهم من عدمها ضمن النسيج التنظيمي ككل. فالباحث في نهاية المطاف، يجد نفسة محاطا بكم هائل من المعلومات التي بمجرد مطابقتها مع ما هو قائم من واقع تنظيمي، يوفر فرصة مناسبة للتنظيم للتعرف على الدور الذي تلعبة ثقافتة وتراثة الخاص من خلال رموزة وشعاراتة والاوصاف التي يتداولها أفرادة في فاعليتة في تحقيق الأهداف والبرامج التي تبرز من أجلها. وهو من أمثل السبل والوسائل لتفعيّل هذا الكم المعرفي لدفع التنظيم إلى تحقيق نتائجة المرجوة بشكل ناجح .

ويعترف الباحثون التفسيريون بضرورة التعاطي مع الظاهرة قيد البحث في نطاق السياق الطبيعي المحيط بها، لغرض التوصّل إلى فهم راسخ يُعتدْ بة علمياً. هذا علاوة على امعانهم النظر في القيم المنتقاة لأي سبب من الأسباب من قبل الأفراد، والتي تشكّل أفعالهم وتلك المواقف والوقائع التي تطوّقهم اجتماعياً. ولهذا يفترض الباحثون التفسيريون في معالجتهم للظواهر ضرورة التفعال معها بدرجة تسمح بالنفاذ إلى عمق الظاهرة والأطراف المتورطة في سياقاتها .

وعلى هذا، نجد أن معظم الباحثين الذين يجرون دراسات الحالة والملاحظة المباشرة لا يشغلون أنفسهم كثيراً بتفاصيل تصميم اجرائيات الدراسة. فهم يفضلون لها أن تتكشّف أمامهم وتدلف بحسب السياقات التي تولدها عادة. فالشكل النهائي للدراسة (اجرائياً)؛ يفترض تشكّلة بمجرد حدوث التفاعل المتبادل بين الباحث والظاهرة موضوع الدرس. وكذلك النتائج النهائية للدراسة تغدو هي الأخرى غير قابلة للتنبؤ، أو التأطير المسبق قبل الدخول في مرحلة التفاعل المباشرة مع الظاهرة البحثية.

وبحكم اقتناع الباحثين الكيفيين عامة Qualitative بما يُسمى بالوجوة المتعددة للواقع Multiple Realities، فانهم يأخذون بالعنصر الانساني كأداة بحثية رئيسية في جمع المعلومات. ونظراً لتعدد أوجة الحقائق، فان الأمر يقتضي وجود عنصر نشط قادر على التعرف وحفظ تلك الأوجة المتغايرة لمفهوم الواقع، وهو ما يبرر الأخذ بالعنصر البشري في هذا الموقف البحثي.

فالعنصر البشري في الموقف البحثي – على خلاف الكمبيوتر وكشوف التسجيل المعلوماتية – يعد قادراً على ادراك وفهم النواحي العاطفية (اللامعقول) بوصفها ذات حضور داخلي مؤثر. ويحكم أن السلوك الانساني من النادر جداً أن يكون عقلانياً Rational، فان الأداة الأنسب – حسب اعتقاد الباحثين الكيفيين – هي تلك القادرة على التماهي مع النواحي الشهورية والحسّية العاطفية وبواعثها الحقيقية.

وهنا يأخذ الباحثون التفسيريون بأدوات تُعين على تحقيق هذا الهدف، مثل المقابلة والملاحظة بالمشاركة وبالرصد اللصيق والتحليل للاتصال غير اللفظي والتحليلات الأخرى للوثائق والمضامين (النصوص) وغيرها، وقد يكون الجانب التفاعلي – الاتصالي فيما بين الباحث والأشياء والمبحوثين على جانب كبير من الأهمية في فحص وجهات النظر القيمية الحاضرة في الموقف البحثي والعمل على مكاشفتها. وهذا ما يعني فهماً كلياً

Holistic، أي تحليل المعطيات الراهنة بوساطة الاستقراء Induction (الاهتمام بالجزئيات للتوصل إلى الكليات)، وهو ما يُعين على توصيف الأنموذج المتولّد Emergent Paradigm فالاستقراء في مقابل الاستدلال يبدو أكثر قدرة على كشف الحقائق المتعددة المتشكلة من خلال البيئة. هذا علاوة على فاعليتة في رصد القيم الكامنة في سياق التفاعل المشترك فيما بين الباحث والمبحوث، والتي تعد على قدرٍ كبير من الأهمية في مجال الدرس الانساني وظواهرة الجمعية .

من أهم المتغيرات الفاعلة في سياق اجراء البحث التفسيري قضية تحديد حجم وهامش المشكلة البحثية ومجالات رصدها التأسيسية. فاختيارات العينة وتأطير مشكلة البحث ضمن حدود فاصلة وصريحة – خاصة في ظل عدم وجود افتراضات بحثية صريحة ومسبقة على غرار البحوث الامبريقية. فالكثير من الباحثين التفسيريين يسعون خلف استراتيجية العينات العمديه Purposive Sampling†، خاصة وانهم يهدفون إلى تحقيق الفهم حيال حالات منتقاة بعينها بعيداً عن التعميم. وفي ظل عدم وجود محددات نظرية Theoritical لتوجية النواحي الاجرائية في مجال البحث التفسيري، واستبعاد أيةافتراضات مسبقة للاجرائية، يبرز التساؤل حيال مدى كفاءة التعامل مع المشكلة البحثية وطرائق مداورتها. فالباحثون التفسيريون يرون أفضلية ربط المُساءلة البحثية بالمتغيرات التي تشكّل المعضلة محل الدرس وهي تدلف في سياقاتها الطبيعية، بدلاً من تأطيرها مسبقاً بمحددات نظرية .

وعلية، يتم تحديد المُشكل البحثي بوساطة المشاركين والمبحوثين والباحثين والمحكومة بآلية البحث التفاوضية. فالحدود الفاصلة للمشكل البحثي يؤطرها حقائق المبحوث، وتساؤلات الباحث الخاصة بالموقف البحثي ذاتة. هذا على اعتبار أن المشكل البحثي يتم خلقة في أذهان الباحثين – وليس الطبيعة – خاصة وانة جزء من البيئة الاجتماعة المعيشة. فتحديد المشكل يرتكز على المعلومات السياقية Contextual للحدث والمتورطين

فية، والتي بموجبها يتم النفاذ إلى منظومة القيم والبُني المُشكلّة بحسب أهميتها، والتي بموجبها أيضاً يتم تحديد – موقع المساءلة البحثية بداية ونهاية .

الخـاتمة

ان التمدُّد الراهن في مجال الدرس الاتصالي التنظيمي في العقد الأخير، لفت الانتباة إلى منحني اتصالي على جانب كبير من الأهمية في مجال الدراسات الاتصالية عامة. ولعل معظم المهتمين من دارسي الاتصال والعلوم الاجتماعية يلحظون مدى الاغراق الكبير في تطبيق النماذج الوضعية التى تسعى إلى فهم الظاهرة الاتصالية فى نطاق متغيرات الأنماط السلوكية الظاهرة على مسرح النشاط التنظيمي، والعمل على رصدها بدرجة موضوعية تُعين على التنبؤ والتعميم لاحقاً. ولعل من المناسب، تناول موضوع الاتصال التنظيمي بشكل معرفي يتجاوز البنية السطحية والسلوكيات المنمطة إلى ما يعرف بالنسق الثقافي – الاجتماعي، والذي يحكم نمو وحركية وفاعلية التنظيم. وبحسب الرؤية التي تأخذ بالتنظيم على اعتبار أنة بُنية اجتماعية ثقافية، فان هذة الورقة سعت إلى تقديم النموذج التفسيري من خلال اطروحات المدرسة النقدية والتفاعلية الرمزية وذلك بهدف الاستفادة من فاعلية هذا المنهج في رصد العمق المعرفي لمجال الدرس الاتصالي التنظيمي. فالمنهج التفسيري بوصفة نموذجا بحثيا يدرس المعاني الذاتية والبين ذاتية والاجتماعية، يظل غائباً وبشكل كبير عن دراسات الاتصال التنظيمي. ولعلة من خلال تقديمنا المقتضب للرؤية التفسيرية – في مقابل الوظائفية والرؤى الوضعية – في هذة الورقة، يدرك القارىء مدى حضور البُعد الثقافي – الاجتماعي بكل حمولاتة التاريخية والرمزية، والتي تمارس حضوراً قوياً في بُني وتشكلات التنظيم عامة.

فالتنظيم لة بنية سطحية ظاهرة وأخرى عميقة. وكثيراً مانجد اهتمامات الباحثين الوظائفيين – بالتحديد – يصبون جُل اهتماماتهم بالفعل الظاهر على مسرح التنظيم، ويغفلون في الوقت نفسة الابعاد الأخري غير المنظورة في سياق تشكل الصورة الذهنية للتنظيم. والسبب في ذلك، يرجع إلى نظرتهم الضيقة للتنظيم باعتبارة حضوراً مادياً

صرفاً ينمّط انشطة وسلوكيات أفرادة. بينما يتوجة الباحثون التفسيريون – والنقديون بالتحديد – إلى الأخذ بالنظرة الثقافية التي تصف التنظيم باعتبارة جُمّاعاً لتوظيفات الرموز والتراث والاشارات الجمعية والتي تلعب دوراً كبيراً في تأطير انشطة الأفراد الواعية لكونها البنية العميقة المغذية للأبعاد الشكلانية الأخرى .

فدراسة المعاني المتداولة اجرائياً من خلال المقابلات والملاحظة ودراسات الحالة والوثائق المكتوبة، يظل الهدف الأساسي للبحث التفسيري لاستجلاء المنطق المعمّى والميكانزمات الفعالة في لاوعي الأفراد في التنظيم. ان توظيف المنهج التفسيري في مجال الدرس الاتصالي التنظيمي يعطي المهتمين والباحثين فرصة ريادة واستكشاف الأنماط الفاعلة في حركة وفاعلية الحدث الاتصالي في التنظيمات المعاصرة، بعيداً عن الرؤى السطحية التي تعورف على استخدامها في المناهج الوظائفية الطبيعية .

مراجع البحث الرئيسية

Albrow, M. The dialectic of Science and values in the study of orgnisations. In Salaman of K. Thompson (Eds.), Control and Ideology in Orgnizations. Cambridge : MIT press, 1980.

Burrell, G., & Morgan, G. Sociological Paradigms and Orgnizational Analysis. London : Heinemann, 1979.

Clegg, S. The Theory of Pawer and Orgnization. London : Routledge & Kegan paul, 1975 .

Clegg, S. Orgnization and Control. Administrative Science Quarterly, 1981, 26, 545 - 562.

Giddens, A. New Rules of Sociological Method. New Yourk: Basic Books, 1976.

Giddens, A. Central Problems in Social Theory. Berkeley : Universiy of california press, 1979.

Glaser, B. G. & strauss, A. L. The discovery of grounded theory: strategies for Qualitative research. Chicago : Aldine, 1967.

Habermas, J. On Systematically distorted Communication. **Inquiry**, 1970, 13, 205 - 218.

Habermas, J. **Communication and the evolution of Socicty.** Boston: Beacon Press, 1979.

Harris, L., & Cronen, V. Arules-based model for the analysis and evalua tion of orgnizationa Communication. **Communication Quarterly**, 1979, 27, 12-28 .

Hawes, L. How writing is used in talk : Astudy of Communcationlogic-in-use. **Quarterly Journal** of speech, 1976, 82. 350 - 360.

Putnam, L. Paradigms for Orgnizational Communication Research. Western **Journal of speech communication,** 1982. 46, 192-206.

Rogers, E. The Empirical and Critical Schools of Communication Research, In M. Burgoon (Ed.), Communication Year Book K. Bew Brunswick, N. J : International Communication Association / Transaction Books, 1982.

Weber, M. **The Theory of Social and Economic Orgnization**. New Yourk : Free press, 1947.

المجالس البلدية كأسلوب للإدارة المحلية في دولة قطر: دراسة تقييمية

د. نعيم عقله نصير
قسم الإدارة
جامعـة اليرموك

نتيجة لاتساع وتعدد نشاطات الحكومة، فقد أصبحت المركزية عبئاً عليها مما أدى إلى ظهور صعوبات في إدارة الدولة ومناطقها المختلفة من المركز. وأصبح هناك ضرورة لمنح صلاحيات للمناطق والفروع حتى تتمكن من تنفيذ السياسة العامة بما يحقق مصلحة كل منطقة والدولة ككل في آن واحد. أطلق على مثل هذا النوع من الأساليب الادارية باللامركزية الادارية والتي تعتبر أسلوباً في توزيع الوظائف الادارية بين الحكومـة المركزيـة وبين هيئات محليـة أو مصلحية لها شخصية معنوية مستقلة قد تكون منتخبة أو معينة أو مزيجا من كليهما وتبقى للحكومة الصلاحيات الممنوحة بنفس الطريقة التي تم منحها بها. وتأخذ اللامركية الادارية صورتين الأولى، مصلحية وهي هيئات مستقلة تمـارس صلاحياتها في انجاز عمل أو تقديم خدمة في منطقة واحدة أو في عدة مناطق وتعرف باسم المؤسسة العامة وتدار هذة المؤسسات على أسس قد تكون تجارية أو لتأمين خدمة معينة بعيداً عن تعقيدات الجهاز الحكومي، وذلك من خلال اعطائها مرونة وحرية في القيام بعملها للتخلص من هذة التعقيدات. مثالها مؤسسـات النقل العام والكـهرباء والاتصالات وغيرها، أما الثانية، فإقليمية وهي وحدات مستقلة في مناطق محددة من الدولة تقوم بنشاطاتها باشراف ورقابة الحكومة المركزية، وتتمتع هذة الوحدات بشخصية معنوية ولها مجالس محلية منتخبة أو معينة لإدارة نشاطاتها أو جزء منها وتؤدي إلى إشراك المواطنين في تقرير الامور التي ترتبط بمصالحهم. ويعتبر هذا النوع من اللامركزية مرادفاً للإدارة المحلية[1] .

فالادارة المحلية تنظيم إداري تخضع فيه السلطات المحلية لتوجيهات وتعليمات المؤسسات الحكومية المركزية حول كيفية ادارة شؤون منطقة محددة جغرافياً، وهي تعتبر تبعاً لذلك جزءاً من الهيكل الاداري العام للدولة. وتتمتع بسلطات ادارية في منطقتها الجغرافية فقط. وتحتفظ الحكومة المركزية بسلطة اتخاذ القرارات الرئيسية ووضع السياسة العامة، بينما تمنح المناطق الجغرافية سلطات تختلف في مداها من دولة لأخرى [٢]. وتقوم الوحدات المحلية بممارسة مهام وتقديم خدمات ذات طابع محلي لسكان المنطقة وتستطيع الحكومة المركزية زيادة صلاحيات الوحدات المحلية أو إلغاءها أو تعديلها حسبما تراة مناسباً [٣].

يتطلب تطبيق نظام الادارة المحلية إيجاد وحدات محلية إدارية تمثل المصالح المحلية مع إيجاد مجالس بلدية محلية منتخبة أو معينة أو مزيج من كليهما لإدارة المنطقة بإشراف ورقابة الحكومة المركزية ممثلة بموظف عنها. ولتحقيق اللامركزية الادارية في مجال السلطة التنفيذية والتي تقوم عليها أنظمة الادارة المحلية يجب توفير ثلاثة أركان وهي : التقسيم الجغرافي لأقاليم الدولة، وتمتع الأجهزة المحلية بالسلطات والصلاحيات التنفيذية التي تتضمن الاستقلال الاداري والمالي، وخضوعها لرقابة واشراف الحكومة المركزية[٤].

أما نظام الادارة المحلية في دولة قطر والمتمثل بانشاء البلديات فقد جاء نتيجة لتزايد الضرورات وحاجة الناس للخدمات الحيوية في دولة نامية ومتطورة بسرعة فائقة لتوفير حياة عصرية اصبحت ممكنة نتيجة لاكتشاف البترول عام ١٩٣٠ واستقلالة تجارياً وتصديرة منذ عام ١٩٤٩م، ويتطلب هذا اعداد خطط وبرامج تنموية تهدف لتحقيق رفاهية المواطن القطري على المستويين المركزي والمحلي. ولقد تم تلخيص أهداف الادارة المحلية في قطر ممثلة بالبديات بما يلي[٥] :

١ - تحقيق اللامركزية في الحكم والادارة باشراك المواطنين اشتراكاً فعلياً وديمقراطياً

في ادراة شؤونهم وأمورهم المحلية .

٢ – توظيف مؤسسات البلديات لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣ – المساهمة في خلق الاستقرار والاستيطان للمواطن وانشاء مراكز تجمعات أكبر من المدن والقرى حتى تستطيع الدولة بواسطة البلديات تقديم المزيد من الخدمات لرفاهية وسعادة شعب قطر .

٤ – تقديم الخدمات المحلية الضرورية للمواطن .

ولتحقيق هذة الأهذاف قامت البلديات في دولة قطر بتقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع الكبرى.

كما قامت بالمحافظة على النظافة العامة والترويح والقضاء على الآفات الضارة وتجميل وتحسين المرافق العامة للمدن وتجميل الشوارع والشواطىء وغرس الميادين وتوفير المنتزهات وتخطيط الشوارع ومناطق السكن والمناطق الصناعية والتجارية.

أهداف البحث : يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي :

١ – التعرف على كيفية تطور نظام الادارة المحلية في دولة قطر ممثلاً في المجالس البلدية القائمة فيها منذ إنشائها في عام ١٩٦٣ وحتى الآن.

٢ – بيان مدى توفر أركان نظام الادارة المحلية في البلديات القطرية من تقسيم جغرافي للمناطق، وسلطات تنفيذية تتضمن استقلالاً مالياً وادارياً، ورقابة وإشرافاً من قبل الحكومة المركزيه.

٣ – بيان مدى تقيد الحكومة المركزية في قطر بالمعايير المتعارف عليها عند منحها للصلاحيات للمجالس البلدية .

٤ – بيان مدى توفر امكانية تطوير المجالس البلدية في قطر في المستقبل كخطوة على

الطريق نحو تطبيق الحكم المحلي .

منهاجية وفرضيات البحث :

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال شرح وتحليل ظاهرة تطور نظام الادارة المحلية في قطر ممثلاً بالبديات القائمة في مدنها، ومن ثم وصف وتحليل للمتغيرات التي تضمنتها هذة الظاهرة وعبرت عنها الدراسات السابقة والتقارير المعدة من قبل وزارة الشؤون البلدية والزراعية والتشريعات القانونية التي تحكم نشأتها وتحدد صلاحياتها والمراجع الأخري التي استطاع الباحث الحصول عليها .

أما الفرضيات التي يطرحها البحث فهي استدلالية وهي تشكل إجابات محتملة للأسئلة التي طرحتها أهداف البحث، ولذلك من خلال ما تم الحصول علية من حقائق ومعلومات أظهرتها الدراسة .

أما فرضيات البحث فهي :

١ – من المتوقع أن يكون اتجاة تطوير ادارة البلديات في قطر ومنذ إنشائها في عام ١٩٦٣ وحتي الآن نحو منح صلاحيات متزايدة للمجالس البلدية في إدارة شؤونها الذاتية .

٢ – من المتوقع أن لايتوفر أركان نظام الادارة المحلية في المجالس البلدية في قطر وذلك بسبب قلة مواردها المالية والندرة النوعية والكمية للموارد البشرية اللازمة لحسن ادارتها .

٣ – من المتوقع أن تتقيد الحكومة المركزية القطرية بالمعايير المتعارف علية عند منحها للصلاحيات لمجالسها البلدية .

٤ – لا تمتلك المجالس البلدية في قطر وفي وضعها الحالي الامكانيات اللازمة للانتقال كخطوة أولى على الطريق نحو تطبيق الحكم المحلي .

لتبسيط البحث ولتحقيق أهدافة وفحص الفرضيات التي يطرحها فقد تم تقسيمة إلى أربعة أجزاء أما الجزء الأول فيتناول تطور الادارة المحلية في دولة قطر منذ بداية تكوين البلديات في عام ١٩٦٣ حتى الآن. ويتناول الجزء الثاني أركان نظام الادارة المحلية ومدى توفرها في ادارة البلديات في دولة قطر.

أما الجزء الثالث فيبين مدى تقيد الحكومة المركزية في قطر بالمعايير المتعارف عليها عند منحها الصلاحيات للمجالس البلدية.

وأخيراً، يلخص الجزء الرابع أهم النتاذج والتوصيات التى ينتهي إليها البحث.

أولاً : تطور الادارة المحلية في الفترة (١٩٦٣ - ١٩٩٢) :

لقد مارست قطر منذ فجر تاريخها نوعاً من اللامركزية الادارية متمثلاً في النظام التقليدي الموروث والنابع من تكوين المجموعات القبلية وتقاليدها وعلاقاتها البدائية البسيطة، فهو ليس غريباً على المواطن في الماضي والحاضر، ولكن الجديد هو تنظيم البلديات على أسس ومبادىء وأطر حديثة مستمدة من تجارب العالم المعاصرة فهو نظام جديد في ظاهرة وفروعة ولكنة أصيل في باطنة وجذوره. فقد كان حكم شيخ القبيلة أو مادونة من الأسر الكبيرة أو مجالس الكبار أو مجالس الشيوخ أو لجان الصلح نوعاً من الحكم المحلي شهدتة قطر في تاريخها ولقد تجلى أثر ذلك الحكم المحلي بقطر عام ١٠٧٦ حين انتقلت قطر من نفوذ إلى نفوذ وكان ابرزة النفوذ البرتغالي والنفوذ العثماني، ولا شك أن لكل نفوذ قوانين وتشريعات ولكن ظلت قطر تحكم من قبل أسرها الكبيرة دون تدخل أجنبي كبير في شـؤونها المحلية التي كانت تدار من قبل الحكـام ورؤوساء القبائل [٦]، وبزوال النفوذ العثماني عام ١٩١٥ جاء دور بريطانيا لتكون قطر في ظل الحماية مستقلة في شؤونها الداخلية أثناء تلك الفترة [٧].

يعتبر عام ١٩٦٣ هو بداية تكوين البلديات في دولة قطر بنمطها الحديث وذلك

نتيجة لصدور القانون رقم (١١) بتنظيم بلدية قطر [٨] حيث اراد المشرع القطري بهذا أن تكون هناك بلدية واحدة في العاصمة باعتبارها واجهة للبلاد. وتسهيلاً لتتبع عملية تطور الادارة المحلية في دولة قطر فقد تم تقسيمها إلى ثلاث مراحل : الأولى : مرحلة البلدية الواحدة خلال الفترة (١٩٦٣ - ١٩٧٢)، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة تعدد المجالس البلدية وذلك خلال الفترة (١٩٧٢ - ١٩٩٠)، وأخيراً مرحلة المجلس البلدي المركزي خلال الفترة (١٩٩٠ وحتى الآن) .

١ - مرحلة البلدية الواحدة (١٩٦٣ - ١٩٧٢) :

قبل تكوين بلدية قطر بنمطها الحديث عام ١٩٦٣ لابد من الرجوع للوراء قليلاً إلى الفترة التي سبقت إنشاءها. حيث كان هناك مجلس بلدي يتكون من رئيس وأعضاء وعاملين للقيام بالخدمات المحلية للمواطنين، ثم حُل هذا المجلس بعد أن مارس صلاحياتة زهاء سنتين تقريباً وانشئت دائرة خاصة بالخدمات المحلية نخدم كل أنحاء قطر. ونتيجة للتطور الطبيعي والاقتصادي والعمراني وازدياد السكان والتوسع في الاسكان بمدن الدوحة وحاجة الناس إلى المزيد من الخدمات المحلية وتحسين الوسائل وتنويعها وادارتها بأحدث السبل. كان لابد من خلق أجهزة شعبية ومحلية من المواطنين أنفسهم لتتفاعل وتتجاوب مع رغبات وتطلعات المواطنين إلى الخدمات في مجالات البناء والعمران والأسواق مع التقاليد والعادات الموروثه. لذلك ألغيت الدائرة المركزية للخدمات المحلية وأنشئت بلدية قطر على نمط حديث ومؤسسة عامة لها شخصية معنوية واعتبارية[٩] .

يعتبر القانون رقم (١١) لعام ١٩٦٣ الخاص بتنظيم بلدية قطر النواة الأساسية في التطور الذي شهدتة البلاد في تدعيم اللامركزية الادارية وتكوين نظام الادارة المحلية في قطر. حيث نصت المادة (١) من القانون على إنشاء بلدية للدوحة تكون لها شخصية معنوية وتعتبر من المؤسسات العامة وتكون غايتها العمل بخير الوسائل على تقدم الدوحة

عمرانياً ومحلياً. كما بينت المادة (٢) من القانون كيفية ادارة بلدية قطر وذلك من خلال أجهزة ثلاثة هي : المجلس البلدي، ورئيس البلدية، ومدير البلدية كما نصت المادة (٢) على أن المجلس البلدي يتكون من تسعة عشر عضواً يتم تعيينهم بمرسوم بناء على ترشيح وزير الشؤون البلدية. ومن الجدير بالذكر أن هناك قوانين ومراسيم أكدت حق المواطن القطري في انتخاب من يراة صالحاً ليمثلة في البلدية ولا تفرض علية شروط أو قيود سوى شروط معينة لأن يكون ناخباً. ويشترط القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣ وكذلك المرسوم رقم (٤) لسنة ١٩٦٣ والمرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٦٣ والمرسوم رقم (٧) لسنة ١٩٦٣ والمرسوم رقم (٨) لسنة ١٩٦٣ والمرسوم رقم (٧) لسنة ١٩٦٣ والمرسوم رقم (٨) لسنة ١٩٦٣ الخاص بنظام انتخاب وتعيين أعضاء المجلس البلدي لبلدية الدوحة أن يكون الناخب قطرياً، وذكراً، وسليم العقل، لا يقل عمرة عن ١٨ سنة، ومقيماً بالدائرة وهو المكان الذي يقيم فية الشخص عادة، وأن يكون اسمة مدرجاً في جدول الانتخابات ويحرم القانون من حق الانتخابات الأشخاص المحكوم عليهم في جريمة مخلة بالشرف والأمانة، كما يوقف القانون أيضاً استعمال حق الانتخاب بالنسبة للمتجنسين بالجنسية القطرية قبل انقضاء عشر سنوات من تجنسهم أو من تاريخ العمل بقانون الجنسية، ورجال القوات المسلحة والشرطة[١٠] .

بينت المادة (١٣) من قانون رقم (١٢) لسنة (١٩٦٣) أن من اختصاصات المجلس البلدي اعداد مشروع ميزانية البلدية للسنة الحالية الجديد ومشروع الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية وعرضها على وزير المالية للنظر فيها والاشراف على جميع الشؤون المالية للبلدية وذلك استثناء من القواعد والنظم المعمول بها حالياً وكذلك الاشراف على جميع موظفي وعمال البلدية وتعيينهم وتأديبهم وفصلهم وكافة شؤونهم، وذلك استثناء من أحكام قانون الوظائف العامة المدنية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١ لعام ١٩٦٧

ولائحتة التنفيذية[١١] .

وتدل المادة (١٣) أيضاً أنة تسري على الميزانية وحسابها الختامي الأحكام التي تسري على ميزانية الدولة وحسابها الختامي والتي ينظمها القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم السياسة المالية العامة في قطر .

نستنتج مما تقدم أن الفترة ١٩٦٣ – ١٩٧٢ تتميز بوجود مجلس بلدي واحد في دولة قطر هو مجلس بلدية قطر (الدوحة فيما بعد) وهو مجلس سابق في وجودة على وزارة الشؤون البلدية التي جاء انشاؤها متأخراً في عام ١٩٧٢ . ويتمتع هذا المجلس البلدي باستقلال مالي وإداري نسبي ناتج عن كونة مؤسسة عامة لها شخصية معنوية، كما لم يختر أعضاء مجلس بلدية الدوحة عن طريق الانتخاب كما اشترط قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣ والمراسم الأخرى. وكأن المشرع القطري قد أراد في تلك الفترة أن تكون هناك بلدية واحدة في العاصمة باعتبارها واجهة البلاد وأن التجمعات السكانية الأخرى لم تصل بعد إلى الحجم المناسب لتكون بلديات خاصة بها .

٢ – مرحلة تعددية البلدية في دولة قطر (١٩٧٢ – ١٩٩٠) :

شهدت هذة الفترة دعماً للجهاز الاداري اللامركزية أو المحلي حيث أنشئت وزارة الشؤون البلدية في عام ١٩٧٢ وصدر في شأنها القانون رقم (٢٤) لعام ١٩٧٢ والذي ينظمها ويحدد اختصاصاتها وانيط بها مهمة الرقابة والاشراف على جميع الأعمال الادارية والمالية للمجالس البلدية وإدارتها التنفيذية وتقديم المقترحات للمجلس الوزارى بإنشاء بلديات جديدة كلما دعت الحاجة لذلك. وكذلك ترشيح رؤوساء وأعضاء المجالس البلدية ومديري البلديات وعرضهم على مجلس الوزارء لاصدار المراسيم والقرارات اللازمة لتعيينهم في مناصبهم. وتتولى وزارة الشؤون البلدية إيقاف تنفيذ أي قرار من قرارات المجالس البلدية إذا رأت الوزارة أنة يتعارض مع الصالح العام. ويصدر قرار

الايقاف مسبباً بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء. وتقترح الوزارة حل المجالس البلدية ويصدر بالحل مرسوم بناء على عرض وزير الشؤون البلدية وفي هذة الحالة يستعاض عن المجلس المنحل بمجلس جديد. كما تقوم الوزارة بفحص ومراجعة مشروعات الميزانيات والحسابات الختامية السنوية الخاصة بالمجلس البلدية التابعة وإعداد مشروع موحد متكامل للميزانية العامة للوزارة قبل بدء السنة المالية الجديدة بشهرين على الأقل(١٢).

تدل هذة الاختصاصات على مدى اتساع اختصاصات وزارة الشؤون البلدية ومدى هيمنتها على البلديات وأن المجالس البلدية وإدارتها التنفيذية ما هي إلا وسائل لتحقيق أهداف الوزارة في تقدم قطر عمرانياً وصحياً.

كما شهدت هذة الفترة تعدداً للبلديات في قطر، حتى أصبحت الآن احدى عشر بلدية إلى جوار بلدية الدوحة وذلك بمقتضى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢ إنشاء بلديات جديدة، حيث نصت المادة الأولى من هذا القانون على إنشاء خمس بلديات تتبع وزارة الشؤون البلدية هي بلدية الريان، وبلدية الوكرة، وبلدية الخور، والذخيرة، وبلدية أم صلال، وبلدية مدينة الشمال. واجازت نفس المادة بقرار من مجلس الوزراء إنشاء بلديات أخرى، أو إلغاء القائم منها أو دمج بلديتين أو أكثر في بلدية واحدة، ويصدر بالحدود الجغرافية والقري التابعة لكل بلدية قرار من وزير الشؤون البلدية، وبينت المادة الثانية من القانون طريقة تعيين مجالس البلديات لهذة المدن، حيث يعين لكل بلدية من هذة البلديات مجلس مكون من رئيس وعدد من الأعضاء لا يقل عن أربعة، ويصدر بتعيينهم مرسوم، ويختار المجلس من بين أعضائة نائباً للرئيس تؤول إلية اختصاصات الرئيس عند غيابه. واجازت المادة (٣) من هذا القانون لوزير الشؤون البلدية أن يوكل بعض هذة الاختصاصات إلى بلدية الدوحة(١٣).

جاءت التقسيمات الادارية كنتيجة طبيعية لتجمع السكان في منطقة أو أخرى جريا وراء كسب عيشهم في تلك المنطقه. من هذة التجمعات كانت الموانىء القديمة والحديثة على السواحل، وكذلك أماكن مياه الآبار والأراضي الزراعية والمراعي ومواقع صيد اللؤلؤ والاسماك، ولذلك كانت الموانىء القديمة والحديثة من أكبر التجمعات السكانية في دولة قطر وكانت مدينة الدوحة وما زالت أكبر التجمعات حيث يبين جدول رقم (١) أن عدد سكانها ٢١٧٢٤٩ نسمة، أي حوالي ٩ ٪ من المجموع العام للسكان في سنة ١٩٨٦ والبالغ عددهم ٣٦٩٠٧٩ نسمة تقريباً .

لقد ازدهرت المدن والمواني‌ء القطرية نتيجة لتكاثر السكان بها. حيث أدى اكتشاف البترول بكميات تجارية وما رافق ذلك من ارتفاع دخول الأفراد وازدهار الصناعة البتروكيماوية ورواج التجارة إلى جذب الناس إلى هذة المدن والموانىء. كما ظلت مجموعات قليلة من السكان في أماكن الزراعة والرعي في الداخل. كما ازدّهرت قرى قديمة نتيجة ربطها بشبكة طرق مواصلات كبيرة بعثت الحياة فيها من جديد. لذلك قامت الدولة بإنشاء البلديات وضمت المناطق المجاورة لها من قرى لإيمان الدولة بإمكانية تنمية هذة المناطق محلياً وربط ذلك بأهداف التنمية الشاملة على مستوى الدولة .

لم يعتمد المشرع القطري أن يكون المعيار للتقسيم الاداري هو خلق ادارات محلية متعددة المستويات، بل تتساوى البلديات في سلطاتها وصلاحياتها ماعدا تميز بلدية الدوحة ببعض الأحكام، منها مثلاً ما نص القانون علية من أن المجلس البلدي الخاص يتكون من تسعة عشر عضواً، بينما لكل بلدية من البلديات الأخرى مجلس يتكون من عدد من الأعضاء لا يقل عن أربعة، كما أن القانون أجاز لوزير الشؤون البلدية أن يوكل بعض اختصاصات هذة البلديات إلى بلدية الدوحة .

وسنتناول الآن وباختصار التعريف بأهم البلديات في دولة قطر :

١ - بلدية الدوحة : أكبر المدن وعاصمة البلاد وكذلك أكبر الموانىء وبها المؤسسات التجارية والصناعية. وقد تم افتتاحها عام ١٩٧٢. وتضمن قرار رقم (٣) بشأن بلدية الدوحة الصادر عن وزير الشؤون البلدية بتاريخ ١٠ / ٢ / ١٩٨١ اعادة تنظيم العمل في بلدية الدوحة بحيث يساعد مدير بلدية الدوحة في إدارة أعمال البلدية خمسة موظفين برتبة مساعد مدير يتولون القيام بالوظائف التالية[١٤] :

- الشؤون الادارية والمالية ويتبعها قسم الشؤون الادارية، وقسم الشؤون المالية .

- الشؤون الفنية ويتبعها قسم الهندسة، وقسم المباني وقسم التفتيش .

- الشؤون الصحية ويتبعها أقسام النظافة العامة، ومراقبة الأغذية ومصنع السماد العضوي والمحرقة ومكافحة القوارض والحشرات، ودفن الموتى، وأم سعيد .

- الشؤون العامة، ويتبعها قسم الأسواق، والمقصب الآلى، وقسم الحدائق العامة، وحديقة الحيوان والمنطقة الصناعية، وقسم الرخص التجارية، وقسم رخص الاعلان، وقسم الكراج والنقليات.

- شؤون الاستهلاك ويتبع لها قسم المساحة وقسم التثقيف .

أما مكتب مدير البلدية فيتبعة قسم التنظيم، وقسم المشاريع والبرامج، وقسم العلاقات العامة، ومكتب التوعية، وقسم الترجمة، والسكرتارية .

تميزت الفترة (١٩٧٢ - ١٩٩٠) بتعددية البلديات في دولة قطر، حيث صدر قانون رقم (٩١) لسنة ١٩٧٢ بإنشاء بلديات جديدة، ونصت المادة (١) من هذا القانون على إنشاء البلديات الآتية وتتبع وزارة الشؤون البلدية :

بلدية الريان، وبلدية الوكرة، وبلدية الخور، والذخيرة، وبلدية أم صلال، وبلدية مدينة الشمال[١٥] قبل إعطاء نبذة عن هذة البلديات لا بد من التذكير من أن بلدية

الدوحة هي الأكثر سكاناً، حيث بلغ عدد سكانها ٢١٧٢٩٤ نسمة في عام ١٩٨٦، أي ما نسبتة ٥٩٪ من المجموع العام لسكان دولة قطر وكما تظهرة إحصائيات التعداد العام للسكان في دولة قطر في جدول رقم (١). وهذا يظهر عدم توازن في توزيع السكان على المناطق الجغرافية المختلفة في قطر، ويجعل من مدينة الدوحة وما حولها من مدن مجاورة كالريان والوكرة منطقة تجمع لحوالي ٩٠ ٪ من المجموع العام للسكان في دولة قطر .

جدول رقم (١) توزيع سكان قطر حسب البلديات

البلدية العدد والنسبة	عدد السكان	النسبة المئوية
الدوحة	٢١٧٢٩٤	٪ ٥٩
الريان	٩١٩٩٦	٪ ٢٥
الوكره	٢٣٦٨٢	٪ ٦
أم صلال	١١١٦١	٪ ٣
الخور	٨٩٩٣	٪ ٢
الشمال	٤٣٨٠	٪ ١
الغويريه	١٦٢٩	٪ ١
الجميلية	٧٢١٧	٪ ٢
جريان الباطنه	٢٧٢٧	٪ ١
المجموع العام	٣٦٩٠٧٩	٪ ١٠٠

٢ ـ بلدية الريان : تجاور بلدية الدوحة غرباً وتضم حولها أراضى زراعية خصبة لإنتاج الخضروات والفواكة والأعلاف. كانت عبارة عن قرى متلاصقة ببعضها وتبعد عن العاصمة بحوالي ٧ كم. وبعد افتتاح بلديتها سنة ١٩٧٢ أخذت هذة القرى تتطور

من حيث الخدمات العامة والمرافق، وذلك عن طريق فتح الشوارع، واستهلاك الأراضي وإنشاء بعض المشاريع الرئيسية مثل المنتزهات والأبنية الجديدة. ويدل التعداد العام للسكان والمساكن في دولة قطر في عام ١٩٨٦ وكما يظهر في جدول رقم (١) أن عدد سكان هذة البلدية ٩١٩٩٦ نسمة، أي ما نسبتة ٢٥ ٪ من المجموع العام لسكان دولة قطر.

٣ – بلدية الوكرة : تقع جنوب شرق مدينة الدوحة وتطل على شاطىء الخليج العربي وشمال منطقة أم سعيد الصناعية، وتبعد عن مدينة الدوحة حوالي ١٥ كم. تعتبر هذة المنطقة أرضاً طينية صالحة للزراعه. كما يوجد بها آبار صالحة للشرب في منطقة الخبيب وآبار أخرى صالحة للزراعة، يبلغ عدد سكان الوكرةحسب التعداد العام للسكان في عام ١٩٨٦ حوالي ٢٣٦٨٢ نسمة إلى ما نسبتة ٦ ٪ من المجموع العام للسكان في دولة قطر. ويتبع لبلدية الوكرة قرى الوكير والحزارة والمشاف وترنية وأم الحول وأم حاطة ومليح والعشيرية .

٤ – بلدية الخور والذخيرة : تقع شمال ووسط دولة قطر وتشرف على مياة الخليج العربي على ساحلة الغربي حيث تقع المنطقة غربة مباشرة. تكثر في هذة المنطقة الرياض الصالحة للزراعة مما جعل منطقة وسط الشمال تمتاز بكثرة المزارع، كما أن ساحلها البحري يمتاز بكثرة الصخور مما جعل المنطقة مصدر صيد للأسماك .

ويتبع لهذة البلدية مدينة الخور وقرية الذخيرة وقرية سميسمة وقرية تبك وقرية اوعب وقرية العقدة والمزارع الحكومية والمزارع الخاصة (١٦) يبلغ عدد سكان هذة البلدية ٨٩٩٣ نسمة حسب التعداد العام سنة ١٩٨٦ أي ما نسبتة ٢ ٪ من المجموع العام للسكان في دولة قطر .

٥ – بلدية الشمال : تقع على الساحل الشمالي من دولة قطر، وتعتبر أغنى المناطق

الزراعية بدولة قطر. يوجد بها المزارع العامة وكذلك الخاصة وكذلك بعض الجبال مثل جبل فويرط ورمال كثيرة قرب السواحل وتمتاز أيضاً بغزارة الأمطار وكذلك النقل البحري بين قطر والبحرين. وبالتالي توجد بها بعض المراعي والثروة الحيوانية من إبل وأغنام. تضم بلدية الشمال كلاً من : مدينة الشمال، والرويس، وأبو طلوف، والكعبان وقرية عين بني فضل وعذبة وعين سنان، والغشامية وفويرط، والجديع، والسليمي، والحويلة، والنعمان، والعريش، وعشيرج. أما عدد سكان البلدية فيبلغ (٤٣٨٠) نسمة، أي ما نسبتة (١ ٪) من المجموع العام للسكان في دولة قطر حسب التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٦ .

٦ – بلدية أم صلال : تقع وسط وشرق دولة قطر، ويحدها من الشمال بلدية الخور والذخيرة ومنطقة الغويرية ومن الجنوب منطقة الريان ومن الغرب منطقة الجميلية. وتضم المنطقة أم صلال محمد والخيسة والخريطيات، وأم العمد، وأم القرن، أم العبيدية والضيع .

كما أنشئت بلديات أخرى مثل الجميلية وعدد سكانها (٧٢١٧) نسمة ونسبة سكانها ٢ ٪ من المجموع العام لسكان دولة قطر. وبلدية الغوريرية وعدد سكانها (١٦٢٩) نسمة وبنسبة ١ ٪ من المجموع العام لسكان دولة قطر، وبلدية جريان الباطنة وعدد سكانها (٢٧٢٧) نسمة وبنسبة تصل الى حوالي ١ ٪ من المجموع العام لسكان دولة قطر. وبلدية السوق المركزي وبلدية الخيطية، وبلدية أبو سمرة وهي بلديات قليلة السكان ولكنها تشكل أماكن استقطاب للسكان في المستقبل. تعكس إحصائيات السكان للبلديات عدم التوازن في توزيع السكان في شبة الجزيرة القطرية، حيث نلاحظ أن حوالى ٩٠ ٪ من السكان يتجمعون في مدينة الدوحة وضواحيها الريان والوكرة. وهذا يشكل عبئاً على الدولة في توفير الخدمات وخطراً اجتماعياً لما تشكلة المناطق

المكتضة بالسكان من بؤر للجريمة والانحرافات السلوكية، وخطراً أمنياً لما تشكلة المناطق الخالية من السكان من تهديد لأمن الدولة .

٣ - مرحلة المجلس البلدي المركزي (١٩٩٠ وحتى الآن) :

تمثل هذة المرحلة العودة إلى المرحلة الأولى (١٩٦٣ - ١٩٧٢) حيث كان هناك بلدية واحدة (بلدية قطر) في قطر. حيث أنشيء مجلس بلدي مركزي في قطر بموجب قانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ والذي تنص المادة الأولى منة على إنشاء مجلس بلدي مركزي بمدن وقرى ومناطق دولة قطر، يسمى المجلس البلدي المركزي، مقره الدوحه ويحل محل المجالس البلدية القائمة حالياً، ويتولى مباشرة أعمالها على الوجة المبين في هذا القانون، ويعمل تحت إشراف وزارة الشؤون البلدية والزراعة ورقابتها[١٧] .

بينت المادة (٢) من القانون بأن المجلس يتكون من ٢١ عضو قطرياً يمثلون المدن والقرى والمناطق المختلفة، ويتم تعيينهم بمرسوم بناء على اقتراح وزير الشؤون البلدية والزراعه. كما بينت المادة (٣) من القانون أن يتولى وزير الشؤون البلدية والزراعة رئاسة المجلس. ويكون لة نائب يختارة أعضاء المجلس من بينهم في أول اجتماع لة، ويحل محل الرئيس في جميع اختصاصاته عند غيابه أو خلو منصبه لأي سبب من الأسباب .

أما المادة (٤) فتشير إلى تعيين سكرتير عام للمجلس ومديري البلديات والمدن والقرى والمناطق المختلفة ونواب لهم عند البلديات والمدن والقرى والمناطق المختلفة ونواب لهم عند الاقتضاء بقرار من وزير الشؤون البلدية والزراعة. أما مدة العضوية فهي ثلاث سنوات. ويجوز إعادة تعيين أو اختيار من انتهت مدته من الأعضاء. وحددت المادة (٨) اختصاصات المجلس المركزي وبينت أن هدف المجلس العمل بالوسائل المتاحة على تقدم البلاد في مجال الشؤون البلدية .

يمثل إنشاء المجلس البلدي المركزي في عام ١٩٩٠ نكسة للإدارة المحلية في قطر، ففي الوقت الذي وصلت اللامركزية في الدول الأخرى إلى مرحلة الحكم المحلي، نجد أن الادارة المحلية في قطر قد تراجعت إلى درجة إلغاء وجودها بإحداث المجلس البلدي المركزي. وهذة النتيجة تنفي الفرضية الأولى لأن اتجاه وتطور إدارة البلديات منذ إنشائها في عام ١٩٦٣ نحو تقليص صلاحيات المجالس البلدية في قطر إلى درجة إحلال المجلس البدي المركزي الذي يرأسة وزير البلديات محل المجالس البلدية في الدولة. وهذا يشكل تراجعاً إلى نقطة البدء في عام ١٩٦٣ عندما كان في قطر مجلس بلدي واحد. ومهما كان العذر لهذا التراجع فإنه يتعارض مع فلسفة إيمان الحكومة بأن البلديات هو الطريق المناسب لتحقيق أهذاف الادارة المحلية في إشراك المواطن في إدارة شؤون منطقتة المحلية.

ثانياً : مدى توفر أركان نظام الادارة المحلية في دولة قطر :

لتحقيق نظام الادارة المحلية في مجال السلطة التنفيذية لأي دولة لابد من توفر الأركان الثلاث التالية : تقسيم جغرافي لأقاليم الدولة. وسلطات تنفيذية تتضمن استقلالاً إدارياً ومالياً، وعلاقات مع الحكومة المركزية (١٨). وسنتناول هذة الأركان الثلاث بهدف بيان مدى توفرها في نظام الادارة المحلية في دولة قطر.

١ - التقسيم الجغرافي لقطر : يحدد التقسيم الجغرافي لأقاليم الدولة نطاق صلاحيات الأقسام الادارية المختلفة في وحدات الادارة المحلية. ويدخل في تحديد هذا التقسيم اعتبارات هامة تحكم هذا الأمر فهناك الاعتبارات الاقتصادية والسكانية، حين تقسم أقاليم الدولة بحيث لا يكون هناك ثمة تفاوت اقتصادي بينها وبحيث يمثل في الوقت نفسة وحدات اقتصادية ذات حجم كبير تسبياً تمكن أجهزة الادارة المحلية من الاعتماد على تنمية مواردها المالية من داخل الأقليم الجغرافي. كما ينبغي أن يحقق تقسيم الوحدات الاقليمية التوازن في توزيع السكان. وهناك اعتبارات الكفاءة التنظيمية والادارية فهناك

ارتباط قوي بين حجم الوحدة والكفاءة التنظيمية والادارية للوحدات القائمة بأداء الخدمات والمهام المحلية. وهناك اعتبار المشاركة الديمقراطية، فكلما كان حكم الوحدة المحلية صغيراً (جغرافياً وسكانياً) كلما زاد معدل مشاركة الفرد في تشكيل سياساتها العامة والرقابة عليها. فالأجهزة المحلية التي تتوفر من وحدات صغيرة نسبياً تكون أكثر قرباً من الأهالي وبالتالي توفر لعدد كبير منهم المشاركة في تسيير شؤونهم المحلية. ومن الجدير بالذكر أن تأثير الاعتبارات الاقتصادية يكون أقل من تأثيرها في تقسيم الوحدات الجغرافية لأغراض الحكم المحلي، ولكون نظام الادارة المحلية لا يمثل نظاماً متكاملاً للحكم، فإن العوامل الاقتصادية والسياسية تتنحي لتبرز محلها الاعتبارات الخاصة بالكفاءة الادارية والتنظيمية إذا ينبغي لتحديد نطاق الوحدة المحلية في نظام الادارة المحلية أن يسترشد بتأثير حجم أوعية الخدمات وعدد السكان ودرجة التشتت الجغرافي لإمكانية تحقيق وفورات التخصص وتقسيم العمل في أجهزة الادارة المحلية، وإمكانية التنسيق بين مختلف الخدمات التنفيذية التي تؤديها هذة الأجهزه. أما في دولة قطر فقد جاءت التقسيمات الادارية كنتيجة طبيعية لتجمع السكان في منطقة أو أخرى جرياً وراء كسب عيشهم في تلك المنطقة من هذة التجمعات الموانيء القديمة والحديثة على السواحل وكذلك أماكن المياة والآبار والأراضي الزراعية والمراعي ومواقع صيد اللؤلؤ والأسماك ولذلك كانت الموانىء القديمة والحديثة من أكبر التجمعات السكانية في دولة قطر، وكانت الدوحة والمدن المتصلة بها كالريان والوكرة أكبر التجمعات إذ يقطن فيها حوالي ٣٣٢٩٧٢ نسمة بنسبة تصل إلى حوالي ٩ ٪ من المجموع العام للسكان في قطر. إلا أن الاعتبارات الخاصة بالكفاءة الادارية والتنظيمية تشكل عائقاً لفعالية التقسيمات الجغرافية في دولة قطر حيث أن الدولة تعاني من نقص نوعي وكمي انعكس في قلة عدد السكان وفي تدني مستوي كفاءة الموارد البشرية المتوفرة، مما يجعل إمكانية إشراك المواطن في إدارة شؤونة المحلية بنفسة كحق ديمقراطي وهدف صعب المنال. فالكفاءات والقدرات

المحلية في دولة قطر ليست متوفرة بالاعداد المطلوبة كما أن المتوفر منها ليس مؤهلاً بالمستوى المطلوب .

٢ - سلطات تنفيذية تتضمن استقلالاً إدارياً ومالياً : تقوم الادارة المحلية على تمتع أجهزتها المحلية بلسلطات وصلاحيات لازمة لتقديم خدماتها والمهام الموكلة إليها على خير وجة ويتطلب ذلك أن تتمتع هذة الأجهزة بدرجة كبيرة من الاستقلال في تنظيمها لأعماله، وفي وضع أنظمتها الادارية، وفي اتخاذ القرارات وضع السياسات التي تراها مناسبة، وفي تسيير أجهزتها، وفي تدبير مواردها المحلية بالقدر الذي يضمن لها قدراً مناسباً من التمويل، الذاتي. وهي بذلك تتمتع بقدر من الاستقلال في تسيير شؤونها يفوق بكثير ما هو متاح للفروع الادارية التابعة للأجهزة المركزية. وذلك لأن القانون يمنح أجهزة الادارة المحلية شخصية اعتبارية مستقلة عن الجهاز الاداري المركزي للدولة، ويمنحها الكثير من الصلاحيات الادارية والمالية ويتضمن هذا منحها صلاحيات في تحصيل الرسوم والضرائب المحلية واستخدامها في تمويل أنشطتها وخدماتها ومن الجدير بالذكر أن هذة الصلاحيات التي تتمتع بها وحدات الادارة المحلية والاستقلال والشخصية الاعتبارية التي تمنح لها تكون بقوانين تصدر من السلطة التشريعية المركزية وبموافقتها (١٩). أما في دولة قطر، فقد بين القرار الوزاري رقم (١٦) لسنة ١٩٩١ الاختصاصات الادارية والمالية في البلديات في دولة قطر وبينت المادة (٢) الاختصاصات الادارية، أما المادة (٣) فبينت الاختصاصات المالية (٢٠). وفيما يلى ملخص لهذة الاختصاصات :

– اختصاصات البلديات القطرية في الشؤون الادارية : ورد في المادة (٢) من القرار الوزاري رقم (١٦) لسنة ١٩٩١ الاختصاصات الادارية التالية للبلديات القطرية :

١ – المراسلة المباشرة لمختلف إدارات الوزارة والبلديات الأخرى ومكاتبة سائر الادارات الحكومية يهدف الافادات أو جمع المعلومات أو تقديم الخدمات على أن لايترتب على

هذة المكاتبات مبادىء عامة أو التزامات مالية، وكذلك مسك سجلات البريد الخاص بالبلدية وتسجيل الوارد والصادر وحفظ الملفات العائدة لها .

٢ – طباعة وتصوير وتسخ المكاتبات والتقارير الخاصة بها بواسطة أجهزتها وموظفيها .

٣ – تولي أعمال الحراسة والنظافة الخاصة بمباني البلدية ومكاتبها ومرافقها وتجهيزاتها المختلفة .

٤ – الاتصال المباشر بقسم العلاقات العامة من أجل القيام بأعمال التوعية والاعلام الخاص بنشاطات البلدية ويتولي قسم العلاقات العامة ترتيب اللقاءات بين مسؤول البلدية ورجال الصحافة والاذاعة والتليفزيون .

٥ – يرشح مدير البلدية الموظفين اللازمين لعمل البلدية، ويوافق على اجازاتهم بمختلف أنواعها ويوصي بمنحهم الترقيات والعلاوات ويحدد بدل العمل الاضافي في حدود النسبة المئوية المقررة .

٦ – يصدر مدير البلدية القرارات الخاصة بتعيين العمال اللازمين للبلدية ضمن حدود الأرقام والأجور المحدودة من قبل إدارة الشؤون الادارية والمالية، ويمنحهم الاجازات ويستغني عن خدماتهم وفقاً للقوانين والأنظمة، ويحدد بدل العمل الاضافي لهم في حدود النسبة المئوية المقررة .

٧ – يشرف مدير البلدية على الموظفين والعمال في البلدية وحسن ادائهم لأعمالهم، ويتخذ الاجراءات التأديبية بحقهم وفقاً للقوانين والأنظمة .

٨ – يجري مدير البلدية المناقلات داخل البلدية لسائر المواظفين والعمال ماعدا رؤساء الوحدات (مساعد مدير – رئيس قسم) الذين يصدر بتعيينهم ونقلهم وتكليفهم بالوكالة قرار من الوزير بناء على اقتراح مدير البلدية .

٩ - يقترح مدير البلدية الهيكل التنظيمي الداخلي للبلدية، ويرفقة إلى الوزير.

١٠ - يضع مدير البلدية مخطط سير العمل في البلدية ويبين مهام الموظفين فيها ويحدد مهل إنجاز المعاملات وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات الوزارية ويقترح نماذج الطلبات والبيانات سائر المطبوعات الخاصة بمهام البلدية .

١١ - تمد البلدية إدارة الشؤون الادارية والمالية بالمعلومات اللازمة لإعداد الجداول الشهرية لرواتب وأجور ومستحقات المواطنين والعمال في البلدية، وبكافة المعلومات الخاصة بمعاملاتهم الذاتية .

١٢ - تمسك البلدية ملفات موظفيها وعمالها وتشتمل هذة الملفات والبطاقات على جميع القرارات والمراسلات والبيانات الخاصة بالمواطنين والعمال. على أن تكون متطابقة مع الملفات والبطاقات الأساسية الموجوة لدى إدارة الشؤون الادارية والمالية .

ب - اختصاصات البلديات القطرية في الشؤون المالية : تنص المادة الثالثة من القرار الوزارى رقم (١٦) لسنة ١٩٩١ على أن تتولى البلدية في الشؤون المالية الاختصاصات التالية :

١ - اقتراح ميزانية البلدية السنوية وتقدير الواردات والنفقات وفقاً للنماذج والمهل والتعليمات الموضوعه.

٢ - تحدد إدارة الشؤون الادارية والمالية في بداية السنة المالية وبعد صدور الميزانية العامة للوزارة لكل بند من بنود أبواب الميزانية. كما تحدد حصة كل بلدية من الاعتمادات المخصصة لها في كل بند من بنود أبواب الميزانية وكمية الموارد والتجهيزات والمشتريات التي تتم عن طريق المناقصات وتواريخ تنفيذها وتسليمها إلى البلدية.

٣ - يقترح مدير البلدية نقل أو زيادة الاعتمادات المخصصة لة بالنسبة لكل بند من

أبواب ميزانية البلدية، على إدارة الشؤون الادارية والمالية التى تبلغة مدى إمكانية تحقيق هذا الاقتراح على ضوء الميزانية .

٤ - يفتح مدير البلدية في أحد المصارف الفرعية الموجودة في مقر البلدية أو فى أقرب مكان منها حساباً عاماً للخزينة يحول إلى الحساب الرئيسي لدى البنك الذي تحددة إدارة الشؤون الادارية والمالية. تودع في هذا الحساب يومياً حصيلة الموارد والرسوم التي تجبيها البلدية وترسل نسخاً من إيداعاتها إلى إدارة الشؤون الادارية والمالية.

٥ - تقوم البلدية بصرف الاعتمادات المخصصة لها وفقاً للإحتياجات وترسل طلبات الصرف والمستندات التابعة لكل منها إلى إدارة الشؤون الادارية والمالية وفقاً لنماذج المطبوعات الخاصة بذلك لإعداد أوامر الدفع وإحالتها إلى وزارة المالية والبترول. يوقع مدير البلدية على طلبات الصرف، ويلتزم بحدود الاعتمادات المخصصة للبلدية والأنظمة المالية والتعليمات المقررة .

٦ - تمسك البلدية سجلاً لمحاسبة الموارد يتضمن بياناً بكافة التجهيزات والآليات والمفروشات الموجودة لدي البلدية ويبين حركة تجديدها أو صيانتها، وسجلاً يبين وضعية الصادر والوارد من قطع الغيار ومواد النظافة العامة والمواد الخاصة بالمكافحة والرش .

نستنتج مما تقدم أن البلديات في قطر لا تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال في تنظيم أعمالها ولا في وضع أنظمتها الادارية، وكذلك في اتخاذ القرارات ووضع السياسات التي تراها مناسبة، وفي تسيير أجهزتها. فيستطيع مدير البلدية في أحسن الظروف أن يرشح الموظفين اللازمين لعمل البلدية ويوصي فقط بمنحهم الترقيات والعلاوات، ويحدد بدل العمل الاضافي في حدود النسب المئوية المقررة من قبل وزارة الشؤون البلدية والزراعة. كما لا يستطيع إجراء المناقلات لرؤساء الأقسام والذين يعينون وينقلون ويكلفون بالوكالة بقرار من الوزير بناء على اقتراح من مدير البلدية.

كما لا تستطيع البلديات أن تختار وتحدد الهياكل التنظيمية الداخلية لها . ولاتتجاوز صلاحياتها في هذا المجال مجرد اقتراح هذه الهياكل ورفعها لوزير الشؤون البلدية والزراعة، ووصلت هيمنة وزارة الشؤون البلدية والزراعة على البلديات إلى الذروة عندما لاتسمح الوزارة للبلديات بالاتصال المباشر مع أجهزة الاعلام للقيام بأعمال التوعية والاعلام الخاص بنشاطاتها إلا من خلال قسم العلاقات العامة في الوزارة الذي يقوم بترتيب اللقاءات بين مسؤولي البلدية ورجال الصحافة والتليفزيون كما يدل إلغاء وظيفة رئيس البلدية بعد إنشاء المجلس البلدي المركزي أن يصبح دور البلديات مقتصراً على تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس البلدي المركزي فيما يخص المسائل المتعلقة بالبلديات (٢١) كما نستنتج مما تقدم أن البلديات في قطر لا تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال المالي، فإدارة الشؤون البلدية والزراعة تحدد الاعتمادات المالية المخصصة لكل بلدية في كل سنة من بنود أبواب الميزانية، كما تحدد حصة كل بلدية من الاعتمادات المشتركة وكمية المواد والتجهيزات والمشتريات التي تتم عن طريق المناقصات وتواريخ تنفيذها وتسليمها للبلديه . فالبلديات تقترح ميزانياتها وتقدر وارداتها ونفقاتها وفقاً للتعليمات الموضوعة من قبل الوزارة . ولا تتجاوز صلاحيات مدير البلدية مجرد اقتراح نقل أو زيادة الاعتمادات المخصصة لة بالنسبة لكل بند من أبواب ميزانية البلدية والسلطة الفعلية في ذلك تكمن في إدارة الشؤون الادارية والمالية التي تبلغ مدير البلدية مدي إمكانية تحقيق اقتراحه على ضوء المزانية .

أما قدرة البلديات القطرية على تدبير مواردها المحلية بالقدر الذي يكفل لها قدراً مناسباً من التمويل الذاتي فلم يتحقق، إذ لم تتجاوز ما تجمعة البلديات من رسوم ورخص وتصاريح وإيجار أملاك وبيع الأراضي عن ١ ٪ من مجموع مواردها، والسبب واضح حيث تقوم الحكومة المركزية بتمويل البلديات دون قيد أو شرط بل كلما دعت الضرورة لذلك، حيث تقوم الدولة بتمويل كل الخدمات الضرورية للمواطن بالمجان

ودون مقابل. كما أن البلديات في دولة قطر لا يجوز لها فرض ضرائب على المواطنين، ولكن يجوز لوزارة الشؤون البلدية والزراعة اعداد مشروعات القوانين واللوائح المتصلة بأعمالها وكذلك مشروعات القوانين واللوائح الخاصة بفرض الضرائب والعوائد والرسوم المحلية وعرضها على مجلس الوزراء تمهيداً لإصدارها والاشراف على تنفيذها [٢٢] .

٣ – علاقات البلدية مع الحكومة المركزية : إن تمتع البلديات بقدر متميز من الاستقلال لايعني انفلاتها من رقابة الأجهزة المركزية للدولة فخضوعها لرقابة هذة الأجهزة يعتبر ركناً هاماً من أركان نظام الادارة المحليه. فالبلديات في قطر تعتمد في معظم مواردها على المنح والاعانات التي تقدمها الحكومة المركزية للقيام بتنفيذ برامجها ولسد النقص في مواردها المحلية التي لا تتجاوز ١ ٪ من مجموع مواردها. فمهما قيل عن الاستقلال المالي والاداري للبلديات كأجهزة للإدارة المحلية في قطر فإنها تخضع في الواقع لرقابة واشراف الحكومة المركزية من خلال وزارة الشؤون البلدية والزراعة والجهات الرقابية الأخرى .

تخضع البلديات للرقابة المركزية من قبل الحكومة وتبرز في الصور الآتية [٢٣] .

١ – تمارس وزارة الشؤون البلدية والزراعة اختصاصاتها في الرقابة والاشراف علي جميع الأعمال الادارية والمالية للمجالس البلدية وإدارتها التنفيذية وكذلك تقديم الاقتراحات لمجلس الوزراء بإنشاء بلديات جديدة كلما دعت الحاجة لذلك، وكذلك ترشيح مدير وأعضاء المجالس البلدية وتعيينهم بمناصبهم. كما تستطيع الوزارة فرض رقابتها على البلديات من خلال اشرافها على المجلس البلدي المركزي المهيمن على إدارة البلديات في قطر (٢٤) كما تستطيع الوزارة إيقاف تنفيذ أي قرار من قرارات المجالس البلدية إذا رأت الوزارة أنة يتعارض مع الصالح العام، ويحق لها ان تقترح حل المجالس البلدية واستبدالها بمجالس جديدة حسب الضرورة لذلك. كذلك من حق الوزارة

فحص ومراجعة مشروعات الميزانية والحسابات الختامية فوزارة الشؤون البلدية ومن خلال المجلس البلدي المركزي هي الرقيب اليومي على أعمال البلديات وتستطيع من خلال اصدار التعليمات والتوجيهات والنشرات أن تكفل سير العمل بها واداء رسالتها على خير وجه، وبالتالي تقييم أعمال البلديات من وقت لآخر، علماً بأن وزير الشؤون البلدية والزراعة يتولي رئاسة المجلس البلدي المركزي الذي تم إنشاؤة سنة ١٩٩٠ .

ب - تمارس وزارة المالية والبترول رقابتها المالية على البلديات من خلال قسم الشؤون المالية الذي يستطيع أن يخفض أو يزيد من بنود ميزانيات المجالس البلدية، وكذلك عدد أوجه الصرف، كما لا يتم صرف أي مبلغ ما لم يوافق هذا القسم على صرفة مسبقاً أو في حينة .

ج - ويمارس ديوان الخدمة المدنية رقابتة على البلديات من خلال تطبيقة لقانون الوظائف العامة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٧ والقوانين المعدلة له. فالديوان يقرر نوعية ودرجة ومؤهلات وترقيات واجازات رواتب العاملين بالبلديات.

د - يمارس الديوان الأميري رقابتة على البلديات من خلال ديوان المحاسبة، حيث يقوم هذا الديوان بالزام البلديات بإتباع النظم المالية التي يصدرها من وقت لآخر، وكذلك اتباع اللوائح المالية للعقود والمشتريات والمخازن والمناقصات العامة في الحدود المرخصة لها. كذلك ما زاد عن ذلك حيث يوافق عليها الديوان أيضاً بمراجعة كل حسابات البلديات بغرض اكتشاف الأخطاء وإزالتها أو توضيح المخالفات المالية، وفرض العقوبات على مرتكبيها وتصحيح الأخطاء وتفاديها مستقبلاً .

هـ - إضافة إلى الرقابة الرسمية المذكورة أعلاة هناك رقابة شعبية على البلديات فهي رقابة يومية مستمرة من المواطنين والوافدين والذين يمثلون الرأي العام وتبرز هذة الرقابة على شكل النقد والتعليق والسؤال والاقتراح وفي التوجية والمحاسبة في المجلات والصحف

والجرائد اليومية وكذلك في التليفزيون والاذاعة وشكاوى عامة وخاصة من أصحاب الشأن من المواطنين وخاصة أعضاء مجلس الشورى في كل ما يخص البلديات شفاهة كانت أم كتابة. أمام هذه الرقابعة الشعبية تصبح البلديات أكثر التزاماً في التوضيح والرد والقيام بالواجب نحوها. وتدل الأنواع المختلفة من الرقابة التي تمارسها الجهات الحكومية المختلفة على البلديات على فرض رقابة متشددة على البلديات تتجاوز الحدود المتعارف عليها في الادارة المحلية. فلم يؤخذ مثلاً بنظام الوصاية الادارية المتعارف عليه في القانون الاداري حيث يكون للوزارة سلطة الاعتماد أو الاعتراض، مع تبيان الأسباب في مدة معقولة بفواتها يصبح القرار البلدي نهائياًوملزماً ونافذاً ما لم ينص القانون على غير ذلك، وهذا أفضل ومزاياة أكبر. إذ الأصل أن يمنح الاستقلال الاداري والمالي للبلدية باعتدال دون افراط أو تفريط في ظل السلطة المركزية واشرافها (٢٥) .

نستنتج مما تقدم تأكيد الفرضية الثانية وهي أن نظام الادارة المحلية في قطر وكما تمثلة البلديات لا تتوفر فية الأركان الثلاثة المتعارف عليها في نظم الادارة المحلية وخاصة ما يتعلق بقلة ما تتمتع بة من استقلال مالي والنقص الكمي والنوعي للموارد البشرية ووجود رقابة متشددة تتجاوز الحدود المتعارف عليها في الادارة المحلية .

ثالثاً : مدى تقيد الحكومة المركزية بالمعايير المتعارف عليها في منح الصلاحيات للمجالس البلدية في قطر :

يعتمد تطبيق نظام الادارة المحلية في دولة معينة على طبيعة النظام السياسي والاداري القائم ومدي فائدة هذا الأسلوب وفعاليتة بالنسبة لة ومدى استعداد الحكومة المركزية للتنازل عن بعض صلاحياتها الاداريه. لذلك نجد تفاوتاً بين الدول في مدى الصلاحيات التي تمنحها لمجالسها المحلية، فنجد أن بعض الدول تمنح صلاحيات واسعة بينما تمنح دول أخرى صلاحيات محدودة .

أمـا الآن فسنذكر أهـم المعايير التي تحدد مدى الصلاحيات الممنوحة للوحدات المحلية، ومنها البلديات، ومدى تقيد الحكومة المركزية في قطر بهذة المعايير [٢٦] .

١ - مدى الخبرة الادارية والتنظيمية المتوفرة فى منطقة الادارة المحلية : تعاني قطر كغيرها من دول الخليج العربية من نقص كمي ونوعي في الموارد البشرية مما انعكس في تدني الخبرة الادارية والتنظيمية المتوفرة في مناطق البلديات. ففي حال تدني مستوى الخبرة الادارية والتنظيمية في منطقة البلدية تعطي الحكومة صلاحيات محدودة للمجلس البلدي، وهذا واضح من القيود الموجودة على منح الاستقلال الادارى والمالي للبلديات في قطر كما وضحنا سابقاً. وتدنت الصلاحيات الممنوحة للبلديات إلى حدها الأنى بعد إنشاء المجلس البلدي المركزي عام ١٩٩٠ والذي حل بالفعل محل المجالس البلدية القائمة حالياً في قطر ولذلك من المتوقع أن تزداد صلاحيات المجالس البلدية في قطر بزيادة الخبرة الادارية والتنظيمية للموارد البشرية القطرية في المستقبل .

٢ - قلة عدد السكان التي قد لا تسمع من ناحية اقتصادية توفير كادر بشري مدرب للقيام بكافة المهام وبالتالي تصبح الصلاحيات محدودة. فكما يبين جدول رقم (١) أن توزيع السكان في قطر حسب البلديات يظهر قلة واضحة في عدد سكان البلديات وخاصة الغورية وجريان الباطنة والشمال والجميلية والخور وهذا بالتالي يعطي الحكومة المركزية ممثلة بوزارة الشؤون البلدية والزراعة أن تحد من صلاحيات البلديات بحجة أن قلة السكان فيها لا تسمح من ناحية اقتصادية توفير كادر بشرى مدرب للقيام بكافة المهام ولذلك لابد للوزارة عن طريق المجلس البلدي المركزي أن تتدخل لسد الفراغ .

٣ - تنوع المهام والواجبات التي تقوم بها المجالس البلدية، فكلما تنوعت ولم يتوفر كادر مؤهل للقيام بها كانت الصلاحيات الممنوحة محدودة. وهذا المعيار ينطبق أيضاً على البلديات في قطر فنظراً لما تقوم بة هذة البلديات من مهام متنوعة في التخطيط

العمراني وتنفيذ المشروعات وإصدار الرخص للمباني والمحافظة على النظافة العامة ومراقبة الأغذية والعناية بالحدائق العامة ومكافحة الآفات وغير ذلك من المهام والواجبات وعدم توفر الكادر المؤهل للقيام بكل هذة المهام والواجبات على مستوى البلديات فلا بد أن تقوم وزارة الشؤون البلدية والزراعة من خلال المجلس البلدي المركزي بهذة المهام والواجبات المتنوعة وفي هذة الحالة تصبح صلاحيات المجالس البلدية محدودة، وهذا يعكس حقيقة الوضع القائم في المجالس البلدية في قطر .

٤ – زيادة الوعي الاجتماعي تؤدي إلى زيادة الصلاحيات. فكلما كان هذا الوعي منخفضاً كلما كان مدى الصلاحيات محدوداً، ونظراً لحداثة عهد البلديات في قطر وحداثة اعتياد المواطنين على اعتماد الأسلوب المؤسسي في حل مشاكلهم بسبب اعتماد الكثير منهم في حل مشاكلهم على الدعم الذي يوفرة لهم أبناء أسرهم وقبائلهم، فإن الوعي الاجتماعي بأهمية المساهمة والمشاركة في إدارة الخدمات ومشاريع التنمية التي تشرف عليها البلدية ما زال محدوداً، إلا أن هناك بوادر اهتمام تظهر من وقت لآخر بين الأجيال الفتية والمتعلمة والتي لا تكتفي بأن تكون متلقية للخدمات من الدولة بل تطمع إلى المشاركة في اتخاذ وتنفيذ القرارات المتعلقة ببيئتهم المحلية، ولكن المحاولة مازالت في البداية، وهذا يعني استمرار الاعتماد على الحكومة المركزية في تقديم الخدمات مما يحد من صلاحيات المجالس البلدية المحلية[٢٧].

٥ – رغبة الحكومة المركزية في إشراك السكان أو جزء منهم في البرامج المحلية حيث يتطلب ذلك صلاحيات أوسع، حيث تتفاوت الحكومات في مدى رغبتها في إتاحة الفرصة لجميع المواطنين للإسهام بأرائهم واتجاهاتهم المحلية لبلورة البرامج المحلية وتنفيذها. بالرغم من أن أحد أهداف ودور البلديات في قطر تحقيق اللامركزية في الحكم والادارة بإشراك المواطنين إشراكاً فعلياً وديمقراطياً في إدارة شؤونهم وأمورهم المحلية[٢٨]. إلا أن الواقع العملي لا يتطابق مع هذا الهدف، فما إنشاء المجلس البلدي المركزي في سنة

١٩٩٠ وحلولة مثل المجالس البلدية القائمة إلا دليل فعلي على التراجع عن الالتزام بتحقيق هدف مشاركة المواطن في تحقيق أهداف الادارة المحلية في مناطقهم.

٦ - مدى اقتناع موظفى الجهاز المركزي بمنح الصلاحيات، فقد يمتنع هؤلاء الموظفين عن منح الصلاحيات للإدارات المحليـة إما خوفاً من الفساد والرشوة أو لطبيعتهم التسلطيه. ولا شك أن هناك نزعة نحو تركيز السلطة في وزارة الشؤون البلدية والزراعة، وقد يكون مرد ذلك إلى نزعة نحو الاستحواذ على السلطة، وليس بسبب الخوف من الفساد والرشوة، فالرشوة ليست واسعة الانتشار وذلك بسبب ارتفاع دخول الأفراد والتي تغطي معظم احتياجاتهم .

نستنتج مما تقدم أن الحكومة القطرية قد تقيدت إلى حد كبير بالمعايير المتعارف عليها عند منح صلاحيات للمجالس البلدية في قطر. فتحديدها للصلاحيات الممنوحة للمجالس البلدية يتناسب مع قلة الخبرة الادارية والتنظيمية للموارد البشرية في مناطق البلديات، وكذلك قلة عدد السكان التي لا تسمح بتوفير العدد والمؤهلات اللازمة والمدربة لإدارة هذة البلديات. كما أن تنوع المهام والواجبات التي تقوم بها هذة المجالس وعدم توفر الكادر المؤهل للقيام بها، وقلة الوعي الاجتماعي الناتج عن حداثة البلديات واعتماد المواطنين على حل مشاكلهم بأساليب تقليدية وعشائرية بعيدة عن المؤسسة. وأخيراً عدم توفر الرغبة في إشراك المواطنين أو جزء منهم في البرامج المحليه. كلها ظروف تدعم ميل الحكومة المركزية نحو الحد من صلاحيات البلديات. وهذا ما يؤكد الفرضية الثالثة وهي أن الحكومة المركزية قد تقيدت بالمعايير المتعارف عليها عند منحها للصلاحيات للمجالس البلدية .

رابعاً : خلاصة واستنتاجات :

استعرضنا في هذا البحث نظام الادارة المحلية في دولة قطر ممثلاً في البلديات القائمة

في مدنها. حيث تطرقنا إلى تطور إدارة البلديات منذ إنشائها في عام ١٩٦٣ حتى الآن. ثم تناولنا أركان نظام الادارة المحلية وبينا مدى توفرها في إدارة البلديات في قطر. وأخيراً تعرضنا للمعايير المتعارف عليها عند منح الصلاحيات للمجالس البلدية وأوضحنا مدى تقيد الحكومة المركزية في قطر بهذة المعايير. أما الآن فسنحاول تلخيص أهم النتائج والتوصيات التي يمكن استخلاصها من هذا البحث والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أ - النتائج :

١ - أظهرت مراحل تطور إدارة البلديات في قطر أن الاتجاه العام يميل لتطويرها ومنذ إنشائها في عام ١٩٣٦ حتى الآن يميل نحو تقليص صلاحيات المجالس البلدية إلى درجة تجميدها بعد إنشاء المجالس البلدي المركزي في عام ١٩٩٠. وإذا استمر تطور إدارة البلديات في قطر في هذا الاتجاه فلن تمتلك هذة المجالس الامكانيات اللازمة للانتقال نحو تطبيق الحكم المحلي في قطر.

٢ - لم يتم مراعاة الاعتبارات السكانية في التقسيم الجغرافي للبلديات في قطر. فلم يحقق تقسيم الوحدات الاقليمية للبلديات التوازن في توزيع السكان حيث وجدنا أن حوالي ٩٠٪ من المجموع العام لسكان قطر في مدينة الدوحة وضواحيها (الوكرة، والريان)، أما مناطق البلديات الأخرى فيقطنها ١٠٪ من السكان فقط وهذا يشكل عبئاً كبيراً على هذا البلديات ويحد من كفاءتها التنظيمية والادارية في تقديم خدماتها للمواطنين، كما أن معدل مشاركة الفرد في البلديات كثيفة السكان محدودة.

٣ - لم يتم في إدارة البلديات في قطر مراعاة الاعتبارات الاقتصادية عند التقسيم الجغرافي لمناطق البلديات. فلاتمثل هذة البلديات وحدات اقتصادية ذات حجم كبير نسبياً تمكن مجالسها من الاعتماد على تنمية مواردها المالية من داخل الاقليم الجغرافي

للبلديات. ما زالت البلديات في قطر تعتمد اعتماداً شبة كلي في مواردها على وزارة الشؤون البلدية والزراعة، ولا تتجاوز الموارد الذاتية لهذة البلديات في أحسن الظروف ١ ٪ من مجموع الموارد.

٤ – لا تتمتع البلديات بدرجة كبيرة من الاستقلال في تنظيم أعمالها ولا في أنظمتها الادارية، وكذلك في صنع القرارات ووضع السياسات التي تراها مناسبة في تسيير أجهزتها. فلا يستطيع مدير البلدية أن يعين المواطنين اللازمين لعمل البلدية ولا منحهم الترقيات والعلاوات ولا تحديد العمل الاضافي. كما لا يستطيع إجراء المناقلات لرؤساء الوحدات، ولا يستطيع الاتصال المباشر مع أجهزة الاعلام للقيام بأعمال التوعية والاعلام الخاص بنشاطات بلديتة إلا من خلال وزارة الشؤون البلدية والزراعة.

٥ – لا تتمتع البلديات في قطر بدرجة كبيرة من الاستقلال المالي، حيث تقوم إدارة الشؤون الادارية والمالية في وزارة الشؤون البلدية الزراعة بتحديد الاعتمادات المالية المخصصة لكل بلدية في كل بند من بنود أبواب الميزانية كما تحدد حصة بلدية من الاعتمادات المشتركة وكمية المواد والتجهيزات والمشتريات التي تتم عن طريق المناقصات وتواريخ تنفيذها للبلدية هذا بالاضافة إلى عدم قدرة البلديات في قطر على تدبير مواردها المحلية بالقدر الذي يكفل لها قدراً مناسباً من التمويل الذاتي والذي لم يتجاوز في أفضل الظروف ١ ٪ من مجموع إيراداتها.

٦ – تخضع البلديات في قطر إلى رقابة متشددة من قبل الجهات الحكومية المختلفه. حيث تقوم وزارة البلديات والزراعة الرقابة والاشراف على جميع الشؤون الادارية والمالية للبلديات وتستطيع الوزراة ومن خلال المجلس البلدي المركزي الذي يرأسة الوزير إيقاف تنفيذ أي قرار من قرارات المجالس البلدية. كما تمارس وزارة المالية والبترول رقابتها المالية على البلديات من خلال قسم الشؤون المالية، ويمارس ديوان الخدمة المدنية رقابتة على البلديات من خلال تطبيقة لقانون الوظائف العامه. ويمارس الديوان الأميري رقابتة على

البلديات من خلال ديوان المحاسبة الذي يلزم البلديات باتباع النظم المالية التي يصدرها من وقت لآخر. كما تخضع البلديات إلى رقابة مجلس الشورى والجمهور القطري. و بالرغم من أهمية الرقابة المركزية من قبل الحكومة إلا انها تطبق في قطر بشكل مبالغ فية يتجاوز الأهداف التي وضعت الرقابة من أجلها .

٧ – ترجع الصلاحيات المحدودة التي تتمتع بها المجالس البلدية في قطر إلى تدني مستوى الخبرة الادارية والتنظيمية في مناطق البلديات. ويزيد من حدة هذة المشكلة قلة عدد السكان التي قد لا تسمح من ناحية اقتصادية توفير كادر بشري مدرب للقيام بكافة المهام البلديه. وكذلك الحال بالنسبة إلى تعدد مهام وواجبات المجالس البلدية التي تتطلب كوادر بشرية مدربة ولكنها غير متوفرة بالمستوى المطلوب في قطر. وكأن جميع العوامل السابقة أدت إلى ضعف الرغبة عند الحكومة لمنح صلاحيات أكثر إلى المجالس البلدية المختلفة .

ضعف الرغبة عن الحكومة لمنح صلاحيات أكثر :

ب – التـوصيـات المختلفـة :

١ – لقد اكتسبت المجالس البلدية في قطر خبرة لا بأس بها خلال الثلاثين سنة الماضية الأمر الذي يستدعي منحها صلاحية أوسع لها تمتعها بسلطات أكبر، مع العمل على إطلاع اعضاء المجالس البلدية على آخر ما قدمة الفكر الاداري الحديث حول إدارة البلديات. كما أصبحوا أكثر قدرة على تفهم دور ومشاركة السكان المحليين في مناطقهم ونقل رغباتهم والعمل على تنفيذها من خلال المجالس البلدية .

٢ – إعادة تحديد أولويات البلديات بحيث تركز معظم جهودها خلال الفترة القادمة على تنمية وتطوير المدن قليلة السكان والتي لم تعط اهتماماً مشابهاً لمناطق بلدية الدوحة

وضواحيها في الريان والوكره. وتوقع أن تؤدي هذة التنمية للمدن قليلة السكان إلى إعادة توزيع السكان في شبة الجزيرة القطرية بشكل متوازن يؤدي إلى تقليل الضغط على بلدية العاصمة وإلى إعمار المناطق الأخرى التي ستساهم في جذب اعداد كثيرة من السكان الذي يوجد معظمهم في مدينة الدوحة وما حولها.

٣ – يجب أن تهتم البلديات بتوفير الموارد المالية الضرورية واللازمة لتنفيذ مشاريعها المختلفة خاصة وأن مستوى التمويل الحكومي المخصص لها قد يتأثر وينخفض نتيجة لانخفاض العائدات النفطيه. وبالتالي فإن التفكير في إيجاد موارد مالية مثل فرض الرسوم على الخدمات يمكن أن يغطي جزءاً من نفقاتها ويعوض النقص في المبالغ المرصودة لها من قبل الحكومة المركزيه. كما أن فرض الرسوم على الخدمات سيؤدي إلى ترشيد الاستهلاك لهذة الخدمات من قبل المواطن وبالتالي توفير الكثير من موارد الدولة .

٤ – الاهتمام بتنمية وتدريب المواطنين العاملين في البلديات القطرية بتزويدهم بالمعارف النظرية والمهارات العملية والاتجاهات السلوكية الايجابية اللازمة للتعامل في المجالات الخدمية والنواحي البيئيه. وستساهم برامج تنمية وتدريب موظفي البلديات في حل مشكلة الندرة النوعية في الخبرة الادارية والتنظيمية والتي بدورها ستعوض عن الندرة الكمية في الموارد البشرية المؤهلة والناتجة عن قلة عدد السكان في مناطق البلديات.

٥ – الحد من الرقابة المتشددة التي تمارسها الجهات الحكومية المختلفة على المجالس البلدية واستبدالها بنظام الوصاية الادارية المتعارف علية في القانون الاداري. حيث يكون لوزارة البلديات والزراعة سلطة الاعتماد أو الاعتراض، مع بيان الأسباب في مدة معقولة بفواتها يصبح القرار البلدي نهائياً وملزماً ونافذاً ما لم ينص القانون على غير ذلك.

فالأصل أن يمنح الاستقلال الاداري والمالي للبلدية باعتدال دون إفراط أو تفريط في ظل السلطة المركزية وإشرافها .

٦ – التأكيد على حق المواطن القطري في انتخاب ممثلية في المجالس البلدية وأن لا يفرض علية شروط أو قيود سوى شروط معينة لأن يكون ناخباً. وذلك تأكيداً لما نص علية القانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٣ والمراسيم أرقام ٤, ٦, ٧, ٨ لسنة ١٩٦٣ والخاصة بنظام انتخاب وتعيين أعضاء المجلس البلدي للدوحة، مما سيشجع المواطن على المشاركة وتحمل المسؤولية في تنمية منطقتة .

الهــوامـش

١ – فوزي عبد الله العكش وآخرون، المدخل إلى الادارة العامة، دبي، المطبعة العصرية، ١٩٨٥، ص ٢١١ – ص ٢١٢ .

2 - Duchacek, Comparative Federalism : The Territorial Dimention of Politics, New York : Horlt, Rinehart and Winston, 1970, P. 14.

3 - Jerome Milch, " Urban Government in France : Municipal Policy making in the Centralized State ", Administration and Societg Vol. 9, No. 4, February 1978, P. 471.

٤ – أحمد صقر عاشور، الادارة العامة : مدخل بيئي مقارن، القاهرة : دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٣، ص ٤٥٢ .

٥ – إبراهيم عبد الرحمن الصابوني، الشؤون البلدية في قطر، الدوحة : وزارة الشؤون البلدية، (د. ت)، ص ٣٨

٦ – إبراهيم عبد الرحمن الصابوني، البلديات في دولة قطر، الدوحة : وزارة الشؤون البلدية، (د. ت)، ص ٣٠ .

٧ – أحمد حسين رشيد، يوسف محمد عبيدان، إدارة شؤون البلديات في دولة قطر، الدوحة : دار قطري بن الفجــاءة للنشــر والتوزيع، ١٩٨٨، ص ٦٩ .

٨ – دولة قطر، وزارة الشؤون البلدية، بلدية الدوحة، مجموعة النصوص القانونية والتنظيمية لبلدية الدوحة، قانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٣ بتنظيم بلدية الدوحة، ص ٥ .

٩ – إبراهيم عبد الرحمــن الصابوني، البلديات في دولة قطـر، مرجع سابق، ص ٣٣ .

١٠ – المرجع السابق، ص ٥٣ .

١١ – دولة قطر، وزارة الشؤون البلدية، بلدية الدوحة، مجموعة النصوص القانونية والنظيمية لبلدية الدوحة، مرجع سابق، ص ٧ – ص ٨ .

١٢ – المرجع السابق، ص ١٧ .

١٣ – المرجع السابق، ص ٢١ – ص ٢٢ .

١٤ – دولة قطر، وزارة الشؤون البلدية، قرار رقم (٣) بشأن تنظيم العمل في بلدية الدوحة، ١٠ / ٢ / ١٩٨١م، ص ١ – ص ٢ .

١٥ – دولة قطر، وزارة الشؤون البلدية، مجموعة النصوص القانونية والتنظيمية لبلدية الدوحة، مرجع سابق، ص ٢١ .

١٦ – إبراهيم عبد الرحمن الصابوني، البلديات في دولة قطر، مرجع سابق، ص ٩٦ .

١٧ – دولة قطر، الديوان الأميري، قانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ بإنشاء مجلس بلدي مركزي، مادة (١)،

٢٤ / ٢ / ١٩٩٠م، ص ٢ .

١٨ – أحمد صقر عاشور، مرجع سابق، ص ٤٥٢ .

١٩ – المرجع السابق، ص ٤٨٣ .

٢٠ – دولة قطر، وزارة الشؤون البلدية والزراعة، مذكرة رقم (٣) لسنة ١٩٩٠ بشأن اختصاصات البلديات، ٣١ / ١ / ١٩٩١، ص ١ .

٢٢ – دولة قطر، وزارة الشؤون البلدية، بلدية الدوحة، مجموعة النصوص القانونية والتنظيمية لبلدية الدوحة، مرجع سابق، ص ١٩ .

٢٣ – إبراهيم عبد الرحمن الصابوني، البلديات في دولة قطر، مرجع سابق، ص ٨٣ – ص ٨٤ .

٢٤ – دولة قطر، وزارة العدل، اللجنة القانونية للشؤون التشريعية، مشروع مرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٠ بتنظيم وزارة الشؤون البلدية والزراعة وتعيين اختصاصاتها، ١٩٩٠، مادة (٢) / ١٠، ص ٣ .

٢٥ – أحمد حسين رشيد ورفيقة، مرجع سابق، ص ٧٨ – ص ٧٩ .

٢٦ – فوزي عبد اللة العكش وآخرون، مرجع سابق، ص ٢١٣ .

٢٧ – إبراهيم عبد الرحمن الصابوني، الشؤون البلدية في دولة قطر، مرجع سابق، ص ٤٠ – ص ٤١ .

٢٨ – المرجع السابق، ص ٣٨ .

المراجع

أولاً : العربية :

١ - العكش، فوزي عبد اللة ورفاقة، المدخل إلى الادارة العامة، دبي، المطبعة العصرية، ١٩٨٥ .

٢ - الصابوني، إبراهيم عبد الرحمن، الشؤون البلدية في قطر، الدوحة، وزارة الشؤون البلدية، بدون تاريخ للنشر .

٣ - ـــــــ، البلديات في دولة قطر، الدوحة، وزارة الشؤون البلدية، (د. ت) .

٤ - عاشور، أحمد صقر، الادارة العامة، مدخل بيئي مقارن، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٣ .

٥ - رشيد، أحمد رشيد ورفيقة، إدارة البلديات في دولة قطر، الدوحة، دار قطري بن الفجاءة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨ .

٦ - دولة قطر، وزارة الشؤون البلدية، بلدية الدوحة، مجموعة النصوص القانونية والتنظيمية لبلدية الدوحة، (د. ت) .

٧ - دولة قطر، وزارة الشؤون البلدية، قرار رقم (٣) بشأن تنظيم العمل في بلدية الدوحة، ١٠ / ٢ / ١٩٨١م .

٨ - دولة قطر، الديوان الأميري، قانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ بإنشاء مجلس بلدي مركزي، ٢٤ / ٢ / ١٩٩٠م.

٩ - دولة قطر، وزارة الشؤون البلدية والزراعة، قرار وزاري رقم (١٦) لسنة ١٩٩١م بممارسة الاختصاصات الادارية والمالية في البلديات ٢٥ / ٥ / ١٩٩٠م.

١٠ - دولة قطر، وزارة الشؤون البلدية والزراعة، مذكرة رقم (٣) لسنة ١٩٩٠ بشأن اختصاص البلديات، ٣١ / ١ / ١٩٩٠م.

١١ – دولة قطر، وزارة العدل، اللجنة القانونية الدائمة للشؤون التشريعية، مشروع مرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٠ بتنظيم وزارة الشؤون البلدية والزراعة، ١٩٩٠م.

ثانياً : الأجنبيـــــة :

1 - Duchacek, I. Compararive Federalism : The Territorial Dimention of Politics. New York : Holt Rinehart Winston, 1970 .

2 - Milch, Jerome, " Urban Government in France : Municipal Policy - Making in the Centralized State, : Adminitration and Society, Vol. 9, February 1978.